المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا
فرع اللغة

فَرَائِدُ المعَانِي

في شرح حرز الأماني ووجه التهاني

للإمام العـــلامة المقرئ النحوي أبي عبد الله محمَّد بـــن محمَّد بـــن داود الصنهاجي
المشهور بـ« ابن آجُرُّوم » المتوفى سنة (٧٢٣ هـ)

(السفر الأول)

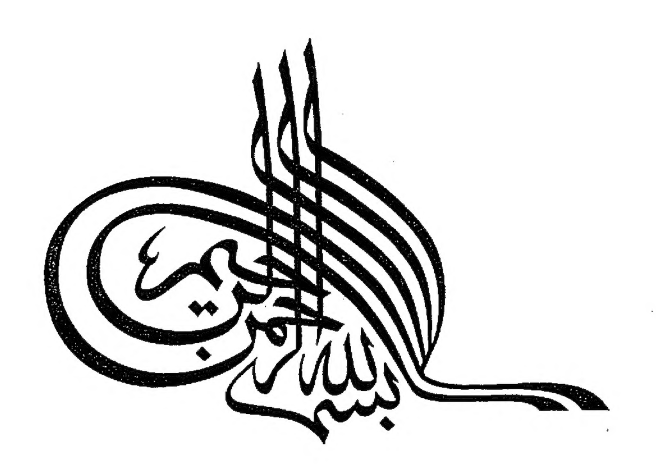
تحقيق ودراسة

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في النحو والصرف

إعداد الطالب:
عبد الرَّحيم بن عبد السَّلام نبولسي
إشراف سعادة الأستاذ الدكتور:
سليمان بن إبراهيم العايد
رئيس قسم الدراسات العليا العربية

١٤١٧هـ - ١٩٩٧م

الجزء الثاني


بسم الله الرحمن الرحيم

باب الاستعاذة

الاستعاذةُ في اللغة: الاستِجَارةُ، ويُقال: الامتناعُ والاعتصامُ، ومعنى قولِ القائل: أعوذُ بالله من الشَّيطان الرَّجيم: اللَّهُمَّ اعصِمْني من الشَّيطان الرَّجيم، أي: امنَعْني أو أجِرْني. وهي مأخوذةٌ من العَوْذَة، وهي حجارةٌ تجعلُهَا العرَبُ حول بيوتها تردُّ عنها الريح، إلا أنَّ لفظَهُ لفظُ الخبَر، ومعناه الدعاءُ[١].

ونظيرُه قولُه تعالى: ﴿وَالمطَلَّقَاتُ يَتربَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلاَثَةَ قُرُوءٍ﴾[٢] معناه: لِيَتَرَبَّصْنَ على الأمر، لكن خرَجَ بلفظِ الخبر، وعكسُه قولُه تعالى: ﴿وَلْنَحْمِل خَطَايَاكُمْ﴾[٣] و﴿فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحمن مَدًّا﴾[٤] والتقدير: ونحمِلُ خطاياكم، ويمدُّ له الرَّحمن، لكنه خرجَ بلفظ الطَّلَب.

ويقال في فعل الاستعاذة: استعاذ يستعيذ، / والأصل: استَعْوَذَ يَستعوِذُ، ١١٢/أ فنُقلت في الماضي حركةُ الواو إلى العين، ثم قُلبت الواوُ السَّاكنةُ ألفاً لتحركها في الأصل وانفتاحِ ما قبلَها في اللفظ، وذلك ليَجريَ الفعلُ بالزَّوائد مَجراه بغير الزَّوائد، أعني أنهم لما قَلَبوا الواو في الثُّلاثي ألِفاً لتَحرُّكِهَا وانفتاحِ ما قبلَها في قولك: عاذَ، أرادوا أن يكونَ كذلك بعدَ دخول الزَّوائد عليه، ولو لم يقصِدُوا ذلك لَصَحَّ الفعلُ؛ لأنَّ الواوَ إذا كانت عيناً وقبلَها سَاكنٌ صَحَّت نحو: صُوَّمٌ ونُوَّمٌ.

---

(١) انظر الصحاح واللسان (عوذ).

(٢) سورة البقرة: ٢٢٨.

(٣) سورة العنكبوت: ١٢.

(٤) سورة مريم: ٧٥.

ونَقَلُوا في المستقبل حركةَ الواو إلى العين فانكسَرت، ثم قُلِبت الواوُ ياءً للكسرة الآن قبلها .

وأصلُ الاستعاذة: استعواذٌ[1]، فنُقلت حركةُ الواو إلى العَين، وقُلبت الواوُ ألفاً على طريقة الفعل، ليجريَ المصدرُ مَجرى الفعل، فالتَقَى أَلِفَان، فحُذِفت إحداهما وعوِّضَ منها التاءُ، والمحذوفةُ عند سيبويه[2] الثانيةُ الزائدة، وعند الأخفش[3] الأولى التي غيَّرَها الإعلالُ، ويُقالُ أيضاً: عاذ يعُوذُ عَوْذاً وعِياذاً، وتعوَّذَ يتعوَّذُ تعوُّذاً، إلا أن عاذَ وتعوَّذَ بمعنى فعَلَ، واستعاذ بمعنى طلَبَ العَوْذَ والعياذ، ومعنى ذلك كله[4] عند القرَّاء أن يقولَ القارئُ: أعوذُ با لله من الشَّيطان الرَّجيم[5].

---

(١) غير واضح في هامش: أ .

(٢) اظر المثال الرابع من باب (أمثلة الأفعال التي فيها زيادة من الثلاثي) من كتاب التصريف للجرجاني: ٧٠ - ٧١، وتعليق المساعد على التسهيل عند قول ابن مالك: « وتحذف ألف إفعال واستفعال ويُعوَّض منها في غير ندور هاء التأنيث » قال: « ومذهب الخليل وسيبويه أن المحذوف الألف، ومذهب الأخفش والفراء أن المحذوف حرف العلة. المساعد ٤/١٧٦-١٧٧ ، وقال الأزهري في شرح التصريح ٢/٧٥ في باب (مصادر غير الثلاثي) عند التعليق على كلام ابن هشام (فتقلب ألفاً) : « لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها الآن، فيلتقي ساكنان، وهما الألف المنقلبة عن العين، وألف المصدر » وعند قول ابن هشام: « ثم تحذف الألف الثانية » قال: « عند الخليل وسيبويه. وذهب الأخفش والفراء إلى أن المحذوف إنما هي الألف الأولى؛ لأنها بمنزلة: وقالا الحمد الله، ومذهب سيبويه أولى لزيادتها وقربها من الطرف » التصريح ٢/٧٥ .

(٣) المرجع السابق .

(٤) كلمة : كله ليست في: ب .

(٥) انظر الدر المصون ١/٤٦، ٤٩ .

قال أبو محمَّد بنُ عطيَّةَ[١]: وأجمَعُوا على أن التعوذَ ليس بقرآن، وأجمعوا على استحسان ذلك عند كل قراءةٍ في غير الصلاة، واختلفوا في التعوُّذِ في الصلاة، فابنُ سيرين وإبراهيمُ النخعي وقومٌ: يتعوذون في الصلاة في كل ركعة، ويمتثلون أمر الله بالاستعاذة على العموم في كل قراءة، وأبو حنيفةَ والشافعيُّ يتعوَّذان في الركعة الأولى من الصلاة، ويَرَيَان قراءةَ الصلاة كلِّها كقراءةٍ واحدة، ومالكٌ ـ رحمه الله ـ لا يرى التعوذَ في المفروضة، ويراه في قيام رمضان، ولم يُحفَظ عن النبي ﷺ أنه تعوَّذَ في الصلاة، ورُوِيَ عن الحسن أنه قال: نَزَلت الآيةُ في الصلاة، ونُدِبنا إلى الاستعاذة في غير الصلاة، وليس بفرض. انتهى .

والأصلُ في مشروعية الاستعاذة[٢] قولُه عزَّ وجلَّ: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللهِ مِنَ الشَّيطانِ الرَّجِيمِ﴾[٣] ، واختُلِفَ في تأويل الآية: فقال بعضُهم ـ وأظنهم أهل الظاهر ـ: الاستعاذةُ بعد القراءة عَملاً بظاهِرِ مايَدلُّ عليه الشرطُ وجوابُهُ، وهذا ضعيفٌ؛ لأن المقصودَ من الاستعاذة: الامتناعُ بالله من الشَّيطان لتجتَمِعَ النفس ، ويحضُرَ القلبُ عند القراءة للتفهُّم، فيكونُ الأجرُ بقدر ذلك،

---

(١) قال: « وأجمع العلماء على أن قول القارئ: أعوذ بالله من الشَّيطان الرَّجيم، ليس بآية من كتاب الله ... » المحرر الوجيز ١/٨٣، ٨٤ .

وأبو محمد هو ابن عطية عبد الحق بن غالب المحاربي الغرناطي، مفسر فقيه أندلسي، عارف بالأحكام والحديث، ولد سنة ٤٧١ هـ، وتوفي سنة ٥٤٢ هـ. انظر المعجم لابن الأبار: ٢٦٩ - ٢٧٣ .

(٢) قال القسطلاني في لطائف الإشارات ١/٣٠٦: « ذِكْرُ الحكم عقب الوصف المناسب يدل على التعليل، والحكم يتكرر بتكرر العلة، فيجب التعوذ كلما قرأ » .

(٣) سورة النحل: ٩٨ .

ولا يحصلُ ذلك إذا تعوَّذَ بعد القراءة .

وقال جمهورُ الأمة: الاستعاذةُ قبل القراءة لما قلناه، ولما رُوي عن نافعِ بنِ جُبَير عن أبيه عن النبي ﷺ أنه استعاذَ قبل القراءة، وحملوا الآية لذلك على الحذف فقالوا: التقدير: فإذا أردتَ أن تقرأَ القرآنَ فاستعِذ، فالإرادةُ سببٌ، والقراءةُ مسبَّبة، فحُذِفَ السبَبُ، وأُقيمَ المسبَّبُ مُقَامَهُ، لاتصال أحدهما بالآخَر

/ومنه قولُه تعالى: ﴿وكَم مِن قَرْيَةٍ أهلكناها فجاءَها بأسُنَا﴾[1] أي: أردنا هَلاكها فجاءها بأسُنَا، ولو هَلَكَتْ ثم جاء البأسُ لم يكن لمجيئهِ فائدةٌ، إلا أن يُقال: هلَكَتْ هلاكاً غير استئصال، ثم جاءَها البأسُ فاستُؤصِلَت بالهلاك[2]. ١١٣/أ

ولفظُ الأمر في الآيةِ مُرادٌ به النَّدبُ على ما فسَّره الحسن، كقوله تعالى: ﴿وَأَنكِحُوا الأَيَامَى مِنْكُمْ﴾[3] ، وقد يَرِدُ بمعنى الإباحة، وذلك أن يقعَ عقب فعلٍ واجبٍ نحو قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلاةُ فَانْتَشِرُوا في الأَرْضِ﴾[4] وكقوله تعالى: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُم فَاصْطَادُوا﴾[5] وكأنه أباحَ ما منعه أولاً .

ويرِدُ الأمرُ أيضاً بمعنى الوجوب[6] نحو: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾[7] .

* * *

---

(١) سورة الأعراف: ٤ .

(٢) انظر اللطائف ٣٠٧/١ - ٣٠٩ .

(٣) سورة النور: ٣٢ .

(٤) سورة الجمعة: ١٠ .

(٥) سورة المائدة: ٢ .

(٦) انظر الكشف للقيسي ٩/١ باب علل الاستعاذة .

(٧) سورة النور: ٥٦ .

إِذَا مَا أَرَدْتَ الدَّهرَ تَقْرَأُ فَاسْتَعِذْ جِهَاراً مِنَ الشَّيطانِ بِا للهِ مُسْجَلاَ

نظَمَ الشَّيخُ ـ رحمه الله ـ في هذا البيت معنى قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ القُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِا للهِ مِنَ الشَّيطانِ الرَّجيمِ﴾[1] على مذهب الجمهور الذين يقولون: التقديرُ: فإذا أردتَ أن تقرأَ القرآنَ على ما قدَّمناه من التفسير، وزادَ أن تكونَ الاستعاذةُ جَهراً لجميع القرَّاءِ وفي جميع القرآن، التقدير: فإذا أردتَ تَقرأُ في الدهر فاستعِذْ با لله من الشَّيطان الرَّجيم جِهاراً، فقدَّمَ وأخَّرَ .

« مُسجَلا »: مُطلَقاً لجميع القرَّاءِ وفي جميع القرآن، وهذا الذي ذكرَه أبو القاسم[2] من الجهر في جميع القرآن ولجميع القرَّاءِ، هو الذي ذكرَه أبو عمرو[3] الداني في كتاب التيسير[4] أداءً .

قال أبو عَمْرٍو: ولا أعلَمُ خلافاً بين أهل الأداءِ في الجهر بها عند افتِتاح القرآن، وعند الابتداءِ برؤوسِ الأجزاء وغيرِها في مذهب الجماعة اتِّباعاً للنصِّ، واقتداءً بالسُّنَّة[5]. انتهى .

---

(١) سورة النحل: ٩٨ .

(٢) يعني الشاطبي ناظم القصيد .

(٣) عثمان بن سعيد أبو عمرو الداني الأموي القرطبي، المعروف بابن الصيرفي، الإمام العلامة، شيخ مشايخ المقرئين، ولد سنة ٣٧١ هـ وتوفي سنة ٤٤٤ هـ، صاحب التيسير. الغاية ٥٠٣/١ .

(٤) كتاب التيسير قال عنه أبو شامة المقدسي: « وآل الأمر إلى صُنِّفَ كتاب التيسير لأبي عمرو الداني رحمه الله، فاعتمد عليه، وصرفت العناية إليه؛ لما فيه من التنقيح والاختيار، والتحرير والاختصار » إبراز المعاني ٥٦/٢ .

(٥) انظر التيسير: ١٧ .

يريدُ أبو عمرو بالجماعة السبعةَ[1]، وقَولُهُ: « اتِّبَاعاً للنَّصِّ » إن أرادَ بـه ظـاهرَ الآية، فليس بنصٍّ؛ لأنَّ قولَه تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ﴾ ليس بنصٍّ في أنَّ الاستعاذةَ بالجهر أو بالسِّرِّ، فكيف يُسمِّيهِ نصاً، وإن أرادَ نـصَّ أهـلِ الأداء على ذلك فيُمكِن، وكذلك إن أراد بالنص ما يدل عليه حديثُ نافعِ بنِ جُبير بنِ مُطعِم، وحديثُ ابن مسعود؛ لأن فيهما الجهرَ بالاستعاذة منصوص .

وأما قولُه: « اقتداءً بالسُّنَّة » : فما رواه نافعُ بنُ جُبير بنِ مُطعِمٍ عـن أبيـه أنـه استعاذَ قبل القراءة بهذا اللفظ بعينِه[2]، يعني: أعوذُ بـا لله مـن الشَّـيطانِ الرَّجيـم،

---

(١) المراد القراء السبعة .

(٢) هذا اللفظ من حيث متنه وطرق روايته كالتالي:

عن نافع بن جُبير بن مُطعِم عن أبيه قال: سمعتُ رسـول الله ﷺ حين افتتح الصلاةَ قـال: « الله أكبر كبيراً ثلاثاً، الحمد لله كثيراً ثلاثاً، سبحان الله بكرة وأصيلاً ثلاثـاً، اللهـم إنـي أعوذ بك من الشَّيطان من همزه ونفثه ونفخه » . أخرجه أحمد ٨٥/٤ قال: حدثنا محمد بـن جعفر.

وأبو داود ٧٦٤ قال: حدثنا عمرو بن مرزوق .

وابن ماجه ٨٠٧ قال: حدثنا ابن بشار، قال: حدثنا محمد بن جعفر .

وابن خزيمة ٤٦٨ قال: حدثناه بندار، قال: حدثنا محمد بـن جعفـر، (ح) وحدثنـا محمدبـن يحيى قال: حدثنا وهب بن جرير. ثلاثتهم (ابن جعفر وابن مرزوق وابن وهب) عـن شعبة، عن عمرو بن مرة، عن عاصم العنزي، عن ابن جُبير بن مطعِم .

وانظر: سنن ابن ماجه، أبواب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب الاستعاذة في الصلاة، حديـث (١) رقم: ٧٩١، وحديث (٢) رقم: ٧٩٢ . وقال الأعظمي في الهامش على الحديـث رقـم (٧٩٢): في الزوائد: في إسناده مقال، والحديث قد رواه أبـو داود والـترمذي والنَّسـائي مـن حديث أبي سعيد الخدري .

قلتُ: هذه جملة ما جاء في هذا الحديث، وأما قول المؤلف معلقاً على قول الداني: (بهـذا

=

ولو كان التعوُّذ سِراً لما عُلِمَ ذلك، وكذلك جاء من طريق ابنِ مسعودٍ أنه قال: قلتُ قبل القراءة: أعوذُ بالله السميع العليم من الشَّيطان الرَّجيم، فقال لِيَ النبي ﷺ: قُلْ يا ابنَ أمِّ عبدِ الله: أعوذُ بالله / من الشَّيطان الرَّجيم، هكذا أقرأني جبريلُ عن اللوح عن القَلَم[1]. ١١٤/أ

قلتُ: في هذا الحديث ثلاثةُ أحكامٍ:

اللفظ بعينه): « يعني أعوذ بالله من الشَّيطان الرَّجيم » فإني لم أجد لهذه الصيغة مصدراً، وغاية ما في الروايات لهذا الحديث ـ أعني حديث نافع بن جُبير ـ أنها مغايرة لما علق به المؤلف على كلام الداني، وجميلٌ على أنه استدل به على مشروعية الجهر بها، لا على كيفية صوغها .

قلتُ: قد ورد النص عن النبي ﷺ في الصحيحين من حديث سليمان بن صُرَد قال: استبَّ رجلان عند رسول الله ﷺ ونحن عنده جلوس، وأحدهما يسُبُّ صاحبه مغضباً قد احمرَّ وجهه، فقال النبي ﷺ : « إني لأعلم كلمة لو قالها لذهب عنه ما يجده؛ لو قال: أعوذ بالله من الشَّيطان الرَّجيم » الحديث من كتاب الأدب، باب الحذر من الغضب . وقد استدل به الحافظ ابن الجزري على مشروعيتها، ولكن تعقب القسطلاني في اللطائف: ٣١٠ هذا الاستدلال فقال: أورده ابن الجزري تبعاً لشيخه الحافظ ابن كثير، لكن في الاستدلال به هنا نظر؛ لأن الكلام إنما هو في استعاذة خاصة، وهي الاستعاذة التي تتقدم القراءة، لا مطلق الاستعاذة، فليُتأمَّلْ .

قلتُ: والعبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ، والأثر يصلح دليلاً لمشروعيتها ولكيفية صوغها، وإن اختلفت مواقع الاستعمال؛ لجامع إزهاق الباطل والوسوسة في كلٍّ .

وحديث سليمان بن صُرد أخرجه البخاري في صحيحه ١٩/٨، ٣٤، ١٥٠/٤ ، وأحمد في مسنده ٣٩٤/٦ ، ومسلم في الصحيح ٣١/٨، ٣٠ .

(١) رواه الحافظ ابن الجزري مسلسلاً من طريق رَوح، انظر تتمة السلسلة في النشر ٢٤٤/١ – ٢٤٦.

أحدُها: الجهرُ بالاستعاذة .

الثاني: أنها قبلَ القراءة على ما قاله الجمهور .

الثالث: أنَّ لفظَ الاستعاذة: أعوذُ با لله مـن الشَّيطان الرَّجيم دون غيره[1]، على ما يأتي بيانُهُ .

و « الدهرَ » في البيت منصوبٌ على الظرف، والعاملُ فيه: « أردتَ » أو « تقرا، » وفيه معنى التعميم، أي: في أي وقتٍ كان ذلك، ويحتمِلُ أن يُريدَ في الصلاة وغيرِ الصلاة على مذهب مَن يَرَى بذلك، ويحتمِلُ أن يُريدَ في غير الصلاة؛ لأنه لم يتعرَّضْ لأحكام الصلاة، و«ما» زائدةٌ توكيداً، وقولُه: « تقرأُ » المرادُ به أن تقرَأَ، فحَذَفَ أنْ، وأبطَلَ عملَها، كقوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمْ الْبَرْقَ﴾[2] أي: أن يرِيَكم، ومنه قولهم[3]: « تَسمَعُ بالمُعَيدِي خيرٌ من أن تراه » ، على من رفعَه .

و « جِهاراً » : مصدرٌ في موضع الحال من الفاعل في « فاستعذ » ، التقدير:

---

(١) قال الحافظ ابن الجزري في النشر ٢٤٦/١: « دعوى الإجماع على هذا اللفظ بعينه مشكلة، والظاهر على أنه المختار » .

(٢) سورة الروم: ٢٤ .

(٣) على لغة الرفع يستشهد به على إبطال عمل (أن) بعد حذفها، وعلى وقوع المبتدأ اسماً غير صريح. انظر سر صناعة الإعراب ٢٨٥/١، ٢٨٨، وفهرست الخزانة ٢٩٨/١٢ فقد ذكره في غير موضعه ، والأمثال لأبي عُبيد: ٩٧، ٩٨، ومثله:

ألا أيُّهَذا الزاجري أحضرُ الوغى

على الرفع . والظاهر أنه (أي حذف أن وإبطال عملها) مقصور على ما سُمعَ فيه ولا يتعداه، وقد جعله السيوطي (أي الإضمار في الحروف) من سَنن العرب، قاله في معرفة خصائص اللغة، النوع الثاني والعشرون من المزهر .

فاستعِذ جاهراً، وهو مصدرُ قولك: جهَرَ بكلامه وقراءتِهِ جهاراً[1]، وأجهَرَ بقراءته، ويُقال: جهُرَ الصوتُ جهارةً: فَخُمَ، فإذا كان جِهاراً لجَهَرَ، فهو جارٍ عليه، نظيرُه: كتَبَ كِتَاباً، وإن كان من أجْهَرَ، فهو على غير الصَّدر، نظيرُه قولُه تعالى: ﴿وَا للهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الأَرْضِ نَبَاتاً﴾[2].

و « با لله » و « من الشَّيطان » متعلِّقَان بـ « فاستَعِذْ » ، و « مُسجَلاً » نعتٌ لمصدَرٍ محذوف تقديرُهُ: تعوُّذاً مُسجَلاً، وينصبُهُ سيبويهِ[3] على الحال من المصدر المحذوف .

وحاصلُ ما في هذا البيت أنه أمَرَ بالاستعاذة مجهوراً بها لجميع القرَّاء وفي جميع القرآن[4].

---

(١) الصحاح (جهر) .

(٢) سورة نوح: ١٧ .

(٣) انظر الكتاب: ١/٣٩١.

(٤) فات المؤلفَ رحمه الله تقييدُ الجهر في الاستعاذة بقراءة القارئ على المقرئ، أو بحضرة من يسمع قراءته، كما قيدها أبو شامة في الباب .

قلتُ: وما سوى ذلك فالإخفاء فيها أجمل، قال العلامة الجعبري معلقاً على بيت الناظم في الكنز: « وإطلاق القراءة وتقييد الاستعاذة بالجهر يؤذن بأنه يُجهَر بالاستعاذة حيث يُسَرُّ بالقراءة، وليس كذلك، بل هي على سَنَن القراءة؛ إن جهراً فجهراً، وإن سراً فسراً، ـ ثم استطرد قائلاً ـ : نعم يُسَرُّ بها في أصح الوجهين في فاتحة الجهرية، ثم وجه قول الناظم (جهاراً) على أنه الأصل والأكثر » وقد صرح بذلك في الواضحة .

وقال أبو عمرو في جامع البيان في الباب نفسه: « لا أعلم خلافاً في الجهر بالاستعاذة عند افتتاح القرآن، وعند ابتداء كل قارئ بعرض أو درس أو تلقين في جميع القرآن » . وإلى هذا أشار صاحب إتحاف البرية بقوله:

=

عَلَى مَا أَتَى فِي النَّحْلِ يُسْراً وَإِنْ تَزِدْ لِرَبِّكَ تَنْـزِيْهاً فَلَسْتَ مُجَهَّلاَ

حكى أبو جعفرِ بنُ الباذش[1] في كيفية لفظ الاستعاذة سبعةَ ألفاظٍ:

الأولُ: أعوذُ بالله العظيمِ من الشَّيطان الرَّجيم[2]، وهي روايةُ أهل مصرَ عن وَرْشٍ فيما ذكَرَ الأهوازيُّ[3]. ورواها ابنُ الشارب[4] عن الزَّيني[5] عن قُنْبُل .

إذَا ما أَرَدتَ الدَّهرَ تقرأُ فاستعذ وبالجهر عند الكلِّ في الكلِّ مُسْجَلا

بشَـرطِ استماعٍ وابتداءِ دراسَةٍ ولا مخفياً أو في الصـلاة ففـصِّلا

(١) قاله في الإقناع ١٤٩/١، ١٥١، وحكاه المؤلف بتصرف .

(٢) حكاه الحافظ الداني في كتابه الجامع عن أهل المغرب وأهل مصر، وقال: إنه استعمله منهم أكثر أهل الأداء. الجامع باب ذكر الاستعاذة، وانظر النشر ٢٥٠/١ .

قال ابنُ أبي مريم في الموضح في وجوه القراءات وعللها لوحة (٢٥): « وروي أيضاً عن نافع: أعوذ بالله من الشَّيطان الرَّجيم، ووجه هذا: أنه غير مقصود به إعادة لفظ القرآن؛ لأنا ما أُمرنا إلا بمسألة الله تعالى أن يعيذنا من شر الشَّيطان، فبأي لفظ، وعلى أي نظم سألناه ذلك أجزأنا، فليس اللفظ بمُتَعَبَّدٍ به .

(٣) هو أبو الحسن بن علي بن يزداد بن هرمز،الأستاذ أبوعلي الأهوازي،صاحب المؤلفات، شيخ القراء في عصره،إمام كبير محدث،انتصب للكلام في الأشعري،قال الذهبي:تلقى الناس رواياته بالقبول، وكان يقرئ بدمشق، ولد ٣٦٢ هـ، وتوفي ٤٤٦ هـ. الغاية ٢٢٠/١ -٢٢٢ .

(٤) أحمد بن محمد بن بشر المعروف بابن الشارب، أبو بكر الخراساني، نزيل بغداد، شيخ جليل، ثقة ثبت، قرأ على الزيني وابن مجاهد وأبي بكر الخلال والخاقاني، وعليه بكر بن شاذان وغيره، توفي ٣٧٠ هـ . الغاية: ١٠٧/١ - ١٠٨ .

(٥) محمد بن موسى بن محمد أبو بكر الزينبي، مقرئ محقق ضابط لقراءة ابن كثير، أخذ القراءة عن أبي ربيعة وغيره، إمام في قراءة المكين، قرأ عليه الشَّذائي والشَّنَبُوذي، توفي ٣١٨ هـ. الغاية ٢٦٧/٢ - ٢٦٨.وتفرد المؤلف بهذه النسبة، وإلا فهو الزينبي، وانظر: تبصير المنتبه: ٦٦٨ - ٦٦٩ .

الثَّاني[1]: أعوذ با لله من الشَّيطان الرَّجيم إن ا لله هو السَّميع العليم. رُوي عن نافعٍ وابنِ عامرٍ والكِسَائي .

الثَّالثُ[2]: أعوذ با لله العظيم السَّميع العليم من الشَّيطان الرَّجيم. رواه

---

(١) ذكره ابن الباذش عن نافع وابن عامر والكسائي بصيغة التمريض، وقال: وبه أخذ ابن حَبَش في رواية السوسي. الإقناع ١/١٥٠ .

وقال ابن الجزري: رواه الأهوازي عن أبي عمر، وذكره أبو مِعشر عن أهل مصر والمغرب، ورويناه من طريق الهذلي، قال: وقرأت به في قراءة الأعمش. النشر ١/٢٥٠ بتصرف .

وقال القَسطَلاني: وهو مروي من طريق الهذلي عن نافع في غير رواية أبي عَدي عن ورش ...الخ ثم علل اختصاص هذه الصيغة بهاتين الصفتين ـ السمعِ والعِلمِ ـ بأن الغرض من الاستعاذة الاحتراسُ من شر الوسوسة، ومعلومٌ أن الوسوسةَ كأنها كلام خفي في قلب الإنسان، ولا يطلع عليها أحد، فكأن العبد يقول: يا مَن يسمعُ كلَّ مسموع، ويعلم كل سر خفي، فيطلب منه سبحانه أن يدفع عنه الوسوسة. قال: فلهذا كان ذكر السميع العليم أولى بهذا الموضع. عن اللطائف ١/٣١٢ - ٣١٣ بتصرف .

وذهب ابن أبي مريم في الموضح ورقة: ٢٥ خ إلى أن وجه هذه الصيغة بهذه الصفة هو التمسك بلفظ القرآن، وما جاء فيه الأثر، ثم يتلوه ثناء على ا لله عز وجل ووصف له بما هو مذكور في القرآن، وتصريح بأنه يسمع استعاذته، ويعلم نيته، وهذا غير ممنوع جوازه .

(٢) ذكره أيضاً ابن الباذش بصيغة التمريض (قيل)، قال: وقيل عن هبيرة عن حفص، هكذا قال، ثم حكاه. انظر الإقناع ١/١٥٠ .

وقال القسطلاني في اللطائف ١/٣١٣: رواه الخزاعي عن هبيرة عن حفص، والهذلي عن أبي عدي عن ورش .

وفي النشر مثل هذا، إلا أنه زاد بعد حفص، قال: وكذا في حفظي عن ابن الشارب عن الزينبي عن قنبل. النشر ١/٢٥٠ .

قلتُ: وكأني بالقسطلاني يتصرف في نقله كلامَ ابن الجزري .

ولقد رأيت عجباً من محقق كتاب الدر النثير للمالقي في أثناء تعليقه على هذه الصيغة في

=

هُبيرةَ(١) عن حفصٍ.

الرَّابع: أعوذ با لله السَّميع العليم من الشَّيطان الرَّجيم. قال ابنُ غَلْبُون(٢): وحجَّتُهُم على هذا قولُه تعالى: ﴿فَاسْتَعِذْ بِاللهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ العَلِيمُ﴾ .

التعوذ، إذ ساق في هامش (٣) ص: ١٠٢ كلام ابن الجزري في النشر حيث قال: رواه الخزاعي عن هُبيرة عن حفص قال: وكذا في حفظي عن ابن الشارب عن الزينبي عن قنبل ... الخ .

وليت المحقق نقل الكلام كما هو، لكنه زعم أنه صوب المنقول عن النشر إلى الآتي: « رواه الخزاعي عن هبيرة عن حفص قال: وكذا حَفصي عن ابن الشارب عن الزينبي عن قنبل، وذكره الهذلي ... الخ . الدر النثير: ١٠٢ .

فزعم أن المقول هو أن حفصي نقل الرواية عن ابن الشارب. وحفصي هذا هو الناقل عن الأُشناني، والأُشناني توفي ٣٠٧ هـ، وابن الشارب توفي ٣٧٠ هـ، وهل من المعقول أن ينقل حفصيٌّ عن ابن الشارب، فإذا كان حفصي أخذ عن الأُشناني في آخر حياته، فلا بد أن يكون حفصي له من العمر ما يؤهله للطلب، وأدناه بحر العَقد الثاني ، فعلى هذا يتحتم أن يكون أكبر من ابن الشارب إن لم يكن بكثير فبقليل . بيد أني لم أُلْفِهِ بين الآخرين عن ابن الشارب.

وحتى تستقيم للمحقق طِلِبَّتُه حذف حرف (في) بعد المقول (وكذا) كي يحرف (حفظي) إلى (حفصي) ، فمن المصدر المضاف إلى ياء النفس إلى العلم، فلله دره من نقل . وبعد أن رمت الاعتذار لصنيعه بالعبارة حيث قلبتها من جميع الوجوه، ووقفت بين تراجم الرجال قراء ومقرئين، لم أجد له عزماً لما صنع، حتى ظهر لي فساد صنيعه فألحقت به ما قرأت، ولمقول الحافظ انتصرت، إذ عليه المعول، فلا ندعي تطاولاً عليه. فتأويل مقوله هو: أن الخزاعي رواه عن هبيرة عن حفص، ثم قال (أي الخزاعي): وكذا في حفظي عن ابن الشارب؛ أي: وكذلك قرأت وحفظت منه، لا جرم وأن أسفار التراجم تقرر أن الخزاعي تلمذ لابن الشارب، وا لله المستعان .

(١) هبيرة بن محمد بن عمر الأبرش البغدادي، أخذ القراءة عرضاً عن حفص بن سليمان عن عاصم. الغاية ٢/٣٥٣ .

(٢) انظر: التذكرة: ١/٨٣ .

الخامس[١]: أعوذ بالسَّميعِ العليمِ من الشَّيطان الرَّجيم. رُوِيَا عن حمزة .

السَّادس[٢]: أعوذُ با لله القويِّ من الشَّيطان الغَـوِي. اختـارَه بعضُهُـم لجميع القرَّاء .

السَّابع: أَعُوذُ با لله من الشَّيطان الرَّجيم، قال: وهو الذي صـار إليه مُعظَمُ أهل الأداء، واختاروه[٣] لجميع القرَّاء، قـال أبـو عمـرو ــ رحمـه ا لله ــ: وبذلـك

---

(١) ساقهما (أي الرابع والخامس) في الإقناع بصيغة التمريض قال: وقيل عن حمـزة. وذكرهما. الإقناع ١/١٥٠ - ١٥١. وجعله ابن الجزري أول الأنواع (أعوذ بـا لله السـميع العليـم مـن الشَّيطان الرَّجيم) قـال: وأمـا الزيـادة فقـد وردت بألفـاظ منهـا مـا يتعلـق بتنزيـه ا لله تعـالى (الأول)، وذكره قال: قلت: وقرأت أنا به في اختيار أبي حاتم السجسـتاني وروايـة حفـص، وطريق ابن هبيرة، وقد رواه أصحاب السنن الأربعة عن أبي سعيد الخدري بسند جيد، وقال الترمذي: هو أشهر في هذا الباب . وفي مسند أحمد بإسناد صحيح عن معقل بـن يسـار عـن النبي ﷺ قال: « من قال حين يصبح مرات أعوذ با لله السميع العليـم مـن الشَّيطان الرَّجيم ... » الحديث . النشر ١/٢٤٩ - ٢٥٠ .

نقل القسطلاني كلام ابن الجزري هذا بتصرف و لم يعزه إليه. انظر اللطائف ١/٣١٢ .

والحديث بتمامه متناً وطريقاً كالتالي:

عن أبي المتوكل الناجي عن أبي سعيد الخدري قال: كان رسول ا لله ﷺ إذا قام مـن الليـل كبر ثم يقول: سبحانك اللهم وبحمدك، وتبارك اسمـك، وتعـالى جـدك، ولا إلـه غـيرك، ثـم يقول: لا إله إلا ا لله (ثلاثاً)، ثم يقول: ا لله أكبر كبيراً (ثلاثاً)، أعوذ با لله السميع العليم مـن همزه ونفخه ونفثه، ثم يقـرأ . أخرجـه أحمـد ٣/٥٠، والدارمـي برقـم: ١٤٤٢، والـترمذي برقم: ٢٤٢، والنسائي ٢/١٣٢ .

(٢) انظر الإقناع ١/١٥١. وذكر ابن الجزري أن الهذلي حكاه عن أبـي زيـد عـن أبـي السـماك، ونفى صحته. النشر ١/٢٤٩ .

(٣) في الإقناع ١/١٥١: « وأختارُهُ » بإضافة الاختيار إلى النفس .

قال ابن أبي مريم في الموضح: ٢٤ خ: أما الاستعاذة فالمرضي فيها المتلقَّى عن السلف الموافق

=

قَرَأتُ، وبه آخُذُ[١] .

وزَادَ شَيخُنا أبو عبد الله محمَّدُ بنُ / القصَّاب[٢] ثلاثةً لم أقِفْ عليها لغيره[٣]. ١١٥/أ

للتنزيل هو: أعوذ بالله من الشَّيطان الرَّجيم .

قال ابن بري في الدرر اللوامع :

وقـد أتت في لفظه أخبار

وغيرُ ما في النحل لا يُختار

(١) قال في التيسير، بـاب الاستعاذة: ١٦: اعلـم أن المستعمل عند الحذاق من أهـل الأداء في لفظها: أعوذ بالله من الشَّيطان الرَّجيم دون غيره، قال المالقي في الدر النثير ١٠٥/١ في أثناء تعليقه على كلام الداني: وهذا التعوذ هو المختار عند الشيخ مكي، وعند الإمام أبـي عبد الله بن شريح، وفي قول الحافظ (دون غيره) إشعار بالخلاف المتقدم .

وقال القيسي: والمختار لجميع القراء والمعول عليه أن يبتدئ القارئ بأعوذ بالله من الشَّيطان الرَّجيم. التبصرة: ٢٤٦ ، وانظر الكشف، باب علل الاستعاذة ٩٨/١.

وقال أبو معشر الطبري في التلخيص: ١٣٣: والاختيار أن يؤتى به للكل مجهوراً أعـوذ بـالله من الشَّـيطان الرَّجيـم . وانظـر تلخيص العبـارات لابـن بليمـة، بـاب الاستعاذة: ٢١. قـال السخاوي في جمال القراء ٤٨٢/٢: والـذي عليـه إجمـاع الأمـة: أعـوذ بـالله مـن الشَّـيطان الرَّجيم، وأما غير هذا اللفظ فغير متفق عليه .

وذكر ابن الجزري أن المختار لجميع القراء من حيث الروايـة (وحكـاه) كمـا ورد في سـورة النحل. النشر ٢٤٣/١، ٢٤٤، ٢٤٦. الحديث المسلسل بالتعوذ . وقال في الطيبة:

كالنحل جهراً إن أردت تقرا

قال المؤلف رحمه الله في البارع:

عوِّذ بما في النحل عند الابتدا

جهراً وإن نزهت كنت مرشدا

(٢) محمد بن علي بن عبد الحق، أبو عبد الله الأنصاري الفاسي، يعرف بـابن القصـاب، مقـرئ، قال أبو حيان: كان يقرئ بالقراءات السبع، ويقرئ العربية، توفي في حدود ٦٩٠ هـ. الغايـة ٢٠٤/٢.

قلتُ: وهو شيخ مدرسة قراءة نافع بالمغرب ، وأجل شيوخ المؤلـف رحمـه الله، وعنـه تلقـى القراءات والشاطبية .

(٣) نقل النص بكامله الخراز في كتابه القصد النافع، قال: وزاد شـيخنا ابـن القصـاب، ثـم ذكـر

=

وهي: أعوذُ با لله المنَّان من الشَّيطان الفتَّان، أعوذ با لله وكلماته من الشَّيطان وهمَزَاته، أستعيذ با لله من الشَّيطان الرَّجيم[1].

قال أبو جعفر[2]: قال أبو الحسَين أحمدُ بنُ يزيدَ الحُلوانيُّ[3]: ليس للاستعاذة حدٌّ يُنتهَى إليه، مَن شاءَ زادَ، ومَن شاءَ نَقَصَ[4]،

الصيغ. ورقة: ١٨ خ . وأما الصيغة الأخيرة فقد نسبها الجعبري إلى حمزة، قال: وعنه أستعيذ با لله ونستعيذ با لله واستعذت با لله. الكنز ورقة: ٥٠ باب الاستعاذة .

(١) قال أبو معشر في التلخيص: ١٣٣: وعن حمزة نستعيذ با لله من الشَّيطان الرَّجيم، وجاء عنه إخفاؤه . .

وقال ابن الجزري في النشر ٢٤٦/١: وأما أعوذ فقد نقل عن حمزة فيه: أستعيذ ونستعيذ واستعذت، ولا يصح. وقد اختاره بعضهم ... الخ. وانظر اللطائف ٣١٤/١، ٣١٥.

وذكره ابن أبي مريم في الموضح: ٢٥خ وعلَّله قائلاً: وروي عن حمزة: أستعيذ با لله ونستعيذ أيضاً، ووجهه: أنه تعالى لما قال: ﴿استعذ با لله﴾ فوجه امتثال هذا الأمر على لفظه أن يقال: أستعيذ با لله كما لو قال: سلِ ا لله، فقال: أسألُ ا لله .

(٢) الإقناع ١٤٩/١ .

(٣) أحمد بن يزيد الصفار أبو الحسن الحلواني، قال الداني: يعرف بازداذ، إمام كبير، عارف صدوق متقن، ضابط، قرأ بمكة على ابن القواس، وبالمدينة على قالون، قرأ عليه ابن شاذان وغيره. قال ابن الجزري: أحسب أنه توفي نيف وخمسين ومائتين. الغاية ١٩٧/١-١٩٨ .

(٤) قال أبو معشر في التلخيص: ١٣٣، باب ذكر التعوذ: اعلم أن أكثر من صنف من المتقدمين أمسكوا عن ذكره ، إذ لم يكن له حد ينتهي إليه، ومن شاء زاد، ومن شاء نقص، ولم يكن منصوصاً عن الأئمة .

نبه ابن الجزري على أنه قد ورد التغيير في لفظ أعوذ با لله من الشَّيطان الرَّجيم، والزيادة عليه والنقص. النشر ٢٤٦/١ .

وقال القيسي: اعلم أن الرواية في الاستعاذة قد عُدمت عن كثير من القراء، ورويت عن بعض. التبصرة: ٢٤٥، وقال البنا: ولكنه تُعُقب (أي الإجماع على صيغة أعوذ با لله من

=

قال[1]: وقولهم: « الاستعاذة » يصلُحُ لهذه الألفاظ كلِّهَا، ولا يُعَيِّنُ واحداً منها[2].

قال أبو عَمْرٍو[3]: اعلَمْ أنَّ المستعمَلَ عند الحذّاق من أهل الأداء في لفظِها: «أعوذُ با لله من الشَّيطان الرَّجيم» دون غيره[4] ؛ وذلك لموافقة الكتاب والسُّنَّة[5]؛ فأمَّا

الشَّيطان الرَّجيم) بما روي من الزيادة و النقص، فلا حرج على القارئ في الإتيان بشيء من صيغ الاستعاذة مما صح عند أئمة القراء. اتحاف فضلاء البشر ١٠٧/١ باب الاستعاذة .

قلت: وبين الجعبري أن الزيادة مقيدة بالرواية، قال: وهذه الزيادة وإن أطلقها وخصها، فهي مقيدة بالرواية، وعامةٌ في غير التنزيه، ولم يروها، ولهذا ما بينها، بل نبه عليها على مذهب الغير، وهو معنى قول التيسير: « والمستعمل عند الحذاق دون غيره » قال: وبهذا قرأت. الكنز ورقة: ٥٠ .

وقال ابن الجزري: وأما الزيادة فقد وردت بألفاظ منها ما يتعلق بتنزيه ا لله تعالى. ثم ذكرها. النشر ٢٤٩/١ وفي صفحة ٢٥ الجزء الأول قال: وأما النقص فلم يتعرض للتنبيه عليه أكثر أئمتنا، وكلام الشاطبي رحمه ا لله يقتضي عدمه، والصحيح جوازه، ثم ذكر نص الحلواني في الجامع وقال: أي بحسب الرواية. وفي سنن أبي داود من حديث جبير بن مطعم: « أعوذ با لله من الشَّيطان » من غير ذكر الرَّجيم. قال في الطيبة:

وإن تغير أو تزد لفظاً فلا

تعد الذي قد صح مما نقلا

وإلى هذا أشار المؤلف في البارع بقوله:

... وإن نزَّهت كنتَ مُرشَدا

(١) انظر الإقناع ١٥١/١ .

(٢) نص الإقناع ١٥١/١: « ولا يعَيَّنُ واحدٌ منها » على البناء للمفعول .

(٣) انظر التيسير: ١٦ باب ذكر الاستعاذة .

(٤) من ب .

(٥) قال المالقي في الدر النثير ١٠٥/١ - ١٠٦: « قوله: وذلك لموافقة الكتاب والسنة تعليلٌ لاختيار هذا اللفظ دون غيره » ثم ذكر الآية والحديث. ثم قال: « ووجه الموافقة للآية أنك

=

الكتابُ فقولُه عزَّ وجل لنبيِّهِ ﷺ : ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ القُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللهِ مِنَ الشَّيطَانِ الرَّجِيمِ﴾[1] .

وأما السُّنَّةُ فما رواه نافعُ بنُ جُبير بنِ مُطعِمٍ .. وذكَرَ الحديث[2].

فقولُ الناظمِ ـ رحمه الله ـ: « على ما أتى في النَّحل » أي: لتكُن استعاذَتُكَ المجهورَ بها لجميع القرَّاء في جميع القرآن[3] على ما أتى في النحل، وهو قولُه تعالى: ﴿فَاسْتَعِذْ بِاللهِ مِنَ الشَّيطَانِ الرَّجِيمِ﴾ .

قلتُ: الآيةُ التي في النحل لا تدلُّ على ما اختارَه أبو عمرٍو، وهو الذي أشارَ إليه الناظمُ، فلو قال قائلٌ مَثَلاً: أعوذُ بالرَّحمن الرَّحيم من الشَّيطان اللَّعين، أو غيرَ ذلك من أسماء الله تعالى، أو من أسماء الشَّيطان، لصَدَقَ عليه أنه استعاذَ قبلَ القراءة، فليس المقصودُ هذا اللفظَ، إنما المقصودُ معناه .

إنما يترجَّحُ ما اختارَه القرَّاءُ بالحديث المرْويِّ عن ابنِ مسعودٍ إذا صحَّ[4].

فإن قيل: لِمَ استعمَلَ القرَّاءُ أعوذُ هكذا، ولم يستعملوه من لفظ استَعِذْ، فكانوا يقولون: أَستَعيذُ بالله من الشَّيطانِ الرَّجيم، وهكذا يجب أن يُقالَ إذا تَبِعْنَا لفظَ الآية ؟

تجعل أعوذ بدل أستعيذ، ويبقى قولك (بالله من الشَّيطان الرَّجيم) في الاستعاذة كما هو في الآية من غير تبديل ولا زيادة ولا نقص » .

قلتُ: وقد تُعُقب على هذا الكلام، وسيأتي بيانه .

(١) سورة النحل: ٩٨ .

(٢) تقدم ذكره .

(٣) تقدم التعليق على النص .

(٤) تقدم ذكره .

فالجوابُ: أنَّ لفظَ استَعِذْ إنما معناه: أطلُبُ، فلو قال: اللهمَّ أعِذني من الشَّيطان الرَّجيم، لكان قد دعا بذلك، أو لو قال: أعوذ بالله، لكان ممتثلا إلا أنهم اختاروا أن يكونَ لفظُ أعوذُ لقوله تعالى: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الفَلَقِ﴾[١]، و﴿قُلْ رَبِّ أَعُوذُ بِكَ﴾[٢] وغيره، ولِمَا ثبَتَ في الحديث أيضاً، والله أعلم[٣].

ويؤيدُ ذلك ما رواه مُسلمٌ[٤] من طريق زيدِ بن ثابتٍ قال: قال رسولُ الله ﷺ: « تَعَوَّذُوا بالله مِنْ عَذَابِ النَّار، قَالُوا: نَعُوذُ بالله مِنْ عَذَابِ النَّار، قالَ: تَعَوَّذُوا بالله مِنْ عَذَابِ القَبرِ، قالوا: نَعُوذُ بالله مِن عَذَابِ القَبرِ، قالَ: تَعَوَّذُوا بالله مِنَ الفِتَنِ مَا ظَهَرَ منها وَمَا بطَنَ، قالوا: نَعُوذُ بالله مِنَ الفِتَنِ مَا ظهَرَ منها ومَا بَطَنَ، قالَ: تعَوَّذُوا بالله مِنْ فِتنَةِ الدَّجَّال، قالو: نعوذُ بالله مِنْ فِتنَةِ الدَّجَّال ».

وقولُ النَّاظِمِ: « يُسراً » بمعنى مُيَسَّر، وهو في موضع الحال من ما[٥] ويحتمِلُ معنَيَين:

أحدهما: أن يُريدَ به أنَّه أسهَلُ الألفاظ التي قدَّمناها؛ لأنه أقلُّ ألفاظاً .

---

(١) سورة الفلق: ١ .

(٢) سورة المؤمنون: ٩٨ .

(٣) انظر اللطائف ١/٣١٤-٣١٥ .

(٤) في صحيحه برقم: (٢٨٦٧) كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب عرض مقعد الميت من الجنة أو النار عليه، وإثبات عذاب القبر والتعوذ منه .

(٥) قال الجعبري: ويسراً مصدرٌ في موضع الحال من فاعل « استعذ » أي: ميسراً ... الخ الكنز ورقة: ٥. وقال أبو شامة في الإبراز ١/٢٢٢: ويسراً مصدرٌ في موضع الحال من فاعل أتى أي: أتى ذا يسرٍ؛ أي: سهلاً متيسراً .
قال أحمد بن محمد بن الجزري شارح الطيبة: وهذا اللفظ هو أدنى الكمال عندهم، وهو المختار لجميع القراء. شرح الطيبة: ٤٧ .

والثَّاني: أن يُريدَ أنَّ التعوُّذَ ليس الأمرُ به على جهة الوجوب، فيكـون علـى تاركه العقابُ[1].

ونظيرُه قولُ أبي الحسن الحصري[2] - رحمه الله تعالى -:

وَإِنْ تَفتَتِحْ والحزْبُ أَوَّلَ سُورَةٍ فَعَوِّذْ وَبَسْمِلْ أَنتَ مِنْ ذَاكَ في يُسْرِ[3]

/المعنى الأولُ أظهرُ؛ لأنه كان يقولُ: لو أرادَه على ما أتى في النَّحل نَدْباً . ١١٦/أ

وقولُه:

وَإِنْ تَزِدْ لِرَبِّكَ تَنزِيهاً فَلَسْتَ مُجَهَّلاَ

يُريدُ به: إنْ زدتَ على « أعوذُ بـالله مـن الشَّيطان الرَّجيـم » جـازَ، فتقـولُ مثلاً: أعوذُ بالله العظيم، أو أعوذ بالله السَّميع العليم من الشَّيطان الرَّجيم، كمـا قدَّمناه في الألفاظ المذكورة عنهم، فإليها الإشَارةُ بقوله: «وإن تَزِدْ لربِّكَ تنزيهاً».

وقولُه: « تنزيهاً » هو من قولك: نَزُهَ المكانُ نَزَاهةً[4]، فهـو نَـزِهٌ ونَزِيـهٌ، ونَـزُهَ الرجُلُ: تَبَاعَدَ عن كـل مكـروهٍ، وأصلُـهَ في كلامهـم: الخـروجُ إلى المُـرُوج، ثـم

---

(١) انظر اللطائف ١/٣٠٦، ٣٠٧ .

(٢) علي بن عبد الغني، أبو الحسن الفهري القيرواني الحصري، أستاذ مـاهر، أديـب حـاذق، قرأ على ابن حمدون الجلولي والقصري، تلا عليه السبعة تسعين ختمة، قرأ عليه أبو داود سليمان بن يحيى المعافري، وأقرأ الناس بسبتة وغيرها، توفي بطنجة سنة ٤٦٨ هـ. قال ابـن خلكـان: وهو ابن خالة إبراهيم الحصري صاحب زهر الآداب. انظر الغاية: ١/٥٥٠-٥٥١ .

(٣) البيـت من قصيدته الرائية المشهورة في قراءة نـافع، أتـي فيهـا بأشـياء ذكـر الشـاطبي بعضهـا، وخاصة في باب اللامات، والراءات، والبسملة، والقصيدة معارضة لرائية الخاقـاني الموسـومة بباكورة علم التجويد. مطلعها:

إذا قـلـتُ أبياتاً حساناً من الشعر فلا قلتُها في وصف وصلٍ ولا هجرِ

(٤) انظر الصحاح واللسان (نزه) .

استُعمِلَ في التَّباعُدِ عمَّا لا يَليقُ .

والمُجَهَّل: المنسوبُ إلى الجهل[١] .

يُقالُ: ذنَّبْتُ الرجلَ وفسَّقْتُهُ وزنَّيْتُهُ[٢]: نسبتُهُ إلى الذّنْبِ والفِسقِ والزِّنَى، أي: لستَ منسوباً إلى الجهل في ذلك؛ لقولِ بعض الناس به، ولما فيه من تمجيدِ الله تعالى، نَعَمْ يُقَالُ: تَرَكَ الأرجَحَ .

وتتعلَّقُ « على » من قوله: « على ما أتى » باستقرارٍ محذوف؛ لأنه صفةٌ لما هو مسجل صفة .

* * *

وَقَـد ذَكَرُوا لَفْظَ الرَّسُولِ فَلَم يَزِدْ
وَلَـو صَحَّ هَـذَا النَّقلُ لم يُبْقِ مُجْمَلاَ

الضميرُ في « ذَكَروا » عائدٌ على الأئمة غيرِ السَّبعة[٣] مثلِ أبـي عَمـرٍو الدَّانـي وغيرِه ممن ترجَّحَ عنده لفظ: أعوذُ بالله من الشَّيطان الرَّجيم دون غيره، بما رَوَوْهُ من حديث ابن مسعود، وحديث نافع بنِ جبير المتقدِّمَين[٤].

يقولُ: قد ذَكَروا لفظَ النبي ﷺ في الاستعاذة، فلم يَزِدْ على: أعوذُ بالله مـن

(١) انظر الصحاح والتاج (جهل) .

(٢) قال سيبويه في باب افتراق فعلت وأفعلت في الفعل للمعنى ٥٨/٤: « أي سميته بالزنى والفسق، كما تقول: حيَّيتُه؛ أي: استقبلتَه بحياك الله » .

(٣) ذكر الجعبري في التعليق على البيت أن الضمير في « ذكروا » للقراء والمحدثين. الكنز ورقة: ٥٠ خ . قال أبو شامة: وقد ذكر جماعة من المصنفين في علم القراءات. الإبراز ٢٢٢/١ .

(٤) انظر الإبراز ٢٢٣/١ .

الشَّيطان الرَّجيم شيئاً، فكان يجبُ لأجل ما ذَكَروه عنه ألا يجوزَ غيرُه من الألفاظ، لكنِ الحديثَانِ لم يصِحَّا[1]، ولو صحَّ هذا النقلُ الذي نقلُوه عنه ـ عليه السلام ـ لم يُبقِ في الآية إجمالاً، ولعلِمْنَا أنَّ مُرَادَ الله تعالى ذلك اللفظُ كقوله تعالى: ﴿وَآتُوا حَقَّهُ يَومَ حَصَادِهِ﴾[2] لو لم تُبيِّن السنَّةُ القدْرَ الذي منه تُخرَجُ الزكاةُ، والقدرَ المخرَجَ، لَلَزِمَ أن يُخرَجَ من القليل والكثير، ويكونَ المخرَجُ كذلك قليلاً أو كثيراً بحسب إرادة المكلَّفِ،فبيَّنَ الشَّرعُ النِّصَابَ، والجزءَ المخرَجَ، فارتفَعَ به الإجمالُ، وذلك أنَّ قولَه تعالى: ﴿فَاسْتَعِذْ بِالله مِنَ الشَّيطَانِ الرَّجيمِ﴾[3] نصٌّ في الأمر بالاستعاذة، مُجمَلٌ باعتبار اللفظ الذي يقعُ به الاستعاذة، إذ كلُّ لفظ مما ذكرناه يُسمَّى استعاذَةً، ويُقال لقائله: استعاذ. هذا معنى الاجمالِ في الآية .

و « لو » هاهنا تدلُّ على وجود الشيء لامتناع غيره، دلَّت على وجود الاجمال لامتناع الصحة في الحديثين، فاذا لم يصحَّ الحديثان، فالاجمال باقٍ واللفظُ محتمِلٌ، لكنَّ الاختيارَ أن يكونَ التعوُّذُ على حسَب لفظ الآية وعلى حسَب لفظ الحديث، إذ كلُّ لفظٍ مِمَّا تقدَّمَ يُسمَّى استعاذَةً. فهذا الموافِقُ للآية وللحديث أولى؛ لاحتمال أن تكونَ الآيةُ مُرادَةً والحديثُ صحيحاً، ولا تضرُّنا

---

(١) قال أبو شامة في الإبراز ١/٢٢٣: « وكلا الحديثين ضعيف، والأول لا أصل له في كتب أهل الحديث، والثاني أخرجه أبو داود بغير هذه العبارة ».
قلت: أما حديث ابن مسعود، فقد ساقه ابن الجزري مرة من رواية أبي الفضل الخزاعي عن المطوعي، وقال عنه: حديث غريب جيد الإسناد من هذا الوجه، ومرة رواه مسلسلاً من طريق روح، انظر النشر ١/٢٤٤-٢٤٦ .

(٢) سورة الأنعام: ١٤١ .

(٣) سورة النحل: ٩٨ .

الموافقةَ[1].

/ و« مُجمَلا » في البيت يُرَادُ به المصدر الذى هو الإجمال، كأنه قال: لم يُبْقِ ١١٧/أ إجمالاً نحو قوله تعالى: ﴿وَمَزَّقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ﴾[2] ويَبْعُدُ أن يكونَ اسمَ مفعولٍ على بابه، على حذف الموصوف، وإقامة الصفةِ مُقَامَه، كأنه قال: لم يُبْقِ لفظاً مُجملاً .

* * *

وَفِيهِ مَقَالٌ فِي الأُصُولِ فُروعُهُ فَلاَ تَعْدُ منها بَاسِقاً وَمُظَلّلاَ

والهاءُ مِن « فيه » تَعودُ على الاستعاذة؛ لأنّها بمعنى التّعوُّذ، والمقالُ والقَولُ سَواءٌ، والأُصُولُ[3]: جمعُ أَصْلٍ، يُريدُ أصولَ الفقه وأصولَ القراءات .

يقولُ: في التعوُّذِ مَقالٌ تضمَّنَه أصولُ الفقه وأصولُ القراءات[4].

---

(١) انظر تعليق القسطلاني على هذا البيت، حيث ذهب مذهب الجعبري. ٣١١/١، والإبراز ٢٢٠/١-٢٢٤ قال الجعبري: ثم أورد على نفسه سؤالاً، وهو أنه إذا لم يزد النبي ﷺ ومنع منها، فكيف نبهتَ على جوازها؟ فأجاب عنه: بأنه ما ثبت، ولو صح نقل ترك الزيادة، لذهب إجمال الآية، واتضح معناها، وتعين لفظ النحل. الكنز ورقة: ٥٠-٥١ خ . وعنه في التقريرات على البيت، ذهب إلى أن الحديثين لو صحا، فإنه لا يلزم من صحتهما نفي الإجمال؛ لأن حديث ابن جبير، لا يمنع الزيادة، وحديث ابن مسعود معارض لقول أنس: « كان النبي ﷺ يقول: أعوذ بالله من الشَّيطان الرَّجيم، ومرة أعوذ بالله السميع العليم من الشَّيطان الرَّجيم » ولو قال - أي الناظم - : « ولو دل هذا النقل ... » لكان أصوب، والسنة تعيِّنُ الكتاب . لقوله تعالى: ﴿ لتبيِّن للناس ما نزل إليهم ﴾ .

(٢) سورة سبأ: ١٩ .

(٣) في ب: « والأصل » .

(٤) قال الجعبري في التعليق على البيت في الكنز: ٥١: « وفي كيفية التعوذ قولٌ تفاصيله مذكورة في كتب القراءات المبسوطة كالكامل والإيضاح والمصباح، أو في لفظ الأمر قولٌ تفاصيله في أصول الفقه . وانظر الإبراز ٢٢٤/١ .

أمَّا المقالُ الذي تضمَّنه أصولُ الفقه، فالنظَرُ في قوله تعالى: ﴿فَاسْتَعِذْ بِاللهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾[1] هل مَحمَلُهُ على الوُجُوبِ؟ كذلك يُحكَى عن بعضهم، وهم الذين يَرَون أنَّ الأمرَ كلَّه محمُولٌ على الوُجُوب حتَّى يدلَّ الدليلُ على خلاف ذلك، أو مَحمَلُهُ على النَّدْب[2]، وهذا هو المشهورُ في الآية، وقد تقدَّمَ ذلك .

---

(١) سورة النحل: ٩٨ .

(٢) تقرر في الأصول أن الأمر: استدعاء الفعل بالقول، ويحمل على الوجوب عند الإطلاق والتجرد من القرينة، إلا ما دل الدليل على أن المراد منه الندب أو الإباحة. الورقات: ١٣، وإتمام الدراية لقراء النقاية: ٦٧ . ويرى الغزالي في حد الأمر أنه: الأمر المقتضي طاعة المأمور بفعل المأمور به. المستصفى: ٢٠٢-٢١٧ .
وقال الجُبَّائي: يدل على كون المأمور به مراداً، والوجوب لا يتلقى منه ... وقال الفقهاء: هو للوجوب بدليل أوامر الشارع، وذهب أبو الحسن والقاضي وجماعة من الأصوليين إلى التوقف فيه، وقالوا: لا مفهوم له إلا بقرينة مخصصة له بإحدى جهات الاحتمال. والشافعي حمل أوامر الشرع على الوجوب. قال الغزالي: وقد أصاب إذ ثبت لنا بالقرائن أن من خالف أمر رسول الله ﷺ عصى وتعرض للعقاب. انظر المنخول: ١٠٤-١٠٨، وانظر الموافقات ٣/٩٠، ١٢٣ .
وذهب الحافظ ابن كثير إلى أن جمهور العلماء على أن الاستعاذة مستحبة ليست بمتحتمة يأثم تاركها. التفسير ١/١٥، وقال في تفسير الآية ٢/٦٠٧: « وهذا أمر ندب ليس بواجب، حكى الإجماع على ذلك أبو جعفر بن جرير وغيره من الأئمة » .
وقال المالقي في الدر النثير ١/١١٦: والذي يصح هنا إن شاء الله الحمل على الندب، وأن فعلها خير من تركها، مع أنه لا حرج من تركها، ثم قال: ولو قيل إنها هنا للوجوب لكان وجهاً .
وقال مكي في الكشف ١/٩: معناه الندب والإرشاد ليس على الفرض والحتم .

وأما المقالُ الذي تضمَّنَهُ أصولُ القراءات فالنظرُ في الأحاديث التي تتضمَّنُ الاستعاذةَ هل هي صحيحةُ السَّند أم سقيمتُهُ، وطابقَ بين ذكرِ لفظِ الأصول والفروع كقول الشَّاعرِ[1]:

رَمَى الحدثَانُ نِسْوَةَ آلِ عَمْرو ... بِمِقْدَارٍ سَمَدْنَ لَهُ سُمُودَا

فَرَدَّ شُعُورَهُنَّ السُّودَ بِيضاً ... وَرَدَّ وُجُوهَهُنَّ البِيضَ سُودَا

وقولنا: « يُريدُ بالأصول أصولَ الفقه وأصولَ القراءات » هو على مذهب من يرى جواز استعمَالَ اللفظ المشترَك في أكثرَ من معنىً واحدٍ، وعليه قولُه تعالى: ﴿إِنَّ اللهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾[2]، والصلاةُ مشترَكَة؛ هي من الله تعالى رحمةٌ، ومن الملائكة دعاءٌ، واستُعمِلَت فيهما جميعاً[3].

وقولُه: « فلا تَعْدُ » أي: فلا تتجاوَزْ. ومنه: عدا الفرَسُ طَورَه: إذا تعدَّاه وتجاوَزَه.

---

(١) نسبهما البغدادي في الخزانة ٢٦٤/٢ إلى عبد الله بن الزَّبير، وهو في ديوانه: ١٤٣، ونسب إلى الكميت في أمالي القالي ١١٥/٣، وفي عيون الأخبار لفضالة بن شريك ٦٧/٣. وما بعدهما:

فإنَّكَ لو سمعتَ بكاءَ هندٍ ... ورَملَةَ إذ تَصُكَّانَ الخدودَا

سمعتَ بكَاءَ بكية حزينٍ ... أَبَانَ الدهرُ واحدَها الفَقِيدَا

والبيتان في اللسان (سمد) من غير نسبة، مع اختلاف في الرواية. وانظر معاهد التنصيص ٢٠٧/٢، ومجالس ثعلب ٤٣٩/٢، والأضداد لابن الأنباري: ٦٣، وشرح مقامات الحريري ٤١/٢-٤٢.

(٢) سورة الأحزاب: ٩٦.

(٣) انظر معاني القرآن للأخفش ٦٦١/٢، والدر المصون ٤٢٥/٥، ونظم الدرر ٤٠٦/١٥.

والباسِقُ: الطويلُ[1]، من قولك: بسَقَ الشيءُ بُسُوقاً: طالَ،وكذلك الرجُلُ في عِلمِهِ: عَلا، والمظلِّلُ: الساتِرُ بظلِّهِ.

يقولُ: في الاستعاذة أقوالٌ في أصول الفقه، وأصولِ القراءات فروعُها، فلا تتعَدَّ من تلك الأقوالِ الباسقَ المرتفِعَ المشهورَ، وهو الذي يَستَنِدُ إلى صحَّةٍ، ثمَّ لمَّا جعلَه باسقاً، استعارَ له ظِلاً؛ لأنه لصحَّتِهِ يُستَتَرُ بظِلٍّ منه. وقولُه: « منها » أصلُه التأخُّر، أي: لا تَعْدُ فرعاً باسقاً مظلِّلاً كائناً منها[2].

* * *

وَإِخْفَاؤُهُ فَصْلٌ أَبَاهُ وُعَاتُنَا وَكَمْ مِن فَتىً كَالمَهدَوِي فِيهِ أَعْمَلاَ

/ الهاء في « إخفاؤُه » تعود على التعوُّذِ، والفاءُ من « فَصلٌ » وألفُ « أباه » كنايةٌ عن حمزةَ ونافع، أخبَرَ أن إخفاءَ التعوُّذِ مَرْوِيٌّ عن حمزةَ ونافع. ما ذَكَرَهُ الناظِمُ في قوله: ١١٨/أ

« جِهَاراً مِنَ الشَّيطَانِ با للهِ مُسْجَلاَ »

هو المعمولُ عليه لجميع القرَّاء[3] كما قال أبو عمرٍو في « التيسير »[4]، فإنه قال: « ولا أعلَمُ خلافاً بين أهلِ الأداءِ في الجهرِ بها عند افتتَاحِ القرآن، وعند الابتداء برُؤوسِ الأجزاء وغيرِها في مذهبِ الجمَاعة » .

وشرَعَ النَّاظمُ يَذكُرُ في هذا البيت ما جاء عن السَّبعة روايةً مِن الجَهْرِ بها أو السِّرِّ .

---

(١) انظر الصحاح والتاج (بسق) .

(٢) انظر: اللآلي عند البيت، والإبراز: ٢٢٤/١.

(٣) انظر: الإبراز: ٢٢٥/١.

(٤) انظر التيسير، باب ذكر الاستعاذة: ١٧ .

قال أبو عَمرٍو[1]: « فأمَّا الرِّوَايَةُ بذلك فورَدَت عن أبي عَمرٍو أداءً مِن طريق أبي حمدونَ[2] عن اليزيدي، ومن طريق محمَّدِ بنِ غالبٍ[3] عن شجاعٍ[4] عنه، يُريدُ الجهرَ، قال: وَرَوَى عن إسحاق المسَيِّبي[5] عن نافعٍ أنه كان يُخفِيها في جميع القرآن ، نصٌ واحِدٌ .

ورَوَى سُلَيمٌ عن حمزةَ أنه كان يَجهَرُ بها في أوَّلِ أمِّ القرى خاصَّةً، ويُخفِيها بعد ذلك في سائر القرآن، كذا قال خلَفٌ عنه، وَقال خلاَّدٌ عنه: إنه كان يُجيزُ الجَهرَ والإخفاءَ جميعاً، والباقون لم يأتِ عنهم في ذلك شيءٌ منصُوصٌ[6] . »

---

(١) المصدر السابق ص: ١٧ .

(٢) الطيب بن إسماعيل بن أبي تراب، أبو حمدون البغدادي النقاش اللؤلؤي، مقرئ ضابط حاذق ثقة صالح، قرأ على المسيبي ويعقوب الحضرمي ويحيى بن آدم واليزيدي، وسمع الكسائي، وعليه الصواف والخزاعي وغيرهما، توفي سنة ٢٤٠ هـ. الغاية ١/٣٤٣-٣٤٤ .

(٣) أبو جعفر الأنماطي البغدادي المقرئ صاحب شجاع، أخذ القراءة عنه عرضاً، وقرأ عليه القصباني وابن الحباب وخلق، كان إذا شك في بعض الحروف إخذها من كتاب اليزيدي، توفي سنة ٢٥٤ هـ. انظر الغاية ٢/٢٢٦-٢٢٧ .

(٤) شجاع بن أبي نصر، أبو نُعيم البلخي البغدادي، ثقة كبير، عرض على أبي عمرو، وسمع من عيسى بن عمر وصالح المري، وروى عنه القراءة أبو عبيد القاسم ومحمد بن غالب وأبو عمر الدوري، ولد سنة ١٢٠ هـ وتوفي سنة ١٩٠ هـ . الغاية ١/٣٢٤ .

(٥) إسحاق بن محمد بن عبد الرَّحمن، أبو محمد المسيبي، إمام جليلٌ قيِّمٌ في قراءة نافع، قرأ على نافع وغيره، قرأ عليه خلف بن هشام وابنه محمد وأحمد بن جبير وعبد الله بن ذكوان وخلق، توفي ٢٠٦ هـ. الغاية ١/١٠٧-١٠٨ .

(٦) انظر الدر النثير، المسألة الثانية في كيفية اللفظ بها ١/١٠٩ - ١١٣ . وانظر التبصرة: ٢٤٥، وجمال القراء ٢/٢٨٢، والكشف ١/١٠-١١، والإبراز في التعليق على البيت ١/٢٢٥، والنشر في حكم الجهر بها والإخفاء ١/٢٥٢-٢٥٤، والإتحاف: ١/١٠٨ .

=

قال أبو جعفر[1]: والقرَّاءُ في استعمالها على ثلاثة أقسام: قِسمٌ ورَدَ عنه إخفاؤها، وقِسمٌ ورَدَ عنه الجهرُ بها، وقِسمٌ لم يَرِدْ عنه نصٌّ على إخفاءٍ ولا جَهرٍ.

القِسمُ الأوَّلُ يَنقسمُ ثلاثةَ أقسام: الإخفاءُ في جميع القرآن وفاتحةِ الكتاب، والإخفاءُ في جميع القرآن إلا فاتحةَ الكتاب، والتخييرُ بين الإخفاء والجهر، فأما الإخفاءُ في جميع القرآن وفاتحةِ الكتاب فرواه خَلَفٌ وأبو حمدون عن المسيِّبيِّ عن نافع، وإبراهيمُ بنُ زَرْبي[2] عن سليم عن حمزةَ، وأما الإخفاءُ في جميعهِ إلا في فاتحة الكتاب فَرَواهُ الحُلواني عن خلَفٍ .

قلت: وفي هذا يقول الإمام ابن بري رحمه الله في الدرر:

والجهرُ ذاعَ عندنا في المذهَبِ
به والاخـفاءَ رَوَى المسيِّبي

قال الخراز في التعليق على البيت: أي: انتشر وذاع في المذهب ـ يعني المذهب المستعمل وهو مذهب ورش وقالون ـ فكأن المسيبي فرق في الإخفاء بها بين ما هو قرآن وبين ما ليس بقرآن. انظر القصد النافع ورقة: ٢٠-٢١ .

وفي ذلك يقول ابن الجزري في الطيبة:

وقيل يخفي حمزةُ حيث تلا
وقيـل لا فاتحـةً وعلّلا

قال ابن الناظم في شرح الطيبة: ٤٨ هذا كالاستدراك على قوله من باب الاستعاذة:

جهر لجميع القراء

(١) انظر الإقناع ـ صورة استعمالها ـ ١٥٢/١-١٥٣، والمبهج لسبط الخياط: ٣٢٠/٢ .

(٢) إبراهيم بن زِربي الكوفي، قرأ على سُليم، وعليه رجاء بن عيسى الوَلْوَي وخلق. الغاية ١٤/١ . وضبطها المؤلف بالفتح .

وأمَّا التَّخييرُ فرواه الحُلواني عن خلاَّدٍ ثم قالَ: وهل تدخُلُ أمُّ القرآن في التخيير؟ فعندي أنها لا تدخُلُ حَمْلاً على روايته عن خلَفٍ .

القِسمُ الثَّاني: رَوَى القَصَبَاني[1] عن محمد بن غالب عن شجاع عن أبي عمرو إخفاء الميم من الرَّجيم عند الباء من بسم الله إذا آثر الإدغام، وهذا يقتضي الجهر، وكذلك ورد عن أبي حمدون عن اليزيدي عن أبي عمرو أداءً .

وذكر عثمان بن سعيد[2] أن ما ورد عن أبي عمرو من الجهر أداءٌ لا نصٌّ .

القِسمُ الثَّالث: سَائرُ القُرَّاءِ لم يَرِدْ عنهم نصٌّ على[3] جَهرٍ ولا إخفاءٍ، والمختارُ للجَمَاعة الجهرُ بالاستعاذة، قال: وقد صارَت روايةُ الإخفاء عندهم كالمرفوضة، ورُبَّ شيءٍ هكذا يُروَى ثم يَسقُطُ العمَلُ به، وحجَّةُ روايةِ الإخفاء أنه لَمَّا كان التعوُّذُ ليس من القرآن بإجماعٍ، خيفَ إذا جُهِرَ به مع القراءة أن يَعتَقِدَ مُعتقدٌ أنه قرآن، ففرَّقَ بينهما لذلك[4].

/ وقيل: لَمَّا كان التعوُّذُ مُراداً به الدعاءُ، كان سبيلُه الإخفاءَ[5]. قال الله تعالى: ﴿ٱدْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعاً وَخُفْيَةً﴾[6] . ١١٩/أ

---

(١) أحمد بن إبراهيم بن مروان، أبو العباس القصباني، قرأ على محمد بن غالب صاحب شجاع، وهو الذي يخفي الميم قبل الباء إذا كان قبلها ساكن عليل، قرأ عليه ابن أبي بلال، وأحمد الشذائي. الغاية ١/٣٥-٣٦ .

(٢) هو أبو عمرو الداني، وانظر التيسير: ١٧ مع التصرف .

(٣) في نص الإقناع: « عن جهر » ١/١٥٣ . وفي ب كذلك .

(٤) انظر الكشف علل الاستعاذة ١/١١-١٢، وجمال القراء ٢/٤٨٢ .

(٥) قال القسطلاني في اللطائف ١/٣١٦: لئلا يُتوهم أنه من القرآن، والإسرار بالدعاء أفضل .

(٦) سورة الأعراف: ٥٥ . ومعناه: التذلل، والحديث الذي في الصحيحن: « اربعوا على أنفسكم ... » وفي تفسير ابن كثير ٢/٢٣٠-٢٣١ معناه: السر .

ويُقال: بين دعوةِ السرِّ ودعوةِ العلانية تسعونَ ضِعفاً. وقيل: أُخفِـيَ خِيفـةَ ما يتوهَّمُ من ملازمته وجوبَ الأمر به، وأنَّ ذلك مُتَحَتِّـمٌ، وقـد رُوي عـن نـافعٍ تركُ التعوُّذ لهذا المعنى، وتأوَّله بعضُهُم على ترك الجهـر، لا علـى إسـقاطه جملـةً، فيحصُلُ بالإخفاء امتثالُ الأمر، وإظهارُ أنَّها غيرُ واجبة .

قال مالكٌ[1] - رَضِيَ اللهُ عَنهُ - في قوله ﷺ : « مَن صَامَ رَمَضَانَ ثمَّ أتبَعَه سِتّاً مِن شَوَّالٍ، فَكَأَنَّمَا صَامَ الدَّهْرَ كُلَّهُ ». إنَّ المكلَّفَ إن شَاءَ صَامَهَا مُتَّصلةً برمضَان، وإن شاء صامَهَا على غير ذلك، ولا يَلزَمُ اتصالُها برمضـان؛ لئـلاَّ يَظُـنَّ الجـاهلُ أنهـا واجبةٌ، فيُظَنُّ في غير الواجب أنه واجبٌ، فتنعكسُ الحقيقةُ الشرعيَّةُ .

وأمَّا مَن جَهَرَ بها في أم القرآن وأَخفَاها في سائر القرآن، فلا أعلَمُ له وجهـاً إلاَّ الجمع بين الرِّوَايتَين، والله أعلَمُ. إلا أن يُقـالَ: القـرآنُ عنـدَه كلُّـهُ كالسُّـورَة الواحدة، فإذا جَهَرَ بها في أوله أغناه عنه في غيره .

و « فَصْلٌ » في كـلام النـاظم إشـارةٌ إلى مـا قلنـاه في توجيـه الإخفـاء، وأنـه للفصل بين ما هو قرآنٌ وما ليس بقرآن، و « أباه » فعلٌ ماضٍ، وهاؤُهُ مَفْعُولَة به، من قولك: أَبَيتُ الشيءَ آباهُ إبَاءً: امتَنَعْت منه، و « وُعَاتُنَا »: فاعِلٌ بـ(أَبَاهُ)، وهو جمعُ وَاعٍ نحو: قَاضٍ وقُضَاة، وسَارٍ وسُرَاة، ومَاشٍ ومُشَـاة، مـن قولـك: وَعَيـتُ العلمَ: حفِظَتهُ، (وموضعُهُ رفعٌ على أنه صفةٌ لفَصلٍ، أي: فَصلٌ مَرغُوبٌ عنه.)[2] يقول: إخفاءُ الاستعاذةِ فَصلٌ بين ما هو قرآنٌ، وما ليس بقرآن، و « أَبَوْهُ وُعَاتُنَا » أي: حُفَّاظُنَا وعُلَمَاؤُنَا، أي: مَا ذُكِرَ من الإخفاء لنافِعٍ وحمزةَ فغيرُ معمـول بـه، ولا مُعَوَّلٍ عليه عند الأئمَّة، وإنما ذَكَرُوه في كتُبِهِم كالتيسـير وغـيره؛ ليُعلَـمَ فـلا

(١) انظر الاستذكار الجزء العاشر، رقم الحديث: ١٤٧٧٣، وانظر تعليق ابن عبد البر علـى قـول الإمام مالك برقم: ١٤٧٨٢، ١٤٧٨٣ .

(٢) في هامش: أ .

يُنكَرَ، لا لِيُعمَلَ به[١].

ثم قال: « وكَم مِن فتىً كالمهدوي[٢] فيه أعمَلَ »، أي: كثيرٌ من فِتْيَانِ الأئمة أخذوا بالإخفاء كالمهدوي وغيره، إلا أن المهدويَّ لم يأخذ به إلا لحمزة .

والفتَى: ذو الفتوة، وهي الاتصافُ بمكارم الأخلاق، والمهدَوِيُّ المذكورُ هو الإمام أبو العباس أحمدُ بنُ عمَّارَ ـ رحمه الله ـ مؤلِّفُ «التحصيل» و «التفصيل»[٣] وغيرِهما، وهو منسوبٌ إلى المهديَّة مدينةٌ بالمغرب .

ومفعولُ « أعمَلَ » محذوفٌ، التقدير: أعمَلَ فيه لفظَه، وموضعُ « كَمْ » رفعٌ بالابتداء، وخبرُه قولُه: « فيه أعمَلَ » ، وفي « أعمَلَ » ضميرٌ يعودُ على « كم » على اللفظ لا على المعنى، ولو عاد على المعنى لقالَ: اعمَلُوا؛ لأنها في المعنى جمعٌ تَدُلُّ على التكثير، قال الله تعالى: ﴿وكَمْ مِن قَريةٍ أهلَكناهَا فَجَاءَهَا بَأسُنَا بَيَاتاً أَو هُم قَائِلُون﴾[٤]، فضميرُ « أهلكناها » يعودُ على « كم »،وهو مفرَدٌ لإفراد لَفظِ «كَم» ، وقولُه: « أو هم قائلون » عائدٌ عليها أيضاً باعتبار المعنى؛ لأنها جمعٌ في المعنى[٥]، و«كالمهدويِّ» صفةٌ لفتىً .

---

(١) قلت: والجهر والإخفار بين الرواية والأداء تفصيله على ما يأتي:
الجهر قد وردت به الرواية عن أبي عمرو كما قال الداني، ثم حكى الرواية بالإخفاء عن نافع وحمزة، ثم قال: ولا أعلم خلافاً بين أهل الأداء في الجهر بها، فالرواية هنا لا تناقض الأداء؛ لانصراف الاتفاق إلى العمل دون الرواية .

(٢) أحمد بن عمار بن أبي العباس، الإمام المهدوي، نسبه إلى المهدية ببلاد المغرب، أستاذ مشهور، رحل وقرأ على جده لأمه، والقنطري بمكة، قرأ عليه محمد بن عيسى بن فرج المغامي وغيره، توفي سنة ٤٣٠ هـ. الغاية ٩٢/١ .

(٣) وهو كتاب مخطوط. انظر مقدة تحقيق شرح الهداية .

(٤) سورة الأعراف: ٤ .

(٥) انظر الدر المصون ٣٣٢/٢، ٣٣٤ .

باب البسملة

يُقالُ: البسمَلَةُ والتَّسميةُ، فأما البسمَلَةُ فمَصدَرُ قولِكَ: بَسمَلَ بَسمَلَةً، وهي مبنيَّةٌ من قولك: بسم الله، أعني أنهم أخَذُوا من « بسم » جميعَ حروفه، ومن اسم الله اللامَ، ومنه قولُهم: حوقل وحَوْلَقَ، وهَيْلَلَ، وحَسْبَلَ، وحَمْدَلَ إذا قال: لا حولَ / ولا قوَّةَ إلا بالله، ولا إلـهَ إلا الله، وحَسْبِيَ الله، والحمدُ لله[1]. يُبنى الفعلُ في ذلك كلِّهِ من لَفظَين، وهَيلَلَ: الهاءُ فيه مأخوذةٌ من « إله » ، واللامُ الأوَّلُ من «إلاَّ»، والثَّانيةُ من اسم الله تعالى، والياءُ زائدةٌ للإلحاق بقرطَس كقولك: بَيْطَرَ، ونظيرُ ذلك قولهم في النَّسَب إلى عبدِ القيس وعبدِ شمس: عَبْقَسِيٌّ وعَبْشَمِيٌّ، وفي عبد الدَّار: عَبدَرِيٌّ، قال الشَّاعرُ[2]: ١٢٠/أ

وَتَضْحَكُ مِنِي شَيخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ كَأَنْ لم تَرَى قَبْلِي أَسِيراً يَمَانِيَا

وأمَّا التسميةُ فمصدرُ قولك: سمَّيتُ: ذَكَرْت اسمَ الله تعالى؛ لأنَّ القائلَ: بسم الله ذاكرٌ اسمَ الله تعالى، فاشتُقَّ اللفظُ منه، والأصلُ فيه: تَسْمِيياً نحو: علَّمتُهُ تعليماً، فحُذِفَت الياءُ الساكنةُ، وعُوِّضَت منها التاءُ فقيل: تَسمية، ونظيرُه:

---

(١) وهذا شبيه بباب النحت في النسب. وانظر الدر المصون ١/٥٠ .

(٢) من الطويل، وهو لعبد يغوث بن وقاص الحارثي في سر الصناعة ١/٧٦، واللسان (هذد، قدر، شمس)، والخزانة ٢/١٩٦، وهو من قصيدة له قالها حين وقع في أسر تميم. والبيت فيه شاهدان، الأول: قوله شيخة، جاء بها مشتملة على تاء التأنيث، وهي للفرق بين جنس المذكر والمؤنث .

الثاني: قوله: لم ترى، فقد أثبت الألف مع الجزم . وقوله عبشمية غير مقيس؛ لأنَّ بعضهم قال في بسمل وهيلل: إنها لغة مولدة. وانظر الدر المصون ١/٥٠ .

تهنئة،الأصل:تَهْنيئاً،فحُذفت الياءُ وعُوضت التـاءُ، ومعنى البسـملة والتسـمية أن يقول القائل: بسم ا لله الرحمن الرحيم.

اعلم أن البسملة التي في سورة النمل: آيةٌ من النمل، ولا خـلافَ في ذلـك، وهي في قوله تعالى: ﴿إنَّهُ مِنْ سُلَيمَانَ وَإنَّهُ بِسْـمِ ا لله الرَّحمـن الرَّحيـم﴾[1]، وأمـا الواقعةُ في أوائل السُّوَرِ، ففيها اختـلافٌ: أمَّـا الـتي في أمِّ القـرآن فمذهـبُ مـالكٍ وأصحابه أنها ليست بآية[2]، ومذهبُ الشافعي وأصحابِهِ أنها آيةٌ[3].

وحُجَّةُ مالكٍ: حديثُ أُبيٍّ بنِ كعبٍ الصحيحُ[4] أنه قالَ: قالَ لي النبيُّ ﷺ : « هَلْ لَكَ أَلاَّ تخرُجَ مِنَ المسـجدِ حَتَّـى تعْلَـمَ سُـورَةً مَـا أُنْـزِلَ في التّـوراةِ ولاَ في الإنجيلِ ولا في الفُرقَانِ مثلُهَا، قال: فَجَعَلْتُ أُبطِئُ في المشْيِ رجَاءَ ذلك، فقال لي: كَيفَ تقرأُ إذَا افتتَحْتَ الصَّلاَةَ؟ قال: فَقَـرَأْتُ ﴿الحَمْـدُ للهِ رَبِّ العَلَمَـين﴾ حتـى انتَهيتُ إلى آخرِهَا » .

---

(١) سورة النمل: ٣٠ .

(٢) قلت: أورد مالك حديث أنس في الموطـأ برواية أبي مصعب الزهـري، في بـاب العمـل في القراءة قال: عن حُميد الطويل عن أنس بن مالك أنـه قـال: قمـت وراء أبي بكـر الصديـق وعمر بن الخطاب وعثمان بن عفان ـ رَضي ا لله عنهم ـ فكلهم كـان لا يقـرأ بـ (بسـم ا لله الرَّحمن الرَّحيم) إذا افتتح الصلاة. الموطأ ٨٧/١. وانظر الكشف للقيسي ١٢/١، باب: علـل البسملة، وانظر التلخيص لأبي معشر : ١٣٤، باب: التسـمية. وعنـد مسـلم: لا يذكـرون « بسم ا لله الرَّحمن الرَّحيم » .

(٣) قال أبو محمد مكي: هو أحد قولي الشافعي، وقول ابن المبارك. انظر الكشف ١٤/١، وانظر التفصيل في المسألة عند الحافظ ابن كثير في التفسير ١٧/١-١٨ .

(٤) رواه الإمام مالك في الموطأ، باب ما جاء في أم القـرآن، وتتمتـه: « فقـال رسـول ا لله ﷺ : هي هذه السُّورَة، وهي السبع المثاني والقرآن الذي أُعطيت » ٨٧/١-٨٨ .

وحُجَّتُهُ أيضاً الحديثُ الصحيحُ عن أبي هريرة ـ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ـ قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقولُ[1]: « قالَ الله تَعالى: قَسَمتُ الصَّلاةَ بيني وبينَ عَبْدِي بِنصفَين، فنِصْفُهَا لي، ونِصْفُهَا لِعَبدِي، ولِعَبدِي مَا سَأَلَ، فإذا قال العَبدُ: الحمدُ لله رَبِّ العَالمين، قال الله: حَمِدَني عَبْدِي، وإذا قَالَ: الرَّحمن الرَّحيم، قال: أثنَى عَلَيَّ عَبدِي... الحديث إلى آخِره .

وحُجَّتُهُ أيضاً ما رُوِيَ عن أنسٍ أن النبي ﷺ وأبا بكرٍ وعمرَ كانوا يفتتحون الصَّلاةَ بـ﴿الحَمْدُ لله رَبِّ العَالمين﴾[2] .

وحُجَّةُ الشَّافعي: ما رواه جابرُ بنُ عبد الله أن النبي ﷺ قال له[3]: « كيفَ تفتتحُ الصَّلاةَ يَا جَابرُ؟ قلتُ: بالحَمْدُ لله رَبِّ العَالمين، قال: قُلْ: بِسْمِ الله الرَّحمن الرَّحيم » .

وحُجَّتُهُ أيضاً ما رواه أبو هريرةَ أن النبي ﷺ قال[4]: « أَتَاني جبريلُ فَعَلَّمَني الصَّلاةَ، فَقَرَأَ: بِسمِ الله الرَّحمن الرَّحيم - يجهَرُ بها - » .

---

(١) وتتمت الحديث: « وإذا قال: ﴿مالك يوم الدين﴾ قال: مجدني عبدي، وقال مرةً: فوَّضَ إلي عبدي، فإذا قال: ﴿إياك نعبد وإياك نستعين﴾ قال: هذا بيني وبين عبدي ولعبدي ما سأل، فإذا قال: ﴿اهدنا الصراط المستقيم * صراط الذين أنعمت عليهم * غير المغضوب عليهم ولا الضالين﴾ قال: هذا لعبدي، ولعبدي ما سأل .
والحديث أخرجه مسلم ٢/١٠، ومالك في الموطأ: ١/٩٤، وأحمد في المسند ٢/٢٥٠، وأخرجه البخاري في القرءاة خلف الإمام .

(٢) انظر التعليق على الحديث هامش رقم:٣.الموطأ١/٨٧ .وعند أبي كثير أنهم احتجوا (أي على أنها ليست آية،ولا يجهر بها في الصلاة) بما جاء في صحيح مسلم،عن عائشة رَضي الله عنها قالت:«كان رسول الله ﷺ يفتتح الصلاة بالتكبير والقراءة بالحمد لله رب العلمين».

(٣) أخرجه الدار قطني بلفظ: « كيف تقرأ إذا قمت في الصلاة، قال: ... » الحديث. انظر جامع الأحاديث للسيوطي ٥/١٣٠ (حرف الكاف) .

(٤) ابن النجار عن أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ . انظر جامع الأحاديث برقم: ٣٥٤ .

(قالَ أبو محمَّد بنُ عطيَّةَ[1]: والذي يحتملُهُ عندي حديثُ جابرٍ وأبـي هريـرة إذا صَحَّا: أنَّ النبي ﷺ رأى قراءةَ جابرٍ وحكايتَهُ، أمرَ الصَّلاة قراءة في غير صلاةٍ على جهة التعليم، فأمره بالبسملة / لهذا؛ لا لأنهـا آيـة، وكذلـك حديـثُ أبـي ١٢١/أ هريرة، رَآهَا قراءةَ تعليمٍ، ولم يفعل ذلك مع أُبيٍّ؛ لأنه قصَـدَ تخصيصَ السُّـورَة، ووَسَمَها بما فيها من الفضل[2]، فلم يُدخِلْ معها ما ليس منها، وليس هذا القصـدُ في حديث جابرٍ وأبي هريرة .

قال أبو محمَّد مَكيٌّ[3]: لو ثبَتَتْ أحاديثُهم لم يكن لهم[4] فيها حُجَّةٌ في إثبات قرآنٍ؛ لأنَّ القرآنَ لا يَثْبُتُ بأخبار الآحاد، إنما يَثْبُتُ بالإجماع، والأخبارِ المتواتـرةِ المقطوعِ على غيبها، ولا إجماعَ أنها من الفاتحة، فَتَسقَطَ ما ذَكَروا في ذلـك مـن الأحاديث مع ما رَوَينا من الأحاديث الصِّحاح أنهـا ليسـت مـن الحمـد، فالنـافي أولى في هذا من المثبت .

قُلتُ: وهذه الأحـاديثُ تـدل علـى أنَّ التَّعـوُّذَ لا تُفتَتَـحُ بـه قـراءةُ الصـلاة، وكذلك تدل أيضاً أنَّ الأمرَ بالتعوُّذِ ليس على جهة الوجوب، إذ ليس فيها ذكـرُ لفظ التعوُّذِ لا في الحكاية ولا في غيرها، ولو كان واجباً ما وَسِعَهُم التَّرْكُ .

وأما البسمَلةُ الواقعةُ في غير أوَّلِ أمِّ القرآن، فجمهورُ العلماء أنها غيرُ آيةٍ .

وقال ابنُ المبارك[5]: هي آيةٌ من كل سُورَة .

---

(١) انظر المحرر الوجيز ٥٢/١، ٥٣ . وفيه: على جهة التعلم .

(٢) عند ابن عطية: « ووسمها من الفضل بما لها » المحرر الوجيز ٥٣/١ .

(٣) نقله المؤلف عن القيسي بتصرف. انظر الكشف ٢٣/١-٢٤ .

(٤) سقطت من: ب .

(٥) عبد الله بن المبارك، عالم مجتهد، قرأ على أبي عمرو بن العلاء، ولـد سنة ١١٨ هـ، وتـوفي سنة ١٨١ هـ. الغاية ٤٤٦/١ ، وانظر الكشف للقيسي، باب علل التسمية ١٣/١-١٥ .

وقال أبو محمَّدٍ مكيٌّ[1]: وهذا قولٌ شاذٌّ؛ لأنه زادَ في القرآن مائةَ آيةٍ وثلاثَ عشرةَ آيةٍ، والقرآنُ لا تثبتُ فيه الزيادةُ إلا بالإجماع الذي يُقطعُ عليه، ولا إجماعَ في هذا، بل الإجماعُ قد سبَقَ في الصدر الأول من الصحابة، وفي الصدر الثاني من التابعين على تركِ القول بهذا .

قال[2]: وفي إجماع القرَّاءِ على حذف التسمية بين كل سورتَين، وقَبُولِ قَرْنٍ بعد قَرْنٍ لذلك، دليلٌ على أنها ليست بآية، فما كان الله ليَجمَعَ أمَّةَ محمَّدٍ ﷺ على إسقاط مائةِ آيةٍ وثلاثَ عشرةَ آيةٍ من كتابه منذ ثلاثمائةِ سنةٍ لا يَرُدُّ ذلك أحدٌ ولا يُنكِرُهُ، بل يَنقُلُهُ خَلَفٌ عن سَلَفٍ، ويَرْوُونَهُ[3] .

* * *

وبَسْمَلَ بين السُّورَتَين (بـ)ـسنَّةٍ (ر)جَالٌ (نـ)ـمَوها (دِ)رْيَةً وتحمُّلاَ

اعلَمْ أنَّ القرآنَ باعتبَار استعمالِ البسمَلَةِ في تلاوته وعدَمِ استعمالها على أربعة أقسام :

قِسمٌ اتُّفِقَ على ترك البَسمَلَةِ فيه .

وقِسمٌ اتُّفِقَ على استعمَال البَسْمَلَة فيه .

وقِسمٌ اتُّفِقَ على التخيير بين استعمالها فيه وتركها .

وقِسمٌ اختُلِفَ فيه.

أَمَّا المتَّفَقُ فيه على تركِهَا فهو أوَّلُ براءَةَ، أو وَصْلُ الأنفالِ بها[4].

---

(١) الكشف ١/١٥-١٦ ، وانظر: المبهج: ٢/٣٢٠ .

(٢) قاله في باب علل البسملة من الكشف بتصرف ١/١٧ .

(٣) في ب: ويرونه .

(٤) ذكر السخاوي رواية يحيى والأعمش عن أبي بكر عن عاصم للتسمية في أول براءة في =

والمتَّفَقُ على استعمالها فيه: ابتداءُ السُّوَرِ ما عدا بَرَاءَةَ[1].

والمتَّفَقُ فيه على التخيير مُفتَتَحُ الأجزاء[2]، كـ﴿سَيَقُولُ﴾[3]، و﴿اذْكُرُوا

القراءة، قال: وهو القياس؛ لأن إسقاطها إما أن يكون لأنّ براءة نزلت بالسيف، أو لأنهم لم يقطعوا بأنها سورة قائمة بنفسها دون الأنفال، فإن كان لأنها نزلت بالسيف، فذلك مخصوص بمن نزلت فيه، ونحن إنما نسمي للتبرك ... وإن كان إسقاطها لأنها لم يقطع بأنها سورة وحدها، فالتسمية في أوائل الأجزاء جائزة، وقد عُلم الغرض بإسقاطها، فلا مانع من التسمية. وقد روي أن ابن مسعود أثبتها في مصحفه . انظر جمال القراء ٤٨٤/٢ بتصرف ، وانظر تعقيب ابن الجزري على كلام السخاوي في النشر ٢٦٤/١-٢٦٥، والتلخيص لأبي معشر : ١٣٤، والموضح لابن أبي مريم ورقة: ٢٧، والتلخيص لابن بلّيمة: ٢٢، وكتاب المصاحف لابن أبي داود السجستاني: ٣٩-٤٠ .

قال ابن آجروم في البارع:

بسمل لعيسى عند وصل السور
واترك لدى براءة عن عذر

ويقولُ ابنُ بري:

ولا خلاف عند ذي قراءة
في تركها في حالة براءة

(١) قال ابن بري:

وذكرها في أول الفواتح
والحمد لله لأمر واضح

قلتُ: وحكم ذكرها معطوف على حكم سابقها حيث قال: « ولا خلاف ... » في البيت قبله فليعلم .

(٢) قال ابن آجروم في البارع:

بسمِلْ وخيِّر أولَ الأجزاء

وانظر: الفتح الرباني : ١١٧ ـ ١١٨ .

(٣) سورة البقرة: ١٤٢ .

ا للهِ﴾[1] .

والمختَلَفُ فيه: ما بين السُّورَتَين ما عدا بين الأنفالِ وبَرَاءَةَ .

بدأ النَّـاظمُ في هـذا البيـت والأربعةِ بعدَه بـالمختَلَفِ فيـه، وذلـك إذا فـرَغَ القارئُ من سورةٍ، وشَرَعَ في أخرى في حـال التلاوة، وأَخبرَ أنَّ مـا تـدلّ عليه الرموزُ الأربعةُ يُبَسمِلُون بين السُّورَتَين، وهي الباء[2] في « بسنَّةٍ »، وراءُ[3] «رجالٌ»، ونونُ[4] « نَمَوها »، ودالُ[5] « درِيَةً »، والباقون[6] لا يُبَسْمِلُون بين السُّورَتَين، وهـذا من قبيل الإثبات والحذف .

/ وحُجَّةُ مَن أتى بالبسملة بين السُّورَتَين: السنَّةُ الواردةُ في ذلك، عن النـبي ﷺ : ١٢٢/أ

رَوَى أَنَسٌ ـ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ـ عن النَبيِّ ﷺ أنه قال[7]: « أُنزِلَتْ عَلَيَّ آنِفاً سُـورَةٌ، فقَرَأَ: ﴿بِسْمِ ا للهِ الرَّحمن الرَّحيم إِنَّا أَعْطَينَاكَ الكَوثَرَ﴾ حَتَّى ختَمَهَا » .

ورُوِيَ عن سعيدِ بنِ جُبَير ـ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ـ أنه قال[8]: كانُوا في عهد النـبي ﷺ

---

(١) سورة البقرة: ٢٠٣ .

(٢) رمز لقالون عن نافع .

(٣) رمز للكسائي .

(٤) رمز لعاصم .

(٥) رمز لابن كثير .

(٦) وهم من الرواة: ورش، ومن الأئمة: البصري وابن عامر وحمزة .

(٧) عن أنس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ . انظر تتمته: في جامع الأحاديث للسيوطي برقم: ٤٨٢٧ .

(٨) انظر القطع والائتناف للنحاس: ١٠٤، قال: « قال الفاريـابي: وحدثنـا إسـحاق بـن راهويـه قال: حدثنا عبد الرزاق عن ابن جريج عن أبيه عن سعيد بن جبير » . ثم ذكره .

لا يعرفون انقضاءَ السُّورَة حتى تنزلَ: بسم الله الرَّحمن الرَّحيم، يُريدُ عندَ الشُّرُوع في أخرى.

ورُوِيَ عن عائشةَ ــ رَضي الله عنها ــ أنها قالت[1]: « اقرءُوا ما في المصحف»، ولقولها أيضاً: « اقرءُوا ما بين الدفتين » . هذا على مذهب مَن يرى أنها ليست بآية وهو قالُونُ، وأما باقي المُبَسْمِلِين فإنهم يعتقدونها آية من كل سُورَةٍ، حُكِيَ ذلك عنهم، ويَلزَمُهُم الإتيان بها لذلك .

وحُجَّةُ مَن لم يَفصِل بالبسملة: أنه لما كانت البسملةُ عنده ليست بآية، أَسقَطَهَا في وصلِهِ؛ لئلاَّ يَظنَّ ظَانٌّ أنها آيةٌ من كل سورة[2] .

وأما ثَبَاتُهَا في المصحف فإنما ذلك لِيُعلَمَ فراغُ سورةٍ وابتداءُ أخرى، ونظيرُ هذا قولُ مَن رَوَى إخفاءَ التعوُّذِ، وقوله: « نَمَوها » بمعنى رَفَعُوهَا ونَقَلوها، قال النابغةُ[3]:

فَعَدِّ عمَّا تَرَى إذْ لاَ ارْتِجَاعَ لَهُ ... وَانْمِ القُتُودَ عَلَى عَيرَانَةٍ أُجُدِ

والدِّرْيَةُ من الدِّرَاية مِن دَرَى الشيءَ يَدريه: عَرَفَه، درايةً ودِرْيَةً ودَرْياً، إلا أن الدِّرْيَةَ أكثرُ ما تجيءُ هكذا في معنى الهيئة كالرِّكبَة والجِلسَة والقِتلَة، يُرادُ به هيئةُ الرُّكُوب والجلوس والقَتل .

والتحمُّلُ مصدرُ قولك: تحمَّلَ الشيءَ حَمَلَه. ويتعلق « بسنّة » بقوله: بَسمَلَ، والباء باء السبب؛ أي: بَسمَلُوا بين السُّورَتَين، وإن لم تكن البسملةُ آيةً منها

---

(١) انظر الكشف للقيسي ٢١/١ فقرة ٨ .

(٢) انظر الكشف ١٦/١ باب علل البسملة .

(٣) من البسيط،وهو من معلقته.انظر الديوان:١٦ .والقتود:عيدان الرحل،قال الشيباني: واحدها: قَتَد. والعيرانة: ناقة تشبه العير في القوة والنشاط، والأجد: الموثقة الخلق.واللسان(قتد).

بسبب السُّنَّة المأثورة في ذلك، وهو ما ذكَرْناه في حُجَّةِ مَن بَسمَلَ. و « رجالٌ » فاعلُ « بَسمَلَ »، و « نَمَوها » صفةٌ لرجال، و « دِرْيَةً » و « تحمُّلاً » مصدران في موضع الحال من الفاعل في « نَمَوها »، التقدير: رجالٌ نَامُوهَا[1]، أي: نَاقَلُوهَا في حال كونهم دَارِينَ ما ينقُلُونَ ومُتَحَمِّلِين عن أئمَّتِهم وقائِمِين بذلك .

* * *

وَوَصْلُكَ بَيْنَ السُّورَتَين (فَـ)صَاحَةٌ

وَصِلْ وَاسْكُتَنْ (كُـ)لٌّ (جَـ)لاَيَاهُ (حَـ)صَّلاَ

ذكَرَ في هذا البيت حُكمَ الذين لا يُبسمِلُونَ بين السُّورتين ماذا يصنعُون، هل يَصِلُونَ آخِرَ السُّورَة بأوَّلِ الأخرى؟ أو يسكُتُون بينهما سكتَةً خفيفةً؟

قال أبو عَمرو[2]: وأصحابُ حمزَةَ يَصِلُون آخِرَ السُّورَة بأوَّلِ الأخرى، ويُختَارُ في مذهب وَرشٍ وأبي عَمرو وابنِ عامِرٍ السَّكتُ بين السُّورتين من غير قَطْعٍ، وابنُ مجاهِدٍ يَرَى وَصْلَ السُّورَة بالسُّورَة، وتَبْيِينَ الإعرابِ، ويَرَى السَّكْتَ أيضاً. انتهى كلامُه .

قال أبو جَعفرٍ[3]: « فأمَّا حمزةُ فوَرَدَ عنه تَرْكُ الفصلِ نَصّاً من طريق الحُلوانِي عن خَلَفٍ وخَلاَّدٍ وغيرِه، وأصحابُهُ يختارون له وصلَ السُّورَة بالسُّورَة إلا الأنفَال ببراءَة، فإنهم يأخذون له بالسَّكت بينهما، قال: وإن التَزَمْتَ له السَّكتَ في جميع القرآن فحَسَنٌ، وينبغي أن تَعلَمَ أنَّ مَن يَأخُذُ له بوصل السُّورَة بالسُّورَة لا يَلتزِمُ

---

(١) انظر : (لمي) التاج .

(٢) انظر التيسير: ١٧-١٨ باب ذكر التسمية، وانظر تعليق المالقي في الدر النثير ١/١٢٢-١٢٤، والكشف باب علل التسمية من الجزء الأول، وانظر تقييد ابن الباذش في باب التسمية ١/١٥٩ .

(٣) انظر الإقناع ١/١٥٨-١٥٩ باب التسمية بتصرف .

الوصلَ البتّة[1]، بل آخِرُ السُّورَة عنده كآخِرِ آيةٍ، وأوَّلُ السُّورَة الأخرى كأوَّلِ آيةٍ أخرى، فكما لا يُلتزَم له ولا لغيره وصلُ رأسِ آيةٍ بأول آيةٍ أُخرى، كذلك لا يُلتزَم له وصلُ السُّورَةِ بالسُّورَةِ حَتْماً، ألا تراهم روَوا عنه أنه قال: القرآن عندي كالسُّورَة الواحدة، فإذا سمَّيتُ أوَّلَ فاتحة الكتاب أجزأني .

وقولُه: « ترك الفصل » يُريدُ: الفصلَ بالبسملة .

أخبَرَ النَّاظِمُ أنَّ وصلَ السُّورَة بالسُّورَة لصاحب فاءِ « فَصَاحة » وهو حمزةُ، /وأنَّ السَّكتَ والوصلَ لأصحاب كافِ « كُل » وجيمِ « جَلاَيَاه » وحاءِ « حَصَّلا »، وهم: ابنُ عامرٍ ووَرْشٌ وأبو عَمْرو . ١٢٣/أ

قلتُ: الذي يجوزُ في أواخر السُّور ثلاثةُ أوجه: الوجهان المذكوران لمن ذُكِرَ، أو الوقفُ وهو لجميع القرَّاء جائِزٌ، وهو القياس، وبه قَرَأْتُ .

وحُجَّةُ مَن وقفَ[2] على أواخر السُّوَرِ: أنه أجرَى مواضعَ الوقف كلَّها مُجرىً واحداً، ما كان منها في أثناء السُّوَر، وما كان منها في أواخرها، فوقف عند ذلك كلِّه .

وحُجَّةُ مَن سَكَتَ[3] عليهنَّ: أنه فرَّقَ بين أواخرِ السُّورَة وغيرها من مواضع الوقف؛ ليؤذِنَ بانقضاء السُّورَة، وكأنَّ هذا لَحَظَ ما لَحَظَ الذين بَسمَلُوا، وهي عندهم غيرُ آية،، وكأنَّ هذا عنده أولى؛ لقُربِ السَّكت من الوقف الذي هو القياس، إذ لا فرق بينهما إلا قطعُ التَّنفُّسِ الذي في الوقف .

---

(١) ذهب الزبيدي في التاج (بتت) إلى قطع الهمزة فيها .

(٢) انظر الكشف، علل التسمية ١/١٦-١٧ .

(٣) الكشف ١/١٦-١٧، وانظر الإقناع ١/١٦١ .

وحُجَّةُ مَن وصَلَ السُّورَة بالسُّـورَة[1] : أنـه فـرَّقَ أيضـاً بـين أواخِـرِ السُّـوَرِ وغيرِها، وآثَرَ هذه بالوصل لقلَّتِهَا، وكأنَّ هذا عنده أَولى من السَّكْتِ؛ لما فيه من بيان الإعراب الذي به ظهورُ المعنى، ففيه فصاحَةٌ [2].

قـال أبـو جعفـر[3]: واختيـاري لـورْشٍ تـركُ الفصـلِ، والسَّكتِ بـين كـلِّ سُورتين، ولابن عامرٍ الفصلُ بالسَّكْتِ، ولحمزةَ وصلُ السُّورَة بالسُّـورَة، ولأبـي عمروٍ التخييرُ بين الأوجُهِ الثلاثة، وبه آخُذُ .

وقوله: « ووصلُكَ » مبتدأٌ، و « فصاحة » خبرُهُ، لَمَّـا كـان في الوصـل ظهـورُ الإعراب الذي به بيانُ المعنى، جعلَه فصاحةً، أو هو ذو فصاحةٍ .

وقوله: « وَصِلْ وَاسْـكُتَنْ » يجـوز أن يكـونَ أكَّـدَ أحدَهمـا بـالنُّون لضـرورة الوزن، ويجوز أن يكونَ قصَدَ ذلك لأنه هو المختارُ عند أهل الأداء، ويؤيِّـدُ هـذا التأويلَ قولُهُ بعد ذلك: « وسكْتُهُم المُخْتارُ » ، حيث أتى به بالألفِ والـلامِ، وإنمـا عطفَ بالواوِ أحدَ الأمرينِ على الآخرِ، وكـان القيـاسُ: « أَوْ » الـتي تُـؤذن بـأحد الشيئين، وإلا فالمستعمَلُ أحدُهما فقط؛ لأنهمـا جميعـاً متَّفقـان في الجواز، كمـا تقولُ العَرَبُ: جَالِسِ الحسَنَ وابنَ سِيرِينَ[4]، وهو إنمـا يجـالِسُ أحدَهمـا؛ لأنهمـا أهلٌ للمجالسة .

و « كـلٌّ » مبتـدأ، وهـي كنايـةٌ عـن مشـايخِهِ الذيـن رَوَىَ عنهـم السَّـكتَ، و«حَصَّلَ» جملةٌ في موضع خبرِهِ، و « جَلايَـاه » مفعـولٌ بحصَّـلَ، والهـاءُ تعـودُ علـى

---

(١) الكشف ١/١٦-١٧ .

(٢) انظر الكشف ١/١٦، والدر النثير ١/١١٩ .

(٣) الإقناع ١/١٥٩ - ١٦٠ .

(٤) انظر الأمالي لابن الشجري ٣/٧٠ .

السِّكت، وهو جمع جَلِيَّة، مِن جَلا الأمرُ إذا ظَهَرَ وبَانَ، أي: كلُّهُم حَصَّلَ واضحات التَّخيير، وهي حُجَجُهُ التي قلنا في ما تقدم .

وأصلُ جَلايَا: جَلايِيُ، ثم قُلبت الياءُ المكسورةُ همزةً فصار: جلائِيُ، ثم قُلبت كسرتُها فتحةً، ثم قُلبت الياءُ ألفاً لتحركها بعد فتحة، ووقعت الهمزةُ بين ألِفَين، فقلبوها ياء فصار: جلايَا، ونظيره: قضيَّة وقضايا، ورَكيَّة ورَكَايَا[1]، وضميرُ « حصَّلَ » يعود على « كلٌّ » ، على لفظها لا على معناها[2].

* * *

/وَلاَ نَصَّ (كَ)ـلاَّ (حُ)ـبَّ وَجْهٌ ذَكَرْتُهُ 124/أ

وَفِيـهَا خِلاَفٌ (جِـ)ـيدُهُ وَاضِحُ الطُّلاَ

جعلَ النَّاظِمُ - رحمه الله - القرَّاءَ الذين لم يبسمِلُوا[3] بين السُّورتين ثلاثةَ أقسام:

قِسمٌ ورَد عنه النصُّ بترك البسملة، وهو حمزةُ، وقد ذكرنا كلام أبي جعفرٍ في ذلك[4].

وقِسمٌ لم يرد عنه نصٌّ لا بالبسملة ولا بتركها، وذلك عن ابنِ عامرٍ وأبي عَمرو، وهذا القسمُ هو المرادُ بقوله: « وَلا نَصَّ (كَـ)ـلاَّ (حُـ)ـبَّ » ، فصاحب الكاف والحاء لم يَرد عنهما نصٌّ بما ذَكَرَ في البيت المتقدم لهما، وهو تركُ البسملة المفهومِ من الضِّدِّ، إنما ذلك على وجه الاختيار والاستحباب من الأئمَّةِ.

---

(١) انظر الصحاح واللسان (ركا) .

(٢) انظر الكنز، باب التسمية ورقة: ٥٢ ب .

(٣) تقدم .

(٤) انظر الإقناع ١/١٥٩، والكشف باب علل التسمية، والدر النثير، باب التسمية، والإرشاد للقلانسي، باب ذكر اختلافهم في التسمية : ١٩٩، والتيسير: ١٨ .

والقِسمُ الثَّالث: اختُلِفُ عنه، وهو وَرشٌ، جاء عنه البسملةُ وتَرْكُهَا، وهذا القِسمُ هو المراد بقوله: « وفيهَا خِلافٌ (جـ)ـيدُهُ » ؛ أي: صاحبُ جيم (جيده)، اختُلِفَ عنه في ذلك ـ أعني البسملَةَ وتركَهَا ـ .

قال أبو الطَّيِّب عبدُ المنعم بنُ عبد الله بنِ غَلْبُون في كتاب « الإرشاد » [1]: فأمَّا ابنُ عامر وأبو عمرو، فلم تأت عنهما رواية منصوصَةٌ بفصلٍ بين السُّورتين ببسم الله الرَّحمن الرَّحيم، ولا بغير فصلٍ، قال: سمعتُ أبا سهلٍ[2] يقولُ ذلك، والمأخوذُ في قراءتهما بغير فصلٍ. هذا الذي أشار إليه النَّاظِمُ رحمه الله تعالى بقوله:

ولا نَصَّ (كَـ)ـلاَّ (حُـ)ـبَّ وجهٌ ذَكَرتُهُ

قال أبو الحسن السخاوي[3] في الخلاف المشار إليه عن ورش: إن أبا غانم[4] المظفَّرَ بنَ أحمدَ بنِ حمدان المقرئُ كان يأخذُ بالتسمية بين السُّورتين لورش في جميع القرآن، وتابَعَه على ذلك الآخِذُون عنه كالأذفوي محمد بنِ أحمدَ وغيره .

قال الحافظُ أبو عَمرٍو[5]: وسائرُ المصريِّين المحققِّين على خلاف ذلك، يعني

---

(١) من الكتب المفقودة التي ليس لها ذكر في الخزائن العامة والخاصة ، وهو من أصول النشر . وانظر كلام ابن الباذش حيث قال: « فأما ابن عامر فلم يأت عنه نص ... » ثم قال: « فأما أبو عمرو وورش فلم يأت عنهما نصٌّ أيضاً » ١/١٥٩ .

(٢) هو صالح بن إدريس، أبو سهل البغدادي، أستاذ ماهر، قرأ على ابن مجاهد، وعليه عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون وغيره. توفي سنة ٣٤٥ هـ . الغاية ١/٣٣٢ .

(٣) انظر فتح الوصيد، باب البسملة عند قول الناظم: « ولا نصَّ كلاَّ ... » .

(٤) المظفر بن أحمد بن حمدان أبو غانم، مقرئ نحوي ضابط، أخذ القراءة عرضاً عن أحمد بن هلال، وسمع الحروف من ابن مجاهد، توفي سنة ٣٣٣ هـ. الغاية ٢/٣٠١ .

(٥) انظر جامع البيان، السفر الثاني: ٣٤٩، وذكره السخاوي في الفتح، باب البسملة عند شرحه للبيت .

في رواية أبي يعقوب[١] عن ورشٍ، وقد رَوَى غيرُ أبي يعقوب التسميةَ عن ورش.

قال أبو جعفر[٢]: « فأمَّا ابنُ عامر فلم يأت عنه نصٌّ، والأكابرُ من القرَّاء يأخذون له بالفصل، قال: وبه كان يأخُذُ له النَّقَّاش[٣]، وابنُ الأخرم[٤] وغيرُهما، وأمَّا أبو عمرو ووَرشٌ فلم يأت عنهما أيضاً نَصٌّ، واختلَفَ أهلُ الأداء، فمنهم مَن أخذ لهما بالفصل، ومنهم مَن أخذَ لهما بتركه »[٥].

قال[٦]: وأصحاب الأصبهاني[٧] من البغداديِّين وغيرِهم يأخذون لوَرْشٍ بالفصل، والبصريُّون يأخُذُون لأبي عَمرٍو بالفصل، والبَغداديُّون يأخُذُون له بتركه .

---

(١) يوسف بن عمر بن يسار أبو يعقوب، المدني ثم المصري الأزرق، محقق ضابط، أخذ القراءة عن ورش، توفي في حدود ٢٤٠ هـ. الغاية ٢/٤٠٢ .

(٢) قاله الإقناع ١/١٥٩ باب التسمية .

(٣) هو محمد بن الحسن بن محمد، أبو بكر الموصلي النقاش، مقرئ مفسر، قال الحافظ: أخذ القراءة عرضاً عن أبي ربيعة وابن فُليح، صنف المصنفات في القراءات والتفسير، قرأ عليه ابن الفحام وأبو بكر بن مهران، ولد سنة ٢٦٦ هـ وتوفي ٣٥١ هـ. الغاية ٢/١٢١ .

(٤) محمد بن النضر، أبو الحسن، ويقال: أبو عمرو الرَّبعي المعروف بـ (ابن الأخرم)، شيخ القراء بالشام، أخذ القراءة عرضاً على هارون الأخفش وغيره، وعنه أحمد بن نصر الشاذائي وابن مهران وخلق، كان عارفاً بعلل القراءات والتفسير والعربية، انتهت إليه رياسة الإقراء بالشام، ولد ٢٦٠ هـ وتوفي ٣٤٢ هـ. الغاية ٢/٢٧٠ .

(٥) انتهى كلام أبي جعفر انظر الإقناع ١/١٥٩ .

(٦) انظر الإقناع ١/١٦٠-١٦١ .

(٧) هو محمد بن عبد الرَّحيم بن إبراهيم أبو بكر الأسدي الأصبهاني، صاحب رواية ورش عند العراقيين، إمام ضابط ثقة، أخذ القراءة عرضاً عن أبي الربيع سليمان وغيره، روى القراءة عنه ابن مجاهد ومحمد بن يونس والنقاش، قال ابن الجزري: ولم أعلم أحداً روى عنه المد المنفصل غير ابن الفحام في التجريد، فذكر له مداً متوسطاً، وقد حققنا ذلك في النشر. توفي ببغداد سنة ٢٩٦ هـ. الغاية ٢/١٧٠ .

قال: وكثيرٌ من الناس يأخذُ لكلٍّ مَن لم يرِدْ عنه الفصلُ بالفصل، ويقول: أُوثِرُهُ لفَضْلِهِ، وهو اختيارُ محمَّدِ بنِ شُرَيح[1] .

ومنهم مَن يخيِّرُ القارئَ، وممَّن يأخُذُ بترك الفصل لهم من يصلُ السُّورَةَ بالسُّورَة؛ لما فيه من بيان الإعراب، ومنهم مَن يأخُذُ / بالسكت؛ لما فيه من الإشعار بتمام السُّورَة، وكلاهما مذكورٌ عن ابن مجاهد . ١٢٥/أ

فإن قيل: لِمَ جَعَلْتَ إشارةَ الناظم في هذا البيت إلى ما قلناه: من عدم النص بالبسملَةِ وتركها، وهلاَّ جَعَلتَ ذلك إشارةً إلى ما خُيِّرَ قبلُ فيه من الوصل والسَّكت ؟

فالجوابُ: أنه لو كان ذلك مُرادَهُ لذَكَرَ وَرْشاً معهما هنا، كما ذكَرَه معهما أولاً في التخيير بين الوصل والسَّكت، ويَدُلُّ عليه أيضاً قوله: « وجْـهٌ ذَكَرتُهُ » ، ولو أراد ما خير فيه لقال: وجهان ذكرتهما .

وقولُهُ: « ولا نصَّ » خبرُ لا فيه محذوف، التقدير: ولا نص فيما ذكـرت من ترك البسملة، و « كـلاَّ » ردع وزجر، كـأن قـائلاً قـال: رُوِيَ ذلـك منصوصـاً فقال: كلاَّ، أي: ليس الأمرُ كما زعَمْتَ، ثم استأنف فقال: « حُبَّ وجه ذكرتُهُ »، أي: الوجه المذكورُ محبوبٌ، أي: هو استحبابٌ، ورَفَعَ « وجهٌ » بـ « حُبَّ »، وهو قليل أعني استعمالَ حببتُ الرجل، والأكثر أحببتُهُ، وكثُرَ محبوبٌ، وقلَّ مُحَبٌّ[2]،

---

(١) قال: واختياري لجماعة القراء إلا حمزة بالفصل بها بين كل سورتين إلا بين الأنفال وبراءة، وبه قرأت على أكثر من قرأت عليه. الكافي بهامش المكرر للنشار: ١٤

وهو محمد بن شُريح بن أحمد أبو عبد الله الرعيني الإشبيلي، الأستاذ المحقق، مؤلف كتاب الكافي والتذكرة، قرأ عليه ابن نُفيس بمصر، والقنطري بمكة، وأجازه مكي، قرأ عليه أبو الحسن شُريح بن أبي الحسن، وغيره، ولد ٣٨٨ هـ وتوفي ٤٧٦ هـ. الغاية ٢/١٥٣ .

(٢) يقال: أحبه فهو مُحَبٌّ، وحبَّه يحِبُّهُ بالكسر فهو محبوبٌ. انظر الأفعال لابن القطاع (حبب) .

=

استغنَى بأَحَبَّ عن حَبَّ، وبمحبُوبٍ عن مُحَبٍّ، وقد جاء حَبَبْتُ ومُحَبٌ في الشِّعر، قال الشَّاعرُ في حببتُه[1]:

وَأُقسِمُ لَولاَ تَمْرُهُ مَا حَبَبْتُهُ

وقال الشَّاعرُ[2]:

بِذَيَّالِكَ الوَادِي أَهِيمُ وَلَمْ أَقُلْ ... بِذَيَّالِكَ الوَادِي وَذَيَّاكَ مِنْ زُهْدِ
وَلَكِن إذَا مَا حُبَّ شيءٌ تَوَلَّعَتْ ... بِهِ أحرُفُ التَّصغِيرِ مِن شِدَّةِ الوَجْدِ

وقوله في البيت: « ذَيَّالِكَ » و « ذَيَّاكَ » تصغير ذلكَ وذاك، ويقال في المثل: «من حَبَّ طَبَّ [3]».

= وأحبه فهو مُحِبٌّ وهو محبوبٌ على غير قياس، هذا الأكثر، وقد قيل: مُحَبٌّ. وحكى الأزهري عن الفراء: حببته لغة ».

(١) البيت من الطويل، وهو لغَيلان بن شجاع النهشليُّ، ونص البغدادي في شرح أبيات المغني ١١٦/٦ على أنه عيلان بالعين المهملة، والبيت فيه إقواء؛ لأن قافية البيت قبله مضمومةٌ، وهي:

أُحبُّ أبا مروان من أجْلِ تَمْرِهِ ... وأعلمُ أن الرفقَ بالمرءِ أرفقُ

وقد روي في الكامل ٤٣٨/١: «وكان عياضٌ منه أدنى ومشرقٌ» فهو على هذا لا إقواء فيه، وروي في الاشتقاق بقافية الميم:

ولا كان أدنى من عُميرٍ وسالمِ

قال البغدادي: «وما أكثر اختلاف الروايات في كلمات هذا البيت».

وانظر الشاهد في: الزاهر ٣٣١/١، والخصائص ٢٢٠/٢، والصحاح (حبب) ، وجمهرة الأمثال لأبي هلال ٨٩/٢، وفيها: « فو الله لولا ... » .

(٢) البيتان في عقد الخلاص في نقد كلام الخواص لابن الحنبلي: ١٧٧، قال: وأنشد ثعلب ثم ذكرهما في قضية من قضايا التصغير .

(٣) جاء في جمهرة الأمثال ١٨٨/٢-١٨٩ « معناه: من أحبَّ فطِنَ وحذِقَ واحتال لما يحبُّ، =

وقال في مُحَبٍّ[1]:

وَلَقَد نَزَلْتِ فَلاَ تَظُنِّي غَيرَهُ   مِنِّي بِمَنزِلَةِ المُحَبِّ المُكْرَمِ

و « ذكرتُهُ » : صفة لـ « وجهٌ » و « فيها خِلافٌ » مبتدأٌ وخبرٌ، و « جِيدُهُ واضِحُ الطُّلا » : ابتداءٌ وخبرٌ في موضع الصفة لـ « خلافٌ » .

والجِيد: العنُق، وجمعُه: أجياد، ويحتمِلُ عند سيبويه[2] وَزْنَين: أحدُهما: فُعْل كقُفْل، ثم قُلِبَت الضَّمَّةُ كسرةً لتصحَّ .

الثاني: فِعْل كحِمْل .

والأخفشُ[3] أصله عنده فِعْل كحِمْل لا غير .

و « الواضحُ » : البيِّنُ من قولك: وَضَحَ الصبحُ: تبيَّنَ، والطُّلا: جمع طُلْيَة، وقيل: جمع طُلاة[4]، نظيرُهُ على الأول: مُدية ومُدىً، وعلى الثاني: مُهاة ومُهاً، والمرادُ بها صفحةُ العُنُق، يشير بذلك إلى ظهور الخلاف ووضوحِهِ، وهو قريبٌ في المعنى من قولهم: فلانٌ في الناس طويلُ العنق، أي: لا رِيبةَ عليه، ونحو ما قيل في قوله عليه السلام[5]: « المؤذِّنونَ أطولُ أعنَاقاً يومَ القِيامَةِ » .

كأنه قال: وفيها خلافٌ جِيدُهُ واضِحٌ، وإذا كان الجيد واضحاً فهو طويلٌ،

والطِّبُّ: الحِذقُ والفطنة، وحبَّ وأحبَّ سواء ... قال: وقال الكسائي والفراء: يقال: حببتُه وأحببتُه » .

(١) والبيت من الكامل، وهو لعنترة في ديوانه: ١٩١، وأدب الكاتب: ٦١٣، واللسان (حبب)، والخزانة ١٣٦/٣ . قال الأزهري: وقد جاء المَحَبُّ شاذاً في الشعر. ثم ذكر البيت .

(٢) انظر الكتاب ٦٢٧/٣-٦٣٠ . ورأي سيبويه هذا ذكره في اللسان (جيد) .

(٣) انظر رأيه في الممتع ٤٦٩/٢، واللسان (جيد) .

(٤) انظر اللسان (طلي) .

(٥) الحديث في صحيح مسلم، باب فضل الأذان وهرب الشَّيطان عند سماعه، وقد تقدَّم ذكره .

وجَمَعَ الطَّلا ـ وهي اثنتان ـ على وَضعِ الجمْعِ وضعَ الاثنين، قال الله تعالى: ﴿إذْ تَسَوَّرُوا المحرَابَ * إذْ دَخَلُوا عَلَى دَاودَ فَفَزِعَ منهم قَالُوا لاَ تَخَفْ خَصْمَانِ﴾[1] .

و « واضِحُ الطَّلا » أصلُه: واضحٌ طُلاه، على رفع طُلاه بواضح، ثم أُجرِيَ مُجرى (حَسَنُ الوَجْه)[2]، ومثلُه قولُ الشَّاعِر[3]:

لاَحِقُ بَطْنٍ بِقَراً سَمِينِ

* * *

وَسَـــكتُهُمُ المختَارُ دُونَ تَنَفُّسٍ ... وَبَعْضُهُمُ في الأَرْبَعِ الزُّهْرِ بَسْمَلاَ

لهم دُونَ نَصٍّ وَهْوَ فيهنَّ سَاكِتٌ ... لحمْزَةَ فَافهَمْهُ وَليس مُخَـــذَّلاَ

/ الضَّمير في « سَكتُهُم » يعودُ على الذين لا يُبسمِلُون بين السُّورتين، ١٢٦/أ ويخيِّرُون بين السَّكت والوصل، وهم: ابنُ عامر وأبو عمرٍو ووَرْشٌ، أخبرَ أنَّ السكْتَ الذي اختير لهم على الوصل بقوله: « واسكتا » هو دون تَنَفُّسٍ، يتحرَّزُ بذلك من السَّكت مع تنفُّسٍ، وهو الوقف، وليس مختاراً وإن كان جائزاً؛ لأنه يَصدُقُ عليه سَكْتٌ[4]، وهذا أراد صاحبُ « التيسير[5] » بقوله: « ويُختَارُ في

---

(١) سورة ص: ٢١-٢٢ .

(٢) انظر التخمير ١١٧/٣ .

(٣) ذكر الزمخشري أنه لحُميد الأرقط انظر شرح المفصل لابن يعيش ٨٣/٦ باب الصفة المشبهة باسم الفاعل، وانظر التخمير ١١٧/٣، وفيه فصل الزمخشري مسألة: «حسن الوجه»، وذكر فيها سبعة أوجه.

(٤) من ب .

(٥) التيسير: ١٧٠١٨ .

مذهب ورشٍ وأبي عَمرٍو وابنِ عامرٍ السَّكتُ بين السُّورتين من غير قَطع[1].

وقال بعضُهُم: إنما شَرَطَ ذلك لأنَّ التَّنفُّسَ يُطيلُ الفصلَ، وإذا طال الفصـلُ، صار القارئُ بمنزلة المستأنِفِ المبتدِئ، فيَحتَاجُ إلى الاستعاذة والبسملة » .

قلتُ: وهذا غيرُ صحيح؛ لأنه كان يَلزَمُ كـلَّ واقـفٍ أن يبتـدِئَ بـالتعوذ إذا قَطَعَ النَّفَسَ، إذ لا فرق في التعوذ بين أوَّلِ سورة وجزئِها، والصحيح أنه تحرز بـه من الوقف الذي ليس مختاراً وإن كان جائزاً .

و « سكتُهُم » مبتدأٌ، و « المختَار » صفته، و « دون تنفُّس » الخبر؛ لأنـه محل الفائدة، ولو جعَل « المختارُ » هو الخبر لقال: وسكتُهُم يُختَارُ دون تَنَفُّسٍ، فكـان يأتي بلفظٍ لا اشتراكَ فيه .

ثم قالَ:

« وبعضُهُمُ في الأَرْبَعِ الزُّهْرِ بَسْمَلَ لهم دُونَ نَصٍّ ... ... »

الأَربع الزُّهْرُ: أي: المُنِيرَةُ، يُريـدُ المشـهورةَ، وهـي مـا بـين المدَّثِّرِ والقيامـة، والانفِطَارِ والمطفِّفِين، والفجرِ والبلَدِ، والعصرِ والهمَزةِ[2] .

أرادَ قولَ أبي عمرٍو الدَّانيِّ[3]، قال: « وكان بعضُ شُيوخنا يَفصِلُ في مذهب هؤلاء بالتسمية بين المدثر والقيامة والانفطار والمطففين، والفجر والبلد، والعصـر والهمزة، ويَسكُتُ بينهن سكتةً في مذهب حمزة، وليس في ذلك أثرٌ يُروَى عنهم، وإنما هو استحبابٌ من الشُّيوخ » .

---

(١) قال المالقي في الدر النثير ١/١٢٣: يريد بقوله « من غير قطع » ألا يطوِّلَ السكتَ بينهما، بـل يكون يسيراً.

(٢) انظر الموضح: ١/٢٢٣ .

(٣) انظر التيسير: ١٧-١٨ .

قلتُ: حاصلُ ما قاله أبو عَمرٍو - ونظَمَه الشَّيخُ -: أنَّ الذين لم يُبسمِلُوا وهم: حمزةُ وابنُ عامر وأبو عَمرٍو ووَرشٌ، استحبَّ لهم الشُّيوخُ في هذه المواضعِ الأربعةِ مذهبَين غيرَ ما لهم في سائر القرآن؛ استحبُّوا لحمزةَ السَّكتَ، والجاري له في غيرِهنَّ وصلُ السُّورَة بالسُّورَة، واستحبُّوا لابنِ عامرٍ وأبي عَمرٍو ووَرشٍ الفصلَ بالبسملة، والجاري لهم في سائرِ القرآن تركُها، وكأنهم فرَّقوا بين حمزةَ وغيرِه، لأنَّ حمزةَ ورَدَ عنه النصُّ بترك البسملة، فكيف يصِحُّ أن يُستَعمَلَ له، وغيرُ حمزة لم يَرِدْ عنه نَصٌّ لا بالبسملة ولا بتركها، فلم يضرهُم استعمالُهَا مع ما فيها من الفصل فالبَعْضُ في قوله: « وبعضُهُم » يُرادُ به البعضُ الذي قاله أبو عمرو، والهاء والميمُ تعود على الشُّيوخ، وإن لم يجرِ ذكرُهُم، وكأنه استغنى عن ذلك لظهور المعنى مع قوله أَوَّلاً:

جَزَى ا للهُ بِالخَيرَاتِ عَنَّا أَئِمَّةً

والضميرُ في قوله: « لهم » يعودُ على المرموزين في قوله: « (كُـ)ـلُّ (جَـ)ـلاَيَـاهُ (حَـ)ـصَّلَ » والضمير في قوله: « وهو » عائدٌ / على البعض؛ لأنه مفردُ اللفظ، و«فيهنَّ» عائدٌ على « الأربع الزُّهرِ » ، و « لحمزةَ » متعلق بـ « ساكتٌ » . ١٢٧/أ

يقول: البعضُ الذين بسمَلوا لغير حمزةَ في الأربع الزُّهر، هم يَسكتُون بينَهُنَّ لحمزةَ .

قال أبو محمَّدٍ مكيٌّ[1]: وعلَّةُ اختيار الفصل بالتَّسميةِ لمن عادَتُهُ الفصلُ بالسَّكت خاصَّةً، وبالسَّكت لمن عادَتُهُ الوصل بين السُّوَرِ المشهورة بما ذَكَرْتُهُ: ما في وصلِ أوَاخِرِ ما قبلَهنَّ بأوائِلِهِنَّ من قُبح اللفظ، وهو اختيارٌ من المتعقِّبين، وهم

---

(١) الكشف ١/١٧-١٩ بتصرف ، علل البسملة .

في ذلك حُجَّةٌ قوية .

ورَوَى مالكٌ[١] أنَّ النبي ﷺ سُئِلَ عن العقيقة؟ فقال: « لا أُحِبُّ العُقُوقَ ».

قال مالك: وكأنه كَرِهَ الاسم، يُريدُ مالكٌ: أنَّ فِعلَ العقيقَةِ جائزٌ لم يكرهْـهُ النبي ﷺ ، وإنما كَرِهَ الاسمَ .

ورُوِيَ[٢]: « أنَّ رجلَين أتَيَا النبي ﷺ فتشهَّدَ أحدُهُمـا، وقـال: مَـن يُطِـعَ ا الله ورسوله فقد رَشَدَ، ومَن يَعصِهِمَـا » ووقَـفَ، فقـال النبي ﷺ : « بئـسَ الخطِيـبُ أنتَ» ، وإنما قال له ذلك؛ لقبح لفظِهِ، وكان حقُّهُ أن يقفَ على: رَشَـدَ، وعلـى: غَوَى، أو يصِلَ الجميعَ . فانظُرْ كيف كَرِهَ قبحَ لفظِـهِ، وإن كـان مُـرادُهُ الخـيرَ لا الشَّر، قال: ولهـذا المعنـى احـترتُ في حـزب: ﴿ا لله لاَ إِلَـهَ إلاَّ هُـوَ﴾[٣] أن يَزيـدَ القارِئُ آيةً قبلَه إثر الاستعاذة، وكذلك في حزب: ﴿إلَيهِ يُـرَدُّ عِلْـمُ السَّـاعَةِ﴾[٤]. انتهى كلامه .

قال أبو جعفرٍ[٥]: وكثيرٌ من أهل الأداء يأبَى في هذه السُّوَرِ إلا مـا يَلـتَزِمُ في سائِرِ القرآن من فصلٍ وتركِهِ .

---

(١) انظر الموطأ، باب العقيقة برقم: (٢١٨٣) ٢/٢٠٤-٢٠٥ .

(٢) صحيح مسلم، كتاب الجمعة، باب تخفيف الصلاة والخطبة، وأوردَه ابن الأنباري في: القطـع والائتناف ١/٧ .

(٣) سورة النساء: ٨٩ .

(٤) سورة فصلت: ٣٧ .

(٥) الإقناع ١/١٦١-١٦٢ قال: « ولم يذكر عنه الخزاعي [أي عن ابن مجاهد] العصـر والهمـزة، وكثير من أهل الأداء يأبى هذا ويأبى هذه السُّورَة، إلا من يلتزم في سـائر القـرآن مـن فصـل وتركه » .

وحكى أبو جعفرٍ[1] أنَّ بعضَ مَن يَصِلُ السُّورَة بالسُّورَة لغير حمزةَ، يسكتُ في الأربع الزُّهر، ويجعلُ ذلك كقراءة حمزة .

قال: وقال الخُزَاعيُّ: سمعتُ طلحَةَ[2] بنَ محمَّدٍ يقولُ: كان أكثرُ قراءة ابنِ مجاهِدٍ وصلَ السُّورَة بالسُّورَة، إلاَّ في مواضعَ مخصوصةٍ من القِصَار[3]، كان يتعمَّدُ أن يقِفَ عليها، وذَكَرَ المواضِعَ المذكورَةَ[4] » .

وكان أبو العبَّاسِ المهْدَويُّ[5] يستضعِفُ الفصل فيهنَّ بالبَسْمَلَةِ لغير حمزة، ويستحسن السَّكتَ لحمزة قال: ورأيتُ أبا عبد الله بنَ سفيان[6] لا يُراعي ذلك، يعني ما في وصلهنَّ من بشاعة اللفظ، ويُبقِي كلَّ أحد على أصله، ورأيتُ غيرَه من شيوخ المصريِّين، يذهَبُ إلى الفصل بينهن بسكتَةٍ ممَّن مذهبُهُ أن يصِلَ السُّورَةَ بالسُّورَة، قال: وهو الذي أَختارُهُ؛ لأنه أبعَدُ من اللبس الذي يُراعى إذْ كان اتصال البسملة بأول سورة القيامة يقَعُ فيه من اللَّبْسِ؛ مثلَ الذي يقَعُ في وصل

---

(١) الإقناع ١/١٥٨-١٦١ .

(٢) هو طلحة بن محمد بن جعفر أبو القاسم، الشاهد غلام ابن مجاهد، أخذ عنه القراءة عرضاً وسماعاً، وعنه أبو الفضل الخزاعي وغيره، توفي ٣٨٠ هـ عن تسعين سنة. الغاية ١/٣٤٢ .

(٣) في الإقناع ١/١٦١: « من القرآن »

(٤) الإقناع ١/١٦١ .

(٥) شرح الهداية ١/١٤، باب الكلام في الاستعاذة والبسملة .

(٦) انظر شرح الهداية ١/١٤ قال: « ويبقى كل واحد من القراء فيهن على مذهبه الذي يستعمله في غيرهن » وانظر النشر ١/٢٦٣ .

السُّورَة بأول الأخرى. انتهى كلامه .

قـــلتُ: الكراهية التي عَرَضَتْ لهم في هذه المواضع حتى خرَجُوا فيها عن الجاري في غيرها: ما أنا ذاكِرُهُ؛ إذا قـال القـائِلُ: / ﴿هُـوَ أَهْـلُ التَّقْـوَى وَأَهْـلُ المَغْفِرَةِ * لاَ﴾[1]، فقد وصل المغفرة بالنفي، وكذلك إذا قال: ﴿وَادْخُلِي جَنَّـتِي * لاَ أُقْسِمُ﴾[2]، وإذا قال: ﴿وَالأَمـرُ يَومَئِـذٍ لله * وَيـلٌ﴾[3]، صـار قارنـاً اسـم ا لله تعالى بلفظ ويل، وكذلك إذا قال: ﴿وَتَواصَوا بِالصَّبْرِ * وَيلٌ﴾[4] قرن فيه الصـبر بويل . ١٢٨/أ

قلتُ: هذا الذي كرهوه من قُبح اللفظ، إنما يُتصَـوَّرُ في قـراءة حمزة الـذي يَختَارُ له أصحابُهُ وصلَ السُّورَة بالسُّورَة، أو في رواية غيره إذا أُخِذَ له بـالوصل، فلو أُخِذَ فيها لحمزةَ بالوقف ولغـيره بالسَّكت أو بـالوقف، لارتفَـعَ ذلـك بعـدم الاتصال، على أنه لِقَائِلٍ أن يقولَ: ما ذكروه من قبح اللفظ غيرُ مؤثِّر في الحكـم المطَّرد من الوصل أو السكت، ألا ترى إلى مثل قوله تعـالى: ﴿إِنَّ الَّذِيـنَ يُحِبُّـون أَنْ تَشِيعَ الفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لهـمْ عَـذَابٌ أَلِيـمٌ فِي الدُّنْيَـا وَالآخِـرَةِ﴾[5]، وإلى قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ حَقَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ عَلَى الذِينَ كَفَرُوا أَنَّهُمْ أَصْحَـابُ النَّـارِ * الذِينَ يَحمِلُونَ العَرْشَ وَمَنْ حَولَهُ﴾[6]، وإلى قوله تعـالى: ﴿وَا للهُ سَمِيـعٌ عَلِيـمٌ *

---

(١) سورة المدثر: ٥٦، والقيامة: ١ .

(٢) سورة الفجر: ٣٠، والبلد: ١ .

(٣) سورة الانفطار: ١٩، والمطففون: ١ .

(٤) سورة العصر: ٣، والهمزة: ١ .

(٥) سورة النور: ١٩ .

(٦) سورة غافر: ٦ - ٧ .

لاَ يُؤَاخِذُكُمُ اللهُ بِاللَّغْوِ﴾[١] إلى غير ذلك من الألفاظ التي في اتصالها بما بعدها مثلُ ما ذَكَرُوه أو أشَدُّ، ولم يمنع ذلك من وصل بعضها ببعض، على أنه يُستَحسَنُ أن يوقَفَ في بعض ذلك حيث يصحُّ الوقف، اللهمَّ إلا أن يقولوا: لا مندوحةَ عنه في نحو قوله تعالى: ﴿فِي الَّذِينَ آمَنُوا لهمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾[٢]، وعنه في هذه المواضع مندوحَةٌ .

قلنا: الوقفُ أَوِالسَّكتُ فيهن كافٍ، وقد رُدَّ عليهم الفصلُ بالبسملة في هذه المواضع؛ لأنهم يقعون فيما فرُّوا منه، ألا تراهم يُوقِعُونَ النَّفيَ عقِبَ البسملة المشتملة على أسماء الله وصفاتِهِ في القَسَمَين، ويصِلُونَ لفظ « الرَّحيم » بـ « ويل » في الوَيلَين، وفيه من القُبح مثلُ ما فرُّوا منه .

فإن قالوا: نقفُ عَلىَ آخرِ البسملة، قلنا: قِفُوا على آخرِ السُّورَة ويكفيكم، فلا تُبسمِلُوا وتَكسِرُوا ما اطَّرَدَ في غيرهن .

فإن قالوا: حرفُ النفي الواقع في القَسَمَين غيرُ مسَلَّطٌ على الفعل الذي بعده، فقيل: هو زائدٌ، وقيل: المرادُ به منفيٌّ مقدَّرٌ، فمقارنتُهُ[٣] بآخِرِ السُّورَة هنا أشدُّ قُبحاً؛ لأنه لو كان ما بعده منفياً به لانصرفَ الذِّهنُ إليه، ولم ينصرف إلى غيره، ولمَّا كان المنفيُّ غيرَ موجودٍ بعد الحرف فيهما، قَرُبَ أن يَرْجِعَ إلى ما قبله، ويبعُدُ أن يرجعَ إلى شيء محذوفٍ، أو تُتَوَهَّمَ فيه الزيادةُ، فكان القبحُ فيه أشَدَّ .

فالجوابُ: أنَّ كونَ المنفي يكونُ بعد الحرف أو قبله أو محذوفاً، هو مُدرَكٌ بالمعنى، وإذا رَجَعَ إلى المعنى تساوت كلُّهَا، إنما القبحُ من جهة اللفظ خاصَّةً، فلا

---

(١) سورة البقرة: ٢٢٤ - ٢٢٥ .

(٢) سورة النور: ١٩ .

(٣) في ب: بمقارنته .

فائدة في البسملة إذْ قُبحُ اللّفظِ بَاقٍ .

ويُحكَى أنَّ أبا بكرٍ الصديقَ[1] - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - رأى رجلاً بيده ثوبٌ فقال له: أتبيعُ الثّوبَ، فقال: لا عافَاكَ الله، فقال له أبو بكرٍ: لقد علمتُم لو تعلمون، هلاّ قلتَ: لا وعافاك الله.

ومن المستَحسَن في هذا قولُ يحيى بنِ أكثَم للمأمون - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - وقد سأله عن أمر فقال: لا وأيَّدَ الله أميرَ المؤمنين .

وحُكي عن الصَّاحبِ أبي القاسم بنِ عبَّادٍ حين سمع هذه الحكاية قال: والله لهذه الواو أحسَنُ من واوات الأصداغ في خُدود المُردِ المِلاح .

فانظر إلى رده عليه هذا اللفظَ، مع علمه أنَّ معناه صحيحٌ عنده، ولكنه كَرِهَ اللفظَ خاصَّةً .

قال الفاسيُّ[2] في شرح هذين البيتَين: « والذي أَرَاه / أنَّ بشاعة اللفظ تَنْتَفِي ١٢٩/أ مع وجود البسملة في أوَّلِ القيامة[3] وغيرِها؛ لأنَّ النفيَ في أول القيامةِ والبلد مع عدَمِ البسملة يقَعُ بعد الإخبار بأن الله تعالى أهلُ التقوى وأهلُ المغفرة، وبما يقول للنفس المطمئنَّةِ، وبعد البسملة يقَعُ بعد إخبار القارئ بابتدائه البسملةَ، فهو في الأوَّلِ على صورةِ الكفر لو اعتقَده، ولكونه على تلك الصورة استُبشِعَ مع عدم الاعتقاد، وهو في الثاني لا على صورة نفي الابتداء بالبسملة[4]؛ لأنَّ قولَ

---

(١) انظر العقد الفريد، باب في سوء الأدب ٢/٣٠٥ .

(٢) انظر اللآلي الفريدة في شرح القصيدة اللوحة (٢٤) أ/ب .

(٣) في اللآلي بعدها: « والبلد »

(٤) في اللآلي: « بالتسمية » .

القائل: أَبدأُ بسمِ الله الرَّحمن الرَّحيم لا يَصِحُّ نفيُهُ؛ لأنه إخبارٌ بالفعل حالَ وجوده، ولا على صورة نفيٍ وصفِهِ بالرحمة؛ لأنَّ القائلَ إذا قال: مَرَرْتُ بزَيدٍ الظَّريفِ أو الكاتبِ، فقيل له: لا، أوليس[1] الأمرُ كما ذكرتَ، فإن النفي ينصرفُ لِما أخبرَ به من المرور بالمذكور، لا إلى ما اتَّصل به من صفته، ولو أُريدَ نفيُ الصفة لقيل: ليس زيدٌ بظريفٍ ولا كاتبٍ[2]، ولأنَّ وصلَ آخِرِ الانفطار بأول المطففين فيه من البشاعة ما لا خفاءَ به، والفصلُ يُزيلُ ذلك، ولأنَّ نصفَ سورة والعصر مشتمِلٌ على أربع جُمَلٍ مشتملةٍ على ضمائرِ مَن استُثني من الخسَارِ، مُسنداً إليها أفعالُهم الكريمة، وأوَّلُ سورة الهمزة مشتَمِلٌ على ذكر أهل الخسَار وصفاتِهم الذميمةِ .

والحالُ في هذه السُّورَة دون السُّورَة المتقدمة فيما ذَكَر » انتهى كلامُه .

قلتُ: ما قاله من زوال البشَاعة بذكرِ البسملة في القَسَمَين غيرُ بيِّنٍ؛ لأنَّ البشَاعةَ التي ورَدَت هنالك ـ لو وصَلْتَ آخِرَ السُّورَة بأوَّلِ الأخرى ـ، إمَّا أن يكونَ من جهة المعنى، أو من جهة اللفظ. باطِلٌ أن يكون من جهة المعنى؛ لأنَّ ذلك لا يعتقده أحدٌ، فيتعينُ أن يكون من جهة اللفظ، غير ما قالوه من البشاعة، وكذلك ما قاله في الويلَين غيرُ بيِّنٍ أيضاً؛ لأنَّ وصلَ لفظ الله بالويل في القبح كوصل الرَّحيم، ووصلُ الرَّحيم بالويل أشدُّ من وصل الصبر به .

قال أبو جعفرٍ[3]: قال طاهرُ بنُ غَلْبُون فيما حدَّثنا به أبو داودَ عن أبي

---

(١) في اللآلي : « أي: وليس » .

(٢) في اللآلي: « ولا كانت » .

(٣) الإقناع ١٦٢/١ باب التسمية .

عَمرو عنه: (أَنَا أختارُ في قراءة ورشٍ وابنِ عامرٍ وأبي عمـرٍو في خمسة مواضعَ أن تُوصَل فيها السُّورَة بالسُّورَة التي بعدها من غير فصـل بشيء؛ لحُسْنِ ذلك لمشاكلة آخرِ السُّورَة الأولى لأوَّل[1] التي بعدها، وهي الأنفالُ ببراءة، والأحقافُ بالذين كفروا، واقتربت بالرَّحمن، والواقعةُ بالحديد، والفيلُ بإيلاف قريش)[2]، وهذا يستحسِنه[3] أبي - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - ، وهو كان اختيـار محمَّدِ بنِ أبي الحسن الصِّقِلِّيِّ فيما أخبرني به أبو القاسم عنه .

وقولُ الناظم: « فافهمه » و « ليس مُخَذَّلا » / هو ترجيحٌ لما قاله البعض، ١٣٠/أ ويحتملُ أن يُريدَ مذهبَ أبي محمَّدٍ مكيٍّ، فيكون السَّكتُ عنده لحمزة، والبسملةُ لغيره اختياراً راجحاً، ويحتَمِلُ أن يُريدَ مذهبَ أبي العباس المهدوي، فيرجع إلى السكت لحمزة، وهو أقرب المذكورين، فيكون مذهبُهُ اختيارُ السكت فيهن لحمزة، وتركُ البسملة لغيره .

و « المخذَّلُ » من قولك: خذلتُ الرجلَ أخذُلُهُ خَذلاً وخِذلاناً: تركتَ نَصرَه، وخِذلانُ الله العبدَ: ألاَّ يعصِمَه، والمُخذَّلُ على هذا هو المنسوبُ إلى الخذلان، ويحتمِلُ أن يكونَ بمعنى المخذول كالمُقطَّع بمعنى المقطوع، هذا إذا جعلتَ تضعيفه للمبالغة، وإن جعلتَه بمعنى نسبته لكذا كان المعنى الآخَر .

* * *

وَمَهْمَا تَصِلْهَا أَو بَدَأْتَ بَرَاءَةً ... لِتَنْزِيلِهَا بِالسَّيفِ لَسْتَ مُبَسْمِلاَ

يتضمَّنُ هذا البيتُ قِسماً من الأقسام الأربعة التي أوردناها في أول الكلام

---

(١) « لأول » سقطت من ب .

(٢) انتهى كلام ابن غلبون. انظر التذكرة ٢٠٤/١، والنشر ٢٦٢/١ .

(٣) قال الإمام الحصري في رائيته:

ولم أَقْرَ بين السورتين مُبسمِلا ... لورشٍ سوى ما جاء في الأربع الغرّ
وحجتُهم فيهن عندي ضعيفةٌ ... ولكن يقوُّونَ الرواية بالنصرِ

على أول بيتٍ من هذا الباب، وهو القسمُ المتّفق على ترك استعمال البسملة فيه[1]، وذلك إذا ابتدأ القارئُ بعدَ التعوذِ ببراءةَ، أو وصَلَ آخِرَ الأنفال بها في حال التلاوة، فلا خلاف بين السَّبعة في ترك البسملةِ هنالكَ .

قال أبو جعفرٍ[2]: إلا أنه رُوي عن يحيى وغيره عن أبي بكرٍ عن عاصِمٍ أنه كان يُثبِتُ بينهما التسميةَ، ويُروَى ذلك عن زرٍّ عن عبد الله، وأنه أثبته في مصحفه، ولا يؤخَذُ بهذا .

والهاء من قوله: « تصِلْهَا » تعود على براءة، كأنه قال: مهما تصلْ براءةً أو بَدأت براءةَ لست مبسمِلاً، والعلةُ في ترك البسملة في أول براءةٍ: سقوطُها من المصحف، والعلَّةُ في سقوطها من المصحف ما رُويَ عن ابن عبَّاسٍ أنه سَأَلَ عليّاً - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - : لِمَ لَمْ يُكتَب في أول براءة بسم الله الرَّحمن الرَّحيم فقال: لأنَّ بسم الله الرَّحمن الرَّحيم أمانٌ، وبراءةُ ليس فيها أمَانٌ، نزَلت بالسيف[3].

وبيان ذلك: أن براءةً نزلت بنقض العُهُود التي كانت بين النبي ﷺ وبين المشركين، وبأن يَنبُذَ إلى كُلِّ ذي عهد عهدَه، ويمنَعَهُم من أن يقربُوا المسجدَ الحرام بعد ذلك العام، ومثلُ هذا تَستعمِلُ فيه العربُ الابتداء بالغِلظة والشِّدَّة، فبعثَ النبي ﷺ بها عليَّ بنَ أبي طالب - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - ، وأمرَه أن يقرأَهَا على الناس بمنى، و لم يأمرْهُ أن يَقرَأَ فيها: بسم الله الرَّحمن الرَّحيم .

وقال عثمانُ بنُ عفَّانٍ - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - : براءةٌ من سورة الأنفال، وسقط

---

(١) كلمة فيه من: ب .

(٢) الإقناع ١/١٥٧-١٥٨ باب التسمية .

(٣) ذكر المالقي أن الحافظ الداني ذكره في إيجاز البيان. انظر الدر النثير ١/١٢٠-١٢١ .

بينهما شيء[١].

وقال أُبيُّ بنُ كعب[٢]: كان رسُولُ الله ﷺ يأمرُنا في أول كل / سورة ١٣١/أ ببسم الله الرَّحمن الرَّحيم، ولم يأمرنا في سورة براءة بشيء، فلذلك ضُمَّت إلى الأنفال، ولم تُكتَب بينهما بسم الله الرَّحمن الرَّحيم، وكانت أَولى بها لشبهها، وعن ابن عبَّاس أيضاً أنه سأل عثمانَ بنَ عفَّان ـ رَضي الله عنهما ـ عن ذلك فقال: كانت الأنفالُ من أوائل ما نزل بالمدينة، وبراءةٌ من آخر القرآن، وكانت قصتُها شبيهةً بقصتها، وقُبضَ رسُولُ الله ﷺ ولم يُبيِّن لنا أنها منها، وظننتُ أنها منها، ولم أكتُب بينهما بسم الله الرَّحمن الرَّحيم، ووضعتُهَا في السَّبع الطِّوَال[٣].

ورُوِيَ عن مالكٍ ـ رحمه الله تعالى ـ أنه قال: تُرِكَ من أولها بسم الله الرَّحمن الرَّحيم؛ لأنها سقط أولها، يعني: نُسِخ[٤].

وعن ابن عجلانَ[٥] أنه قال: « بلغني أنَّ براءةً كانت تعدِلُ سورة البقرة، أو قريباً منها، فلذلك لم يُكتب في أولها بسم الله الرَّحمن الرَّحيم » .

وهذه الأقوال ترجعُ إلى ثلاثة معان، نزولها بالسَّيف، واحتمالُ أنها من الأنفال، ونَسْخُ أولها، وأقواها الوجهُ الأوَّلُ، إذ لو كان السَّبب ما ذُكِرَ في القولَين الآخَرَين، لكانت كبعض الأجزاء، فكان يكون القارئ فيها مخَيَّراً، إلا أن يُقالَ: يُراعِي قول مَن يقولُ: إنها ليست منسوخةَ الأوَّلِ، والله أعلم .

---

(١) انظر الكشف ١/١٩ . وفيه تتمة النص، وانظر: نظم الدرر: ٨/٣٥٦ ـ ٣٥٧ .

(٢) الكشف ١/٢٠ .

(٣) الكشف ١/١٩-٢٠ . قال سيبويه: « صحت الواو في طوال لصحتها في طويل » قال: ووافق الذين قالوا: فعيل الذين قالوا: فعال، أنهما أختان، فجمعوه جمعه .

(٤) انظر الكشف ١/١٩ .

(٥) انظر الكشف ١/٢١ علل البسملة .

وقوله:

وَمَهْمَا تَصِلْهَا أَو بَدَأْتَ بَرَاءَةً[1]

فيه من جهة العربية إشكالٌ أنا أبينهُ، وذلك أنَّ « تَصِلْهَا » و « بَدَأْتَ » طالبان « بِبَرَاءَةً » على المفعولية، فكان يجبُ أن يعمل فيه أحدُهما، فإن أُعمِلَ الأوَّلُ فيه، أُضمِرَ في الثاني معمولُه، وكان يقول: ومهما تصِلْ أو بدأتَهَا براءةً، فينتصبُ « براءةً » بتصِلْ، وإن أُعمِلَ فيه الثاني، حُذِفَ ما يطلبه الأوَّلُ، ولم يأت به مضمَراً؛ لأنه إضمارٌ قبلَ الذِّكْرِ، فحذفَهُ لأنه فضلةٌ أسهل، فكان يقول: ومهما تصِلْ أو بدأتَ براءة، لكنه أثبت ضميرَ الأول للضرورة، ومثلُه قولُ الشَّاعرِ[2]:

عَلِّمُوني كَيفَ أَبكِيهِ إِذَا خَفَّ القَطِينُ

القياس أن يقول: أبكي إذا خف القطينُ، ولو قال الناظم ـ رحمه الله تعالى ـ: ومهما وصلتَ أو بدأتَ براءةً، لخرج عن الضرورة، ولم يرتكِبْ شذوذا.

و « مهما » في البيت موضعها نصبٌ على أنها ظرفُ زمان لـ « تصِلْها » .

وجعلها الفاسيُّ[3] مفعولةً بفعل محذوفٍ، كأنه قال: مهما تفعلْ أيَّ شيء تفعلْ في براءةٍ من الوصل والابتداء، وجعلَ « تصِلْهَا » تفسيراً لذلك الفعل المحذوفِ المجزوم بمهما النَّاصبِ لها، ولما حذفَ ذلك الفعلَ عنده مع معموله، بقي الضميرُ غيرُ عائد على شيء، فأبدَلَ منه براءةً آخراً، أصلُ الكلام عنده: مهما تفعل في براءة من الوصل أو الابتداء / تصِلْهَا، أو بدأت، ثم حذفَ تفعلْ ١٣٢/أ

(١) انظر نظم الدرر ٣٥٨/٨ فقد استشهد بالبيت .

(٢) لم أقف عليه .

(٣) قال في اللآلي لوحة ٢٥/ب: « وموضع مهما نصبٌ بفعل محذوف، يفسره الفعل الموجود » .

في براءة وما اتصل به، وعوَّضَ منه تفسيره، ثم أبدلَ براءةً من الضمير، ولا يخفى ما في هذا الإعراب من التكليف مع ضُعفه، وما ذكرناه أقربُ من هذا، وأَجرَى على قوانين العربية .

وقوله: « لتنزيلها بالسَّيف » يتعلَّق بـ « مُبسْمِلاً » ، وأشار به إلى قول مَن علَّلَ بذلك، وهو أبو العبَّاس المبردُ[1] كما قلناه .

* * *

وَلاَ بُدَّ مِنهَا فِي ابتِدَائِكَ سُورَةً سِوَاها وَفِي الأَجزَاءِ خَيَّرَ مَنْ تَلاَ

ذَكَرَ في هذا البيت قِسمَين من الأقسام الأربعة:

أحدهما: المتَّفَقُ على استعمالها فيه .

والثاني: المخيَّرُ بين استعمالها فيه وتركِهَا .

القِسم الأوَّلُ منها قال أبو عمرو[2]: ولا خلافَ في التسمية في أوَّلِ فاتحة الكتاب، وفي أوَّلِ كلِّ سُورة ابتدأ القارئُ بها، ولم يصِلْهَا بما قبلها في مذهب مَن فصَلَ، ومَن لم يفصل.

فالضميرُ من قوله: « منها » عائدٌ على البسملة، و « سِوَاها » عائدٌ على براءةٍ، ولم يستثنِ أبو عمرٍو براءةً في التيسير[3].

---

(١) قال : « إنما لم تكتب بسم الله الرَّحمن الرَّحيم في أول براءة؛ لأن بسم الله الرَّحمن الرَّحيم خيرٌ، وبراءة أولها وعيدٌ ونقض للعهود » انظر الكشف ٢٠/١، وزاد المسير ٣٩٠/٣، والبرهان ٢٦٢/١ .

(٢) التيسير : ١٨ .

(٣) المصدر نفسه .

قال أبو جعفر[١]: أجمعوا على إثبات التَّسمية أوَّلَ فاتحة الكتاب وكلَّ سورة مبدوءٍ بها، ما خلا براءةٍ .

وقد حكى أبو جعفرٍ[٢] عن وَرشٍ تركَهَا في فاتحة الكتاب سِراً وجَهراً، قال: وهي روايةُ خلاَّدٍ الكاهليِّ عن حمزةَ .

وحُكِيَ عن ابن شُريحٍ عن أبيه[٣]: أنَّ حمزةَ إذا بدأ بأول سورة غيرِ الحمد لم يسَمِّ، وإذا بدأ بالحمد سمَّى .

قال أبو جعفرٍ[٤]: على أنَّ إجماعَهم على إثبات التسمية في أوائل السُّوَر اختيارٌ منهم واستحبابٌ لا إيجابٌ، وقد جاء في صحيح الحديث البدءُ بأوَّلِ سورةٍ من غير تسمية .

قلتُ: وقد أشرنا إلى ذلك عند إيراد الأحاديث في البسملة أولَّ هذا الباب .

قوله: « وفي الأجزاء خَيِّرَ مَن تلا » يعني بعضَ السُّورة كـ﴿سَيَقُولُ﴾[٥]، و﴿اذْكُرُوا اللهَ﴾[٦]، و﴿لَيسَ البِرَّ﴾[٧] .

---

(١) الإقناع ١/١٥٥ ، باب التسمية .

(٢) الإقناع ١/١٥٥ . وانظر تحقيق المسألة في النشر ١/٢٦٣ .

(٣) الإقناع ١/١٥٦ قال: « وهذا غير مشهور لحمزة » ، وانظر الكافي لابن شريح: ١٤ .

(٤) الإقناع ١/١٥٧ ، باب التسمية .

(٥) سورة البقرة: ١٤٢ .

(٦) سورة البقرة: ٢٠٣ .

(٧) سورة البقرة: ١٧٧ .

قال أبو عَمرو[1]: « فأمَّا الابتداءُ برءوس الأجزاء التي في بعض السُّور، فأصحابُنَا يخيِّرُون القارئَ بين التسمية وتركِهَا في مذهب الجميع » .

وحُجَّةُ إجماعِهِم[2] على استعمالِ البسمَلَة في أوَّلِ كلِّ سُورة مبدوءٍ بها: ما فيها من التيمُّن بذكر الله وصفاته، وموافقةِ خط المصحف، وما جاء في الحديث[3]: أنَّ رسُولَ الله ﷺ قال: « أُنزلَتْ عَلَيَّ آنِفاً سُورَةٌ، فَقَرَأَ: بِسمِ الله الرَّحمنِ الرَّحِيمِ ﴿إِنَّا أَعطَينَاكَ الكَوثَرَ﴾ حتَّى خَتَمَهَا » .

فإن قيل: هذا بيِّنٌ على مذهب من بَسمَلَ أوَّلَ السُّورة، سواءٌ ابتدأ بها أو وصَلَهَا بما قبلَهَا، فما وجهُ مَن يستعملُهَا / في أول السورة إذا ابتدأ بها، ولا يستعملُهَا إذا وصلها بما قبلها ؟ ١٣٣/أ

فالجوابُ: أنه استَغنَى عن ذلك باستعمالها في أوَّلِ السُّورة التي افتَتَحَ بها القراءةَ، ولاسيَّمَا على مذهب حمزة الذي يقولُ: القرآنُ عندي كلُّهُ كالسُّورة الواحدة، ولأنَّ السُّورَةَ الآن غيرُ مبدوء بها، فصارت قراءَتُهَا مع التي قبلها كقراءة سورة واحدة، والحديثُ المتقدِّمُ إنما يدلُّ على استعمالها عند الافتتاح بالسُّورة .

ثم قال: « وفي الأجزاء خَيَّرَ مَن تَلاَ » يعني بعضَ السُّورة إذا ابتَدَأَ بها القارئ، إن شاء بسمَلَ، وإن شاء ترَكَ لجميعِ القراء .

قال أبو عَمرو[4]: « فأمَّا الابتداءُ برُءوس الأجزاء التي في بعض السُّور،

---

(١) التيسير: ١٨ .

(٢) انظر الإقناع ١/١٥٥ ، والكشف ، علل البسملة .

(٣) تقدم .

(٤) التيسير : ١٨ .

فأصحابُنا يخيِّرُون القارئَ بين التَّسميةِ وتركِهَا في مذهب الجميع » .

قال أبو جَعفرٍ[١]: وقد رُويَ عن حمزةَ أنه استشهَدَ بآية وسمى قبلَها، ولم يأت عن[٢] أحد من سَائر القُرَّاء فيه نصٌّ باستعمال التَّسمية ولا تركِهَا، واختَلَفَ أهلُ الأداء في ذلك، فمنهم مَن أخذَ للجميع بالتَّسمية جهراً، ومنهم مَن أخذ بها مُخفَاةً، ومنهم مَن أخَذَ بتركها سِراً وجَهراً، وهو الذي يأخُذُ به الأندلسيون[٣].

قال: واختياري التَّسميةُ في أوائل الأجزاء لَمنْ فَصَلَ بين السُّوَر، وتَركُهَا لَمنْ لم يَفصِلْ[٤].

قلتُ: ظاهرُ إطلاقهم الأجزاءَ يتناوَلُ براءَةً وغيرَها، حتى إذا ابتدَأَ القارئُ بحزبِ: ﴿إنَّمَا السَّبِيلُ﴾[٥] مثلاً بَسمَلَ أو تَرَكَ، فإنهم لم يستثنوا براءةً إلا باعتبار أولها خاصَّةً .

وحُجَّةُ تَركِ البسملة[٦] في ذلك: أنه لم يردْ في ذلك عن القرَّاءِ نصٌّ، فكان تركُهَا أَولى؛ لما في ذلك من موافقة المصحف، وليفرِّقَ بين الابتداءِ بسورةٍ، وبين جزءٍ منها .

وحُجَّةُ استعمالها[٧]: التيمُّنُ والتبركُ بذكرِ الله تعالى وصفاتِهِ .

قال أبو عَمرٍو[٨]: وفي التَّسمية أثرٌ[٩] مَرويٌّ عن أهل المدينة .

---

(١) الإقناع ١/١٦٣ باب التسمية .
(٢) انظر التلخيص لأبي معشر: ١٣٤، والموضح ١/٢٢١ .
(٣) الإقناع ١/١٦٣ .
(٤) في ب: « مبدوء » .
(٥) سورة التوبة: ٩٣ .
(٦) الكشف، علل البسملة .
(٧) المصدر نفسه .
(٨) انظر جامع البيان السفر الثاني: ٣٩٥ .
(٩) في الجامع: « خبر » ٢/٣٥٩ .

قال أبو القاسم المسيبيُّ[١]: كنّا إذا افتتحنا الآيةَ على مشايخنا من بعض السُّوَر نبدأُ بـ(بسم الله الرَّحمن الرَّحيم)، ورُوِيَ نحوُه عن حمزةَ .

قال عاصمُ بنُ يَزيدَ الأصبهانيُّ[٢]: سَئِلَ حمزةُ عن أصحاب محمَّدٍ ﷺ فقرأَ: بسم الله الرحمن الرحيم ﴿تِلكَ أُمَّةٌ قَد خَلَتْ﴾[٣].

ورُوِيَ عن ابن عبَّاسٍ أنه كان يفتتح القراءةَ بـ(بسمِ الله الرَّحمن الرَّحيم)، وهو عامٌّ[٤] في أوائل السُّوَرِ وأبعاضِهَا .

وبعضُ الأئمة يختارُ تَركَ البسملةِ في الأجزاء كلِّهَا، ويُبسمِلُ في جزءَين: ﴿الله لاَ إِلَهَ إلاَّ هُوَ﴾[٥]، و﴿إِلَيهِ يُرَدّ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾[٦] لما في تَركِ البسمَلَةِ من مقارنة اسمِ الله تعالى للرَّجيمِ، أو وقوعِ الضَّمير الذي في الله بعد الرَّجيم .

قلتُ:هذا القبحُ يجبُ أن يكونَ / مع وصل التَّعوُّذِ بالجزء المبدوء به،وأمَّا إذا وقَفَ على التَّعوُّذ فلا قُبحَ،ويجبُ أيضاً ألا يُقصَرَ ذلك على الجزءَين المذكورَين،

١٣٤/أ

---

(١) رواية عبد العزيز بن جعفر. المصدر نفسه .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) سورة البقرة: ١٤١ .

(٤) وهذا عامٌّ ويدخل فيه أوائل السور والأجزاء والخموس والأعشار والآي. كذا في المصدر نفسه .

(٥) سورة النساء: ٨٧ .

(٦) سورة فصلت: ٤٧ .

بل وفي مثلِ قولِهِ تعالى: ﴿اللهُ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الأَرْضَ قَرَاراً﴾[1]، ومثل: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾[2] إذا ابتدأ بشيء منها .

ولأجل هذا المعنى استحسَنَ أبو محمَّد مكيٌّ[3] رجوعَ القارئ إلى ما قبل الجزء الذي فيه مثلُ ذلك بيسير، فيبتدِئُ بقوله تعالى: ﴿وَإِذَا حُيِّيتُمْ بِتَحِيَّةٍ﴾[4]، وبقوله تعالى: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحاً فَلِنَفْسِهِ﴾[5] .

نصب « سورةً » بـ « ابتدائك » ، و « سواها » نصب على الاستثناء، و « من تلا » فاعل بـ « خيَّرَ » ، والضمير في « تلا » يعود على « من » على اللفظ .

* * *

وَمَهْمَا تَصِلْهَا مَعْ أَوَاخِرِ سُورَةٍ فَلاَ تَقِفَنَّ الدَّهْرَ فِيهَا فَتَثْقُلاَ

ذَكَرَ في هذا البيت أحكامَ البسملة بين السُّورَتين لِمَن مذهبُهُ البسملةُ، وذلك أنه يُتَصوَّرُ فيها أربعةُ أَوجُهٍ:

أحدُها: وصلُ آخِرِ السُّورة بالبسملة، ووَصْلُ البسملة بأوَّل السُّورة الأخرَى.

والثَّاني: القطعُ على آخِرِ السُّورة وعلى آخِرِ البسملة .

والثَّالث: القطعُ على آخِرِ السُّورة، ووصلُ البسملة بأوَّلِ السُّورة، وهذه

---

(١) سورة غافر: ٦٤ .

(٢) سورة الأنعام: ٩٨ .

(٣) انظر الكشف ١/١٨-١٩ علل البسملة

(٤) سورة النساء: ٨٦ .

(٥) سورة فصلت: ٤٦ .

الوجوهُ الثّلاثة جائزةٌ(١).

والوجه الرّابعُ: لا يجوزُ أن يُقرأ به، وهو أن تصلَ آخِرَ السُّورة بالبسملة، وتقفَ على البسملة، والعلّةُ في امتناع هذا الوجه: أنه نقيضُ الغرض المقصودِ من التسمية، لأنَّ المرادَ بها الافتتاحُ، وصارت في هذا الوجه مجعولةً في الاختتام(٢).

وأمَّا جوازُ الوجوه الثلاثة فبيِّنٌ، أمَّا وصلُ الجميع فظاهرٌ؛ لأنَّ للقارئ أن يصِلَ مواضِعَ الوقف، وأمَّا القطعُ عليهما، فبيِّنٌ أيضاً؛ لأنَّ آخِرَ السُّورة موضعُ الوقف التّامِّ وكذلك البسملةُ؛ لأنها إنْ كانت عندَه آيةً منها، فالوقف على آخِرِ الآي جائزٌ، وإن لم تكن عنده آيةً، كان الأحسنُ الفصل بينها وبين القرآن، وأمَّا القطعُ على آخِرِ السُّورة، ووصلُ البسملة بأوَّل السُّورة، فوجهُهُ الإيذَانُ بانقضاء السُّورة، وبأنَّ البسملةَ سبَقَت لأجل السُّورة الأخرى، فبالوقف على آخِرِ السُّورة يُعلَمُ انقضاؤُهَا، وبوصلِ البسمَلَةِ بأوَّل السُّورةِ يُعلَمُ أنها سَبَقَت لأجلها، وهذا هو الذي يُختَارُ عندهم.

فتعرَّضَ النّاظمُ من الوجوه الأربعة لغير الجائز، وسكَتَ عن الجائز(٣)، وهكذا فعَلَ أبو عمرو(٤)، وقال: والقطعُ عليها إذا وُصِلَت بأَوَاخِرِ السُّوَرِ غيرُ جائز كأنهما يقولان: تجنَّبْ هذا الوجهَ،/ وافعَلْ ما سواه، فالضميرُ في «تصلها» عائدٌ على البسملة، وكذلك الضميرُ في «فيهما».

١٣٥/أ

وقوله: «أواخرِ سُورةٍ» قياسُه أن يقولَ: آخِرِ سُورة، أو أواخِرِ السُّوَر،

(١) انظر غيث النفع: ٢٣.

(٢) لأن البسملة لأوائل السور لا لأواخرها. انظر الكافي: ١٤، والغيث: ٢٤.

(٣) ضد هذا، والموضوع من ب، وهو الموافق للصواب، ولعله سهو من المؤلف رحمه الله.

(٤) انظر التيسير: ١٧ - ١٨.

ويحتمِلُ أن يكونَ أوقَعَ الجمعَ موقِعَ الواحدِ، أو الواحد موقع الجمعِ، ويحتمِلُ أن يكونَ على ظاهره، فيكونُ سمَّى ما تتَّصِلُ به السُّورَةُ من آخرِ السُّورة أواخِر؛ لأنه يشتملُ على كَلِمٍ وحروف، وهُنَّ أَواخِرُ السُّورة .

ونَصَبَ « فتُثقِّلا » بإضمار أنْ؛ لأنها في جواب النفي، وأشارَ به إلى العلة المانعة من هذا الوجه. والثِّقَلُ المرادُ أن تأتيَ بنقيضِ الغرض، وهذا حُكْمُ البسملة باعتبار السُّورة التي قبلَهَا .

وأمَّا حكمُهَا باعتبار التعوُّذِ فقد قال أبو جعفر[1]: ولكَ أن تصلهَا بالتسمية في نَفَسٍ واحد، وهو أتمُّ؛ لأنك تُكمِلُ الاستفتاح، ولكَ أن تسكُتَ عليها، ولا تصلهَا بالتسمية، وذلك أشبَهُ بمذهب أهلِ التَّرتِيلِ .

قال: فأمَّا مَن لم يُسمِّ فالأشبَهُ عندي أن (تَسكُتَ عليها ولا تَصِلَهَا)[2] بشيء من القرآن، ويجوزُ وصلُهَا به[3].

⁂ ⁂ ⁂

---

(١) الإقناع ١/١٥٤ .

(٢) نص الإقناع: بالغيب في الفعلين = تسكت، ويصلها: ١/١٥٤ .

(٣) قال ابن الجزري معلقا على هذا النص: وهذا أحسن ما يقال في هذه المسألة. النشر ١/٢٥٧، ثم قال: وكذلك نظمه الأستاذ أبو حيان في قصيدته حيث قال:

وقف بعدُ أو صِلا

وانظر وجوه إعراب البسملة: المجيد في إعراب القرآن المجيد للصفاقسي: ٣٧ وما بعدها .

سُورة أمِّ القرآن[1]

رتَّبَ النَّاظمُ هذه التراجمَ كما رتَّبها صاحبُ « التيسير » ، بدأ بالاستعاذة، ثم بالبسملة، ثم بأمِّ القرآن، كما يَفتَتِحُ التالي القرآنَ .

وتكلَّمَ في هذه السُّورة على أربعة أحرُفٍ مختَلَفٍ فيها:

أحدها: ﴿مَالِكِ يَومِ الدِّينِ﴾[2] أعني ميمَ « مالك » .

والثَّاني: سينُ ﴿سِرَاطَ﴾[3] مُعرَّفاً ومُنكَّراً .

والثَّالث والرَّابع: الهاءُ والميمُ من ﴿عَلَيهم﴾[4] .

وكلُّهَا تتكرَّرُ في كتاب الله تعالى إلا « مالك » فإنه لم يختَلَفْ فيه إلا في هذه السُّورَة فقط .

* * *

وَمَالِكِ يَومِ الدِّينِ (ر)اويهِ (نَـ)ـاصِرٌ
وَعِنْدَ سِرَاطٍ وَالسِّرَاطَ لِقُنْبُلاَ

بحَيثُ أَتَى وَالصَّادَ زَاياً أَشِمَّهَا
لَدَى (خَلَفٍ) وَاشْمِمْ لـ(خَلاَّدِ) الاَوَّلا

ذَكَرَ في هذا البيت حرفَين من الأربعة، فقولُه: « مَالِكِ يَومِ » ، يقول:

(١) انظر الاختيار لسبط الخياط ١/٢٥٩ .

(٢) سورة الفاتحة: ٤ ، وانظر المجيد: ٥٤، وتفسير ابن أبي الربيع ١/١٦.

(٣) سورة الفاتحة: ٧ وهي قراءة قنبل ، وانظر تفسير ابن أبي الربيع ١/٢٦ .

(٤) سورة الفاتحة: ٧ ، وانظر تفسير ابن أبي الربيع ١/٣٦ .

قرأَهُ «مَالِكِ» بألِفٍ بعد الميم أصحابُ راءِ (راوية)، ونونِ (نـاصرٌ)، والبـاقون بترك مدِّ الميم « مَلِكِ » على لفظ كَتِف، وفُهِمَ أنَّ مُـرَادَه إثبـاتُ الألـف مـن اللفـظ بذلـك؛ لأنَّ الـوزنَ لا يتـمُّ إلا بـالألف؛ لأنهـا في مقابَلَـة الـواو مـن (فعولُن) الـتي هـي آخِرُ الوَتـدِ المجمـوعِ، وهـو محاشـىً مـن الحـذف إلا في الضَّرب والعَرُوض .

/ وضدُّ إثبات الألِفِ حذفُهَـا، فكأنـه يقـول: ﴿مَـالِكِ يَـومِ الدِّيـنِ﴾ ١٣٦/أ بإثبات الألِفِ لـ(ر)وايه (نـ)ـاصر، وبحذفها للباقين.

قال الفاسيُّ[1]: واعتَمَدَ في فَهم مُرَادِه من إثبات الألف لهما، وحذفِهَـا لمن سِواهما على اشتهار القراءتَين وانتشارِهِما، قال: ولو قال:

ومَالِكِ يَومِ الدِّينِ مُدَّ فتىً رِضىً

ونحوه لكانَ أوضحَ للمقصد .

قلتُ: ما ذكرتُهُ أوَّلاً لا يُحتَاجُ معه إلى ما قال؛ لأنه قالَ أوَّلاً:

« وباللَّفظِ أَستَغني عَن القَيدِ إنْ جَلاَ »

وقوله: « وعند سِراطٍ » وهو الحرفُ الثاني، اختلـفَ القـرَّاءُ فيـه حيـث وقعَ مُعرَّفاً ومُنكَّراً، فقرَأَه قُنبُلٌ بالسِّين، وقـرأه البـاقون غـيرَ حمـزةَ بالصَّـاد، وقـرأه خلَـفٌ بإشمـام الصَّـاد زايـاً، ووافقـه خــلاَّدٌ علــى قولــه: ﴿اهْدِنَــا الصِّرَاطَ﴾[2] لا غير، وقرأَ سائرَه بالصَّاد كالجماعة، فقوله:

« وَعندَ سِرَاطٍ والسِّرَاطَ لِ قنبُلا »

---

(١) اللآلي الفريدة، أول شرح سورة أم القرآن .

(٢) سورة الفاتحة: ٦ ، وانظر الفتح الرباني: ١٢٠ .

يقول: اقرَأه لقُنبُلٍ بالسِّين بحيث أتى، وفُهِمَ أنَّ مُرادَه لقنبُلٍ السِّينُ من اللفظ؛ لأنه مرسُومٌ كذلك، وقوله: « لِ » هو أمرٌ من وَلاَ يَلِي؛ إذا تَبِعَ، والأمر: لِ، تُحذَفُ الواوُ لوقوعها بين ياء وكسرةٍ، وتُحذَفُ اليَاءُ للأمر. يقول: اتَّبعْ قُنبُلاً عند قراءة « سِرَاط » و « السِّرَاط »، ويُريد بقوله: « سراط » و « الصراط » الذي فيه الألفُ واللامُ والعاري عنهما، حتى يدخُلَ في ذلك: ﴿صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾[1]، و﴿صِرَاطِ اللهِ﴾[2]، و﴿صِرَاطِي مُسْتَقِيماً﴾[3]، و﴿السِّرَاطُ﴾[4].

والضمير في « أتى » مفرَدٌ يعودُ على لفظ السِّراط، ولو لم يقل: « بحيث أتى » لَتُوُهِّمَ أنَّ الخلافَ في كلمتي الفاتحة خاصةً.

ثم قال: « والصَّادَ زاياً أشِمَّهَا لدى خَلَفٍ » يقول: اقرأ الصِّرَاطَ بإشمام الصَّادِ زاياً لدَى رِوايةِ خَلَفٍ في جميع القرآن، ثم قال: واشْمِمْ لخَلاَّدٍ الأوَّلا، يُريدُ الأوَّلَ من لفظ الصِّرَاط، وهو الذي في قوله تعالى: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ﴾[5] لا غير، ومن هنا تُفهَمُ قراءَةُ الباقين؛ لأنه ذكَرَ لقُنبُلٍ السينَ، ولخَلَفٍ إشمامَ الصَّاد زاياً، ويبقَى للباقين إخلاصَهَا صاداً، ولا يمكنُ غيرُ ذلك لغةً.

---

(١) سورة الشورى: ٥٢.

(٢) سورة الشورى: ٥٣.

(٣) سورة الأنعام: ١٥٣.

(٤) سورة الفاتحة: ٦.

(٥) سورة الفاتحة: ٦.

وحُجَّةُ[1] مَن قَرَأَ « مَالِكِ » بالألف: أنَّ معناه عنده: مَالِكِ الحُكْمِ يوم الدين، ثم أُضيفَ اسمُ الفاعل إلى الظَّرف حين حَذَفَ المفعولَ على حدِّ قولهم[2]:

يَا سَارِقَ اللَّيلَةِ أَهْلَ ....

بخفض الليلة، ونصب أهل .

وقيل: معناه قاضي يومِ الدين؛ لأنه ينفرِدُ في ذلك اليوم بالحُكْم، ولا حَذْفَ فيه على هذا التأويل، وهي اختيارُ أبي حاتم[3]، ونظيرُها: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ المُلْكِ﴾[4] ولأنه تحسُنُ إضافتُهُ إلى كل شيء فيُقَالُ: مالكُ الطيرِ والدَّوابِّ، ومالكُ النَّاسِ، ومالكُ يومِ الدين، ولا يحسُنُ أن تقولَ: / مَلِكُ الطَّيرِ، ولا مِلِكُ الدَّوابِّ، ولأنَّ الحسناتِ فيها أكثرُ؛ لكثرة الحروف، إذ كل حرفٍ عشرُ حسنات . ١٣٧/أ

وحُجَّةُ[5] مَن قرأ بغير ألِفٍ: أنَّ فَعِل أعمُّ من فاعِل؛ لأنه أحدُ أوزان

---

(١) انظر الحجة للفارسي ١٩/١ وما بعدها .

(٢) من شواهد سيبويه، وهو بغير نسبة، قال: « تقول على هذا الحد: سرقتُ الليلة أهل الدار، فتجري الليلة على الفعل في سَعة الكلام، كما قال: صِيدَ عليه يومان، ووُلدَ له ستون عاماً، فاللفظ يجري على قوله: هذا معطي زيدٍ درهماً، والمعنى: إنما هو في الليلة، وصِيد عليه في اليومين، غير أنهم أوقعوا الفعل عليه لسَعَة الكلام » انظر الكتاب ١٧٥/١-١٧٦، ومعاني القرآن للفراء ٨٠/٢، وشرح ابن يعيش ٤٥/٢ .

(٣) انظر معاني الأخفش ١٦٠/١، وإعراب القرآن للزجاج ٤٦/١-٤٧، والدر المصون ٥٠/١ .

(٤) سورة آل عمران: ٢٦ .

(٥) انظر الحجة للفارسي ٩/١ .

المبالغة، لأنك تقولُ: مالك لمن مَلَكَ أدنى شيء، ولا تقـول: مِلِـك إلا لمـن مَلَكَ أشياءَ كثيرةً، ولأنَّ كلَّ مَلِكٍ مالك، وليس كـل مـالك ملكـاً، وهـي اختيـارُ أبي عُبيـد[١]، ولإجماعهم علـى قولـه تعـالى: ﴿مَلِكِ النَّـاسِ﴾[٢]، و﴿الملِكُ القُدُّوسُ﴾[٣]، و﴿الملِكُ الحقُّ المبين﴾[٤].

وحُجَّة[٥] مَن قَـرَأَ «السِّراط» بالسِّين: أنه الأصلُ، ومـا جـاء على الأصل فلا سؤالَ فيه، والدليلُ على ذلك: أنهـم يقولـون: سَرِطْتُ الشَّيءَ أَسْرَطُهُ: إذا ابتلعتَه، والسِّراطُ مأخوذ من ذلـك؛ لأنـه يبتَلِعُ سالِكَه، ولهـذا يُقَالُ له: لَقيمٌ، ومن الدلالة على ذلك أيضاً: أنـه لا يخلـو أن تكـونَ السِّينُ هي الأصلُ أو الصادُ. باطِلٌ أن تكونَ الصَّادُ أصلاً؛ لأنه لو كان كذلك لما جاز قلبها سيناً؛ لأنَّ الصادَ أقوى من السِّين، وأكثرَ مجانسةً بالطاء، فكيـف يفِرُّون عن الحرف الأقـوى المجانِسِ إلى الأضعف غيرِ المجانِسِ، فتعيَّـنَ أن تكونَ السِّينُ أصلاً، ولأنا أيضاً إذا جعَلْنا السَّينَ أصلاً، وجدنا لقراءة الصَّاد وجهاً، وإذا جعلنا الصَّادَ أصلاً، لم نجد لقراءة السِّين وجهاً.

(ومما يدلك أن الصَّادَ لا تُبدَلُ سيناً: ما يُحكى عن النَّضْرِ بنِ شُمَيل[٦]

---

(١) انظر الحجة للفارسي ١/١٣ .
(٢) سورة الناس: ٢ .
(٣) سورة الحشر: ٢٣ .
(٤) ليست بآية، والمراد - والله أعلم - : ﴿الملك الحق﴾ المؤمنون: ١١٦ .
(٥) انظر الحجة للفارسي ١/٥٠، والدر المصون ١/٦٣ .
(٦) النضر بن شميل، أبو الحسن المازني النحوي البصري، ولد سنة ١٢٢ هـ، حدث عن حميد الطويل وخلق، وعنه يحيى بن معين وغيره، مات سنة ٢٠٤ هـ. سير أعلام =

المازنيِّ أنه مرِضَ، فدَخَلَ عليه قومٌ يعُودُونه، فقال له رجلٌ منهم يُكنَى أبا صالح: مَسَحَ الله ما بك، فقال له: لا تَقُلْ: مَسَحَ الله ما بك بالسِّين، ولكن قل: مَصَحَ بالصَّاد؛ أي: أذهبَهُ الله وفرَّقه، أمَا سمعتَ قولَ الشَّاعر[1]:

وَإِذَا مَا الخَمْرُ فِيهَا أَزْبَدَتْ   أَفَلَ الإِرْبَادُ فِيهَا وَمَصَحْ

فقال له الرجل: إن السين قد تُبدَلُ من الصاد كما يُقالُ: الصِّراطُ والسِّراطُ، وصَقَر وسَقَر، فقال له النضر: فإذن أنت أبو سَالح .

ومثلُ هذا أيضاً قولُ الشَّاعر[2]:

قَدْ كَادَ مِن طُولِ البِلَى أَنْ يَمْصَحَا

وقولُ الشَّاعر[3]:

يَا بَدرُ [إِنَّكَ] قَدْ كُسِيتَ مُشَابهاً   مِنْ وَجْهِ أُمِّ محمد ابْنَةِ صَالِحِ
وَأَرَاكَ تمصَحُ فِي المحَاقِ وَحُسْنُهَا   بَاقٍ عَلَى الأَيَّامِ لَيسَ بِمَاصِحِ

ويُشبِهُ هذه النادرةَ ما حُكي أيضاً أنَّ بعضَ الأدباءِ جوَّزَ بحضرة الوزير أبي الحسنِ بنِ الفرات أن تُقَامَ السينُ مُقَامَ الصاد في كل موضع، فقال له الوزير: أتقرأُ: ﴿جَنَّتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ﴾[4] أم: ومَن سَلَحَ، فخَجِلَ الرجلُ وانقطَعَ[5]) .

النبلاء ٩/٣٢٨-٣٣٢ .

(١) في اللسان (كود) لرؤبة .

(٢) لرؤبة في ملحق ديوانه: ١٧٢، وانظر الخزانة ٤/٩٠، وابن يعيش ٧/١٢١ .

(٣) لزياد الأعجم في الخزانة ٩/٣٥١ . وفي الأصل سقطت كلمة « إنك » .

(٤) سورة الرعد: ٢٣ .

(٥) ما بين القوسين ساقط من أ وإليه إشارة في الهامش .

وحُجَّةُ[1] مَن قرأ بالصاد أنه لما كان بين السِّين والطَّاء بعدها منافَرَة، أُبدِلَ من السين الصادُ لتَزُولَ المنافرَةُ، وذلك أن السين حرفٌ رِخوٌ مهموسٌ منسَفِلٌ منفَتِحٌ، والطَّاءُ شَديد مجهُورٌ مستعِلٌ مطبَقٌ، والصاد مطبَقَةٌ مستَعلِيَةٌ، فبإبدال السين صاداً زالت المنافَرَة من وجهَين.

وإنما خصُّوا الصادَ بذلك لأنها تُشبه السينَ في الصفير والهمس، فكأنهم لم ينتقِلُوا عن السِّين، إذ جعلوا مكانها ما يُشبِهُهَا، وانحسَمَت المنافَرَةُ بعضَ انحسَامٍ، مع أنهم كرهوا الخروجَ من تسَفُّلٍ إلى تَصَعُّدٍ، ألا تراهم يقولون في سَبْغْتُ: صَبَغتُ، ولا يقولون في قِسْتُ: قِصْتُ.

وحُجَّة[2] مَن أشمَّ الصَّادَ زاياً أنه رأى بعضَ المنافرة باقيةً مع الصاد؛ لأن الصادَ مهموسٌ، والطَّاءَ مجهورةٌ، فقَرُبَ لفظُها للفظ الزاي؛ ليحصُلَ له فيها الجهرُ، فتزولَ المنافرةُ من هذه الجهة، فيكون زوال المنافرة مع الإشمام أشدَّ منها مع الصاد الخالصة، وإنما خُصَّ الزايُ بذلك؛ لأنها تُشبهُ الصاد في الصفير، كما تُشبهُ الطاءَ في الجهر، فكأنهم لم ينتقلوا عن الصادِ مع حسم المنافرة.

وحُجَّةُ اختصاص خلاَّدٍ (الأوَّل[3]) دون ما سواه: إرادةُ ما ذكرناه، مع الجمع بين اللغتين، واتِّباعِ الأثر.

/ وموضعُ قوله: « ومالِكِ يومِ الدِّين » رفعٌ بالابتداء، و « راويِهِ ناصرٌ »: ١٣٨/أ

---

(١) الحجة للفارسي ٥١/١.

(٢) الحجة للفارسي ٥١/١.

(٣) ما بين القوسين ساقط من ب.

ابتداء وخبرٌ في موضع خبر الأول، والهاءُ عائدةٌ عليه؛ أي: هو ناصرٌ له بصحة روايته وبظهور معناه، كأنه قال: وهرَّ مَلِكِ يومِ الدين: راويهِ ناصِرٌ، و « عند » متعلق بقوله: لِ، وهو على حذف مضاف، أي: وعندَ روايةِ أو تلاوة سراط، و«الصادَ» مفعولٌ بفعل محذوفٍ دلَّ عليه « أشِمَّهَا » على الاشتغال، ويُروَى مرفوعاً على الابتداء، و « زاياً » مفعولٌ ثان لـ « أَشِمَّهَا»، قدَّمَهُ عليه، وهذا كقولك: زَيداً أَعطِهِ دِرهَماً، وقوله: « لدَى خَلَف » بمعنى لدى قراءة روايةِ خَلَفٍ، ووصَلَ همزةَ « اشْمِمْ » ضرورةً، وخلادٌ تركَ تنوينَه ضرورةً، وتَحتَمِلُ هذه الضرورةُ وجهَين: أحدُهما: أن يكونَ حذَفَ التنوينَ تخفيفاً كقول الشَّاعر[1]:

فَمَا كَانَ حِصنٌ ولا حَابِسٌ يَفُوقَانَ مِرْدَاسَ في مَجْمَعِ

وهذا إنما يكونُ على من يقولُ: لَحْمَرْ جاءني[2]، فيعتدُّ بحركة النَّقل، ويجعلُها كاللازمة، أعني حركةَ اللام من قوله: « الأوَّل » المنقولة من الهمزة إليها.

والوجه الثَّاني: أن يكونَ شبَّه التنوينَ بحرف العلة، فحذفَه لالتقاء الساكنين؛ سكونِه وسكونِ لام المعرفة بعدَها، وإن كانت متحركةً لأن الحركةَ عارضةٌ، وهو على لغة مَن يقول: أَلَحْمَر بألِف الوصل مع الحركة، ومنه قولُ الشَّاعر ـ أعني حذفَ النونِ للسَّاكنين ـ[3]:

---

(١) للعباس بن مرداس السلمي. انظر الخزانة ١/١٧ .

(٢) الكتاب ٤/٤٤٤ .

(٣) الخزانة ٩/٣٠٥، واللسان (ألك) فيهما من غير نسبة، ونسبه في شرح شواهد الإيضاح للقيط بن زرارة ص: ٢٨٨ .

أَبْـلِغْ أَبَا دَخْتَنُوسَ مَأْلُكَةً غَيرَ الَّذِي قدْ يُقَالُ مِ الكَذِبِ

فحذَفَ النونَ من « مِن » لسكون لام المعرفة بعدها، وكما حذَفَها مـع السَّاكن المحض، حذَفَها مع تقدير السُّكون، ومنه قولـه تعـالى: ﴿وَلَلآخِـرَةُ خَيرٌ لَكَ مِنَ الأُولَى﴾[1] لأنَّ التَّحريكَ للسَّاكنَين كالحذف .

فإن قلتَ: لِمَ لَمْ يقُلْ: لخـلادٍ أوَّلاً، فينـونَ « خـلاداً » وينكِّـرَ « أولاً » ، وينقلَ الحركةَ على التنوين، ويخرجَ بذلك عن الضرورة ؟

فالجوابُ: أنه لو قال ذلك، لاحتمَلَ أن يُريدَ أنَّ خلاَّداً يُشِمُّ الأوَّلَ من الصراط حيث اجتمع منه لفظان في موضعٍ واحدٍ، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللهِ﴾[2] وشبهِهِ، فكانَ الألِـفُ والـلامُ في قوله: « الأوَّلَ » للعهد .

* * *

عَلَيهِمْ إِلَيهِمْ حَـمْـزَةٌ وَلَدَيهِمُ جَمِيعاً بِضَمِّ الهَاءِ وَقْفاً وَمَوصِلاَ

ذكَرَ في هذا البيت الحرفَ الثَّالث؛ وهو الهاءُ من « عليهِم » حيث وقَعَ، ومثلُه في الحكم الهاءُ من « إليهِم » و « لديهِم » ، وذلك كلُّهُ مع ضمير جماعة المذكَّر .

يقول: قَرَأَهُنَّ / حمزةُ بضم الهاء، وكَسَرَهَا الباقون، ومَـن ضمَّهَـا ففـي الحالين، وكذلك مَن كَسَرَهَا . ١٣٩/أ

وقوله: « بضم الهاء » يُفهَمُ منه ـ على اصطلاحه ـ فتحُ الهاءِ للباقين .

---

(١) سورة الضحى: ٤ .

(٢) سورة الشورى: ٥٢-٥٣ .

قال الفَاسيُّ[1]: واعتُذِرَ عنه بأنه اعتمَدَ على ما استقرَّ وثبتَ من أنَّ هذه الهاءَ لا تُفتَحُ لغَةً .

قال: وليس بذلك؛ لأنه احترزَ فيما هذا سَبيلُهُ، ألا تراه قال: « وكَسْرُ بُيُوتٍ والبُيُوتُ يُضَم » ، و لم يقل: وبالبُيُوتِ والبُيُوتُ يُضَم .

قلتُ: ومثلُه قولُهُ:

وَهَا هُوَ بَعْدَ الوَاوِ وَالفَا وَلامِهَا وَهَا هِيِ ... ...

ثم قال في البيت بعده: « والضَّمُّ غيرُهُم وكَسْرٌ » ومعلومٌ أنه لا يُقال في (هُوَ وهِيَ): هَوَ وهَيَ بالفتح، ومثلهُ كثيرٌ في القصيد .

قال الفاسيُّ[2]: ولو قال ها هنا: بضمِّ الكسر، لم يلزَمْهُ شيءٌ، ولو جاءت روايةٌ بالكسر ملفوظاً بها، لم يَلزمْهُ شيءٌ أيضاً .

قلتُ: ما قاله من الاعتراض صحيحٌ، والجوابُ عن ذلك أنه إنما يجبُ عليه أن يَلتزِمَ الاصطلاحَ الذي قدَّمَه، حيث يكون في مخالفته لَبْسٌ، نحو قوله:

عَلَى فَتْحِ ضَمِّ الرَّاءِ (نَـ)ـبَّهْتُ (كُـ)ـفَّلاً

ألا تراه لو لم يَقُل: « ضَمِّ الرَّاءِ » وأطلَقَ الفتحَ، لفُهِمَ منه للباقين الكسرُ، وذلك مُمكِنٌ لغَةً، إذ يُقالُ: رَبْوَةٌ ورُبوَةٌ وربوَةٌ ، وكقوله:

وفي الكُلِّ ضَمُّ الكَسْرِ في إِسْوَةٍ (نَـ)ـدَىً

لَو لَمْ يقُلْ: ضَمُّ الكسر، وقال عِوَضَه: ضمُّ الهمز، لاحتَمَلَ أن يُقرَأَ:

---

(١) اللآلي الفريدة لوحة: ٢٦ .

(٢) المرجع السابق .

أَسْوَة بالفتح، وهو مُمكِنٌ لغَةً، فأمَّا حيث لا لَبْسَ، فيجوزُ أن يأتيَ بالاصطلاح طَرْداً لمذهبه، ويجوزُ أن لا يأتيَ به اتكالاً على التَّعارُفِ اللُّغويِّ.

وأمَّا قولُ الفاسيِّ: لو جاءت روايةٌ بالكسرِ ملفُوظاً بها، لم يلزَمْهُ شيءٌ، فغيرُ صَحيحٍ؛ لأنه إنما يَتَّكلُ على اللفظ حيث يَنجَلي ولا لَبْسَ له فيه، وذلك بأن يَقتضيَهُ الوزنُ أوالخطُّ. فأمَّا حيثُ لا بَيانَ لا بالوزن ولا بالخطِّ، فلا يَتَّكلُ على اللفظ، وقد تقدَّمَ هذا في صدر الخُطبَة.

قلتُ: ولم يختلف القُرَّاءُ فيما جاء من هذا الضمير لجماعة المؤنَّثِ أو للتثنية نحو: عليهِنَّ وعليهِمَا، بل أَجمَعُوا فيه على الكسر، وكذلك لم يختلفُوا فيما انْجَرَّ[1] بغير الكَلِمِ الثَّلاث نحو: فيهِم وأَبيهِم.

وحُجَّةُ[2] مَن ضَمَّ الهاء في الكَلِمِ الثَّلاثِ أنَّه الأصلُ[3]، وذلك أنَّ الهاءَ هو الضميرُ وحدَها، والميمُ زائدةٌ لتدُلَّ على الجمع، والأصلُ في الضمير الضَّمُّ؛ لأنَّ الضَّمَّ مُطَّردٌ فيه، تقول: ضرَبَهُ ويَضربُهُ، وأخَاهُ وأَخُوهُ، ومنه، ولدُنه، وبِهُ، وعليْه وفيْهُ، ولا يجوزُ فيها الكسرُ إلاَّ مع ياءٍ ساكنةٍ أو كسرةٍ، نحو: بِهِ، وفيْهِ وعليْهِ، ويجوزُ فيه مع ذلك الضَّمُّ، فكلُّ مكسُورٍ / من هاء الإضمارِ يجوزُ ضمُّهُ، وليس كلُّ مضمُومٍ منه يجوزُ كسرُهُ، واستدلَّ بعضُهُم أنَّ أصلَهُنَّ الضَّمُّ؛ لأنك تقولُ مبتدئاً: هُمْ، فتَضُمُّ لا غير، وهذا الاستدلالُ

١٤٠/أ

---

(١) في ب: « نجد ».

(٢) انظر الحجة للفارسي ١/٧٣، ٦٠.

(٣) انظر الكتاب ٤/١٨٩.

وَهْمٌ؛ لأنَّ الملفوظَ به في قولك: هُم، غيرُ الذي في قولك: عليهم مَثلاً؛ لأنَّ ضميرَ (عليهُم) ضميرٌ متَّصلٌ، لا يجوزُ أن يؤتَى به منفصلاً من عامله، والضميرُ في قولك: (هم) منفصلٌ لا يدخُلُ عليه عاملُ خفضٍ ولا نَصْبٍ، كما أن (أنت) و(نحن) لا يُستَعمَلْنَ في موضع الخفض والنَّصب أبداً، وكإياك الذي لا يُستَعمَلُ مجروراً ولا مرفوعاً أبداً، وسَنَزيدُ هذه المسألةَ بياناً في باب هاء الكناية إن شاء الله تعالى.

وحُجَّةُ[1] مَن كَسَرَها أنه أراد المناسبةَ، وَذلك أن الياءَ والهاءَ متناسبان؛ الياءُ خفيَّةٌ، والهاءُ خفيَّةٌ، وهما من حروف الزيادة، والهاءُ من مَخرج الألفِ، والياءُ تُشبِهُ الألفَ في المدِّ واللِّين، والضمةُ في الهاء تُنافِرُ الياءَ، فكَسَرُوا الهاءَ بعد الياء لتناسِبَهَا الياءُ تَنَاسُباً تاماً، كما يُمِيلُون الألفَ بعد الياء في نحو: السَّيال والكَيال، كسَرُوا الهاء، فإمالةُ الألف ككسرةِ الهاء، ولا يَعتدُّ بالنون، ومما يُقوِّي الكَسرَ في الهَاءِ قولُ بعضِ العربِ: مِنْهِمْ، فيكسرُ الهاءَ ، فإذا كُسِرَت مع الحائل، فبدُونه أولى .

فإن قيل: لِمَ خَصَّ حمزةُ الضمَّ بهذه الكَلِمِ دون غيرهنَّ نحو:أَبِيهِم وَفِيهم؟

فالجوابُ عن ذلك من وجهَين:

أحدهما: أنه لما كانتْ هذه الهاءُ[2] يتأكّدُ ضمُّهَا في بعض المواضع، ضَمَّهَا في المواضع الأُخَرِ إتباعاً، وذلك أنه إذا قال: ﴿عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ﴾[3] وضَمَّ

---

(١) المرجع السابق ٦١/١ .

(٢) في ب: « الفاء » .

(٣) سورة البقرة: ٦١ .

الميمَ، فالهاءُ يَستَدعِي ضمَّها شيئان: أصالتُهُ فيها، ومناسبةُ الميـم فتـأكّدَ، ثـم يُحمَلُ ما ليس بعده ميمٌ على ذلك؛ لتجريَ الهاءُ مع الكلم الثلاثِ مُجْرىً واحداً .

والجوابُ الثـاني: أنَّ بعضَ العرب يقـولُ في هـذه الكَلِمِ: عَلاَهُـم[1] وإلاهُم ولَدَاهم، ولا يَقلِبُ الألف ياءً، كما يقـول مـع الظَّـاهِر: علـى زَيْـدٍ وإلى زَيدٍ ولَدَى زَيدٍ، ، فأَجرَى الهاء مع قلبهنَّ ياءً على أصلهـا؛ حَمْـلاً لهـا على ما إذَا لم تقلَبْ حتـى تجريَ الهـاءُ معهـنَّ مُجـرىً واحـداً، قُلـبن أم لم يُقلبنَ.

فإن قيلَ: لِـمَ لَمْ يَضُـمَّ الهـاءَ معهـنَّ مـع ضمـيرِ التثنيـةِ وضمـيرِ الجمـعِ المؤنثِ؟

فالجوابُ: أنه خَصَّ بذلك ضَمِـيرَ جماعـة المذكّريـن؛ للضـمِّ الـذي قـد يكونُ في الميم يوماً مَّا، وهو معدومٌ[2] في التثنية وفي جماعة المؤنث .

ويرتفـع قولُـه: « حمـزةُ » بفعـلٍ محذوفٍ فـاعلاً، وينتصـبُ بـه مفعـولاً «عليهم» ، والأخريان معطوفان عليه على حذفِ حـرفِ العطـفِ، التقديـرُ: قرأَ حمزةُ (عليهم) و(إليهـم) و(لديهـم)جميعـاً بضـمِّ الهـاء، فحَـذَفَ وقَـدَّمَ للضرورةِ.

---

(١) قال الأنصاري في النوادر: ٥٨: « ولغة بني الحارث بن كعب قلـب اليـاء السـاكنة إذا انفتح ما قبلها ألفاً، يقولون: ... السلام علاكم، ومنه الرجز المشهور:

أَيَّ قَلُـوصِ رَاكـبٍ تَرَاها

طَارُوا عَلاهُنَّ فَطِرْ عَلاَهَا

وانظر سر الصناعة ٧٠٤/٢ وما بعدها، والخصائص ٢٦٩/٢، وشرح المفصل ٣٤/٣

(٢) في ب: « معذور » .

١٤١/أ

/ و« جميعاً » مفعولٌ بفعلٍ محذوف تقديره: أعني جميعاً .

و« بضمِّ الهاء » حالٌ من « الكَلِمِ[1] الثَّلاث » .

و« وقفاً وموصلاً » في موضع الحال من الفاعل، أي: إذا وَقَفَ وَوَصَلَ.

* * *

وَصِلْ ضَمَّ مِيمِ الجَمْعِ قَبْلَ مُحَرَّكٍ
(دِ)رَاكـاً وَقَالُونٌ بِتَخْيِيرِهِ جَلاَ
وَمِنْ قَبلِ هَمْزِ القَطْعِ صِلْهَا لِوَرْشِهِمْ
وَأَسْـكَنَهَا البَاقُونَ بَعْدُ لِتَكْمُلاَ

المذكورُ في هذَين البيتَين وما بعدَهما الحرفُ الرَّابعُ من السورة، وهو الميمُ مِن « عليهم » ، وكذا حيثُ وقَعَ، وهي تتصل بأربعة أحرُفٍ: الهاءُ، والكافُ، والتاءُ، والهمزةُ، نحو: عليهم، وعليكم[2]، وأنتم، وهاؤُم، وسيأتي بيانُ حُكمِ هذه الحروف .

واعلَمْ أنَّ الميمَ الدالةَ على الجمع تنقسمُ قسمَين:

أحدهما: ما يقَعُ بعد متحرِّكٍ نحو: ﴿عَلَيهِمْ وَلاَ الضَّالِّينَ﴾[3]، و﴿عَلَيهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ﴾[4] .

المتحرِّكُ نوعان: همزةٌ، وغيرُ همزة .

---

(١) في ب: الكلام .

(٢) في ب: « وعليهم » .

(٣) سورة الفاتحة: ٧ .

(٤) سورة البقرة: ٦ .

والثَّاني: ما يقع بعده ساكنٌ نحو: ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمُ اسْتِبْدَالَ زَوجٍ﴾[1]، و﴿يُرِيهِمُ اللهُ﴾[2]، فالمذكورُ في هذين البيتَين ما يقع بعده متحرِّكٌ، فالقُرَّاءُ في ذلك على أربعة أقسام:

فابنُ كَثير يَضمُّ الميمَ ويَصِلُهَا بواوٍ حيث وقعَت في الوصل .

ووَرْشٌ يَضُمُّهَا ويَصِلُهَا مثلَه مع الهمزة، ويُسَكِّنُهَا مع غير الهمزة.

وقالونٌ خيَّرَ فِي ذلك مَعَ كلِّ متحرِّكٍ، إن شاءَ ضمَّ، وإن شاء أسكَنَ.

وباقي القراء[3] يُسكِّنُونَ الميمَ لا غير .

فقولُه: « صِلْ ضَمَّ ميمِ الجمع قبلَ محرَّكٍ دِرَاكاً » أطلقَ المحرَّكَ ليُرِيدَ الهمزةَ وغيرَهَا، أَخبرَ أنَّ صاحبَ دال (دِرَاكًا) يضمُّهَا، ويصِلُ ضمَّهَا بواوٍ قبلَ كلِّ متحرِّكٍ .

ثم قال: « وقالونٌ بتَخييرِه جَلاَ » يُرِيدُ: قبلَ كُلِّ متحرِّكٍ أيضاً، وهو المقيَّدُ لابن كَثير .

قال أبو جعفر[4]: فضمَّ ميمَ الجمع مع الهمزة وغيرِها ابنُ كَثير وقالونٌ، بخلافٍ عن أبي نَشِيط .

ثم قال: « ومِن قَبلِ همزِ القَطعِ صِلهَا لِوَرشِهِم » الضميرُ يَعودُ على الميم، والمرادُ: صِلْ ضَمَّهَا، فحذَفَ المضافَ للعِلْمِ به؛ لأنه قدَّمَه .

---

(١) سورة النساء: ٢٠ .

(٢) سورة البقرة: ١٦٧ .

(٣) في ب: « القرءان » .

(٤) الإقناع ٢/٥٩٥ .

قال الفاسيُّ[(١)]: « ولو حذَفَ لفظَ الضمِّ من الأوَّل لالتَبَسَ[(٢)]؛ لأن الصلةَ في الميم قد تكون ياءً بعد كسرِهَا[(٣)] في بعض اللغات، يُرِيدُ لغَةَ مَن يقول: «بِهِم داءٌ »[(٤)] .

أخبر أنَّ وَرْشاً يصِلُ ضمَّ الميم إذا وقعت قبلَ متحرك، وكان همزةَ القطع، نحو: ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ﴾ لا غير، ولم ينبِّهْ على ما يصنعُهُ مع غير الهمزة، وكذلك ما نسبَهُ لقالونٍ من التخيير بين الضم وغيره، هذا كالوجه الآخر الذي هو غيرُ الضمِّ .

وقولُه: « وأَسكَنَهَا الباقون بعدُ » هو بيانُ ما يفعلُهُ باقي القراء .

قال الفاسيُّ[(٥)]: وإنما ذَكَرَ ذلك؛ لأنه لم يتقدّم ما يدلُّ على الإسكان للباقين، لأنَّ الذي يدلُّ على الإسكان إنما هو التحريكُ المطلقُ، ولم يتقدم ذلك، وإنما تقدَّمَ التقييدُ بصلةِ الضَّمِّ، والذي يُفهَمُ منه للباقين إنما هو تركُ صلةِ الضم، ولَمَّا لم يكنِ الأمرُ كذلك بين قراءة الباقين.

قلتُ: مِن هنا يُفهَمُ ما ذكره من التخيير لقالون، وحكم ورشٍ مع غير الهمز، إذ لا يُتصوَّرُ فيها لغةٌ مع (لُقِيٍّ) المتحرِّكِ إلا الصلةُ أو الإسكانُ، فذِكْرُهُ للباقين الإسكانَ توكيدٌ كما قلناه قبلَ هذا .

وحُجَّةُ[(٦)] مَن ضَمَّ هذه الميمَ مع كلِّ متحركٍ: أنه أتى بها على الأصل، وذلك أنك إذا أردتَ اثنين زِدتَ بعد الميم ألِفاً، وإن أردتَ الجمعَ زِدتَ واواً .

---

(١) اللآلي الفريدة: لوحة: ٢٧ .
(٢) في ب: بأت .
(٣) في ب: كسرة .
(٤) انظر الكتاب: ١٩٢/٤ .
(٥) الآلي الفريدة: ٢٧ بتصرف .
(٦) انظر الحجة للفارسي ٩٥/١ .

قال سيبويهِ[١]: « ولم يُفرِّقوا بالحركةِ، وبالَغوا في هَذا » . يُريدُ أنهم لَوْ فَرَّقُوا بين المثنى والمجموع بحركةِ الميم فيقولون مثلاً: أنتمَ وأنتم، بفتح الميم في التثنية وضمِّها في المذكَّر، لكان فَرْقاً، لكنهم بالغوا في الفَرْق فَفَرَّقُوا بالحركة والحرف .

قال أبو علي[٢]: والأصلُ أن تلحقَ الميمَ الواوُ في الوصل، فتقول: ضربَكُمُو قبلُ، وضربَهُمُو عندَنا، يدلُّ على ذلك قولُك للمؤنث: ضربَكُنَّ وضربَهنَّ، فتُلحِقُ علامةَ التأنيث حرفين. يُريدُ كما ألحقتَ الهاءَ في المؤنث حرفَين، يجبُ أن يُقال في المذكَّر: إنَّ الأصلَ الواوُ، يَجري المؤنثُ على حُكمِ المذكَّر، لأنَّ المؤنثَ فرعٌ عنه، فيجبُ أن يكون حكمُهُمَا واحداً، ويكونُ المذكَّرُ أعلاَ رُتبَةً، وكان الأصلُ في المؤنث: ضرَبَكُمْنَّ، بالميم التي تدلُّ على أكثرَ مِن واحدٍ، لكنهم أدغَمُوا الميمَ في النون كراهيةَ اجتماع المتقاربَين .

قال سيبويهِ[٣]: « قلتُ: فما بالُكَ تقول: ذَهَبْنَ، وأَذْهبْنَ، ولا تُضَاعَفُ النُّونُ، فإذا قلتَ: أنتنَّ وضربتُكُنَّ ؟

قال: أُرَاهُم ضاعَفُوا النون هنا كما ألحقوا الألفَ والواوَ مع الميم، وقالوا: ذَهبْنَ؛ لأنك لو ذكَّرْتَ، لم تزِدْ إلا حرفاً واحداً » .

---

(١) الكتاب ٤/٢٠١ باب ما يلحق التاء والكاف اللتين للإضمار إذا جاوزتَ الواحدَ، قال: « فلم يزيدوا لَمَّا جاوزوا اثنين شيئاً؛ لأن الاثنين جمع، كما أن ما جاوَزهُما جمعٌ».

(٢) انظر الحجة ١/٩٥ وما بعدها .

(٣) الكتاب ٤/٢٠١ قال: « لأنك لو ذكَّرتَ لم تزد إلا حرفاً واحداً على فَعَل، فلذلك لم يضاعف » ، وفيه: أنتُنَّ ، وضَرَبَكُنَّ ، وههنا .

يُريدُ أن المؤنثَ جارٍ على طريق المذكَّر، فإذا زِيدَ في المذكَّرِ حرفان، زِيدَ في المؤنث حرفان، وإنْ زِيدَ فيه حرفٌ، زِيدَ فيه حرفٌ، فإذا قلتَ في المذكَّر: ضربتُمَا وضربتُمُو وزِدْتَ حرفَين، قلتَ في المؤنث: ضَرَابن، وإذا قلتَ في المذكر: ضَرَبَا وضَرَبُوا، قلت في المؤنث: ضرَبْنَ لا غير.

ومما يدل على أن أصلَ الميمِ الضمُّ: إجماعُهُم على ضمِّهَا إذا اتصلَ بها ضميرٌ، نحو قوله تعالى: ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾[1] و﴿إِذَا دَخَلْتُمُوهُ﴾[2]، والضميرُ في بعض المواضع يرُدُّ[3] الأشياءَ إلى أصولها[4] نحو: غَزَوتُ ورَمَيتُ، تردُّهَا إلى الواو والياء.

وحُجَّةُ[5] مَن أسكَنَ هذه الميمَ مع كل متحرِّكٍ، كأنه لماَّ كان الأصلُ الضمُ، وفيه ما يستثقلون ـ أعني وجودَ الضمَّتين والواوِ في نحو: ضَرَبَهُمُو ولَكُمُو ـ حَذَفَ الصلةَ تخفيفاً كما يحذفونها من الهاء في نحو: أخوه.

وإذا كانوا يَحذفون اليَاء التي هي لامٌ للاستثقال[6] في نحو قوله تعالى: ﴿إِذَا دَعَانِ﴾[7] فأَن يحذفوا الزائدةَ أَولى.

ثم لما حَذَفوا الواوَ سَكَّنوا الميم)[8]؛ / لأنهم لما حذَفوا الواوَ كَرِهُوا أن يَدَعُوا بعد الميم شيئاً هو من الواو إذا كانت الواوُ إنَّمَا حُذِفَت استثقالاً فصارت الضمَّةُ بعدها نحو: الواو، ولو لم يُسكِّنوا الميمَ لاجتمَعَ في كلامهم أربعُ متحركاتٍ ليس معهن ساكنٌ، نحو:رُسُلُهُمو، وهم يَكرَهُون هذا، (ألا

---

(١) سورة هود: ٢٨ .
(٢) سورة المائدة: ٢٣ .
(٣) في ب: يريد .
(٤) قال الشاطبي: « وإن رددت إليك الفعل صادَفْت مَنْهَلاَ » .
(٥) انظر الحجة للفارسي ١/٥٩-٦٠ .
(٦) في ب: للاستقلال .
(٧) سورة البقرة: ١٨٦ .
(٨) ما بين القوسين سقط من: أ .

ترَى أنه ليس مِنْ كلامهم أربعُ متحركاتٍ ليس معهن ساكنٌ نحو: رسُلُهُم، وهم يَكرَهون هذا، ألا ترى أنّه ليس مِنْ كلامهم اسمٌ على أربعة أحرفٍ متحركةٍ كلِّهَا، وأما قولهم: « عُلَبِطٌ » و « عَرَتُن » فالأصل فيهما: عُلابِطٌ[1] و « عَرَنْتن »[2]، ثم وقع الحذف[3]، ثم يحملونَ نحو: بِهِم وعَلَيهِم في الإسكان، على رسُلِهم وضَرَبَهُم .

وحُجَّةُ[4] مَن ضمَّهَا مع الهمزة وأسكَنَهَا مع غير الهمزة: إرادةُ الجمع بين اللغتين، وعليهما قولُ الشَّاعر[5]:

---

(١) الكتاب ٢٨٩/٤ قال: « وذلك عُلَبِط، وإنما حذفت الألف من عُلابط، والدليل على ذلك أنه ليس شيء من هذا المثال إلا ومثال فُعالِل جائز فيه، تقول: عُجالِط، وعُجَلِط، وعُكابِط، وعُكَبِط، ودُوَادِم ودُوَدِم .

قال الراجز:

مَا رَاعَني إلا جَنَاحٌ هَابطا

عَلَى البُيُوتِ قَوطَنُ العُلابطا »

والعلابط: الضخام، وهو الغليظ أيضاً، ويقال للشربة الثقيلة من اللبن: العُلابط. انظر تفسير الغريب للسجستاني: ١٢٠ ، وأمثلة الأبنية للزبيدي: ٨٠-٨٨ .

(٢) الكتاب ٢٨٩/٤ قال: « وقالوا: عَرَتُنٌ، وإنما حذفوا نون عَرَنْتُنٍ، كما حذفوا ألف عُلابط، وكلتاهما يتكلم بهما » .

قال أبو حاتم السجستاني في تفسير غريب الكتاب: ١٢١: « والعرَنْتُنُ: نباتٌ، ويقال: العرَتَن أيضاً » .

(٣) في ب: الحرف .

(٤) انظر الحجة للفارسي ٦٠/١ .

(٥) لامرئ القيس في ديوانه: ٧٧-٧٨. والمرخ: شجر عار ينبت بنجد، والعشر: شجر طوال ينبت بالغور، يعني: هل هم منجدون أم مغيرون؟ وقبله:

تَرُوحُ من الحي أم تَبتكرْ وماذا عليك بأن تنتظرْ

=

أَمَرْخٌ خِيَامُهُمُ أَمْ عُشُرْ   أَمِ القَلْبُ فِي إِثْرِهِمْ مُنحَدِرْ

وإنما خَصَّ الهمزةَ بالضمِّ والصلةِ دون غيرِهَا؛ لأنه لو أسكَنَ مع الهمزة لَلَزِمَ على أصل ورشٍ أن ينقلَ إلى الميم حركـةَ الهمزة الـتي بعدهـا فيقـول: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمَ امْ لم تُنذِرْهُـمْ﴾[1] بفتح الميـم مثـلاً، وبضمهـا وكسـرها فيمـا الهمزةُ منه مكسورةٌ أو مضمومةٌ، كما يفعل ذلـك بنحـو: ﴿قَـدَ افْلَـحَ﴾[2] و﴿مَنُ اوتِي﴾[3] و﴿مِنِ اِمْلاَقٍ﴾[4] .

فإذا كان لا بدَّ من تحريك الميم، فحركَتُهَا الأصليةُ أَولى، وهـو ضمُّهَـا وصِلَتُهَا بواوٍ .

وانتصبَ قوله: « دِرَاكاً » على أنه مصدرٌ في موضـع الحـال مـن فـاعل «صِلْ» أي: ذا دِرَاكٍ، وهو من قولك: دَارَكَ يُـدَارِكُ دِرَاكـاً ومُدَارَكَـةً؛ أي: مُتَابَعَةً، يقول: صِلهَا اتِّبَاعاً للرواية، وكأنه يشير بذلك إلى قلـةِ الضـمِّ، وإن كان الأصلَ، يقول: قد جاء الضمُّ في هذه الميم فاستعمِلْهُ، ورُبَّ فَرعٍ غَلَبَ أصلَه .

ويجوزُ أن يكونَ حالاً من المفعول، كأنـه يُشـيرُ إلى أن الضَّـمَّ في الميـم زيادةٌ، وكذلك الصلةُ بعدها، وكأنهم ما زادوا حين انتقلوا عن الواحد إلاَّ

من قصيدة مطلعها:

أَحَارِ ابنَ عمرٍو كأنِّي خَمِرْ   ويَعدُو عَلى المرءِ ما يَأْتَمِرْ

وانظر الهامش (١) ص: ٧٧ من المصدر نفسه .

(١) سورة البقرة: ٦ .

(٢) سورة المؤمنون: ١ .

(٣) سورة الإسراء: ٧١ .

(٤) سورة الأنعام: ١٥١ .

الميمَ، ثم زادوا على الميم الحركةَ والـواوَ، فـالضمُّ تـابعٌ للميـم لم يُـزَدْ معهـا للدلالة على أكثرَ مِن واحدٍ، وإنما زيدَت الميمُ وحدَهَا .

« وجلا » خبرُ « قالون »، ومفعولُه محذوفٌ، التقدير: وقالونُ جـلاَ الميـمَ كائنةً بتخييرِه، وكأنه يُشيرُ إلى صحةِ ذلك ووضوحِـه؛ لأن التخييـرَ مـؤذِنٌ بثُبوت القراءتَين وصِحتِهما .

و« لِتكمُلَ » : متعلق بأسكَنَهَا، والضميرُ فيـه عـائدٌ علـى الميـم، والمرادُ وجوهُهَا، وكأنَّ الميمَ لو لم يَرِدْ فيها إلا الإسكانُ مع غير الهمزة، والضمُّ مع الهمزة، أو الضمُّ مطلَقاً فقط، لم تكمُلْ بذلك وجوهُهَا الـتي للعـرب فيهـا، فبالإسكان كمُلَت تلك الوجوهُ، وكان الإسكانُ فيها إنما هو للتخفيف، ثمَّ لما كان هذا التخفيفُ سبباً في كمال وجوهِهَا، أدخَلَ عليه اللامَ التي كانت تدخُلُ على التخفيف وكانَّ الأصلَ: وأسكَنَهَا الباقونَ ليَخِفَّ اللفظُ، فكـان ذلك سبباً في كَمالِ وجُوهِهَا .

* * *

وَمِنْ دُونِ وَصْلٍ ضُمَّهَا قَبلَ سَاكِنٍ ... لِكُـلٍّ وبَعـدَ الهَـاءِ كَسْـرُ فَتَـى العَـلاَ /

مَعَ الكَسْرِ قَبلَ الها أَوِ اليَـاءِ سَـاكِنًا ... وَفِي الوَصْلِ كَسْرُ الهَاءِ بِالضَّمِّ شَـمْلَلاَ

كَمَا بِهِمُ الأَسْبَابُ ثـمَّ عَلَيهِـمُ الـ ... ـقِتَالُ وَقِفْ لِلكُـلِّ بِالكَسـرِ مُكْمِـلاَ

المذكورُ في هذه الأبيات الثلاثَةِ ميـمُ الجمـع الـتي يقَـعُ بعدَهَـا سـاكِنٌ، والسَّاكنُ بعدها قِسْمَان:

أحدهما: ما سُكُونُه لفظاً ومعنىً .

والثَّاني: ما سُكُونُهُ معنىً دون لفظ .

فـالأوَّل نحـو: ﴿يُرِيهُـمُ اللهُ﴾[1]، و﴿عَلَيهِـمُ الذِّلَّـةُ﴾[2]، و﴿أَرَدتمُ استِبدَالَ﴾[3]، و﴿هَاؤُمُ اقرَؤُوا﴾[4] .

والثّاني نحو: ﴿عَلَيهِمُ الأَولَيَان﴾[5]، و﴿بِهِمُ الأَسبَاب﴾[6] على مذهب مَن ينقُلُ حركةَ الهمزة إلى لامِ المعرفة، وكيفمَا كان السُّكون فالحكمُ سَواءٌ فيما نقوله، فنقول: لا تخلو الميمُ أن تتصلَ بالهاء من الحروفِ الأربعةِ أو بغيرها، فإن اتصلَت بغيرها لم يكنْ في الميم إلا الضَّمُّ؛ لضم الحروف قبلَها، ولا صلةَ لها في هذه المواضع إلا في نحو قوله تعالى: ﴿كنتُم تَمَنَّونَ الموتَ﴾[7]، و﴿فَظَلْتُمْ تَفكَّهُونَ﴾[8]، على قراءة البَزِّي في أحد الوجهَين عنه فيهما، أعني تشديدَ التّاء في: ﴿تفكَّهُونَ﴾ و﴿تَمَنَّونَ﴾ .

وإن اتّصَلَت بالهاء، فلا تخلو الهاءُ من أن تكونَ بعد ياءٍ ساكنةٍ أو كسرة، أو بعد غيرِهما، فإن وقعَت بعد غيرِهما، فليس في الميم إلا الضمُّ نحو: ﴿واءَتَينَاهُمُ الكِتَابَ﴾[9] ﴿وَأَكثَرُهُمُ الفَاسِقُونَ﴾[10] وإن وقعَتْ بعد

(١) سورة البقرة: ١٦٧ .

(٢) سورة آل عمران: ١١٢ .

(٣) سورة النساء: ٢٠ .

(٤) سورة الحاقة: ١٩ .

(٥) سورة المائدة: ١٠٧ .

(٦) سورة البقرة: ١٦٦ .

(٧) سورة آل عمران: ١٤٣ ، وصورة قراءتها: كنتُمُو تّمَنَّوْنَ .

(٨) سورة الواقعة: ٦٥ ، وصورة قراءتها: فَظَلْتُمُو تّفكَّهُوَن .

(٩) سورة الأنعام: ٨٩ .

(١٠) سورة آل عمران: ١١٠ .

الياءِ السَّاكنة أو الكسرةِ، ففيها وفي الهاء ثلاثةُ مذاهبَ للقُرَّاء:

فأبو عَمرٍو يكسِرُهُمَا جميعاً نحو: ﴿يُرِيهِمُ اللهُ﴾[1]، و﴿عَلَيهِمُ الذِّلَّةَ﴾[2] و﴿بِهِمُ الأَسْبَابُ﴾[3].

وحمزةُ والكِسَائيُّ يَضُمَّان الهاءَ والميمَ في الوصل، فإذا وَقَفَا كَسَرَا الهاءَ، وسكَّنَا الميمَ.

والباقون يَكسِرُونَ الهاءَ ويَضُمُّونَ الميمَ.

قوله: « ومن دونِ وصلٍ ضُمَّهَا قَبلَ سَاكِنٍ لِكُلٍّ » يُرِيدُ إذا[4] وقعَت الميمُ بعد ياء ساكنة أو كسرةٍ، أو لم تقَعْ بعدَهَا، إلا أنه لا يَضُمُّ في حق أبي عمرو، لهذا يستثنِيهِ فيما بعده، والمرادُ بالوصل الصِّلَةُ، يقول: ضمُّهَا لجميع القرَّاءِ مِن غَيرِ صِلَةٍ إذا وقعَت قبلَ سَاكن.

والحجَّةُ[5] في ضم هذه الميمِ للجميع دون صلةِ الحرف مِنِ التقاء السَّاكنين.

فإن قيل: ما حركةُ الميم الآن؟ أهي حركةُ الأصل أم للسَّاكنين؟

فالجوابُ: أنَّ ذلك يختلف باختلاف الميمِ في الوصلِ فيما لم يلقَهُ سَاكنٌ، فأما على مذهب مَن يضمُّهَا ويصِلُهَا في الوصل، فالحركةُ أصليةٌ، وحُذِفَت الصلةُ لالتقاء السَّاكنين، فالحركةُ فيه كالحركة في: يَغزُو القومَ

---

(١) سورة البقرة: ١٦٧.

(٢) سورة آل عمران: ١١٢.

(٣) سورة البقرة: ١٦٦.

(٤) في ب: سواء.

(٥) انظر الحجة للفارسي ١/٦٠.

زيدٌ، الضمة في الزاي هي التي كانت قبل أن يلقاها ساكنٌ، والمحذوف للسَّاكنين الواوُ، وأما على مذهب مَن يُسكِّنُهَا في الوصل، فالحركةُ عنده لالتقاء السَّاكنين؛ لأن الصلةَ كان حذفُهَا في الوصل .

فإن قيلَ: هلاَّ كسَرَهَا على أصل التقاء السَّاكنين نحو: ﴿أَنِ اضْرِبْ﴾ [1] وشبهِهِ؟

فالجوابُ: أنَّ الميمَ هنا أصلُهَا الضمُّ، وإنما سُكِّنت للتخفيف حين حُذِفَت الواوُ، فلما احتِيجَ إلى تحريكها، كانت الحركةُ التي لها في الأصل أَولى من حركةٍ أجنبيةٍ، ونظيرُهُ قولهم: ما رأيتُهُ مذُ اليومِ، الأصلُ: منذُ[2] اليوم، فلما حُذِفت النونُ، سُكِّنَت الذَّالُ إذ لا مُوجبَ لتحريكها، فيقولون: ما رأيتُه مذ يوماً، / فلما لقِيَهَا السَّاكنُ، واضطرُّوا إلى التحريك، كانت حركةُ الأصل أَولى من الأجنبية . ١٤٣/أ

قلتُ: ويحتمِلُ أن تكونَ الحركةُ على مذهب مَن يَصِلُهَا لالتقاء السَّاكنين كمن سَكَّنَ، وذلك أنه لَمَّا لَقِيَهَا السَّاكنُ وهي موصولةٌ، حَذَفَ الصلةَ للالتقاء، ثم تبعَتْهَا الضمةُ؛ لأنَّ حذفَ الواو لازمٌ له حَذفُ الضَّمَّة، فَأَجرى الميمَ في حذفِ الصلة بعدَها وحذفِ الضمة مع السَّاكنِ مَجرَاهَا مع المتحرك، ثم لَمَّا لَقِيَ الميمَ ساكنٌ حرَّكَهَا له، والله أعلم .

ويحتملُ أن تكونَ الحركةُ على مذهب مَن يُسَكِّنُهَا في الوصل حركةَ الأصل، وذلك أنه لما حَرَّكَ الميمَ بحركتها الأصليةِ تبعَتْهَا الصلةُ؛ لأنهما متلازمان، ثم التقَت الصلةُ مع السَّاكن، فحَذَفَهَا لهما .

وقولُهُ:

« ... ... وبَعْدَ الهاءِ كَسْرُ فَتَى العَلاَ

---

(١) سورة الشعراء: ٦٣ .

(٢) قال سيبويه: « يدلك على أن العين ذهبت منه قولهم: مُندُ فإن حقرته قلت: مُنَيْذٌ .

مَعَ الكَسْرِ قَبلَ الهَا أَوْ اليَاءِ سَاكِناً ... ... »

هنا استثنى أبا عمرو من العُمُوم وذلك في الميم التي قبلَها هاءٌ، وقبلَ الهاء كسرةٌ أو ياءٌ ساكنةٌ .

يقول[1]: إذا وقعت الميمُ بعد الهاء الواقعِ قبلَهَا كسرةٌ أو ياءٌ ساكنةٌ، فابنُ العلاء يَكسِرُ الميمَ، والباقون على ما تقدَّمَ من الضم المذكورِ في العموم الأوَّل، فقولُه: «وبعد الهاء» التقدير فيه: وفي الميم كائنةً بعد الهاء كسرُ فتى العَلا في حال كَوْن الهاء مع الكسر أو الياء السَّاكنة، وتحرَّزَ بالسَّاكنة من المتحرِّكَةِ نحو: ﴿لَن يُؤْتِيَهُمُ الله خيراً﴾[2] ﴿أَنْ يَأْتِيَهُمُ الله﴾[3]، وشبهِهِ، ثم قال:

« وفي الوَصْلِ كَسرُ الهاءِ بالضَّمِّ شَمْلَلاَ »

يُرِيدُ: الهاءَ الواقعةَ وقبلَها كسرةٌ أو ياءٌ ساكنةٌ وبعدَهَا ميمٌ، فيها مذهبان: الضَّمُّ والكَسرُ، فالضمّ لأهل رمز شين « شَمْلَلاَ » والكسرُ للباقين، وقد قيَّدَ القراءتين فيها بقوله: « كَسرُ الهاءِ بالضَّمِّ » فأبو عمرو يكسرُ الهاءَ والميمَ، وحمزةُ والكِسَائيُّ يَضُمَّانِهَا، والباقون يَكسِرُونَ الهاءَ ويَضُمُّونَ الميمَ .

وحُجَّةُ أبي عمروٍ[4] في كَسرةِ الميمِ: أنه أتى به على ما يقتضيه قياسُ التَّحريكِ للسَّاكنَين، وهو الكَسرُ[5] .

---

(١) انظر الأبراز: ٢٥٢/١ .

(٢) سورة هود: ٣١ .

(٣) سورة البقرة: ٢١٠ .

(٤) الحجة للفارسي ١١٠/١ .

(٥) انظر الكشف: ٣٧/١ .

فإن قيلَ: ما بالُهُ يَكسِرُهَا إذا كانت الهاءُ مكسورةً، ويضمُّهَا إذا كانت مضمومةً ؟

فالجوابُ: أن الميمَ تَجَاذَبَهَا أصلان في الحركة، أحدُهما: التقاءُ السَّاكنين، والثاني: أصلُها في نفسِها، فتكافَآ، إذا ترجَّحَ أحدُهما على الآخَرِ مَالَ إليه ، فإن انضمتِ الهاءُ كانَ الضَّمُّ أَوْلى للمناسَبَةِ، وإذا انكسَرتْ كانَ الكَسْرُ أولَى لِذلكَ، ويحتمِلُ أن يكون حذفَ الصلةَ للسَّاكنين على مذهب مَن يقول: بِهِمِي دَاءٌ، وعَلَيهِمِي مَالٌ[1]، وكأنَّ الأصلَ عنده قبلَ وُرودِ السَّاكن بهِمِي كسرَ الميمَ للهاءِ المكسورة للياء أو للكسرة، ثم قَلَبَ الواوَ ياءً لانكسار الميم، ثم حَذَفَ الصلةَ وكسْرَتَهَا كما حذَفَ الواوَ وضمَّتَهَا في غير هذا الموضع، ثم لما اضطرَّ إلى تحريك الميم ردَّهَا إلى ما كانت عليه من الكسر، ثم تبعت الصلة فحذَفَها للسَّاكنين كما قلناه في أهْلِ الضم قبلُ .

وحُجَّةُ[2] مَن كَسَرَ الهاء وضمَّ الميمَ أنه أبقَى الميمَ على حركة الموضع، ورآها أَولى من حركةِ / التقاء السَّاكنين؛ لأن الكسرةَ في الهاء عارضةٌ إنما هي لأجل الياء أو الكسرة، فلا يُخرَجُ عن حركة الموضعِ لهذا العارضِ . ١٤٤/أ

وحُجَّةُ مَن ضمَّ الهاء والميمَ فإذا وقَفَ كسَرَ الهاءَ (وسكَّنَ الميمَ: أنه لما حُرِّكَتِ الميمُ بحركة الموضع ضمَّ الهاءَ إتباعاً لها؛ لأنه إنما كَانَ كسْرُ الهاء)[3] لمناسبة الياء قبلها أو الكسرة، وأصلُهَا الضمُّ كما تقدم، فإذا كان يُخرِجُهَا عن أصلها فيكسِرُهَا طلباً للمناسبة، فأن يردَّهَا إلى أصلها للمناسبة فيضمَّهَا

---

(١) انظر الكتاب: ١٩٢/٤ ـ ١٩٥ .

(٢) الحجة للفارسي ٦١/١ .

(٣) ما بين القوسين سقط من ب .

أجدَرُ ، فإذا سَكَنت الميمُ للوقف، أو لم يلقها سَاكنٌ فيُحرِّكُهَا، تَـرَكَ الهـاءَ مكسورةً لما قبلها[1] .

وأمَّا حمزةُ في الكَلِمِ الثَّلاث فيضُمُّ الهـاءَ منهـنَّ أبـداً علـى كـل حـال؛ تَحَرَّكت الميمُ أو سَكَنَتْ؛ لأنه يضـمُّ الهاءَ بحق الأصل لا لأجل الميم، بخلاف ما فَعَل في نحو: ﴿بِهِمُ الأسبَاب﴾[2]، وبخلاف مـا فعَـلَ الكِسَـائيُّ في نحـو: ﴿بِهُمُ الأسبَاب﴾، و﴿عَلَيهُمُ الذِّلَّة﴾[3] إنما ضُمَّت الهاءُ لضمَّة الميم، فـتزول إذا زالت .

قوله:

« كَمَا بِهِمُ الأسبَابُ ثُمَّ عَلَيهِمُ القِتَالُ »

مثَّلَ بالياء قبل الهاء وبالكسرة، ثم قال: « وقِفْ للكـلِّ بالكسـر » يُرِيـدُ بكسر الهاء. يقول: مَن ضمَّ الهاءَ في هذا النوع وَصلاً، كسَرَهَا وقفـاً، فإن قيل: يجبُ أن يكسِرَ حمزةُ في الوقف هاءَ ﴿عَلَيهِمُ الذِّلَّةُ﴾ وقد قال أولاً:

« عَلَيهِمْ إِلَيهِمْ حمزَةٌ وَلَدَيهِمُ »

البيت. فأخبرَ فيه أنه يضمُّهُنَّ وَصلاً ووَقْفاً، فكيـف يُجمَـعُ بـين ذلـك البيت وهذا البيت؟

فالجوابُ: أنَّ الضمةَ عند حمزةَ في هذه الهاء تكـونُ أصـلاً، وتكـون إتباعـاً، فالضمةُ في الكلم الثلاث أصلٌ، ولذلك ضمَّهنَّ وصلاً ووقفـاً، والضمَّـةُ في غيرهن عنده إتباعٌ، وكذلك الضمَّـةُ عنـد الكِسَـائي في جميـع هـذا الفصـل

---

(١) انظر الكشف: ١/٣٥ .

(٢) سورة البقرة: ١٦٦ .

(٣) سورة آل عمران: ١١٢ .

إتباعٌ للميم، فالضمُّ الذي يكونُ في الوصل إتباعاً للميم، هو الذي يَزُولُ في الوقف، ويَخْلُفُهُ الكَسرُ، وقد نبَّهَ على أنَّ الضَّمَّ في هذا الفصل إتباعٌ بقوله: «كَسْرُ الهَاءِ بِالضَّمِّ شَمْلَلاَ» لأنَّ السُّرعةَ الحادثَة إنما حصلتْ بالإتباع بالوقوف بالكسرِ على ﴿بِهِمُ الأَسْبَابُ﴾[1] لحمزةَ والكِسَائيِّ؛ لأنهما يُتبعان، والوقوفُ بالكسرِ على ﴿عَلَيهِمُ القِتَالُ﴾[2] للكِسَائيِّ الذي يُتبِعُ وحدَهُ فيه ضمَّهَا بضمِّ الضَّاد أَمرٌ بِهِ يتعلَّقُ «قبلَ» و«لِكلٍّ»، و«من دون»: حالٌ من الهاء في ضُمَّهَا، ويُروَى: «ضَمُّهَا» بفتح الضَّاد على الابتداء، و«مِن دُونِ»: خبرُهُ، و«بعد الهاءِ» حالٌ من المجرورِ المحذوف الذي هو خبرٌ، التقدير: وفي الميمِ كائنةً بعد الهاء كَسْرُ فَتَى العَلاَ، و«مَعَ الكسرِ» حالٌ من الهاءِ، وأَتَى بها ظاهرةً لمَّا حذَفَهَا أوَّلاً، و«قبلَ الهاءِ» : حالٌ من «الكسرِ»، و«ساكناً» : حالٌ من الياء، و«كسرُ الهاءِ» : مبتدأٌ، و«شَمَلَل» : خبرُه جملةٌ فعليةٌ، و«بالضمِ» : متعلقٌ به، والباءُ باءُ السَّببِ، و«في الوصلِ»: متعلقٌ به. التقديرُ: وثِقَلُ كسرِ الهاءِ شَمَلَلاً في الوصلِ بسَبَبِ الضَّمِّ، يُشيرُ إلى ما فيهِ من عِلةِ الإتباعِ كما تقدَّمَ، و«كما بهِمُ الأسبابُ» / : مجرورٌ في موضع رفعٍ على أنه خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ، كأنه قال: مثالُهُ كـ ﴿بِهِمُ الأَسبَابُ﴾، وما: زائدةٌ، و«بالكسرِ» : حالٌ من المحذوف التقدير: وقفْ للكلِّ على الهاءِ كائنةً بالكسرِ، و«مُكْمِلًا» : حالٌ مِنَ الفاعلِ في «قِفْ»، يُريدُ: تُكَمِّلَ جميعَ أحكامِ الميمِ، إذ هذا آخِرُهَا، وهو آخِرُ البَاب .

١٤٥/أ

(١) سورة البقرة: ١٦٦ .

(٢) سورة البقرة: ٢٤٦ .

بابُ الإدغام الكَبير

إنما ذَكَرَ الإدغامَ هنا، وكرَّرَهُ بعد ذلك؛ لأنه أراد أن يَستوفيَ ما في أمِّ القرآن من الحروف المختَلَف في ألفاظها، ولا شَكَّ أنَّ منها: ﴿الرَّحِيمِ مَلِكِ﴾[1] إلا أنه وضَعَ له باباً على حِدَةٍ؛ لئلاَّ تطُولَ ترجمةُ سُورة أمِّ القرآن، والله أعلَمُ، وكذلك فعل أبو عَمْرٍو[2]

* * *

وَدُونَكَ الإِدْغَامَ الكَبِيرَ وَقُطْبُهُ أَبُو عَمْرٍو البَصْرِيُّ فِيهِ تَحَفَّلاَ

قال أبو جعفر[3]: الإدغامُ: أن تَصِلَ حَرفاً سَاكناً بحرفٍ مثلِهِ من غير أن تفصِلَ بينهما بحركة أو وَقْفٍ، فيرتَفِعُ اللسَانُ بالحرفين ارتفاعةً واحدةً .

قوله: « أن تصِلَ حرفاً سَاكناً » تحرَّزَ به من المتحرك؛ لأنه لا يُدغَمُ متحرِّكٌ ما دامت حركتُهُ عليه نحو: ﴿جَعَلَ لَكَ﴾[4] إذا أردتَ إدغامَهُ أسكَنْتَهُ؛ لأنَّ الحركةَ لو بقِيَتْ فَصلَتْ بينهما .

وقوله: « بحرفٍ مثلِهِ » تحرَّزَ به من ألا يكونَ مثلَهُ، فتُدغَمُ مثلاً البَاءُ في البَاءِ نحو: ﴿اِذْهَبْ بِكِتَابِي﴾[5]، وأمَّا إذا لقِيَ الحرفُ مُقَارِبَه، فإنك تُصَيِّرُ

---

(١) سورة الفاتحة: ٢، ٣ .

(٢) التيسير: ١٩ باب ذكر بيان مذهب أبي عمرو في الإدغام الكبير .

(٣) الإقناع ١/١٦٤، وانظر الإدغام الكبير للداني: ٤٠، والمبهج ١/١٢٧ .

(٤) سورة الفرقان: ١٠ .

(٥) سورة النمل: ٢٨ .

الحرفَ الأولَ مِثْلاً للثَّاني، وبعد ذلك يقعُ الإدغامُ نحو: ﴿قَد ظَّلَم﴾[1] إذا أردتَ إدغامَ الدال في الظـاء أبدلتَها ظاءً، ثـم تدغِمُهَا في الظـاء بعدها، فإدغامُ الحرف إنما يكون في مِثْلِهِ .

وقوله: « من غير أن تفصِلَ بينهما بحركةٍ أو وَقفٍ » هو حَشْوٌ؛ لأنَّ قولَه: « أن تصِلَ حرفاً ساكناً » يرفَعُ ذلك، فإذا كان متحركاً أو ساكناً ووقَفَ، لم يكن إدغامٌ .

وقوله: « فيرتفعُ اللسَانُ بالحرفين ارتفاعةً واحدةً » بيانٌ لما يكون بعدَ اتصال الحرفين .

قال أبو عمرو[2]: وهو مأخوذٌ من قول العَرَب: « أَدغَمْتُ الفَرَسَ اللِّجَامَ » إذا أدخَلْتَهُ في فيه .

قال: وإنما أدخَلَت العرَبُ الإدغامَ للتخفيف؛ لأنهم كرهوا أن يُزيلُوا ألسنتهم عن موضعٍ، ثم يُعيدُوها إليه، ولذلك شبَّهَهُ الخليل[3] بمَشْيِ المقيَّدِ، وبإعادة الحديث مرَّتين .

قال سيبويه[4]: اعلَمْ أنَّ التضعيفَ يَثقُلُ على ألسنتهم، وأنَّ اختلافَ الحروف أخفُّ عليهم من أن يكون من موضع واحد، ألا تراهم[5] لم يجيئُوا بشيء من الثَّلاثة على مثال الخمسَة نحو: ضَرَبَّبٍ ولم يجئ (فَعَلَّل) ولا

---

(١) سورة البقرة: ٢٣١ .

(٢) قاله أبو عمرو الداني في كتابه الإدغام الكبير في القرآن: ٤٠، باب ذكر البيان عن حقيقة الإدغام وشرح أصوله وتبيين أنواعه .

(٣) انظر العين ٤/٣٩٥، باب الغين والدال والميم معهما، وانظر الإدغام الكبير: ٤٠ .

(٤) الكتاب ٤/٤١٧، باب التضعيف ؟

(٥) في الكتاب « ألا ترى أنهم » ٤/٤١٧ .

(فُعَلِّلٌ)، وذلك أنه يَثقُلُ عليهم أن يستعملوا ألسنَتَهُم من موضِعٍ واحدٍ، ثم يُعاوِدُوا[1] له .

قلتُ: / وهو ينقسِمُ عند القرَّاء قِسمَين: إدغامٌ صغير، وإدغامٌ كبير، ١٤٦/أ
فالكبيرُ أن يكونَ الحرفُ الأولُ من المتقاربَين أو المِثْلَين متحركاً، ثم يُسَكَّنُ للإدغام كما في هذا الباب والذي يليه، نحو: ﴿يَعْلَم مَّا﴾[2] و﴿مِنْ بَعْد ذَّلِكَ﴾[3] .

والصغير: أن يكونَ الأولُ ساكناً لا للإدغام، نحو: ﴿اِذْهَب بِّكِتَابِي﴾[4] و﴿قَالَت طَّائِفَةٌ﴾[5] .

قال أبو جعفر[6]: وسَمَّوهُ كبيراً؛ لأنه أكثَرُ من الصَّغير، ولما فيه من تَصْيِيرِ المتحركِ سَاكناً .

قلتُ: معنى ما قال: أنَّ الإدغامَ يشتَمِلُ على وجوهٍ من التغيير كالإسكانِ والإبدالِ إذا لم يكن مثلَهُ، والإدخالِ بحيث يصيران كحرفٍ واحدٍ .

والإدغامُ الكبير متضمِّنٌ جميعَ ذلك، والإدغامُ الصغير لا يكون فيه إسكانٌ، فلذلك قيل فيه: صغيرٌ وكبيرٌ، والله أعلم .

---

(١) في الكتاب « يعودوا له » ٤/٤١٧ .

(٢) سورة البقرة: ٢٥٥ .

(٣) سورة البقرة: ٦٤ .

(٤) سورة النمل: ٢٨ .

(٥) سورة آل عمران: ٧٢ .

(٦) الإقناع ١/١٩٥ باب ذكر الإدغام الكبير .

وقولـه: « دونَـكَ » هـو إغـراءٌ، بـه ينتصـبُ « الإدغـامَ » ، وهـو أحـدُ الظروف التي يُغرَى بها، وهي نحو: دونَكَ، وعليكَ، وإليكَ، ومعناه: خُـذ الإدغامَ الكبيرَ، وكأنه نبَّهَ بذلك على صحة الإدغام وثُبوتِهِ، وعلـى اطِّـرَاحِ قولِ مَن أنكَرَهُ، وسـنذكُرُ مَـن رُوِيَ عنـه مـن الصَّحابـةِ بعـدُ إن شَـاء الله تعالى.

ثم قال: « وقطبُهُ أبو عمرٍو البصريُّ » جعَلَ أبا عمـرو قُطبـاً للإدغـام؛ لأنه يَدورُ عليه، ويُنسَبُ إليه كقُطْب الرَّحى[1] .

والضميرُ المجرور في « فيه » يعودُ على أبي عمرو .

وضميرُ « تحملا » يعودُ على « الإدغام » .

ومعنى « تحفَّلَ » : اجتَمَعَ، يُقالُ: تحفَّل الـوادي؛ إذا امتـلأ مـاءً، كـأنَّ الإدغامَ اجتمع في أبي عمرو؛ لانفراده به .

ونسَبَ النَّـاظِمُ رحمـه الله الإدغـامَ الكبـيرَ إلى أبـي عمـرو كمـا فعَـلَ صاحبُ « التيسير »[2]، حيث نسبَه له .

قال أبو جعفر[3]: « وكان لأبي عَمرو في هذا الباب مذهبان:

أحدهما: الإظهارُ كسَائر القرَّاء .

والآخَرُ: الإدغامُ، وإنما كان يأخُذُ به عند الحدْرِ وإدراجِ القراءة، ولهذا يستعمله أهلُ الأداء مع تخفيف الهمز .

---

(١) في النسختين معاً: الرحا بألف ممدودة .

(٢) انظر التيسير: ١٩ .

(٣) الإقناع ١/١٩٥-١٩٦ .

قال أبو علي الأهوازيُّ: ما رأيتُ أحداً مِمَّن قرَأتُ عليه يأخُذُ عنه بالهمز مع الإدغام .

قال أبو جعفر[١]: والناسُ على ما ذكرَ الأهوازيُّ، إلا أنَّ شُريحَ بنَ محمَّدٍ أجاز ليَ الإدغامَ مع الهمز، وما سمعتُه من غيرِه » .

قلتُ: وقد نسبَ أبو عمرو الدانيُّ في غير « التيسير »[٢] الإدغامَ الكبيرَ للدوريِّ وللسُّوسيِّ روايةً وتلاوةً .

قال أبو عمرو الدانيُّ: فأما مَن رَواه لنا روايةً، فإنَّ محمَّدَ بنَ أحمدَ بنِ علي بنِ الحسن البغدادي، حدَّثَنا بأصولٍ مشروحةٍ، قال: حدَّثَنا أحمدُ بنُ موسى بنِ العبَّاسِ بنِ مجاهد رحمه الله عن قراءتِهِ على أبي الزعراءِ عبدِ الرحمنِ بنِ عبدوسٍ عن أبي عمرو، وحدَّثَنا أيضاً أبو الحسن طاهرُ بنُ غلبون المقرئُ قال: حدَّثَنا أبو محمَّدٍ عبدُ الله بنُ المبارك، قال: حدَّثَنا جعفرُ بنُ سليمان، قال: حدَّثَنا أبو شُعيب، قال: وأمَّا مَن قَرأناه عليه لفظاً، فإني قرأتُ القرآنَ من أوله إلى آخرِهِ بذلك على / شيخنا أبي الفتح فارسِ بنِ أحمدَ بنِ موسى بنِ عِمران المقرئ، في الجامع العتيق بمصر، من طريق أبي عمرو الدوريِّ وأبي أيوبٍ الخيَّاطِ، وأبي شُعيب السُّوسيِّ، عن اليزيديِّ عن أبي عمرٍو . ١٤٧/أ

---

(١) المرجع السابق .

(٢) قد ذكر الإمام الداني روايته للإدغام من طريقي الدوري والسوسي عن اليزيدي عن أبي عمرو مفصلاً في كتابه الإدغام الكبير في القرآن: ٣٣، باب ذكر تسمية من أخذنا عنه الإدغام رواية وتلاوة، ومن قرأنا به عليه لفظاً من الطريق المذكورة .

قال أبو عمرو[١]: وقرَأَ بـه أيضـاً شـيخُنَا أبـو الفتـح علـى جماعـة مـن شيوخه منهم: عبدُ الله بنُ الحسَين البغداداي، وعبدُ الباقي بنُ الحسن .

فأمَّا عبدُ الله فقرأ به على أبي بكرِ بنِ مجاهدٍ، وأبي الحسن بنِ شنَبُوذ وغيرِهما، (عن أبي عثمان)[٢] عن أبي عُمَر الدوري، وعلى أبي عِمران موسى بنِ جرير النحويِّ صاحبِ أبي شُعيب السُّوسيِّ، عن أبي شُعيب السُّوسيِّ، عن اليزيدي عن أبي عمرو.

وأمَّا عبدُ الباقي فقرَأَ به على أبي القاسم زيدِ بـنِ عليٍّ صـاحبِ أبـي جعفرٍ أحمدَ بنِ فرَحٍ عنه، عن أبي عُمَرَ، عن اليزيدي، عن أبي عمرو .

قلتُ: وقد ذكَرَ أبو عمـرو[٣] في بـاب الأسـانيد في كتـاب « التيسـير » وَجهَين في رواية السُّوسيِّ، أعني الإظهارَ والإدغامَ، فانظُرهُ في إسناد روايـة أبي شُعَيب هنالك .

قـال الفاسـيُّ[٤]: كـان النـاظمُ رحمـه الله يُقـرِئ بالإدغـام مـن طريـق السُّوسيِّ؛ لأنه كذلك قَرَأَ، ولأنه في رواية السُّوسيِّ أعَمُّ، ولأن أبـا عمـرو بن العلاء رحمه الله كان يجمَع بين تركِ الهمز والإدغامِ في الحدْرِ والصَّـلاة، وتركُ الهمز إنما اشتَهَرَ اشتهاراً عظيماً عن السُّوسيِّ، ولذلك[٥] عزاهُ النَّـاظمُ

(١) المصدر نفسه: ٣٣-٣٥ .

(٢) في الإدغام الكبير: ٣٤: من أصحابهم .

(٣) ونصه: قال « حدثنا أبو شعيب قال: حدثنـا اليزيدي عـن أبـي عمـرو، وقـرأت بهـا القرآن كله بإظهار الأول من المثلين المتقـاربين وبإدغامـه ... الخ » التيسـير الأسـانيد: ١٢-١٣ .

(٤) انظر اللآلي الفريدة لوحة: ٢٨ .

(٥) سقطت كلمة « ولذلك » من ب .

إليه في بابه، وإن كان صاحبُ « التيسير » قد عزاه إلى أبي عمرو، كما فعل في الإدغام .

* * *

فَفِي كِلْمَةٍ عَنْـهُ مَنَاسِـكُكُّمُ وَمَا
سَلَكَكُّمْ وَبَاقِي البَابِ لَيسَ مُعَوَّلاَ

الحروف المدغَمَة: إمَّا متماثِلَة وإمَّـا متقارِبَة، فهـذا البـابُ للمتماثِلَـة، والذي يليه للمتقارِبَة، وكلٌّ واحدٍ من البابَين إمـا مـن كِلمَتَـين، وإمـا مـن كِلمَةٍ واحدة .

فـالذي مـن كِلمـة واحـدة مـن المِثْلَـين نحـو: ﴿جِبَـاهُهم﴾[1] و﴿بشِرْكِكُمْ﴾[2] و﴿أَتَعِدَانِنِي﴾[3] و﴿مَا سَلَكَكُمْ﴾[4] و﴿مَنَسِكَكُم﴾[5] .

والذي من كلمتين نحـو: ﴿جَعَـلَ لَكُـم﴾[6] و﴿يَعْلَـمُ مَـا﴾[7] و﴿فِيـهِ هُدىً﴾[8] .

فما كان من كلمة واحدة، فحكمُهُ لأبـي عمـرو الإظهـارُ، حاشَـا[9]

---

(١) سورة التوبة: ٣٥ .

(٢) سورة فاطر: ١٤ .

(٣) سورة الأحقاف: ١٧ .

(٤) سورة المدثر: ٤٢ .

(٥) سورة البقرة: ٢٠٠ .

(٦) سورة البقرة: ٢٢ .

(٧) سورة البقرة: ٢٥٥ .

(٨) سورة البقرة: ٢ .

(٩) في النسختين مقصورة .

حرفين، فإنه أدغمهما وهما: ﴿مَا سَلَكَكُّم﴾ و﴿مَنَسِكَكُّم﴾ وأظهر ﴿أَتَعِدَانِنِي﴾ و﴿بِشِرْكِكُمْ﴾ وشبهه، وهذا معنى قوله: « ففي كِلمَةٍ عنه مَنَاسِككُّمُ ومَا سَلَككُّمْ » يريد: إدغام « مناسِكَكُم » ، فحذف المضاف وأقام المضافَ إليه مُقَامَه .

وقوله: « وباقي الباب ليس مُعَوَّلا » يريد أنه رُوِيَ عن أبي عمرو إدغامُ مِثْلَين / من كلمة واحدة غيرِ هذين الحرفين، ولكنَّ الإظهارَ أشهرُ، وعليه المعَوَّلُ . ١٤٨/أ

قال أبو عمرو[1]: واختُلِفَ عن اليزيدي عنه بعد ذلك في ثلاثِ كَلِمٍ، وهو قولُه عز وجل: ﴿بِأَفْوَاهِهِم﴾[2] حيث وقع، و﴿جِبَاهُهُم﴾[3] في التوبة، و﴿أَتَعِدَانِنِي﴾ في الأحقاف؛ فروَى عنه محمدُ بنُ عمرَ الرومي نصاً إدغامَ الهاء في الهاء، والنونَ في النون، وروَى غيرُه: الإظهارَ فيهنَّ، وعليه العمَلُ، وبه قرأتُ .

قلتُ: جَعْلُ القرَّاءِ « سَلَكَكُم » و « مناسَكَكُم » مِنْ كِلْمةٍ واحدةٍ فيه مسامَحةٌ، وفي الحقيقة إنما هما كِلمتان: الضميرُ وما اتصل هو به، لكن لما كان الضميرُ متَّصلاً لا يَنفَصِلُ، أشبَهَ الكلمة الواحدة نحو: سُرُر وصَدَدْتَ وشبهه .

والدليل على ذلك أن المِثْلَين من كلمة واحدةٍ يُدغِمُهَا جميعُ العَرَبِ

---

(١) ذكره في كتاب الإدغام الكبير: ٤٤ .

(٢) سورة آل عمران: ١٦٧ .

(٣) سورة التوبة: ٣٥ ، في الإدغام الكبير: ٤٤ (وجوههم) .

نحو: فرَّ ومَفَرَّ، ومن كلمتين فيهما لغتان نحو: يا داود، يُدغمُهُ بعضُ العرب، ويُظهِرُهُ آخَرُون، وكذلك « مناسككم » وبابُه فيه لغتان .

وحجَّةُ أبي عمرو[1] في تخصيصه هذين الحرفين بالإدغام أعني: ﴿سَلَكَكُمْ﴾ و﴿مَنَاسِكَكُمْ﴾ إتِّباعُ الأثر، والجمعُ بين اللغتين، مع ما اختصَّتَا به من الثِّقَلِ، وهو توالي المتحركات في ﴿سَلَكَكُمْ﴾، وثِقَلُ الجمع في: ﴿مَنَاسِكَكُمْ﴾ .

و « مُعَوَّلا » في آخر البيت: خبرُ ليس، ومفعولُه المرفوعُ محذوفٌ، تقديره: عليه، ونظيرُه في حذف ما لم يُسَمَّ فاعله مجروراً قولُ امرئ القيس[2]:

وقَالَت مَتَى يُبخَلْ عَلَيكَ ويُعتَلَلْ   يَسُؤْكَ وَإِنْ يُكْشَف غَرَامُكَ تَدْرَبِ

يريد: يُعتَلَل عليك .

قلتُ: وإنما جاز حذفُه وإن كان عُمدَةً؛ لأنه فضلةٌ في الأصل، ويمكن أن يكون أقامَ المصدر المبهَمَ مقامَ الفاعل، ويَظهَرُ جوازُه من سيبويه، وقد نسبَه إليه الزَّجَّاجيُّ[3] .

* * *

---

(١) انظر الإدغام الكبير: ٥٦-٥٧ .

(٢) ديوانه: ٤٢، وديوان علقمة: ٨٣ .

(٣) انظر الكتاب ١/١١٧، والجمل: ٧٧ .

وَمَـا كَانَ مِنْ مِثْلَينِ فِي كِلْمَتَيهِمَا فَلاَ بدَّ مِن إدغَامِ مَا كَانَ أَوَّلاَ

كيَعَـلَمُ مَا فِيهِ هُـدىً وُطُبـع عَّلَى قُلُوبِهِمُ وَالعَفْوَ وَامُرْ تَمَشَّـلاَ

ذكَرَ في هذا البيت إدغامَ الحرفين المِثْلَين في كِلمتين، يقول: إذا التقـى مِثلاَن من كلمتـين، فـلا بـدَّ مـن إسـكان الأوَّلِ وإدغامِـهِ في الثـاني نحـو: ﴿يَعْلَم مَّا بَـينَ أَيدِيهِـمْ﴾[1] و﴿طُبِـع عَّلَـى قُلُوبِهِـمْ﴾[2] و﴿فِيـه هُّـدىً﴾[3] و﴿العَفْو وَّأمُرْ﴾[4] و﴿شَهْر رَّمَضَـانَ﴾[5] و﴿قَـال لاَّ غَـالِبَ﴾[6] و﴿كَيـف فَّعَلْنَا﴾[7] و﴿مِن قَوم مُّوسَى﴾[8] وشبهِهِ، تحـرَّكَ مـا قبـل الأوَّلِ أو سَـكَنَ، والسَّاكنُ إمَّا صحيحٌ[9] وإمَّا معتلٌّ، والمعتلُّ حرفُ مدٍّ ولين، أو حرفُ لـين فقط، إلا ما اسـتثناه في البيـت الـذي بعـده، وسـنبيِّنُهُ هنـالك إن شَـاءَ الله تعالى.

١٤٩/أ

/ فصل في إدغام المِثْلَين من كِلْمَتَيْن:

اعلم أنَّ المِثْلَين من كِلمتـين يكونـان صحيحَـين ومُعتلَّـين، فـإن كانـا صحيحـين، فإمَّـا أن يكـون الأوَّلُ سَـاكناً أو متحرِّكـاً، فـإن كـان سَـاكناً

---

(١) سورة البقرة: ٢٥٥ .

(٢) سورة المنافقون: ٣ .

(٣) سورة البقرة: ٢ .

(٤) سورة الأعراف: ١٩٩ .

(٥) سورة البقرة: ١٨٥ .

(٦) سورة الأنفال: ٤٨ .

(٧) سورة إبراهيم: ٤٥ .

(٨) سورة الأعراف: ١٥٩ .

(٩) في النسختين معاً: صيح .

أَدغمَهُ جميعُ العرب نحو: ﴿اذْهَب بِّكِتَـابِي﴾[1] إذ لا مـانعَ مـن ذلـك، وإن كان الأوَّلُ متحركاً فإمَّا أن يكون ما قبله متحرِّكـاً أو سَـاكناً، فـإن كـان متحركاً جاز فيـه لغتـان: الإظهـارُ لفصـل الحركـة بـين المِثْلَـين، والإدغـامُ للثِقَلِ، إلا أنه يُزيلُ الحركةَ فيُدغَم، وكلاهما حسَـنٌ، والإظهـارُ لغـة أهـل الحجاز، وذلك نحو: ﴿يَجْعَل لَّكَ﴾[2] و يَد دَّاود .

وإن كان ما قبله سَاكناً، فإما أن يكون السَّـاكنُ صحيحـاً أو عليـلاً، فإن كان عليلاً جاز الوجهان أيضـاً نحـو: دار رَّاشـد، ويقـول لَّـك، وقيـل لَّهـم، وثـوب بَّكـر، وجيـب بَّكـر[3]، تُسكِّنُ وتُدغِـمُ، ولا تبـالي بالتقـاء السَّاكنين للمدِّ الذي في حروف العلَّة، وللتشـديد الـذي بعـده، وإن كـان السَّاكن صحيحاً أظهَرْتَ لا غير نحو: اسم مُّوسَى[4]، وابن نُّوح .

فإن قيل: لَمَ اجتمعَت العَرَبُ على إدغام المِثْلَين في كِلمة واحدة نحـو: رَدَّ وفَرَّ، و لم يجتمعوا على الإدغام من كِلْمَتين نحو: يد دَّاود[5] ؟

فالجوابُ: أنَّ الإدغامَ إنما شُرِعَ لـزوال الثِّقَـلِ بالتقـاء المِثْلَـين، وكلمـا كان الالتقاءُ لازماً كان داعيةً للزوم الإدغام، وإن كان غيرَ لازم، لم يكـن بقوَّةِ غيرِهِ، إذ لا يَلزَمُ أن يَلقَى حرفاً من كلمةٍ أخرى مثلُهُ، بخلاف الكلمة الواحدة، فالتقَاؤُهُمَا من كِلمتين عارضٌ، فلذلـك اعتَـدَّ بـه بعـضُ العـرب

---

(١) سورة النمل: ٢٨ .

(٢) سورة الفرقان: ١٠ .

(٣) انظر الكتاب ٤/٤٤٠، والأمالي لابن الشجري ٢/١٨١ - ١٨٢ .

(٤) الكتاب ٤/٤٣٨ قال: « لا تدغم » هذا.

(٥) المرجع السابق ٤/٤٣٧ .

تَارةً، و لم يَعتدَّ به آخَرونَ، ولأجل هذا يُدغَم نحـو: مَقَـرّ ومَفَـرّ وأشُـدّه[1]، وأصله: مَقْرَر ومَفْرَر وأشدده، فنقلـوا الحركـة، وأدغمـوا مـع مـا فيـه مـن التَّغيير، ويُظهرُ المدغِمُون نحو: اسم مُّوسى، وابـن نُّـوح، وكـان حقُّهُـم أن يَنقُلُوا ويُدغِمُوا، وما ذلك إلا لشدة الثقل في الكلمة، فيَحمِلُهُم على التَّغيير حتى يَزولَ، ولخفَّتِهِ بعُروضه في الكِلْمَتَين، فلا يبلُغُ أن تُغَيَّرَ لأجله الكلمَـةُ، فيُحَرَّكُ سَاكِنٌ، ويُسَكَّنُ متحرِّكٌ .

فإن قيل: لَمَ أدغمُوا بعـد السَّـاكن المعتـل، و لم يُدغِمـوا بعـد السَّـاكن الصَّحيح ؟

فالجوابُ: أنهم إذا أدغَمُوا بعد السَّاكن المعتل، جمعـوا بـين السَّـاكنين على حدِّهِمَا، وإذا أدغموا بعد السَّاكن الصَّحيح كانوا بين أمرين: إمـا أن ينقُلُوا الحركة إلى السَّاكن كما فعلوا في الكلمة الواحدة نحو: مَفَـرّ، وهـذا لا سَبيلَ إليه؛ لكثرة التَّغْيير مع ضَعف الدَّاعية إليه، وإمَّا أن لا ينقُلُـوا كمـا فعلوا في المعتلِّ، وهذا لا سَبيلَ إليه؛ لأنَّ فيه اجتمـاعَ السَّـاكنين علـى غـير حدِّهما .

وإن كان المِثْلاَن معتَلَّين فإمَّا أن يكونَ الأوَّلُ سَاكناً أو متحركاً،/ فإن كان سَاكناً، فإن كـان قبلَـهُ مـن جنسِـهِ أُظهِـرَ نحـو: اضربِـي يَاسِـراً، وٱلذِي يُوسُفَ، وٱلذِينَ ءامَنُوا وَعَمِلُوا، وٱضرِبُوا وَاقِداً . ١٥٠/أ

وإن كان قبلَه مـن غـير جنسِـهِ أُدغِـمَ نحـو: اخْشَـوا وَاقِـداً، واخْشَـي

(١) انظر الكتاب ٢٦٣/٢، وشرح الملوكي: ٤٥ .

يَاسِراً[١]، وآوَوا ونَصَروا .

وإن كان متحركاً، فإما أن يكونَ قبله ساكنٌ أو متحركٌ، فإن كان ما قبله متحركاً جاز فيه وجهان: الإظهارُ والإدغامُ كالصحيح نحو: لن يَرمِي يَزيدُ، ولن يَعفُوَ وَاقِدٌ، وهي يا هندُ، وهو وَاقِدٌ، فإمَّا أن يكونَ مُدغَماً فيما بعده أو مظهَراً، فإن كان مُدغَمَاً أُظهِرَ نحو: وَلِيَّ يَزيد، وعَدَو وَّاقِد[٢]وإن كان قبله سَاكن .

وإنْ كان مُظهَراً جاز الإظهارُ والإدغامُ إن اعتلَّ نحو: واو وَّاقِد، ورأي يَّاسِر[٣]، ولزِمَ الإظهارُ إن صحَّ نحو: ظبيُ يَزيد، وغَزوُ وَاقِد .

فإن قيل: لِمَ أظهَرُوا نحو: ظَلَمُوا وَاقِداً، وفي يُوسُف، وأدغَمُوا نحو: مغزوٌّ ووَليٌّ ؟

فالجوابُ: أنَّ ثِقَلَ المِثْلَين من كلمةٍ أشدُّ منه من كلمتين، وإدغامُ حرف المدِّ يُزيلُ عنه المدَّ، وزوالُه تغييرٌ، فإن كان من كلمتين لم تَحْتَمِلْ؛ لضعف الدَّاعِيَة، وإن كان من كلمةٍ أُدغِمَ؛ لقوة الداعية للإدغام .

فإن قيل: لِمَ أظهروا نحو: ولي يَزيد، وعدوُّ وَاقد، وأدغَمُوا نحو: واو وَّاقد، ورأي يَّاسِر، وقبل كل واحد حرفٌ معتلٌّ ؟

فالجوابُ: أن الياءَ والواوَ في: وليّ وعدوّ بالإدغام زال عنهما المدُّ الذي يُسَوِّغُ وقوعَ السَّاكن بعدهما، فأشبَهَا بذلك الحرفَ السَّاكنَ

(١) الكتاب ٤/٤٤٠-٤٤٢ .

(٢) الكتاب ٤/٤٤٢ .

(٣) المرجع السابق .

الصحيحَ نحـوَ: ظَبْـي وغَـزْو، وكمـا لا يُدغَمَـان بعـد سـاكنٍ صحيـحٍ، لا يُدغَمَان ها هنا، والدليل على زوال[١] المدِّ منهمـا بالإدغـام: جـوازُ وقـوع نحو: (لِيّ)، و(قَوٍّ) في قافية ظَبْي وغَزْو، ولذلك لا يجوز وقوعُ نحو: (عـين) مع (حَزْنٍ)، ولا نحو: (ثَوْبٍ) مع (ضَرْبٍ) .

وموضع « ما » في قوله: « وما كان مِن مِثْلَين » رفـعٌ بـالابتداء ، وهـي بمعنـى الـذي، أو شَـرطيَّةٌ، و « كـان » بعدهـا تامَّـةٌ صلـة لـ « مـا » أو خـبرُ الشَّرطية .

و « مِن مِثْلَين » : حالٌ من ضمير « كان » ، وما بعد الفـاء خـبرُ « مـا » الموصولةِ، وجزاءُ الشَّرطيةِ .

ونوَّعَ الأمثلة في قوله: « كيَعْلَم مَّا فيه هـدى » ليَذكُـرَ نوعـاً مـن كـل مثال، وذلك أنَّ ما قبل الأول من المِثْلَين يكون ساكناً ومتحركاً، والسَّاكنُ صحيحٌ ومعتلٌّ، وأتى بهما في قوله: ﴿فِيهِ هُّـدىً﴾[٢] وفي قولـه: ﴿والعَفْـو وَّأْمُرْ﴾[٣]، والمتحرك يكون معه المِثْلُ مضمومـاً ومفتوحـاً ومكسُـوراً، وقـد أَتَى من ذلك بمثالين: ﴿طُبِعَ عَّلَـى﴾[٤] و﴿يَعلَـم مَّـا﴾[٥] والقُـرَّاءُ يُدغمـون نحـو: ﴿العَفْـو وَّأمُـرْ﴾ و﴿العِلْـم مَّـاذَا﴾[٦] و﴿شَـهْر رَّمَضَـانَ﴾[٧] وشـبهَهُ،

---

(١) سقط من ب .
(٢) سورة البقرة: ٢ .
(٣) سورة الأعراف: ١٩٩ .
(٤) سورة التوبة: ٨٧ .
(٥) سورة البقرة: ٢٥٥ .
(٦) سورة القتال: ١٦ .
(٧) سورة البقرة: ١٨٥ .

والنحاةُ يَأبَون منه، وسنتكلَّمُ على ذلك عند قوله:

وَإِدْغَامُ حَرْفٍ قبله صَحَّ سَاكِنٌ عسِيرٌ ... ...

إن شَاء ا لله تعالى .

* * *

/إِذَا لم يَكُنْ تَا مُخبِرٍ أَومخاطَبٍ أَو المكتَسَى تَنْوِينَهُ أَو مُثَقَّلاَ ١٥١/أ

كَكُنْتُ تُرَاباً أَنْتَ تُكرِهُ وَاسِعٌ عَليمٌ وَأَيضاً تَمَّ مِيقَاتُ مُثِّلاَ

ذكَرَ في هذين البيتين ما لا يجوز إدغامُهُ من المِثْلَين، وذلك أربعةُ أشياء: تاءُ المتكلم نحو: ﴿كُنْتُ تُرَاباً﴾[1] وتاءُ الخطاب نحو: ﴿أَفَأَنْتَ تُكرِهُ النَّاسَ﴾[2] والمنوَّنُ نحو: ﴿وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾[3] والمثَقَّلُ نحو: ﴿تَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ﴾[4].

وحجَّةُ أبي عمرو[5] في استثنائه تاءَ المتكلم والمخاطب: أنَّ الإدغامَ يُزيلُ عنهما الحركة التي بُنِيَا عليها، فَرْقاً بين الحرف والاسم في نحو: قالت وقلتُ، ولذلك أُسكِنَ لهما ما قبلهما في نحو: ضَرَبْتُ وضَرَبْتَ، وذلك نقضٌ للغرض مع ضعف داعيةِ الإدغام، أعني أنه من كلمتين، ومع ما في ذلك من التقاء السَّاكنين على غير حدِّهِمَا .

---

(١) سورة النبأ: ٤٠ .

(٢) سورة يونس: ٩٩ .

(٣) سورة البقرة: ١١٥ .

(٤) سورة الأعراف: ١٤٢ .

(٥) انظر الإدغام الكبير: ٤٥ .

مع ما يعرضُ من اللبس في بعض المواضع نحو: ﴿كُنْتُ تُرَاباً﴾ لو أُدغِمَ التبَسَ فيه المتكلمُ بالمخاطَب .

فإن قيل: لمَ أُدغِمَ نحو: ﴿لَك كَيْداً﴾[1] والكافُ للخطاب، وفي إدغامها لَبسٌ ؟

فالجوابُ: أنه اجتمعَ في قولك: ﴿كُنتُ تُرَاباً﴾ وشبههِ الخطابُ وسكونُ ما قبلَ المدغَم، وانفصالُ المِثْلَين، فضَعُفَ فيه الإدغامُ، وليس كذلك نحو: ﴿لَك كَيداً﴾، والله أعلم .

قال الفاسيُّ[2]: والعلَّةُ في استثنائهما مجموعُ أمرين: لزومُ سُكونِ ما قبلهما[3]، وكونُهُما على حرفٍ واحدٍ، فالإدغام يُجحِفُ به .

ولا يكفي أحدُ الأمرين في العلة؛ لعدم اطِّرَاده، يريدُ أنا لو علَّلْنَا بسكون ما قبلهما لانتَقَضَ ذلك بنحو: ﴿شَهر رمضان﴾، ولو علَّلْنَا بكونهما على حرف لانتقض بنحو: ﴿لَك كَيداً﴾ .

قلتُ: يمكن أن يُعلَّلَ الإظهارُ بسكون ما قبلهما، وذلك أن السُّكونَ لهما أَلزَمُ منه لغيرهما من الحروف؛ لأنَّ كلَّ تاءِ متكلِّمٍ ومخاطَبٍ لا يكونُ ما قبلها إلا سَاكناً، وليس كذلك غيرُهما، بل يكون قبله متحرِّكٌ وساكنٌ في الجملة .

---

(١) سورة يوسف: ٥ .

(٢) انظر اللآلي الفريدة لوحة: ٢٨ .

(٣) في ب: « ما قبلها » .

وحجّتُه[١] في استثنائه المنوَّنَ: أنَّ الإدغامَ إنما يكون إذا تلاقى المِثْلان من غير أن يَفصِلَ بينهما فاصلٌ، ألا ترى أنك لا تُدغِمُ نحو: اضربُوا بَكراً، لا تُدغِمُ الباءَ في الباء؛ لفصل الواو بينهما، وكذلك التنوينُ هو حرفٌ فاصلٌ بين المِثْلَين، ألا تراه تُنقَلُ إليه الحركةُ نحو: ﴿عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾، ويُدغَمُ في نحو: ﴿وَعَاداً وَثَمُوداً﴾[٢]، ولمّا كان التنوينُ دلالةً على المتمكن عندهم والأخفِّ عليهم، لم يمكِنْ حذفُه؛ لضعف داعية الإدغام، وعلى الجملة إنَّ الإدغامَ يَسُوغُ في المنفصِل ما لم يؤَدِّ إلى مستكْرَهٍ، فإنه يُرفَضُ لضعفه هنالك .

فإن قيلَ: لَمَ أدغَمُوا نحو: ﴿كَأَنَّه هُو﴾[٣] و﴿جَاوَزَه هُو﴾[٤] و﴿لِعِبَادَتِه هَلْ﴾[٥] وقد حال بين الهاءين الياءُ والواوُ التي هي صلةٌ ؟

فالجوابُ: أن الصلةَ في الهاء زائدةٌ لغير معنى، وإنما هي تقويةٌ؛ لأنَّ الضميرَ هو الهاء، وهو خفيٌّ، ولولا خفاؤُه لكان على حرف واحد /كالكاف والتاء، ولمّا كانت الصلةُ فيها زائدةً لِمَا ذكرْتُ لك، التَزَمُوا حذفَها في الوقف، وأجازوا حذفَهَا إذا كان ما قبلها ساكناً نحو: مِنهُ وعليه وفيه، كما سنبيِّنُهُ بعدُ إن شاء الله تعالى . ١٥٢/أ

وقد حُذفت الصلةُ في الشِّعرِ وإن كان قبلَها متحركاً، أنشَدَ سيبويهِ

---

(١) انظر الإدغام الكبير: ٤٤-٤٥ .

(٢) سورة الفرقان: ٣٨ .

(٣) سورة النمل: ٤٢ .

(٤) سورة البقرة: ٢٤٩ .

(٥) سورة مريم: ٦٥ .

للأعشى[(١)]:

فَمَا لَهُ مِن مَجْـدٍ تَلِيـدٍ وَمَا لَهُ
مِنَ الرِّيحِ فَضْلٌ لا الجَنُوبِ وَلاَ الصَّبَا

وأنشد أيضاً[(٢)]:

فَإِنْ يَكُ غَثّاً أَو سَمِيناً فَإِنَّنِي سَأَجْعَلُ عَينَيهِ لِنَفْسِهِ مَقْنَعَا

فحذَفَ صلةَ هاء « له » و « لنفسه » ، وإذا كانت الصلـةُ كذلـك فـلا يَضِيرْنَا حذفُهَا للإدغـام إذ تُحـذَفُ لغير ذلـك، وليست لمعنـىً، فخـالفت التنوينَ والياءَ والواوَ في نحو: قالُوا لَكَ، واضرِبِي بَكـراً[(٣)]، لا يصـحُّ حـذفُ شيء منهنَّ، ولا يتأَتَّى الإدغامُ مع بقائهن .

فإن قيلَ: لِمَ أظْهَـرَ نحـو قولـه تعـالى: ﴿بِهَـا هَـؤُلاءِ﴾[(٤)] و﴿فِيهَـا هُـمْ وَالغَاوُونَ﴾[(٥)] وهلاَّ أدغَمَه وحذفَ الصِّلَةَ، كما فعل ذلك في نحو: ﴿كَأَنَّـه هُوَ﴾[(٦)] أليست الألفُ صلةً كالياء والواو ؟

فالجوابُ: أنَّ الألفَ مع ضمير المؤنث صلةٌ، كالياء والواو مع المذكَّر، إلا أنَّ العربَ لم تَحذِف الألفَ، كما حذفوا الياء والـواوَ، لا يحذفونهـا في الوقف، ولا إذا سُكِّنَ ما قبل الهاء، وكأنهم التزموا الألفَ لخفتها، ألا ترى

(١) ديوانه: ١٤، وانظر الكتاب ١/٣٠ هامش (٥) .

(٢) نسبه سيبويه إلى مالك بن خُرَيم الهمداني. الكتاب ١/٢٨ هامش (١، ٢) .

(٣) انظر الكتاب ٤/٤٤٧ .

(٤) سورة الأنعام: ٨٩ .

(٥) سورة الشعراء: ٩٤ .

(٦) سورة النمل: ٤٢ .

أن مَن يقول: هـذا قـاضْ والقـاضْ، فيَحـذِفُ اليـاء في الوقـف، لا يحـذفُ الألفَ في نحو: مُعَلّى والمعلّى، فتَغييرهم للياء والواو لثقلهما عليهم أشدُّ من تغييرهم للألف، وإذا كان ذلكَ كذلك، يَسهُلُ حذفُ الياء والواو صِلَتَين، ولا يَسهُلُ حذفُ الألف صلةً .

وحجَّتُهُ[1] في استثنائه الحرفَ المُثَقَّلَ: أنه مُؤَدٍّ إلى تغيـيرٍ مـا تدعـو إليـه داعيةٌ، وذلك أنهم لو أدغَمُـوا لَسَـكَّنُوا الحـرف المدغَـمَ فيـه ماقبلـه، وزال إدغامُ ما قبله فيه، فهذان تغييران، ثـمَّ هـم بعـد ذلـك بـين أمريـن: إمـا أن يحرِّكُوا السَّاكن الأوَّلَ، أو يجمعوا بين السَّاكنين على غير حدِّهِمَا، وأَيَّمَا[2] فعلوا فَذَلِكَ مستكرَهٌ، وداعيةُ الإدغام ضعيفةٌ، فرفضوه لذلك .

قوله: « إذا لم يكن تَا مُخبِرٍ » يريدُ تاء المتكلم؛ لأنه مخبرٌ عن نفْسِهِ.

وقوله: « أو المكتَسِي تنوينَه » يريد أو المنـوَّنَ، ولَمَّـا كـان الاسـمُ الـذي يلحقُهُ التنوينُ أشرفَ الأسماء، فإنه ليس بشـبيهٍ بـالحرف ولا بـالفعل، عـبَّرَ عـن تنوينـه بالكُسْوَة؛ لأنهـا جمـالٌ للشَّـخص، كمـا أن التنويـنَ جَمَـالٌ للمتمكِّنِ .

قـال سـيبويهِ[3]: وأمَّـا التنويـنُ فعلامـةٌ للمتمكِّـنِ عندهـم، والأخـفٌ عليهم، وتركُهُ علامةٌ لما يَستثْقِلُونَ » .

قوله:/ « كَكُنتُ تُرَاباً » وما بعده من الأمثلة، أَتَى به مرتَّباً على حسب ١٥٣/أ

---

(١) انظر الإدغام الكبير: ٤٤ .

(٢) في ب: وإنّما .

(٣) الكتاب ١/ ٢٢ قال: « فالتنوين علامة لأمكن عندهم والأخف عليهم، وتركه علامة لما يستثقلون » .

ما قاله في البيت الأوَّل، « كنتُ تُرَاباً » راجعٌ لقوله: « إذا لم يكن تـا مخبر » و« أنت تُكرهُ » لقوله: « أو مُخَاطَبٍ » ، و « واسعٌ عليمٌ » لقوله: « أو المكتَسِي تنوينَه » ، و « تمَّ ميقاتُ » لقوله: « أو مثقَّلا » .

ويُسمِّي أهلُ البديع هذا المعنى مقابَلَةً، ومنه قولُ الشَّاعر وهو النابغة يصفُ حماراً وأتاناً وَحْشِيَيْن[1]:

إذَا هَبَطَا سَهْلاً أَثَارَا عَجَاجَةً وإنْ عَلَوَا حَزْناً تشَظَّتْ جَنَادِلُ

فقابَلَ (إذَا) بـ (إنْ)، و(هَبَطَا) بـ(وَطئا) و(سَهْلاً) بـ(حَزْناً)، و(عجاجةً) بـ(جَنادِل)، وإن كان أهلُ المعاني[2] يشترطون أن يكونَ المأتيُّ آخِراً أَضْداداً للمأتيِّ به أوَّلاً، أو شبهَ أَضْدَادِهِ، فالذي قاله أبو القاسمُ يشبهُهُ في مقابلة الأوَّلِ بالأول والثاني بالثاني على الترتيب .

وقوله: « وأيضاً » حَشْوٌ، وكأنه قدَّرَ أنه قطَعَ التمثيلَ ثمَّ عادَ إليه .

* * *

وَقَدْ أَظْهَرُوا فِي الكَافِ يُحزِنكَ كُفرُهُ
إذِ النُّونُ تُخفَى قبلَهَا لتُجَمَّلاَ

ذكَرَ هنا أيضاً ما استثناه أبو عمرو من المِثْلَين فلَم يُدغِمْهُ، وذلك الكافُ التي قبلها نونٌ ساكنة، وذلك في قوله تعالى: ﴿فَلاَ يَحْزُنكَ

(١) ديوان النابغة: ١٥٣، من قصيدة مطلعها:

دعاك الهوى واستجهلتكَ المنازلُ

تشَظَّتْ: تكسرت، الجَنَادِل: الصخور .

(٢) انظر: الصناعتين: ٣٧١، العمدة: ٥٩٠، والطراز لليمني: ٣٧٨/٢ .

كُفْرُهُ﴾[1]، وقد أشار الناظم إلى علة الإظهار .

قال أبو جعفر[2]: فأمَّا ﴿يَحْزُنْكَ كُفْرُهُ﴾ فالجماعةُ على إظهاره؛ لأنَّ النونَ مُخفَاةٌ، والمخفيُّ كالمدغَم، فكما امتنعوا من إدغام ﴿أُحِلَّ لَكُمْ﴾[3] كذلك امتَنَعُوا من إدغام: ﴿يَحْزُنْكَ كُفْرُهُ﴾ .

وقوله: « لِتُجَمَّلَ » يُرِيدُ النونَ؛ أي: لتحسُنَ، وهو علة لإخْفَاءِ النون عند الكاف، وذلك أن النونَ لم تقرُبْ من الكاف قربَهَا من الراء فتُدغَمَ فيها، و لم تبعُدْ منها بُعدَهَا من حروف الحلق فتُظهَرَ عندها[4]، فَهِيَ وسَطٌ، فلذلك كان حكمُهَا الإخفاءَ، وذلك هو جمالها. فلامُ[5] « لِتُجَمَّلَ » على هذا متعلقة بـ « تُخفَى »[6].

وقال الفاسيُّ[7]: الضميرُ في « لِتُجَمَّلَ » يعودُ على الكاف؛ أي: لِتُجَمَّلَ الكافُ بإظهارها للإخفاء قبلَهَا، كما جُمِّلَ ما أُدغِمَ ما قبله فيه بذلك، فاللامُ على هذا متعلقة بقوله: « أَظهَرُوا » .

قال: وقوله: « في الكاف » فيه إشكَالٌ؛ لأنَّ المستعمِلَ أظهَرَ حرفَ

---

(١) سورة لقمان: ٢٣ .

(٢) الإقناع باب الكاف: ١ /٢٢٢ .

(٣) سورة البقرة: ٧٨ .

(٤) في ب: « عندهما » .

(٥) في ب: « فلأن » .

(٦) في ب: « فتخفي » .

(٧) انظر اللآلي الفريدة لوحة: ٢٩ بتصرف .

كذا عند حرفِ كذا، وأَدغَمَ حرفَ كَذا في حرف كَذا، وتصحيحُ الكلام بأن يقدَّرَ: وقد أظهَرُوا في فصل الكاف كافَ ﴿يَحزُنكَ كُفْرُهُ﴾، ويجوزُ أن يكونَ عَدَّى « أظهَرَ » تعدية (أدغَمَ)؛ لأنه ضدُّه، والشيءُ يجري مَجرَى نظيرِهِ تارةً، ومجرى نقيضِهِ أخرى، قال الشَّاعرُ[1]:

إذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيرٍ لَعَمْرُ اللهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا

فعَدَّى (رَضيَ) بـ(علي)؛ لأنه نقيضُ (سَخِطَ)، وأنت تقولُ: سَخِطْتُ عليه .

قلتُ: جميع ما استثناه الناظمُ من باب إدغام المِثْلَين خمسةُ أحرف: تاءُ المتكلِّم، وتاءُ المخاطَب، والمنوَّن، والمشدَّد، وما قبلَه حرفٌ مخفيٌّ. وقد أتى الخلافُ في بعضها .

قال / أبو عمرو[2]: وروى القاسِمُ بنُ عبد الوارث عن أبي عُمَرَ عن اليزيديِّ عنه: ﴿مِن أَنْصَار رَّبَّنَا﴾[3] مُدغَماً، قال: وذلك غيرُ جائز؛ لما ذكرناه من كون التنوين فاصلاً بين المدغَمِ والمدغَمِ فيه . ١٠٤/أ

ولعل ما رواه القاسِمُ عن أبي عَمرَ عن اليزيدي من الإدغام في ذلك إنما أُريدَ به إدغامُ التنوين، وإذهابُ غنّتِهِ في الراء، دون إدغامِ الراء في الراء، وكذلك حُكِيَ عن أبي القاسم بنِ عبد الوارث المذكور: إدغامُ

---

(١) للقحيف العقيلي. انظر المقتضب ٣٢٠/٢، والمحتسب ٥٢/١، والأزهية: ٢٨٧، والخزانة ١٣٢/١٠-١٣٣ .

(٢) الإدغام الكبير في القرآن: ٤٥ .

(٣) سورة آل عمران: ١٩٢-١٩٣ .

الكافِ في ﴿يَحْزُنْكَ كُفْرُهُ﴾(١)، وقال فيه: والعمَلُ والأخْذُ بالإظهار .

قال أبو جعفر(٢): ولـه وجـهٌ، وذلـك أن الإخفـاءَ مُظهَـرٌ، يريـد: هـو قريبٌ من الإظهار فأشبهَ نحوَ: ﴿شَهْرُ رَّمَضَانَ﴾(٣) و﴿الرُّعْبَ بِّمَا﴾(٤).

قلـتُ: ونقَـصَ النَّـاظمَ أن يستثنيَ المهمـوزَ نحـو: ﴿جَـاءَ أَجَلُهُـمْ﴾(٥) و﴿السُّفَهَاءُ أَلآ﴾(٦)، والنون من (أنا) في نحو قوله تعـالى: ﴿إِنَّمَـا أَنَـا نَذِيـرٌ مُبِينٌ﴾(٧) ألا تراهما داخِلَين في عموم قوله:

وَمَا كَانَ مِن مِثْلَينِ فِي كِلْمَتَيهِمَا ... فَلاَ بُدَّ مِن إِدْغَامِ مَا كَانَ أَوَّلاَ

أمَّا الهمزةُ فاتَّكَلَ على أنه يَذكُرُ أحكامَهـا في بـاب الهمزتـين، ويبقـى عليه نحو: ﴿أَنَا نَذِيرٌ﴾ .

فإن قيلَ: لِمَ لَمْ تُدغَم الهمزةُ في الهمزة ؟

فالجوابُ: أن الإدغام مقصودٌ به التخفيفُ، والهمـزةُ لها ضـربٌ آخَـرُ من التخفيف غيرُ الإدغام، وهو تسهيلُهَا وإبدالُهَا وحذفُهَا، ويكـون ذلـك فيها إذا كانت وحدَهَا، فإذا انضاف إليها غيرُهَا، لَزِمَهَا ما كان يجوزُ فيهـا منفردَةً،بخلاف غيرِهَا من الحروف،فكان لذلك تخفيفُهَا أَولى من إدغامِهَا.

---

(١) سورة لقمان: ٢٣ .
(٢) الإقناع ٢٢٢/١ بتصرف .
(٣) سورة البقرة: ٨٥ .
(٤) سورة آل عمران: ١٥١ .
(٥) سورة النحل: ٦١ .
(٦) سورة البقرة: ١٢ .
(٧) سورة العنكبوت: ٥٠ .

فإن قيلَ: لِمَ لَمْ يَجُزْ إدغامُ نحو: ﴿أَنَا نَذِيرٌ مُبِينٌ﴾[١] ؟

فالجوابُ: أنَّ الحركةَ التي في النون يَقبُحُ حذفُهَا لأجل الإدغام، وذلك أنهم بَنَوا هذا الضمير على الحركة للفَرْقِ بين لفظ الحرف ولفظِ الاسم، إذ لو قلتَ: أنْ لاشْتَرَكَ فيه الاسم والحرف، ولذلك شَحُّوا عليها حتى إنهم لا يُذهِبُونَها في الوقف، بل يَزيدون أَلِفاً يَقِفُونَ عليها، فَتَتَحَصَّنُ الحركةُ عند ذلك، فيقال: أنا، فإذا وصَلُوا وأَمِنُوا زَوَالَ الحركةِ (حذفوا الألِفَ، وإذا كان ذلك كذلك، فكيف يجوزُ حذفُ تلك الحركة[٢]) للإدغام مع ضعف داعيَتِهِ؟ هذا إذا قلنا: إنَّ (أنا)[٣] الضميرُ منه الهمزة والنون، وإذا قلنا: الهمزةُ والنونُ والألفُ، ثلاثَتُهَا هي الضميرُ على مذهب أهل الكوفة[٤]، فوَجْهُ الإظهارِ بَيِّنٌ، وذلك أن التقاءَ المِثْلَين إنما هو بسبب حذف الألف المحذوفةِ للتخفيف لكثرة الاستعمال، فكأنها موجودَةٌ، فتَصِلُ لذلك بين المِثْلَين .

فإن قلتَ: هلاَّ كان فيه الوجهان اللَّذَان في نحو: ﴿يَبْتَغِ غَيرَ﴾[٥] وغيره من المحذوفات ؟

فالجـــوابُ: أنَّ المحذوف في ﴿أَنَا نَذِيرٌ﴾ يرجعُ في الوقف، وفي نحو: « يَبْتَغِ » لا يرجعُ أبداً، وإذا كان في نحو: « يبتغ »[٦] الوجهان مع (لزوم الحذف، فحُكمُ ﴿أَنَا نَذِيرٌ﴾ - لا يلزَمُهُ الحذف ـ الإظهارُ لا غيرُ، والله أعلم .)[٧]

---

(١) سورة العنكبوت: ٥٠ .

(٢) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٣) في ب: « أما » .

(٤) قال الأزهري: المختار في « أنا » أن الضمير هو الهمزة، والنون فقط، والألف زائدة لبيان الحركة، ومذهب الكوفيين أنه الأحرف الثلاثة، واختاره ابن مالك . التصريح: ١/١٠٣ ، وانظر: اللباب: ١/٤٧٤ .

(٥) سورة آل عمران: ٨٥ .

(٦) في ب: « يتبع » .

(٧) غير ظاهر في: أ .

وَعِنْدَهُمُ الـوَجْهَانِ فِي كُلِّ مَوضِعٍ
تَسَمَّى لأَجْلِ الحَـذْفِ فِيهِ مُعَلَّلاَ
كَيَبتَـغِ مجـزُوماً وَإِنْ يَكُ كَاذِباً
وَيَخْلُ لَكُم عَن عَالِمٍ طَيِّبِ الخَلاَ

ذكَـرَ في هذا البيت ما جاء فيه الوجهان: الإظهارُ والإدغامُ، وليست من الأشياء / التي استثناها قبلُ، وذلـك كـلُّ مِثْلَـين التَقَيَـا بسبب حـذفِ حرف بينهما، ولولا الحذفُ لم يلتَقِيَا، وذلك ثلاثةُ مواضعَ: ﴿وَمَـنْ يَبْتَـغِ غَيرَ الإسلاَمِ﴾[1] و﴿يَخْلُ لَكُمْ وَجْهُ﴾[2] و﴿إِنْ يَكُ كَاذِباً﴾[3] لولا الحذفُ لم يلتَقِ المِثْلاَن، ولم يكُنْ إدغامٌ . ١٥٥/أ

والأصل: يبتغي ويخلو، فحُذِفَت الياءُ والواوُ للجزم، فالتقى المِثْلاَن، وأصل « يـك كاذبـاً » : يكـونُ، فسُكِّنَت النُّونُ للجزم، وحُذِفَت الـواوُ للسَّاكنين، ثم حُذِفَت النونُ من « يكن » تخفيفاً، ولشبَهِ النون بحـرف العلة قالوا: لا أَدْرِ، ولا أُبالِ، والأصـلُ: أَدري، وأُبـالي، فحُذِفَـت اليـاءُ تخفيفـاً، وكذلك فعلوا بالنون مع كثرة استعمالهم هذه اللفظةَ في كلامهم .

فالإدغامُ في هذه الكلِمِ بالنظر إلى اللفظ إذا التقت الأمثالُ، والإظهـارُ بالنظر إلى الأصل، ولئلاَّ يكثُرَ الإعلالُ .

قـال أبـو عمـرو[4]: فـإن كـان معتـلاً نحو قولـه: ﴿وَمَـن يَبْتَـغِ غَـيرَ

---

(١) سورة آل عمران: ٨٥ .
(٢) سورة يوسف: ٩ .
(٣) سورة غافر: ٢٩ .
(٤) التيسير: ٢١ ، ذكر المثلين في كلمة وفي كلمتين .

الإِسْلاَمِ﴾، و﴿يَخْلُ لَكُمْ﴾، و﴿إِنْ يَكُ كَاذِباً﴾ وشبهِهِ، فأهلُ الأداء مختلفون فيه، فمذهبُ ابن مجاهدٍ وأصحابِهِ الإظهارُ، ومذهبُ أبي بكرٍ الدَّاجُونيِ وغيرِه الإدغامُ .

قال:وقرأتُ أنا بالوجهَين،هذا نصُّه في «التيسير»، وقال في «الاقتصاد»[1]: وقد اختَلَفَ علينا في المعتل - يعني الكَلِمَ المحذوفةَ - فقرأتُهُ بالإدغام على شيخنا أبي الفتح، وقرأتُهُ عليه أيضاً بالإظهار. وهو مذهب ابنِ مجاهد، وهو الصحيحُ، وبه آخُذُ .

واختارَ في غير الاقتصاد[2] إظهارَ ﴿يَكُ كَاذِباً﴾، وإخفاءَ ﴿يَخْلُ لَكُمْ﴾، وإدغامَ ﴿يَبْتَغِ﴾ .

قال: لأنَّ ﴿يَكُ كَاذباً﴾ أُعِلَّ بِحَذْفِ لامِهِ وعينِهِ وهي النُّونُ والواوُ، فلو أُسكِنَت فاؤُهُ للإدغام لاجتَمَعَ فيه ثلاثُ اعتلالات، وأما ﴿يَخْلُ لَكُم﴾ فلأنه محذوفٌ، وَقَبْلَ آخرِهِ سَاكنٌ فقد التقى فيه موجِبٌ ومُسقِطٌ؛ التقاءُ الأمثال مُوجِبٌ، والسُّكونُ قبلُ مسقِطٌ، فكان الإخفاءُ أَولى، وأمَّا ﴿يَبْتَغِ﴾ فليس فيه مانعٌ، لا كثرةُ الإعلال[3] ولا السُّكونُ قبلَ الآخِرِ.

قلتُ: اختارَ شيخُنَا أبو عبد الله محمَّدُ بنُ القصَّاب مذهبَ ابْنِ مجاهد في: ﴿يَخْلُ لَكُم﴾، و﴿يَبْتَغِ غَيرِ﴾، ومذهبَ الدَّاجوانيِّ في: ﴿يَكُ

---

(١) كتاب الاقتصاد مخطوط، وهو منظومة كما ذكر (تزل) .

(٢) انظر الإدغام الكبير: ٥٧، ٥٣، ٧٤ .

(٣) في ب: « الاعلام » .

كَاذِباً﴾، قال: لأنَّ المحذوف في: ﴿يَخْلُ لَكُم﴾، و﴿يَبْتَغِ غَيرَ﴾، على قياسٍ؛ لأنه للجازم فهو في نية الوُجُودِ، فيَفصِلُ بين المِثْلَين، فيقبُحُ الإدغامُ، والمحذوفَ في: ﴿يَكُ كَاذباً﴾ على غير قياسٍ، إذ هو للتخفيف لا للجازم، فهو في نية العدَمِ، فلا حائلَ بين المِثْلَين .

والضمير من قوله: « وعندهم » عائدٌ على أهل الأداء، وإن لم يتقدَّم لهم ذكرٌ.

ومعنى « مُعَلَّلاً »: أي سُمِّيَ مُعتلاً لأجل الحذف الواقعِ فيه، فإنَّ النحاةَ يُسَمُّونَ مَا حُذفَ آخرُهُ معتَلاً، سَواءٌ كان المحذوفُ منه صحيحاً أو معتلاً، فـ(يَد) و(أخ) معتلٌ للحذف، ولأنَّ آخِرَه حرفُ علَّةٍ، الأصل: يَديٌ وأَخوٌ.و(شَفَةٌ)و(حِرٌ) معتلٌ للحذف الواقعِ فيه، الأصلُ: حِرْحٌ وشَفهةٌ[1].

/ ثمَّ مثَّل ما حُذِفَ منه حرفٌ بقوله: « كيبتغ » ، وأخبَرَ أنه مجزوم، ١٥٦/أ «وإن يَكُ كَاذباً ويخلُ» ، ويقتضي إدخالُ الكاف أنها أكثرُ من ذلك، وليس في القرآن غيرُها، وكذلك قال أبو عمرو في « التيسير »[2]، وكأنه يقول: في هذه وما وردَ منها إن وَرَدَ .

وقوله: « عن عالمٍ طَيِّبِ الخَلاَ » الخَلاَ: يُقال: هو طَيِّبُ الخلا؛ إذا كان حسَنَ الحديث، قال الشَّاعرُ[3]:

وَمُحتَرِشٌ ضَبَّ العَدَاوَةِ مِنهُمُ ... بِحُلْوِ الخَلاَ حَرْشَ الضِّبابِ الخَوَادِعِ

---

(١) انظر الكتاب ٤/٤٥١، وأمالي ابن الشجري ٢/٢٢٦، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٤، ٢٣٨، ٢٦٠، فصول في حذف اللام ، والغرر المثلثة: ٣٤٧ .

(٢) انظر باب الإدغام الكبير: ٢١، وانظر الإدغام الكبير: ٥٣، ٥٧، ٧٤ .

(٣) لكثير عزة في ديوانه: ٢٣٩، من الطويل، انظر شرح شواهد الإيضاح: ٣٢١، وبلا نسبة في اللسان (خلا)، وانظر كتاب ما جاء في الضب عن العرب لأحمد الشرقاوي إقبال: ٢٥ .

ويريد بالعالم الطَّيِّبِ الخَلاَ: الحافظَ أبا عمرو رحمه الله تعالى .

قال أبو الحسن السَّخاوي[1]: ويجوزُ أن يُريدَ الناظمُ بذلك نفسَهُ، معناه: أُنْقُلْهُ عن عالمٍ طَيِّبِ الخَلاَ .

قلتُ: في هذا بُعدٌ؛ لأنه لا يخلو من تعظيمِ النَّفسِ .

*   *   *

وَيَـــا قَــومِ مَالي ثُمَّ يَا قَومِ مَن بِلاَ
خِلافٍ عَلَى الإدغَامِ لا شَكَّ أُرسِلاَ

لما قال قبلَ هذا:

« وعندهم الوجهان في كل موضع   تَسَمَّى ... ... البيت »

فأخبرَ أن كلَّ ما التقى فيه مِثْلاَن بسبب الحذف، فيه الوجهان: الإظهارُ والإدغامُ، دَخَل عليه نحو قوله تعالى: ﴿وَيَقَوْمِ مَالِي أَدْعُوكُمْ﴾[2] و﴿يَقَوْمِ مَنْ يَنْصُرُنِي﴾[3] فإن الأصلَ إثباتُ الياء، والأصلُ: يا قومي، ولا شَكَّ أن الياءَ لو ظَهَرَت لم يكن إدغامٌ؛ لعدم التقاء الأمثال .

ثم لما حُذِفَت الياءُ التَقَى المِثْلاَن، فكان يجبُ أن يكون فيهما الوجهان في « يبتغ » وأخويه، والفرقُ بينهما: أنَّ المحذوفَ هنا غيرُ أصل، بل هو زائدٌ، فإذا أَدغَمْتَ بعد الحذف، لم يلتقِ على الكلمة إعلالان، بخلاف الكَلِمِ المتقدِّمَةِ .

---

(١) فتح الوصيد، عند قول الناظم: « كيبغ مجزوماً ... » بتصرف .

(٢) سورة غافر: ٤١ .

(٣) سورة هود: ٣٠ .

قال أبو عمرو[1]: ولا أعلَمُ خلافاً في الإدغام في قوله: ﴿يَا قَوم مَّنْ يَنصُرُني﴾ و﴿يَا قَوم مَّالي﴾ وهو من المعتلّ .

قال الفاسيُّ[2]: وقوله: « وهوَ من المعتل » فيه تسَامُحٌ؛ لأن « يا قوم » ليس من جنسِ ما تقدَّمَ؛ لأن ما تقدَّمَ اعتلَّ بذهاب لامِهِ، أو بذهاب عينِهِ ولامِهِ، والذاهبُ من « يا قوم » : اسمٌ مضافٌ إليه، لكن لما كان المضافُ إليه هاهنا ضميراً متصلاً لا يقومُ بنَفْسِهِ، صار مع ما اتصلَ به كالكلمة الواحدة، هذا مع أنَّ المضافَ والمضافَ إليه كالشيء الواحد .

قلتُ: لو قال الناظمُ في البيت الذي قبله:

وعندهمُ الوجهان في كلِّ مَوضِعٍ

تَسَمَّى لحذفِ الأصلِ منه مُعَلَّلاَ

لم يحتج إلى هــذا البيت، وأظنُّهُ إنما أراد أن يَذكُرَ ما ذَكرَهُ صاحبُ « التيسير » ، والله أعلم .

/وموضعُ قوله: « ويا قوم مالي » مبتدأٌ، التقدير: وميمُ يا قَومِ مالي، ثم يا قومِ مَن، والخبر: « أُرسِلاَ » على الإدغام، أي: أُرسِلاَ على طريق الإدغام، وأُسلِكَا فيه . ١٥٧/أ

و « لا شَكَّ » : اعتراضٌ بين المبتدأ والخبر .

* * *

---

(١) انظر التيسير: ٢١ .

(٢) انظر اللآلي الفريدة لوحة: ٢٩ بتصرف .

وإظهارُ قومٍ آلَ لُوطٍ لكونه
قليلَ حُروفٍ رَدَّهُ مَن تَنبَّلا
بإدغامِ لَكْ كَيْداً ولو حَجَّ مُظهِرٌ
بإعلالِ ثانيهِ إذا صَحَّ لاعْتَلاَ
فإبدالُهُ من همزةٍ هاءٌ اَصْلُهَا
وقد قالَ بعضُ الناسِ مِن واوٍ اُبْدِلا

ذكَرَ في هذا البيت حرفاً اختُلِفَ فيه بالإظهار والإدغام، وهو: ﴿آلَ لُوطٍ﴾[1] في ثلاثة مواضعَ في الحجر والنمل والقمر، ووجَّهَ الإظهارَ، أما من أدغَمَ فلاجتماع المِثْلَين، وأمَّا مَن أظهَرَ فإنهم اعتلوا بوجهَين:

أحدهما: أنه قليلُ الحروف، والإدغامُ يُدخِلُ الحرفَ في الحرف، فيصيرُ كأنه بعد الإدغام على حرفين، والثلاثةُ أقلُّ الأصول .

وقد رُدَّ هذا التعليلُ على قائله بإدغام ما هو أقلُّ حروفاً[2] منه، وبإدغام مثلِهِ، أما أقل منه: فقوله تعالى في يوسف: ﴿لَك كَيداً﴾[3] لأنه على حرفَين، و﴿آل﴾ على ثلاثة، وبإدغامِ مثلِهِ نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ لهم﴾[4] فإنه ثلاثيٌّ كـ(آل) .

والوجه الثاني: لِمَن أظهَرَ أن يقولَ إذا صحَّ عنده الإظهارُ: إنَّ (آلَ) أُعِلَّت عينُهُ بالإبدال، فكرهُوا أن يُعلُّوا مع ذلك لامَه بالإسكان، وذلك أنَّ

---

(١) في الحجر: ٦١، والنمل: ٥٦، والقمر: ٣٤ .

(٢) في ب: « حرفاً » .

(٣) سورة يوسف: ٥ .

(٤) سورة طه: ٦١ .

الأصلَ فيه على قول سيبويه[١]: أهل؛ لقولهم في التصغير: أُهَيل، ثم أُبدِلَت الهاءُ همزةً، فصار أَأْل، ثم أُبدِلَت الهمزةُ السَّاكنة ألفاً لانفتاح أخرَى قبلها، فلو أُدغِمَ لكان فيه على هذا ثلاثُ اعتلالات .

وقيل: إن أصله أوَل، وعينُه واوٌ، تحركت وانفتَحَ ما قبلها فانقلبت ألفاً، وسُمِعَ في تصغيره: أُوَيل[٢]، ففيه على هذا لو أُدغِمَ إعلالان خاصَّةً، وهذا معنى ما ذكَرَه الناظم في هذه الأبيات .

فقوله: « وإظهارُ قومٍ آلَ لُوط» تعرَّضَ فيه للقول بالإظهار، ولوجه الإظهار عند قائله، وقوله: « ردَّهُ مَن تنَبلَ » يريد به الردَّ على من علَّلَ الإظهار بقلة الحروف، وتنبَّلَ: مطاوعُ قولكَ: نبَلْتُ الرجلَ بالطعام إذا ناولتَه شيئاً بعد شيء فتنبَّلَ[٣].

ونظير هذا / أعني في أنه مطاوع فعَّل قولهم: كسَرْتُه فتكسَّر، وكذلك يكون نبَلْتُهُ فتنبَّل؛ لأن العِلمَ الذي به ينبُلُ الإنسانُ إنما يُنَوَّلُ شيئاً شيئاً، يقول: رده عليهم النَّبيلُ بإدغام ﴿لك كَّيداً﴾، وهو أقلُّ حروفاً منه . ١٥٨/أ

ثم قال: « ولو حَجَّ مُظهِرٌ » أي: ولو احتج راوي الإظهارِ في (آل) بإعلال الحرف الثاني منه، لاعتلى في غلَبهِ، ويقال لمن غَلَبَ: عَلاَ كعبُهُ .

وقوله: « ولو حَجَّ » هو من قولهم: حَاجَّه فحَجَّه[٤]؛ أي: غلبَه في

---

(١) الكتاب ٤/٦١٦، وانظر سر الصناعة ١/١٠٠-١٠١ .

(٢) انظر سر الصناعة ١/١٠٥، على أنه من الواو، وإملاء ما من به الرحمن ١/٣٥، والدر المصون ١/٣٤١-٣٤٣ .

(٣) انظر ثلاثيات الأفعال لابن مالك: ٧٩ (نبل) .

(٤) قال في الغرر المثلثة: ٣٩٧: « والغلبة بالحجة » .

الحُجَّة، ومنه قولهم: عَازَّه فعزَّه، أي: غلبه في ذلك، فمعنى قوله: « ولو حَجَّ » إذن: ولو أراد مُظهِرٌ أن يُحجَّ .

ثم قال: « إذا صحَّ » يريد الإظهارَ، لأن الاحتجاج إنما يكون بعدَ صحة النَّقل والرواية، ثمَّ أخذ يُبيِّنُ اعتلالَ ثانيه كيف هو، فقال: فإبدالُهُ - يعني الثاني من (آل) وهو الألفُ - من همزةٍ هاءٌ أصلُهَا، فأصلُ آل: أَهْل، ثم صار بالبدل أَأْل، ثم صار آل .

هذا الذي ذكَرَه في الإعلال هو مذهبُ سيبويهِ، والكِسَائيُّ[1] يقول: أصلُه: أوَلَ، تحرَّكت الواوُ بعد فتحة فانقلبت ألِفاً، وهو المراد بـ « بعض الناس » في قوله:

وقد قال بعضُ النَّاس من واوٍ اُبْدِلا

قلتُ: لا يُعطِي كلامُ النَّاظم أن في (آل) اختلافاً بالإظهار والإدغام، وإنما يُفهَمُ منه الاتفاقُ على الإظهار، والخلافُ في تعليله إما بقلةِ الحروف، وإما بإعلال ثانيه، وقد بيَّنَ أبو عمرو في « التيسير[2]» هذه المسألةَ بياناً شَافياً.

قال: « وأما قوله: آل لوط حيث وقع » فعامَّةُ البغداديين يأخذون فيه بالإظهار، وبذلك كان يأخُذُ ابنُ مجاهد، ويعتلُّ بقلة حروف الكلمة، وكان غيرُهُ يأخذُ بالإدغام، وبه قرأتُ، وقد أجمعوا على إدغام: ﴿لَكَ كَيْداً﴾ في يوسُف، وهو أقلُّ حروفاً من ﴿آل لُوطٍ﴾؛ لأنه على حرفين، ودلَّ ذلك على صحة الإدغام فيه » .

---

(١) إملاء ما من به الرحمن ١/٣٥، والدر المصون ١/٣٤١-٣٤٣ .

(٢) التيسير: ٢١، وفيه: فدلَّ .

قال أبو عمرو[١]: وإذا صحَّ الإظهارُ فيه، فلاعتلال عينه إذ كانت هاءً فأُبدِلَت همزةً، ثم قُلِبَت ألفاً لا غير » .

فانظر كيفَ بيَّـنَ الاختـلافَ في الإظهـار والإدغـام، وذكـرَ الأرجـحَ عنده وهو الإدغامُ .

وقد يقال: إنَّ الناظم أشار إلى ذلك، وإلى ترجيحِ الإدغام بقوله: « إذا صَحَّ » والله أعلم .

قال أبو جعفر[٢]: قال لي أبي: لا يَثْبُتُ أنَّ أَلِفَ (آل) بدلٌ من هاء (أهل)، ولا من همزةٍ مبدلة من هاء؛ لأن معنى (آل) غيرُ معنى (أهل)؛ لأنَّ الأهلَ: القَرَابة، والآلَ: مَن يُؤُولُ إليك في قرابةٍ أو رأيٍ أو مذهبٍ، وإنما أَلِفُ (آل) مبدلةٌ من واوٍ، كما بيَّنَ الكِسَائيُّ ذلك بالرواية عن العرب.

قلتُ: ما حكاه أبو جعفر عن أبيه فيه بعضُ ظُهُور، ألا ترى إلى قوله تعالى /: ﴿قُوا أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ﴾[٣] و﴿إِذْ قَالَ مُوسَى لأَهلِهِ﴾[٤] حيث يُرادُ به القرابة، وإلى قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءَ آلَ لُوطٍ﴾[٥] و﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُؤمِنٌ مِن آلِ فِرْعَونَ﴾[٦] ليس المرادُ فيه القرابة، لكن إذا صَحَّ أن الذي يقول:«آلَ فرعون» ولا يعني القرابة،يصغِّرُهُ بالهاء،بَطَلَ ما يقوله، وسيبويهِ[٧] ١٠٩/أ

---

(١) انظر التيسير: ٢١ ، وفيه: إذا .

(٢) الإقناع ٢٢٦/١ .

(٣) سورة التحريم: ٦ .

(٤) سورة النمل: ٧ .

(٥) سورة الحجر: ٦١ .

(٦) سورة غافر: ٢٨ .

(٧) تقدم .

لم يَحْكِ في تصغيره إلا الهاءَ، فلا بد أن يُقالَ: إن (آل) أصلُهُ (أهْل)، ولو كان الألفُ منقلباً عن واوٍ لما رُدَّ في التصغير إلى الهاء، وما قاله الكِسَائيُّ: لا دليلَ فيه؛ لاحتمال أن تكونَ الألفُ التي أُبدِلَت من الهمزة، أُبدِلَت في التصغير واواً، لمَّا كان البدلُ لازماً لها، أَشبَهَت الألِفُ التي لا أصلَ لها[1] ثانية، فإنها تُقلَب واواً كألف (كاهل)، مع أن الألفَ فيه في موضع العين، والغالبُ على العين الواوُ، فقلبوها إليه، و لم يلتفتوا إلى الأصل، وأمَّا ما استدلَّ به أبو أبي جعفر من اختلافِ معنى آل وأهل، فلا دليلَ فيه؛ لأني أقولُ: الأصلُ أهلٌ، ثمَّ إذا استعملوه فيما هو أعمُّ منه قَلَبُوهُ، وربَّ مادةٍ هكذا، ألا تراهم يقولون: أسْنَتُوا[2]، ويختصونها بالجدب، ولا يبدلون لامَهَا تاءً إلا في الجَدْبِ، وكذلك والله، الأصلُ فيه الباءُ، ولا يُبدِلُونَها تاءً ـ أعني الواو ـ إلا مع الله تعالى .

قال الفاسيُّ[3]: والذي ذكرَه من الاعتلال[4] ـ يعني النَّاظم ـ موجودٌ في قوله: ﴿جَعَلْنَاهُ للنَّاسِ سَوَاءً﴾[5]، مع الاتفاق على إدغامه. ألا ترى أنَّ الناس أصلُهُ: أُنَاس، فحُذِفت همزتُهُ، أو نَوَسٌ، فقُلِبَت واوُه ألفاً، أونَسَيٌ، فقُدِّمَت لامُهُ إلى موضع العين، ثم قُلِبت ألفاً، فالإعلالُ فيه موجودٌ على كل هذه الأقوال[6] .

---

(١) « لها » سقطت من ب .

(٢) انظر سر الصناعة ٤١٤/١ ـ ٤١٨ .

(٣) انظر اللآلي الفريدة لوحة: ٢٩ بتصرف .

(٤) في اللآلي الفريدة: الإعلال .

(٥) سورة الحج: ٢٥ .

(٦) انظر الكتاب ١٩٦/٢، وسر الصناعة ٤١٣/١ ـ ٤١٨، وشرح الملوكي: ٣٦٢ .

قلتُ: ما أورده غيرُ وارد، والفرقُ بين (آل) وبينَ (الناس): أنَّ (أهلَ) أُبدِلَ لضَربٍ من الاختصاص كما قلناه، و(النَّاس) غُيِّرَ كما قال على تلك الأقوال؛ لكَثْرتِهِ في كلامهم، ولكثرتِهِ لا يُحَاشَى عن تغييرِ الإدغام، فافترَقَا[1].

وقد حُكِيَ أيضاً عن بعضهم أنه فرَّقَ بين « لَك كَّيداً » وبين « آل » ، وإن كان « لَك كَّيداً » أَقَلَّ، فإنه بَدلٌ من الظَّاهر، والظَّاهر يُدغَمُ، فهذا يُدغَمُ .

قلتُ: وهذا غيرُ لازمٍ؛ لأنَّ للمُضمَرِ أحكاماً لا يُوافِقُ فيها الظَّاهِرَ، ألاَ تراهُ لا يُعرَبُ ولا يُنعَتُ، إلى غير ذلك من الأحكام التي يخالفُهُ فيها، فكيف يُحمَلُ عليه في الإدغام.

وانتصب قوله: « قليلَ حُروفٍ » على أنه خبرُ « كونِهِ » ، والاسمُ الهاءُ المجرورةُ بالمصدر .

ويتعلقُ قوله: « بإدغام » بـ « رَدَّهُ » .

و« إبدالُه من همزةٍ » : مبتدأٌ وخبرٌ .

و« هاءٌ أصلُهَا » : ابتداءٌ وخبرٌ، موضعُه خفضٌ على النعت لـ « همزة »/. ١٦٠/أ

* * *

(١) انظر الكتاب ١٩٦/٢، وسر الصناعة ٤١٣/١ - ٤١٨، وشرح الملوكي: ٣٦٢ .

وَوَاوُ هُو المضْمُومِ هَاءً كَهُو وَّمَنْ
فَأَدغِمْ وَمَن يُظْـهِرْ فَبِالمَـدِّ عَـلَّلاَ
وَيَأْتِيَ يَـــوْمٌ أَدْغَمُوهُ وَنحوَهُ
وَلاَ فَرْقَ يُنجِي مَنْ عَلَى المدِّ عَوَّلاَ

ذكَرَ الناظمُ في هذين البيتين حرفاً من المِثْلَين مختلَفاً في إظهاره وإدغامه، وهو الواوُ من (هُوَ) إذا لقِيَتْ مثلَها وكانت الهاءُ مضمومَةً، نحو قوله تعالى: ﴿إلاَّ هُوَ وَالملاَئِكَةُ﴾(١) و﴿يَستَوِي هُوَ وَمَنْ يَأمُرُ بِالعَدْلِ﴾(٢) و﴿كَأَنَّهُ هُوَ وَأُوتِينَا﴾(٣) و﴿جَاوَزَهُ هُوَ وَالَّذِينَ﴾(٤) فأمَّا لو سَكَنَت الهاءُ، لم يكن خلافٌ في الإدغام نحو: ﴿وَهُوَ وَلِيُّهُمْ﴾(٥) و﴿هُوَ وَاقِعٌ بِهِم﴾(٦) لأنَّ أبا عمرو يُسَكِّنُ الهاءَ من (هُو) بعد الواو والفاء واللام، على ما سيأتي بيانُهُ في الفَرْشِ إن شاء الله تعالى .

ووجهُ الاختلاف فيه أنَّ مَن أدغَمَ فلاجتماع الأمثال، وأمَّا مَن أَظهَرَ فإنه يقول: الواوُ لا تُدغَمُ حتى تُسكَّنَ، وإذا سُكِّنت وقبلَها ضمَّةٌ، صارت

(١) سورة آل عمران: ١٨ .
(٢) سورة النحل: ٧٥ .
(٣) سورة النمل: ٤٢ .
(٤) سورة البقرة: ٢٤ .
(٥) سورة الأنعام: ١٢٧ .
(٦) سورة الشورى: ٢٢ .

كالواو في: « ءامنوا » وأنت لا تُدغِمُ نحو: ﴿ءَامَنُوا وَعَمِلُوا﴾(١) لأنها حرفُ مدٍّ، وهذه تصيرُ بتهْيئَتِهَا للإدغام مثلَها، فلا تُدغَـمُ، بخلاف واو (هُـوَ) إذا سَكَنَ ما قبلها، فإنها بالسُّكُون لا تصير حرفَ مدٍّ .

وقد اعترَضَ أبو عمرو الدَّانيُّ على هذا التعليل بإجماعهم على الإدغام في نحو: ﴿أَنْ يَأْتِيَ يومٌ﴾(٢) و﴿نُوديَ يَمُوسَى﴾(٣) مع أنهـا تُسَكَّنُ وتَصيرُ حرفَ مدٍّ كالياء التي لا تُدغَمُ في نحو: ﴿فِي يُوسُفَ﴾(٤).

قال أبو عمرو(٥): واختلَـفَ أهـلُ الأداء أيضـاً في الـواو مـن (هُـو) إذا انضمَّـت الهـاءُ قبلهـا، ولقِيَـت مثلَهـا نحـو قولـه: ﴿إلاَّ هُـوَ وَالملاَئِكَـةُ﴾(٦)، و﴿كَأَنَّهُ هُوَ﴾ وشبهِهِ، فكان ابنُ مجاهد يأخُذُ بالإظهار، وكان غيرُهُ يـأخذُ بالإدغام، وبذلك قرأتُ، وهو القياسُ؛ لأنَّ ابنَ مجاهد وغيرَه مجمِعُون علـى إدغام الياءِ في الياء في قوله: ﴿أَنْ يَأْتِيَ يَـومٌ﴾(٧) و﴿نُـودِيَ يَمُوسَـى﴾ وقـد انكَسَرَ ما قبل الياء، ولا فرق بين البابين، وهذا معنى قول الناظم .

وقوله: « المضمُومِ هَاءً » تحرُّزٌ مِن (هو) المسَكَّنِ هَاءً .

وقوله: « كهُو وَّمَن » تمثيلٌ للواو التي فيها الخلافُ، والمرادُ قولُه تعـالى:

---

(١) سورة الرعد: ٢٩ .

(٢) سورة إبراهيم: ٣١ .

(٣) سورة طه: ١١ .

(٤) سورة يوسف: ٨٠ .

(٥) انظر التيسير: ٢١ .

(٦) سورة آل عمران: ١٨ .

(٧) سورة البقرة: ٢٥٤ .

﴿هَلْ يَستَوِي هُوَ وَمَن يَأْمُرُ بالعَدْلِ﴾[1] .

قال أبو عمرو[2]: وجملةُ الوارد في ذلك ثلاثَةَ عَشَرَ موضعاً .

وقوله: « فَأَدْغِمْ » هو أحدُ الوجهَين، وهو المختارُ عندهم .

ثم قال: « وَمَن يُظهِرْ فَبالمدِّ عَلَّلاَ » أي: أظهَرَ نحو: ﴿هُوَ ومَنْ﴾، وتَعَلَّلُ للإظهار بالمدِّ الذي يتكوَّنُ في الواو عند إرادة تسكينِهَا للإدغام، ثم رَدَّ هذا التعليل بقوله:

« ويأتِيَ يَومٌ أدغَمُوهُ ونَحوَهُ »

/وقوله: « ولا فَرْقَ يُنجِي » يقول: مَن عَوَّلَ في تعليل إظهار﴿هُوَ وَمَنْ﴾ علَى المد، فلا يجِدُ فَرقاً بين (هو) وبين (يأتي)، إذا المدُّ فيهما واحدٌ. ١٦١/أ

وقد ردَّ الفاسيُّ[3] هذا التعليلَ - أعني تعليل إظهار (هو) بالمد -[4]، فقال[5]: وهذا الاحتجاجُ غيرُ مستقيمٍ؛ لأنَّ الواوَ في « ءامَنُوا » و « اتَّقَوا » على كل حالٍ، والمدُّ صفةٌ لازمةٌ لها، فلو أُدغِمَت لَزالَ ما فيها من المد الأصلي، بخلاف الواو في هذا الفصل، فإنَّ أصلَها الحركةُ، وسُكُونُهَا عارضٌ لأجل الإدغام، فلا يمنعُ من الإدغام الذي سَكَنَت لأجله ما عَرَضَ فيها من شَبَه النَّوع الأوَّل .

---

(١) سورة النحل: ٧٦ .

(٢) انظر الإدغام الكبير: ٨١ .

(٣) انظر اللآلي الفريدة لوحة: ٣٠ بتصرف .

(٤) في ب: « كالمد » .

(٥) « فقال » سقط من ب .

قلتُ: يمكنٌ أن يُفرَقَ بين ما يَعرِضُ في (هُوَ) من المد، وبين ما يَعرِضُ في الياء، وذلك أن الضميرَ في الاتصال هو الهاءُ، ولما أرادوا الفصل قالوا: هُو، فجعلوه على حرفين، حرفٌ يُبْتَدأُ به، وحرفٌ يُوقَفُ عليه، ولا أقلَّ من ذلك، وكان القياسُ أن تكونَ ساكنةً؛ لأنه مبنيٌّ، والبناءُ أصلُهُ السُّكُونُ، كأنه صار (هُو) بلفظ الهاء في « لَهُ » ، فاشترك لفظُ المتصل والمنفصل، فبنَوهُ على الحركة؛ لخفاء الواوِ والهاء؛ ليكون أقوى، ففتَحُوهُ لذلك، فلو أسكَنُوهُ للإدغام وقبله ضمَّةٌ، صارت حرفَ مدٍّ تُشبهُ الواوَ التي حُرِّكَت هي لتخالِفَهَا، فكان فيه ضربٌ من نقضِ الغرض مع ضعف داعية الإدغام؛ لأنه منفصلٌ، وهذا المعنى معدومٌ في ﴿يَأْتِيَ يَومٌ﴾ ونحوِه، والله أعلم .

فإن قلتَ: ما معنى قولهم: إذا أرادوا اثنين أو جماعة: هُمَا[1] وهُم، والميمُ إنما تلحق ما كان للواحد، كما قالوا: أنتَ، وإذا أرادوا اثنَين أو جماعةً قالوا: أنتما وأنتم، وهلاَّ قالوا: هُومَا وهُومُوا، فألحقوا الميمَ ما كان للواحد، ولم يجعلوه على حرفٍ واحد ؟

فالجوابُ: أنهم فعلوا ذلك إشعاراً لجعْلِ الميم وما لحقَتْهُ كالشيء الواحد، ألا تراهم يقولون في الواحد والواحدة: أنتَ وأنتِ، فإذا أرادوا أكثرَ من ذلك قالوا: أنتما وأنتم وأنتنَّ، فغيَّرُوا أنتَ عمَّا كانت عليه، بجعل الميمِ وما لحقَتْهُ كالشيء الواحد، وكما قالوا: ضَرَبْتُ، ولم يقولوا: ضَرَبَتُ؛ لأنَّ الفاعلَ مع فعله كالجزء منه، ولم يقولوا ذلك في ضَرَبَكَ؛ لأن

(١) الواو ساقطة من ب . .

المفعولَ ليس في اتصال الفاعل، ولما ألحقُوا الميمَ (هُو) ، وأرادوا جعلَهَا كالشيء الواحد، لم يكن بُدٌّ من تغيير الواو، ولا يخلو تغييرُهَا من ثلاثة أوجُهٍ: إمَّا باختلاف حركَتِهَا كما فعلوا في أنتم، أو بإسكانها كما فعلوا في ضَرَبْتُ، أو بحذفها، فلا يجوزُ أن يغيِّرُوهَا باختلافِ حركتها؛ لأنها كانت تكونُ كسرةً أو ضمَّةً، وكلتاهما لا تصِحُّ في الواو بعد ضمَّةٍ، ولا يجوزُ تغييرُهَا بالسُّكُون؛ لأنه كانت تُحْذَفُ في بعض اللغات - أعني في لغة مَن يقول: هُم فَعَلُوا ذلك - وهم أكثَرُ العرب، وإذا كان لا بدَّ من حذفها، فلْتحْذَفْ أوَّلاً، ويكونُ تغيُّرُهَا منه بالحذف:

رَأَى الأَمرَ يُفضِي إلى آخِرٍ فصَيَّرَ آخِـــــرَهُ أَوَّلاً[1]

وقد أَلَمَّ أبو جعفر[2] بشيء من هذا الذي ذكَرْنَاه، فإنه قال: واختيارُ ابنِ مجاهد وأصحابِهِ الإظهارُ؛ لخفائها إذا أُزيلَ عنها حركَتُهَا، فمُرَادُهُم أنها تصيرُ حرفَ مدٍّ، وعَودتُهَا إلى الذي منه فُرَّ، وهذا بخلاف الهاء[3] في نحو: ﴿وهُوَ وَلِيُّهُم﴾ فإنَّ الواوَ إذا سَكَنَتْ فيه لم تَصِرْ حرفَ مدٍّ .

وارتفاعُ قوله: « وُاوُ » بالابتداء، وخبرُه محذوفٌ .

و « هُو » خفضٌ بالإضافة .

و « المضمُومِ » جرٌّ صفةٌ لـ « هُو » .

و « هَاءً » تمييزٌ، التقدير: ومما يُختَلَفُ فيه واو « هُو » المضمُومِ هاؤُهُ .

---

(١) لم أقف عليه .

(٢) الإقناع ٢٣٣/١ باب الواو .

(٣) كلمة غير واضحة .

وَقَبلَ يَئِسْنَ اليَاءُ في اللاَّءِ عَارِضٌ
سُكُوناً أَوَ اصْلاً فَهْوَ يُظهِرُ مُسهِلاَ

ذكَرَ هنا أيضاً حرفاً من المِثْلَين لم يُدغِمْهُ أبو عمرو، وهو قوله تعالى: ﴿وَاللاَّيْ يَئِسْنَ﴾[1] على قراءة أبي عمرو؛ لأنه يقرَؤُهُ بياءٍ سَاكنةٍ من غير همزٍ، وذكَرَ مع ذلك العلةَ التي من أجلها أظهَرَهُ أبو عمرو، كما فعَلَ صاحبُ « التيسير[2] » ، وأنا أذكُرُ مَا في هذه الكلمة / من الاختلاف ١٦٢/أ والتعليلِ مبسوطاً إن شَاء الله تعالى، وبعد ذلك أشرحُ كلامَ الناظم .

اعلَمْ أنَّ في هذه الكلمة لغاتٍ منها: اللاَّئِي، ومنها: اللاَّءِ، ومنها: اللاَّيِ بكسرِ الياء، ومنها: اللاَّيْ بسكونها. وفيها لغاتٌ أُخَرُ أَضرَبْنَا عنها، إذ المقصودُ ما يليق بقراءة أبي عمرو منها .

واختَلَفَ النحويون[3] فيها، فمنهُم مَن جَعَلَ كلَّ لغةٍ أصلاً بنفسها، ومنهم مَن جَعَلَ اللاَّئِي أصلَهَا، وسائرُهَا راجعٌ إليه بضَرْبٍ من التصريف .

ووجهُ القول الأول: أنها أسماءٌ مبنيَّةٌ شبيهة بالحرف، فلا يدخُلُهَا تصريفٌ، كما لا يدخُلُ الحرفَ .

ووجهُ القول الثَّاني: أنها وإن كانت مبنيَّةً، فهي شبيهةٌ بالمعرَبِ؛ لأنها تُنعَتُ ويُنعَتُ بها، ولذلك صُغِّـرَت دون غيرها من المبنيات، وإن كان تصغيرُها بخلاف تصغير المعرَب .

---

(١) سورة الطلاق: ٤ .

(٢) انظر التيسير: ٢٢ .

(٣) انظر الحجة للفارسي ٤٦٦/٥ - ٤٦٧، وشرح المفصل ١٤٢/٣، والدر المصون ٩٢/٩، وإملاء ما من به الرحمن ١٩٠/٢، واللباب ١١٩/٢ .

فإذا علَّلْنَا على الوجه الأول فالأصلُ في اللايْ: الـلاَّيِ بياء مكسورة كهؤلاء، ثم أُسكِنَت الياءُ للوقف، وأُجرِيَ الوصلُ مُجرَى الوقف كياء ﴿محْيَايْ﴾ في قراءة من أَسكَنَ[1]، فكأنهم وَصَلُوه بنيَّةِ الوقف .

أو نقول[2]: أُسكِنَت الياءُ تخفيفاً؛ لأنها مكسُورة، وإن لم تقع بعد كسرة، وذلك أن الكسرَ في الياء مستثقَلٌ، وأثقلُهُ إذا كان بعد كسرة، وأَكَّدَ ذلك هنا أنه بنَاءٌ، فهو لازمٌ، واللازمُ يُستثقَلُ فيه ما لا يُستثقَلُ في العارض، ألا تراهم قالوا: مرَرْتُ بظَبْيٍ، فصحَّحُوا الياءَ وإن كانت مكسُورةً؛ لأنها غيرُ لازمةٍ، وبعد ساكنٍ، ولم يقولوا يَبْيِعُ فيُصحِّحُوا ، وإن كانت بعد ساكن لِلُزُومِهَا، مع أنهم أرادوا أن يُعِلُّوا المضارعَ كما أَعَلُّوا الماضيَ وهو « بَاعَ » .

ولا بدَّ أن نجعَلَ هذه اللغةَ مسَكَّنَةً من الكسر لأنه مبنيٌّ، ولا يُبنَى على السُّكُون ما قبلَ آخرِهِ سَاكِنٌ؛ لئلا يلتَقِيَ ساكنان، فسُكُونُ الياء على هذا عارضٌ يَمنَعُ من إدغام الياء في الياء؛ لأنه إن أسكَنَ بنيَّةِ الوقف، فالوقفُ لا يكون معه إدغامٌ، وإن أسكَنَ للتخفيف فالحركةُ مرادَةٌ، ألا تراهم قالوا: شَقِيَ، والأصل: شَقِوَ؛ لأنه من الشَّقاوَة[3]، ثم قُلِبَت الواوُ ياءً للكسرة قبلَهَا، فصار: شَقِيَ، ثم أسكنوا القافَ للتخفيف، فقالوا: شَقْيَ، ولم يَردُّوا الواو حين زالت الكسرَةُ؛ لأن زوالها للتخفيف، فكأنها موجودةٌ .

---

(١) وورش بخلف عنه، قال الشاطبي في ياءات الإضافة:

ومحياي (جـ)ـيء بالخلف والفتح (خـ)ـولا

فذكر لورش الخلف، وتعين لقالون الإسكان؛ لأنه استثني من أصحاب الفتح المرموز لهم بالخاء، والآية من سورة الأنعام: ١٦٢ .

(٢) في ب: « نقُلْ » .

(٣) انظر الحجة للفارسي ٥/٣٠٢، وسر الصناعة ١/٩٣-٩٧ .

فإن قلتَ: الحرفُ المتحركُ لا يُدغَمُ حتى يُسَكَّنَ، فسكونُهُ عارِضٌ فَلِمَ أُدغِمَ ؟

فالجوابُ: أنَّ المتحركَ إذا أُسكِنَ للإدغام لم ينافِرْهُ الإدغامُ، ولم تُنْوَ فيه الحركةُ، والمسَكَّنُ للتخفيف تُنوَى فيه الحركةُ، فيمتَنِعُ من الإدغام، ولذلك جازَ الجمعُ فيه بين السَّاكنين .

وإذا علَّلنا على الوجه الثَّاني، فالأصلُ في هذه اللغات (اللاَّئِي) بوزن الدَّاعِي، ثم حُذِفَت الياءُ استغناءً بالكسرة عنها كحَذْفِهَا من المعرَبِ نحو: الدَّاعِ والجَوارِ، فيمَن حَذَفَ الياءَ منهما[1]، / فصارَ (اللاَّءِ) بوزن: الدَّاءِ، ثمَّ غُيِّرَت الهمزةُ بأن أُبدِلَت من حركتها ياءً مكسورةً، كَما يفعلون ذلك في أئِمَّة، حيث قالوا: أيِمَّة[2]، وهذا في أئمة قياسٌ، وفي اللاَّءِ شَاذٌّ، والقياسُ فيها بين بين، وكأنهم فعلوا ذلك فَرقاً بين المعْرَبِ والمبنِيِّ، كَما صغَّرُوهَا بترك أوائِلِهَا على حركَتِهَا، وزادوا في آخِرِهَا أَلِفاً فَرقاً بين تصغير المبنِيِّ والمعرَبِ، ويجوزُ أن يكون هذا البدَلُ على لغة الذين يقولون في قرَأْتُ وأخطَأْتُ: قَرَيتُ وَأَخطَيْتُ، ثم فُعِلَ بحركتها ما تقدَّمَ، ويجوزُ أن تكون الهمزةُ أُبدِلَت في الوقف بحركتها ياءً ساكنةً، (ثم وصَلُوهَا ساكنةً)[3] بنيَّةِ الوقف، وهذا الوجهُ جائزٌ في تسهيل الهمزة في الوقف، يقولون: هذا البَطوْ، ومررْتُ بالبطيْ، يُبدِلُون المضمومَةَ واواً، والمكسورةَ ياءً على

١٦٣/أ

---

(١) الياء فيهما من الزوائد، وجملتها اثنان وستون ياء عند الشاطبي، وواحد وستون عند الداني؛ لأنه أسقط « فما آتاني الله » في النمل، و « فبشر عباد » في الزمر، وجعلهما في ياءات الإضافة، وجعل « يا عباد لا خوف عليكم » في الزخرف مشتركة بين الإضافة والزوائد، وفيها يقول الشاطبي:

وتثبت في الحالين دراً لوامعا ... بخلف وأولى النمل حمزةُ كمَّلا
وفي الوصل حماد شكورٌ إمامه ... وجملتها ستون واثنان فاعقلا
فيسري إلى الداع الجوار .. ..

والذين يحذفون في الحاين كنفر.

(٢) يأتي بيانه في باب الهمزتين من كلمة .

(٣) ما بين القوسين ساقط من ب .

حركتها، وهذا وَقفُ الذين يخففون، وليسَ مِن مَذهَبِهم التَّخفيفُ، فلَهُم في الوقف على الهمزة مَنَازِعُ ليست للذين يُسهِّلُون، فالياءُ على هذا القول عارضةٌ هي وسكونُها؛ لأنَّ(١) الأصلَ همزةٌ مكسورةٌ، والهمزةُ لا تُدغَمُ، فكذلك هذه الياءُ .

فإن قلتَ: فلِمَ لمْ يُدغِمْ كما أدغَمُوا ﴿رِئْياً﴾ بعد التسهيل في أحَدِ الوجهَين ؟

فالجوابُ: أنَّ المِثْلَين من كِلْمَتَين يَضعُفُ فيهما الإدغامُ، ويَقوَى في الكِلمَةِ الواحدة، فإذا كان ﴿رِئْياً﴾ يجوزُ فيه الوجهان؛ الإظهارُ نظراً إلى الأصل إذ أصلُهُ الهمزةُ، والإدغامُ نَظَراً إلى اللفظ؛ لاجتماعِ المِثْلَين، فحُكمُ المنفصل ـ لضعف الإدغام فيه ـ الإظهارُ .

فقولُه: « الياءُ في اللاَّءِ عارضٌ سُكوناً » ، هو إشارةٌ إلى المذهب الأول الذي الأصلُ فيه: (اللاَّي) بياءٍ مكسُورةٍ، ثم أُسكِنَت تخفيفاً و للوقف(٢).

فـ « سُكوناً » تمييزٌ أيَ: عارضٌ سكونُهَا، مفهومُهُ: وأمَّا ذاتُها أصليَّةٌ .

وقوله: « أوَ اصْلاً » هو المعطوفُ على « سكوناً » ، فهو أيضاً تمييزٌ؛ لعطفه على التَّمييز، وعبَّرَ بالأصل عن الذات كأنه قالَ: الياءُ في (اللاَّي) عارضٌ سكونُهَا أو ذاتُهَا؛ أي: هي وسُكُونُهَا، وهذا إشارةٌ إلى المذهب الثَّاني الذي الأصلُ فيه (اللائيْ) بياء ساكنة بعد همزة مكسُورة .

وعَطَفَ بـ(أو) لاختلافِ طريقَي التعليل؛ لأنَّ العُروض إمَّا أن يكون لسكون الياء وهي أصليةٌ، أو للياء وسكونِهَا، وكلا التعليلَين يُفيدُ الإظهارَ، فلذلك قال: « فهْوَ يُظهِرُ » بالفاء، وإنما عبَّرَ عن الياء نفسِهَا بالأصل في قوله: « أوَ اصْلاً » ؛ لأنَّ الياءَ تحلُّهَا الحركةُ والسُّكُونُ اللَّذَان هما عارضان للحرف، فإضافةُ الأصل إلى الياء مع أنها هو كقولهم: دَقِيقُ

(١) في ب : لا إن .

(٢) في ب: أو للوقف .

الحُوَّارَى،والدَّقِيقُ هو الحوَّارَى،وإنما هو من باب إضافة العامِّ إلى الخاصِّ، / كأنهم أرادوا: الدَّقيقَ الذي هو الحوَّارَى، وكذلك هذا، كأنه قال: ١٦٤/أ الأصلُ الذي هو الياء، ويُؤيِّدُ ذلك أنك تقولُ: أخذتُ الشَّيء بأصليَّتِهِ[1] وبأصله، أي: بجميعِه، وتقول: جاؤُوا بأصيلَتِهم[2]؛ أي: بأجمَعِهم، واستأصَلَهُ الله، أي: قلَعَهُ من أصله، وكأنه لما نسَبَ العروضَ إلى سُكُون الياء قال: « أو أصلاً » ؛ أي:جميعاً، هي والسُّكُونُ فيها .

وعلى الجملة فالإظهار في هذه الكلمة شَاذٌّ، وما قلناه من التعليل إنما هو بعد السَّمَاع، وهي في الشُّذُوذ نظيرُ الإدغام في نحو: ﴿الرُّعب بِّمَا﴾ قد نَصَّ سيبويهِ[3] على ترك إدغام نحو: (واللاَّي)، وعلى تركِ إدغامِ نحو: ﴿والرُّعْب بِّمَا﴾، ولو[4] قال الناظمُ عوضَ هذا البيت:

وَأَظهَرُوا اللاَّئِي إِذِ اليَاءُ عَارِضٌ ... أَو اسْكَانُهَا والنحوُ الادغَامَ عَدَّلا

لكان أبينَ، ولم يحتج إلى شيءٍ من هذا المجاز .

وأمَّا أبو عمرو الدانيُّ[5] فعلَّلَ امتناعَ الإدغامِ في هذا الحرف بكثرة الاعتلال، قال: وأمَّا قولُه: ﴿واللاَّيْ يَئِسْنَ﴾ في الطلاق على مذهبه في إبدال الهمزة ياءً ساكنةً، فلا يجوز إدغامُهَا؛ لأنَّ البدلَ عارضٌ، وقد

---

(١) كذا في النسختين ، والصحيح والله أعلم كما ذكره الجوهري وغيره: بأصيلته؛ أي: كله بأصله .

(٢) في ب: بأصليَّتهم، ولا معنى له .

(٣) انظر الإدغام الكبير: ٩٥، والإقناع ١/١٦٦-١٦٨ .

(٤) لا يجوز عند البصريين ، وحملوا قراءة أبي عمرو على الإخفاء، كما ذكر ابن عصفور في الممتع ٢/٧١٩ .

(٥) انظر كتاب الإدغام: ٥٩-٦٠ باختصار .

عَضَدَ[١] ذلك ما لَحِقَ هذه الكلمةَ من الاعتلال، بأن حُذِفَت اليَاءُ من آخرِهَا، وأُبدِلَت الهمزةُ ياءً، فلو أُدغمَتْ لاجتَمَعَ في ذلك ثلاثةُ إعلالات.

سَلَكَ أبو عمرو المذهب الثَّاني من المذهبَين المتقدِّمَين، إلا أنه قوَّاهُ باجتماع ثلاثةِ إعلالاتٍ، وهذا فيه نَظَرٌ[٢]؛ لأنَّ الإدغامَ كان يكونُ إعلالاً لو سَكَنَ له الحرفُ، فأمَّا إذا كان الحرفُ سَاكناً، فلا نُسَلِّمُ أنَّ فيه إعلالاً، وليس مذهبُهُ أنَّ الهمزةَ أُبدِلَت ياءً مكسُورةً، ثم أُسكِنَت، فإنه كان يقول: أربع إعلالاتٍ فإنه كان يكون فيه الحذفُ، ثم الإبدالُ، ثم الإسكانُ، ثم الإدغامُ، إلاَّ أن يقولَ: إنَّ الحرفَ المدغَمَ تَعَرَّضَ بالإدغام للحذف، وإن لم يُحذَف في هذا المحلِّ، ألا ترى أنه يقَعُ في القافية الواحدة المثقَّلُ من الحروف وغيرُ المثقَّلِ، قال الشَّاعرُ[٣]:

---

(١) من باب نصَرَ .

(٢) انتصر ابن الباذش للإدغام في ﴿اللائي يئسن﴾، وخطَّأ الإظهار، وجعله في الإدغام الصغير، قال ناقلاً عن أبيه: « ولا يمكن فيها إلا الإدغام، وتوالي الإعلال غير مبالاً به، إذا كان القياس مؤدياً إليه، والقياس في المثلين إذا سكن الأول منهما الإدغام في المنفصل والمتصل» . انظر الإقناع: ٨-١٦٩ .

(٣) البيت الأول مطلع قصيدة لامرئ القيس، كما أثبته المفضل والشيباني، مع إسقاط الفاء من أول البيت، وزعم الأصمعي عن ابن العلاء أن القصيدة لرجل من أولاد النمر بن قاصد، يقال له: ربيعة بن جعشم، وأولها على هذا:

أَحَارَ بنَ عَمرو كأني خَمِرْ ويَعدُو عَلَى المرءِ مَا يَأتَمِرْ

وكندة: قوم امرئ القيس . انظر ديوان المراقسة: ٧٧، والخزانة ١/٣٧٤، ١١/٢٢٢.

لا وَأَبيكِ ابنةَ العَامِريِّ لا يَدَّعِي القَـومُ أَنِّي أَفِرْ
تَميمُ بنُ مُرٍّ وَأَشْـيَاعُهَا وَكِنْدةُ حَولِي جميعاً صُبُرْ

قال أبو عمرو[1] في غير « التيسير » : وليس قولُ[2] مَن زَعَـمَ أن تقديـر مذهب أبي عمرو في ذلك أنه أسقَطَ الهمـزةَ أصـلاً، وبقيـت اليَـاءُ سَـاكنةً بعدها، مما يُصَارُ إليه [3] دَعوى محضَةً لا دليلَ عليها مِن أصلِ قولِـهِ وقيـاسُ مذهبِهِ .

قلتُ: هذا تعليلٌ آخَرُ علـى المذهـب الأوَّلِ، وهـو أقـربُ محاولـةً مـن حَـذفِ اليَـاء وإبـدالِ الهمـزة يـاءً بعـد ذلـك، ونظـيرُه قولُهُـم: هـذا شَـاكٌ ولاَثٌ[4]، والأصلُ: شَائِكٌ ولاَئِثٌ[5]، فحُذِفَت العينُ، وهي نظيرةُ الهمزة في

---

(١) انظر كتاب الإدغام الكبير: ٦٠ .

(٢) « قول » ليست في المطبوع من الإدغام الكبير: ٦٠ .

(٣) في الإدغام الكبير: ٦٠ « لكونها » .

(٤) قال سيبويه في الكتاب ٣٧٨/٤: « وأكثر العرب تقول: لاثٌ وشاكٌ سلاحُهُ » .وانظر المقتضب ٢٥٣/١-٢٥٤ .

والشاك: الحديد ذو الشوكة والقوة، قال طريف العنبري:

فتعرَّفوني إنني أنَا ذاكُمُ شاكٍ سلاحي في الحوادث معلِمُ

انظر المحتسب ٢٥٣/٢، والمقتضب ٢٥٤/١، ونـوادر المخطوطـات ٢١٩/٢ (أخبـار طريف بن تميم العنبري) .

واللاثُ: الكثير الملتف ، قال العجاج في ديوانه: ٦٦، ٧٢:

لاثٍ به الأَشَاءُ والعُبريُّ

(٥) قال سيبويه: « إنما أراد الشائك فقلَبَ، وإنما أراد لائث، ولكنه أخر الواو وقـدَّمَ الثـاء الكتاب ٤٦٦/٣ .

اللائي، ونظيرُهُ أيضاً قولهم: سُؤتُهُ سَوَايَة، والأصلُ: سَـوَائية، نحـو: كَرِهتُـهُ كَرَاهِيَةً، أعني أنهم التزموا حذفَ الهمـزة و لم يُسـهِّلُوهَا، وإذا حملنـاه علـى هـــذا الوجه كان الإدغامُ ممتنعاً؛ لأن الياءَ قبلها في الأصل كسرةٌ تمنَعُ من إدغامها نحـو: ﴿فِي يُوسُفَ﴾ فرُوعِيَ فيهـا / الأصـلُ، فـأُظهِرَت لذلـك، ١٦٥/أ وليست كالياء في قولك: هذا رَأْيُ يَزِيدَ؛ لأنَّ هـذه لا كسـرةَ قبلَهـا لا في اللفظ ولا في الأصل .

قال أبو جعفر[1]: قال لي أبي: مـا ذكـرَهُ أبـو عمـرو مـن إظهـار يـاءِ (الـلاَّيِ) عنـد يـاء (يَئِسـنَ) خطـأٌ، ولا يُمكِـنُ فيهـا إلا الإدغـامُ، وتـوالي الإعلالِ غيرُ مبالىً به إذا كان القياسُ مؤدِّياً إليه .

والقيَـاسُ في المِثْلَـين إذا سَـكَنَ الأولُ منهمـا: الإدغـامُ في المتصـل والمنفصل، ألا ترى أنهم أعَلُّو الأمرَ في نحو قولهم: شِ ثَوبَكَ[2]، ولِ زيداً[3]، إعلالاً بعد إعـلال، فجمَعُـوا فيـه بـين حـذف اليـاء الـتي تُحـذَفُ في: إرمِ واقضِ، وحذفِ الواوِ التي تُحذَفُ في: عِدْ وزِنْ، قال: وإنما يَـأخُذُ في هـذا بالإظهار لهما[4] مَن اعتَقَدَ أنَّ الهمزةَ مُلَيَّنةٌ بَين بين لا مُبدَلَة .

قلتُ: ما حكاه أبو جعفر عن أبيه من قوله: إنَّ الإعلالَ غيرُ مبالىً بـه

---

(١) انظر الإقناع ١٦٨/١ القسم الذي لا يجوز فيه إلا الإدغام .

(٢) أمرٌ من وشى الثوبَ يشيه وشياً وشيةً

(٣) أمرٌ من وليَ الأمرَ ولاية .

(٤) يعني ابنَ غلبون طاهر، وأبا عمرو ، إذ الرد كان على ما ذهبا إليه من تعذر الإدغـام، وأول النص: ما ذكراه ـ يعني ابن غلبـون وأبـا عمـر ـ ، وإن كـان المؤلـف اجتزأ في الأول بذكر أبي عمرو .

إذا كان القياسُ مؤدِّياً إليه، هو صحيحٌ لو كان الإعلالُ الذي ذكرَهُ أبو عَمرو في (اللاَّء) على القياس، وإنما هو كلُّهُ على غير القياس، حذْفُ الياء غيرُ قياسٍ في نحو: القَاضِ، إنما هو قياسٌ في المنون نحو: قاضٍ، وإبدالُ الهمزة بعد الألف غير قياسٍ، إنما القياسُ بين بين .

وإذا كان ذلك كذلك، فكيف يُنَظِّرُه بالإعلال في: شِ ثَوبَكَ، ولِ زَيداً؛ لأنَّ حذفَ الياء والواوِ فيهما قياسٌ، ثم لو كان الإعلالُ في (اللاَّءِ) قياساً لكان مُبَالىً به، فيَمتَنِعُ من الإدغام؛ لأنه مجتَمِعٌ في محلٍّ واحدٍ، والإدغامُ في ذلك المحل، ألا ترى أنهم في نحو: (طَوَى)، يُعِلُّونَ اللامَ، ولا يُعِلُّونَ العينَ وإن كانت متحركةً قبلها فتحةٌ؛ مخافة أن يجتَمِعَ إعلالان متجاوران: العينُ واللامُ، وشِ ثَوبَكَ لم يلتقِ فيه إعلالان. المُعَلُّ: الفاءُ واللامُ، وهما غيرُ متجاورَين .

وأمَّا قوله: إنَّ الإظهارَ خطأٌ، فقولٌ ظاهِرٌ من جهة القياس لا من جهةِ النَّقْلِ، أما كونُهُ خطأً من جهة القياس فلكونهما مِثْلَين أولُهُمَا سَاكن .

قال سيبويهِ[1]: فإذا قلتَ ــ وأنتَ تأمُرُ ــ: اخشَي يَّاسِراً، واخشَوا وَّاقداً، أَدغَمْتَ؛ لأنهما ليستَا[2] بحرفَي مدٍّ كالألف، وإنما هما بمنزلة قولك: احَمد دَّاود، واذْهَب بِّنَا، فهذا لا تصِلُ فيه إلاَّ إلى الإدغامِ؛ لأنك إنما ترفَعُ لسَانَكَ من موضِعٍ هما فيه سَواءٌ، وليس بينهما حاجزٌ .

وقولُ سيبويه: لأنهما ليستَا بحرفَي مدٍّ كالألف، يعني: لو كانت الياءُ والواوُ والألفُ في أن [ما][3] قبلَهما من جنسِهِما، لم يُدغَمَا نحو: اضربي

(١) الكتاب ٤/٤٤٢ باب الإدغام في الحرفين .

(٢) في الكتاب ٤/٤٤٢: ليسا .

(٣) زيادة يقتضيها السياق .

ياسِراً، واضربُوا واقداً، وأمَّا إذا كان ما قبلهما من غير جنسِهما، فهما كالصَّحيح، فلا يجوزُ في الصَّحيح ولا في المعتل الشَّبيهِ به إلا الإدغامُ .

وأمَّا عدمُ الخطأ من جهة النَّقل، فإنَّ الغالبَ صحةُ الرواية عن أبي عمرو، وإن لم ينُصُّوا على كل حرفٍ حرفٍ، ووُرُودُهُ مُظهَراً هو في الشُّذُوذ، نحو وُرُودِ الإدغام في نحو: ﴿الرُّعْب بِّمَا﴾، و﴿شَهْر رَّمَضَانَ﴾ وشبهِهِ، والله أعلم .

قال أبو جعفر[1]: فأمَّا سُكُوتُهُم عن ذِكْرِ هذا الحرف فيما أُدغِمَ، فليس فيه دليلٌ على أنه يجبُ إظهارُهُ، بل فيه دليلٌ على وجوب الإدغام؛ لكونهما مِثْلَين أوَّلُهُمَا سَاكِنٌ، فالإدغامُ واجبٌ كما كان واجباً في النظائر نحو: ﴿مِن نَّاصِرِين﴾[2] وبابه .

فثَبَتَ بما ذكَرْنَاهُ أنَّ إدغام ﴿واللَّاءِ يَئِسْنَ﴾ لأبي عمرو واجبٌ في الإدغام الصغير، فلا وجهَ لذكره في الإدغامِ الكبير .

قلتُ: لذكرِهِ في الإدغام الكبير وجهٌ ظاهرٌ، وهو أنه لما كانت الياءُ أصلُهَا الحركةَ كما قلناه، صارت متحركةً في التقدير، فذُكِرَتْ في هذا الباب حتى يُفرَّقَ بينها وبين المتحرِّكِ لفظاً[3]، فبتقدير الحركة / فيها[4] اتَّصَلَ بهذا الباب، والله أعلم . ١٦٦/أ

فإن قيلَ: ما حكمُ (واللاَّيْ) للبَزِّي، فإنه يُسَكِّنُ[5] الياءَ كأبي عمرو ؟

---

(١) الإقناع ١٦٩/١ .

(٢) سورة آل عمران: ٩١ .

(٣) في ب: « لفظ » .

(٤) في أ: فيما .

(٥) في ب: « أسكن » .

فالجوابُ: الإظهارُ، إذ العلَّةُ واحدةٌ .

قال أبو جعفر[١]: فأمَّا ﴿واللاَّي يَئِسْنَ﴾، فذهَبَ طاهرُ بنُ غَلْبُونَ[٢] إلى أنه مُظهَرٌ في قراءة أبي عمرو والبزِّي، وتابَعَهُ على ذلك عثمانُ بنُ سعيد[٣].

ونصَبَ النَّاظمُ « مُسهِلاً » على الحال من فاعل « يُظهِرُ » ، وهو مِن قولك: أَسهَلَ؛ أتى المكانَ السَّهلَ لا الحزْنَ، أي: هو مُرتَكِبٌ في الاحتجاج السَّهلَ لا الحزْنَ، والله أعلم؛ أي: جاء على أسلوبِ كلامِ العربِ، يعني توجيهَ الإظهارِ بما ذَكَرَ من عُرُوضِ الياء أو السُّكُون .

وذكَرَ بعضُ الطلبة من أهل وقتنا أنَّ « أصلاً » منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ، وليس معطوفاً على « سُكُوناً » ، التقدير عنده: أو اجعلْهُ أصلاً، يعني السُّكون .

يقول: عارضاً؛ أي عارضةُ السُّكُون أو أصليَّتُهُ، وإذا كان السُّكُونُ أصلاً فأصلُ الكلمة عنده (اللائي)، ثمَّ حُذِفَت الهمزةُ، وبقِيَت الياءُ ساكنَةً، ولا تُدغَمُ لأنها في الأصل بعد كسرةٍ كما قلناه أوَّلاً، ويَضعُفُ هذا التأويلُ من كون السُّكُون وحدَه لا يكونُ سبباً في الإظهار، وهو إنما ذَكَرَ الإظهارَ وسبَبَهُ، ويُضعِّفُهُ أيضاً أنه لو أراد ذلك لرَفَع « أصلٌ » بالعطف على « عارضٍ »، فكان يقول: اليَاءُ في اللاَّي عارضٌ سُكوناً أوَ أصْلٌ .

---

(١) الإقناع ١/١٦٧-١٦٨ .

(٢) انظر التذكرة ٢/٥٠٠ .

(٣) انظره في التيسير: ١٧٨ .

باب إدغام الحرفين المتقاربين في كِلْمَةٍ وفي كِلْمَتين

فرَغَ من إدغام المِثْلَين في كِلْمَةٍ وفي كِلْمَتَين، وشَرَعَ في إدغام المتقاربين في كِلْمَةٍ وفي كِلْمَتَين، فالمتقاربان في كِلْمَة نحو: ﴿يخلُقكُمْ﴾[1]، وفي كلمتين نحو: ﴿المسَاجد تِلْكَ﴾[2] والتقَارُبُ[3] في الحروف يكون في المخرج خاصَّةً، ويكونُ في الصفة خاصَّةً، ويكون فيهما، وهذا يُحكَمُ بأصوله في باب المخارج إن شَاء الله تعالى، وسنُبَيِّنُ تقارُبَ الحروف التي أُدغِمَت في هذا الباب عند الكلام عليها حرفاً حرفاً إنْ شَاء الله تعالى.

ولنبيِّن أيضاً أحكامَ الحروف المتقاربة في الإدغام، كما فعلنا ذلك في المِثْلَين، فنقولُ:

المتقاربان يلتقيَان في كِلْمَةٍ وفي كِلْمَتَين، فإن التَقَيَا في كِلْمَتَين، فإمَّا أن يكونَ الأولُ منهما ساكناً أو متحركاً، وكيفما كان فالإظهارُ والإدغامُ جائزان، إلا أن يكون ما قبلَ الأولِ سَاكناً صحيحاً، فإنه لا يُدغم كالمثلين، وفي المتقاربين أحرى؛ لضعف سَبب الإدغام، وإن التَقَيَا مِن كِلْمَةٍ؛ فإن تحرَّكَ الأوَّلُ منهما لم تدغِمْ نحو[4]: وَطَدَ يَطِدُ، ووَتَدَ يَتِدُ، وعُتُد.

وإن سَكَنَ فإمَّا أن يكون في إدغامه[5] لَبسٌ أو لا يكونُ، فإن لم يكن

(١) سورة الزمر: ٦ .

(٢) سورة البقرة: ١٨٧ .

(٣) في ب : « المتقارب » .

(٤) انظر الكتاب ٤/٤٧٤ .

(٥) في ب : « فإذغامه » .

أُدغِمَ نحو قولهم: إمَّحَى[1]، / واهْرَمَّعُوا[2]، والأصلُ: انْمَحَى، واهْرَنْمَعُوا، ١٦٧/أ
ثم أُدغمت النونُ في الميم؛ لأنه لا لَبسَ، إذ ليس في الأفعال[3]: افَّعَلَ، ولا افعلَّلُوا، بل فيها: انفَعَلَ[4] وافعنْلَلَ[5] نحو: انطَلَقَ واحرَنْجَمَ[6] .

وإن كان في إدغامه لَبسٌ أُظهر نحو قولهم: الدُّنيَا وَشَاةٌ زَنْمَاء[7]، لو أُدغِمَ لصار: الدُّيَّا وزَمَّا، فيَلتَبِسُ بما هو من باب (رَدَدْتُ)، إذ لا نعلمُ أن أصلَ الحرف الأولِ نونٌ، وشذ قولهم: عِدَّان، والأصل: عتْدان وهو جمع عَتُود، كخروف وخِرفان، وكذلك قولهم: وَدٌّ، والأصل: وَتِدٌ، فأُسكِنَ تخفيفاً، ثم أُدغِمَ، ولا بد من أن يصيرَ الأوَّلُ في هذا الباب من جنس الثَّاني، سَواءٌ كان من كِلمَةٍ أو من كِلْمَتين .

* * *

(١) امَّحى انفَعَلَ . وانظر الصحاح (محا) .

(٢) اهرمَّع الرجل: أسرع في مشيه، وكذلك إذا كان سريع الدموع والبكاء، قال الجوهري: وأظن الميم زائدة .

(٣) انظر الممتع ٢/٧١٥ .

(٤) من أبنية الثلاثي المزيد التي لم تجئ على وزن الرباعي .

(٥) بناء من الرباعي .

(٦) احرنجم القوم: ازدحموا .

(٧) انظر الكتاب ٤/٤٥٥ ، وغنم زُنْمٌ ، وزنَمَةٌ: شيءٌ يكون للمعز في أذنها كالقرط. انظر الصحاح (زنم) .

وَإِنْ كِلْمَةٌ حَرْفَانِ فِيهَا تَقَارَبَا فَإِدْغَامُهُ لِلقَافِ فِي الكَافِ مُجْتَلاَ
وَهَـذَا إِذَا مَاقَبْلَـهُ مُتَحَـرِّكٌ مُبِينٌ وَبَعْدَ الكَافِ مِيمٌ تَخَلَّلاَ
كَيَرْزُقُكُمْ وَاثَقكُمْ وَخَلَقكُّمُو وَمِيثَاقَكُمْ أَظْهِرْ وَنَرْزُقُكَ انْجَلاَ

يقول: أدغَمَ أبو عمرٍو من المتقاربين في كِلمَةٍ واحدة القافَ في الكاف بشرطَين:

أحدُهما: أن يتحرَّكَ ما قبلَ القاف .

والثَّاني: أن يكونَ ما قبلَ الكاف ميمُ جمعٍ نحو: ﴿خَلَقَكُمْ﴾[1]، و﴿رزَقَكُمْ﴾[2] فإن سَكَنَ ما بعدَ القاف، أو لم يكن بعد الكاف ميمُ جمعٍ أظهر نحو: ﴿ميثقكُم﴾[3] و﴿بورِقِكُمْ﴾[4] على قراءته، و﴿نحن نرزُقُكَ﴾[5] و﴿خلقَكَ﴾[6] ، وتَسميتُهُم أيضاً هذا من كِلْمَة واحدةٍ مجازٌ، لما كانت الكافُ ضميراً متصلاً، أشبهَت ما كان من نفْسِ الحرف، ولا يمكن أن يكونَ متقاربان في كِلمةٍ واحدةٍ على هذا المجاز إلا في القاف والكاف، أو في اللام والنُّون نحو: جَعلَني وجعلنا، وأمَّا نحو: ﴿وَعَظْتَ﴾[7]

---

(١) سورة النساء: ١ .
(٢) سورة غافر: ٦٤ .
(٣) سورة البقرة: ٩٣ .
(٤) سورة الكهف: ١٩ .
(٥) سورة طه: ١٣٢ .
(٦) سورة الانفطار: ٦ .
(٧) سورة الشعراء: ١٣٦ .

و﴿خُضْتُمْ﴾[1] فليس من هذا الباب؛ لسُكُون الحرف الأوَّلِ فيه، فليس من الإدغام الكبير .

وقولُهُ:

« وإنْ كِلِمَةٌ حرفَانِ فيهَا تَقَارَبَا »

فإدغامُه للقاف في معناه: إذا كان حرفان متقاربان في كلمةٍ واحدةٍ، فالذي يُدغَمُ منهما القافُ في الكاف، وأمَّا غيرُ ذلك فلا يُدغَمُ، ثمَّ بيَّنَ شُروطَ الإدغام فقال: « وهذا ـ يريد الإدغام ـ إذَا ماقبلَهُ متحرِّكٌ » .

الهاء من « قَبلَهُ » تعود على القاف .

وقوله: « مُبينٌ » هو صفة لـ « متحرِّك » ، فالقافُ عنده شرطُهُ أن يكونَ قبلَه متحركٌ مُبينٌ، فالمتحركُ الذي حركتُهُ بيِّنَةٌ نحو: ﴿خَلَقَكُم﴾ و﴿رَزَقَكُم﴾، والمتحرِّكُ الذي حركتُهُ غيرُ بيِّنَةٍ قولُهُ تعالى: ﴿بوَرِقِكُم﴾ على قراءة ابنِ العَلاَءِ[2] الذي يُسكِّنُ الرَّاءَ تخفيفاً، وأصلُهَا الكسرُ /، أو من نحو قوله تعالى: ﴿لِيُذِيقَكُم﴾[3] الأصل: يُذْوِقَكُم، فأُلقِيَت حركةُ الواو على الذال، ثم انقلَبت الواوُ ياءً لانكسار ماقبلها، فالقافُ قبلها سَاكن في اللفظ، وقبلَها المتحرِّكُ في الأصل، فما قبلَ المدغم علـى قِسْمَين: (سَاكن مَحضٌ ...)[4] .

١٦٨/أ

[5]والمتحرِّكُ قِسْمَان : متحرِّكٌ بيِّنُ الحركة، ومتحرِّكٌ غيرُ بيِّنِ الحركة،

---

(١) سورة التوبة: ٦٩ .

(٢) قال الشاطبي:

بوَرْقكم الإسكانُ (فـ)ـي (صـ)ـفو (حُـ)ـلوه

(٣) سورة الروم: ٤٦ .

(٤) ما بين القوسين غير ظاهر في الأصل، وفي ب: بترٌ، والله أعلم ـ وضده ـ .

(٥) في ب: ومتحركٌ .

فيكونُ الناظم تحرَّزَ من السَّاكن المحض، نحو: ﴿مِيثَاقَكُمْ﴾، ومن السَّاكن في اللفظ، (هو المتحرِّكُ غيرُ البيِّنِ الحركة)[١] وجعَلَ بعضُهم « مبينٌ » خبرَ «هذا» و لم يجعلْهُ صفةً[٢] لـ « متحرِّك » .

وقوله: « تخلَّلَ » : يريد تخلَّلَ الحروف، يعني: داخَلَهَا، من قولك: تخلَّلَ الماءُ أصولَ الشَّجرة، أو من قولك: تخلَّلَه: اتخذَه خَليلاً، وكلا التفسيرَين يؤولُ إلى معنىً واحدٍ، وهو ملازمةُ الميم للكاف، ولا تكونُ كذلك إلا للجمع، وكأنَّه تحرَّزَ من مثْلِ: ﴿خَلَقَكَ مِن تُرَابٍ﴾[٣] ثمَّ مثَّل بما يُدغَمُ وهو المستوفي شَرطَيه فقال: كـ﴿يَرْزُقْكُمْ﴾ ﴿وَاثَقَكُمْ﴾ و﴿خَلَقْكُمْ﴾ .

ثم مثَّلَ بما لا يُدغَمُ لنقصِهِ أحدَ شَرطَيهِ فقال: « وميثَاقَكُم أظهِرْ » ، نقَصَ منه تحرُّكُ ما قبل القاف، ونرزقُكَ نقَصَ منه وجودُ ميم الجمع .

وانجلى: انكشَفَ، أي: ظهَرَ الحكمُ .

والعلَّةُ في إدغام القاف في الكاف تقارُبُهُما في المخرج والصفة، وأنهما من حروف[٤] اللسان؛ أمَّا التَّقارُبُ في المخرج: فإنَّ القافَ تخرج من أقصى اللسَان وما فوقه من الحنك، والكافُ تخرُجُ من أسفلَ من موضع القاف من اللسَان قليلاً، ومما يليه من الحنَكِ .

وأمَّا التَّقارُبُ في الصفة: فإنهما من حروف الشِّدَّة والانفتاح.

والعلَّةُ في إدغامه ما بعدَه ميمٌ: أنه لما كثُرَت حروفُ الكلمة وغُيِّرَت الميمُ بالإسكان، اجترأُوا على القاف فأدغَمُوهَا لذلك، و لم يدغمُوهَا بعدَ

---

(١) غير ظاهرة في أ .

(٢) انظر كنز المعاني عند شرح البيت .

(٣) سورة الكهف: ٣٧ .

(٤) في ب: « حرف » .

سَاكِنٍ؛ لخفَّة توالي الحركات بالسُّكُون، ولضَعف الإدغام في المتقاربَين، ولأنه في المعنى منفصلٌ .

وارتفاعُ قوله: « كلمةٌ » على أنه فاعلٌ بفعلٍ محذوفٍ دلَّ عليه «تقارَبَا».

و«حرفان» بدلٌ من « كلمة » بدلُ بعضٍ من كُلٍّ، التقديرُ: وإن تقارَبَ حرفا كِلمَةٍ، ويجوزُ أن يكون فاعلاً أيضاً بفعلٍ محذوف .

و«حرفان» مبتدأٌ .

و« فيها » صفةٌ له .

و« تقَارَبَا » صفةُ « حَرفَان » ، والجملة صفةُ « كِلمَة » والتقدير: وإن كانت كِلمةٌ حرفان فيهَا تقاربا، أو وقعت كِلمَةٌ . وأنشد سِيبويهِ قولَ الشَّاعر[1]:

[قَد قِيلَ ذلكَ إنْ حقّاً وَإنْ كَذِباً فَمَا اعْتِذَارُكَ مِنْ شيءٍ إذَا قِيلاَ]

قال[2]: والرفعُ يجوز على قوله: إن وقعَ حقٌّ وإن وقَعَ كذبٌ، يريد: لأنه يُروَى برفع حقٍّ وكذِبٍ، وبنصبهمَا[3] .

و« مجتلى » خبرُ « إدغامُهُ » من قولك: اجتَلَيتُ العَروسَ؛ نظرتَ إليها مجلُوَّةً، كأنه يُشيرُ إلى حُسْنه، وذلك أنَّ إدغامَ القاف في الكاف أحسنُ من إدغام الكاف في القافِ، وإن كان بينهما ما تقدَّم من الاشتراك، وذلك أنَّ القافَ أدْخَلُ والكافَ أخْرَجُ، والإدغامُ أحسَنُ ما يكون في الأخرَجِ، كالخاء والغين، إدغامُ الغين في الخاء أولى من العكس .

---

(١) هو للنعمان بن المنذر في الكتاب ١/٢٦٠ برواية:

قَد قِيلَ مَا قِيلَ إنْ حقاً وَإنْ كَذِباً فَمَا اعْتِذَارُكَ مِنْ قَولٍ إذَا قِيلاَ

(٢) الكتاب ١/٢٦٠ بتصرف .

(٣) والشاهد فيه نصب (حقاً) و(كذباً) بإضمار فعل يقتضيه الشرط المقدر بـ(كان) .

وَإِدْغامُ ذِي التَّحْرِيمِ طَلَّقَكُنَّ قُلْ

أَحَقُّ وبالتَّأنيثِ وَالجمْـعِ أُثْقِلاَ

ذكَرَ في هذا البيت موضعاً من القاف عند الكاف، اختلَفَ فيه أهلُ الأداء بالإظهار والإدغام، وهو قولُه تعالى: ﴿إِنْ طَلَّقَكُنَّ﴾[1] في التحريم .

قال أبو عمرو[2]: كان ابنُ مجاهد يأخذُ بالإظهار، وعلى ذلك عامَّةُ أصحابه، وألزَمَ اليزيديُّ أبا عمرو إدغامَهُ، فدلَّ على أنه يَرويهِ عنه بالإظهار.

قال أبو عمرو[3]: وقرأْتُهُ أنا بالإدغام، وهو القياسُ؛ / لِثِقَلِ الجمعِ والتَّأنيثِ . ١٦٩/أ

قلتُ: وجهُ مَن أدغَمَ ما تقدَّمَ من قُربِ القاف والكاف، ولا فَرْقَ بين أن يكونَ بعد الكاف ميمٌ أو نونٌ، إذ المقصُودُ كثرةُ حروف الكلمة، وأمَّا مَن أظهَرَ وفرَّقَ بين « خَلَقَكُم » وبين « طلَّقكُنَّ » فله وُجَيهٌ[4]: وذلك أنَّ «خلقكم» وشبهَه آنَسُ بالتَّغيير، وهو إسكانُ الميم وحذفُ صِلَتِهَا، فسَهُلَ أن تُغَيَّرَ الكلمةُ أيضاً بالإدغام، بخلاف نونِ جمعِ المؤنَّث، والله أعلم.

وقد قوَّى أبو عمرو الإدغامَ فيه بما فيه مِن ثِقَلِ الجمع والتَّأنيث .

وارتفاعُ قوله: « وإدغامُ » بالابتداء .

---

(١) سورة التحريم: ٥ .

(٢) انظر التيسير: ٢٢ ذكر الحرفين المتقاربين في كلمة وفي كلمتين .

(٣) المصدر نفسه .

(٤) انظر الإدغام الكبير لأبي عمرو: ٤٧ .

و« أَحَقُّ » خبرُ الابتداء .

و« قُلْ » مُوَسَّطٌ بين المبتدأ والخبر، التقدير: قُلْ: إدغامُ ذي التحريم طَلَّقَكُنَّ أحقُّ .

و« طَلَّقَكُنَّ » بدلٌ من « ذي التحريم » ، ولو قال: وإدغامُ ذي التحريم طَلَّقَكُنَّ أن، ويستغني عن « قُلْ » لكان أولى وأحسَنَ حَشواً .

وثُقِّلَ: نُسِبَ إلى الثِّقَلِ، من قولك: ذَنَّبْتُ الرجلَ؛ نسبتَهُ إلى الذَّنْبِ، ويُروَى: أُثقِلا بمعنى: ثُقِّلَ، نُسِبَ إلى ذلك، وإن كان ذلك المعنى في (فَعَّلَ) أمكَنَ، قالوا: أسقيتُهُ؛ أي: قلتُ له: سَقَاكَ اللهُ[1]، ومنه قولُ ذي الرُّمَّة[2]:

وَقَفْتُ عَلَى رَبْعٍ لِمَيَّةَ نَاقَتِي ... فَمَا زِلْتُ أَبْكِي عِنْدَهُ وَأُخَاطِبُهْ

وَأُسْقِيهِ حَتَّى كَادَ مِمَّا أَبُثُّهُ ... تُكَلِّمُنِي أَحْجَارُهُ وَمَلاعِبُهْ

* * *

وَمَهْمَا يَكُونَا كِلْمَتَين فَمُدغِمٌ ... أَوَائِلَ كِلْمِ البَيتِ بَعْدُ عَلَى الوِلاَ

شِفَا لَمْ تَضِقْ نَفْساً بِهَا رُمْ دَوَا ضَنٍ ... ثَوَى كَانَ ذَا حُسْنٍ سَأَى مِنهُ قَدْ جَلاَ

ذكَرَ هنا حكمَ المتقاربين إذا كانا من كلمتين، وأخبرَ أنَّ الحروفَ التي يُدغِمُهَا في مقاربها ستةَ عشرَ حرفاً، وهي التي ضمَّنَها أوائلَ الكلم التي في البيت الثَّاني من البيتَين؛ الشِّين من « شِفَا » واللام من « لم » ، والتاء من

---

(١) انظر الكتاب ٤/٥٨-٥٩ .

(٢) من الطويل في ديوانه: ٣٨ .

«تضق» والنون من « نفساً » هكذا إلى الجيم من « جلا » .

قال أبو عَمرو[1]: وقد جمعتُهَا في كلامٍ مفهومٍ لتُحفَظَ، وهو: (سَنَشُدُّ حُجَّتَكَ بِذُلِّ رَضٍّ قُثَمْ) .

وأمَّا ترتيبها على المخارج: فالحاءُ والقافُ والكافُ والجيمُ والشينُ والضادُ والسينُ والدالُ والتاءُ والذالُ والثاءُ والراءُ واللامُ والنونُ والميمُ والباءُ، وذَكَرُوا في هذه الحروف ما لا يجوزُ إدغامه في مقاربِه وهي خمسةٌ: الضادُ والشِّينُ والراءُ والفاءُ والميمُ، يجمعها قولُك: (ضُمَّ شُفْرٌ)، لم يسقط منها إلا الفاءُ، وسنتكلَّمُ على ذلك عند الكلام عليها حرفاً حرفاً، ولم يَذكُرْ أيضاً هنا في هذه الحروف إلا الحروفَ المدغَمَةَ، وأمَّا ما يُدغَمُ فيه كلُّ حرفٍ منها، فلم يذكرْهُ، وإنما / يذكُرُهُ بعدُ، عند الكلام على تفصيل هذه الحروف . ١٧٠/أ

ثم نرجعُ إلى تفسير البيتِ فنقولُ:

« شِفَا » اسمُ امرأة، وأصلُهُ المد، وقصَرَه ضرورةً، ولم ينونه للتعريف والتأنيث[2]، وموضعها رفعٌ بالابتداء .

و« نفساً » تمييز .

ولم تضِقْ: خبرُ (شِفَا) يُريد بذلك حُسنَ خُلُقِهَا .

و « بها » متعلقٌ بـ « رُمْ » بمعنى حاوِلْ .

(١) انظر التيسير: ٢٣ .

(٢) جعله علماً على مؤنث، انظر إبراز المعاني ٢٧٩/١ .

والضَّنيُّ(١): المريضُ، فَعِلٌ من الضَّنَا؛ وهو الهُزَالُ، يقول: هذه المرأةُ حَسَنةُ الخُلُق، فحاولْ بها دوَاءَ محبٍّ ضَنٍ مِن حُبِّهَا .

و« ثَوَى » : أقام، وفيه ضميرٌ يعودُ على ما يُفهَمُ مِن « ضَنٍ » من الضَّنَا، والجملة صفةٌ لـ « ضَنٍ » ،أي: رُمْ دواءَ ضَنٍ أقامَ به ضَنَاهُ، وضميرُ (كان) يعود عليه أيضاً. يُخبرُ به عمَّا كان عليه من حسن الحال قبلَ حبِّهِ إياها، وقبل ما لحقَهُ من الهُزَالِ وسُوءِ الحال .

و« سَأَى » : بمعنى سَاءَ(٢)، كنَأَى ونَاءَ(٣)، ويُقالُ: سَاء الشَّيء: قبُحَ، وسَاءني منك كذا، ضِدُّ سَرَّني، وفاعلُه على الأول ضميرُ الضَّنِي، وعلى الثَّاني ضميرُ الضَّنَا، التقدير: سَأى مَن يرَى ذلك منه، ويجوزُ أن يعود على شيء واحد .

وفاعلُ « جلا » يعودُ على الضنا أيضاً، أي: كَشَفَ أمرَه وباحَ به، أي: باحَ به ضَنَاهُ .

و« منه » إن كانت (مِن) فيه زائدةً علىمذهبِ أبي الحسن(٤)، فالهاء هي الفاعلة، وتعودُ على الضَّنَا، وإن لم تكن زائدةً فتتعلقُ بـ « سَاءَ » على معنى قَبُحَ من أجل الضنا البادي عليه .

وأما « مهما » : فنصبٌ على الظرف، أو حرفٌ لا محلَّ لها من

---

(١) الضَّنى: المرضُ، وبابه: صَدِيَ، رجلٌ ضنيً وضنٍ، يقال: تركتُهُ ضنيً وضنٍ . انظر الصحاح (ضنى) .

(٢) مقلوب سأا .

(٣) مقلوب نأى . ومعنى ناء: نهض. انظر إملاء ما من به الرحمن ٢/٩٥-٩٦ .

(٤) انظر إبراز المعاني ١/٢٧٩ .

الإعراب .

و « كِلْمَتَين » : خبرُ « يَكُونا » ، وفيه حذفُ مضاف، التقديـر: ومهمـا يكونا حرفين كِلْمَتَين، وضميرُ « يَكُونَا » عائدٌ على الحرفَين، والفاءُ: جَوابُ الشَّرط .

و « مُدغِمٌ » : خبرُ مبتدأ محذوف تقديرُه: فهو مُدغِمٌ .

و « أَوَائِلَ » : مفعولٌ بمُدغِم .

و « بعد » : حالٌ من « البيت » .

و « على الوِلاَ » : حالٌ من « أوائِلِ » . والوِلاَ: الموالاةُ والترتيبُ .

* * *

إِذَا لَم يُنَوَّنْ أَو يَكُنْ تا مخَاطَبٍ وَمَا لَيسَ مَجزُوماً وَلاَ مُتَثَقِّلاَ

الحروفُ المتقاربة المذكـورةُ لا تُدغَـمُ في مقاربهـا إلا بأربعـة شـروط، وهي المذكورة في هذا البيت .

قال أبو عمرو[١]: هذا ما لم يكن الأوَّلُ أيضاً منونـاً نحـو: ﴿وَلاَ نَصِـيرٍ لَقَدْ﴾[٢] أو مشدَّداً نحـو: ﴿الحَـقُّ كَمَـنْ﴾[٣] أو تـاءَ الخِطَـابِ نحـو: ﴿لِمَـنْ خَلَقْتَ طِيناً﴾[٤] أو معتلاً نحو: ﴿وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً مِنَ المالِ﴾[٥]، (ولم يقع في

(١) عن التيسير بتصرف: ٢٣ .

(٢) سورة التوبة: ١١٦-١١٧ .

(٣) سورة الرعد: ١٩ .

(٤) سورة الإسلراء: ٦١ .

(٥) سورة البقرة: ٢٤٧ .

القرآن تاءُ المتكلم، وجعل مكانه هنا الاعتلال[١] .

قلتُ: تمثيلُهُ المشدَّد الذي لا يجوزُ إدغامُهُ لأجل تشديده، بـ﴿الحَقُّ كَمَنْ﴾ غيرُ بيِّنٍ، وذلك أنَّ القافَ تُدغَم في الكاف إذا تحرَّكَ ما قبلها نحو: ﴿خَالِقُ كُلِّ شَيءٍ﴾[٢] ويُظهِرُهَا إن سَكَنَ نحو: ﴿وَفَوقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ﴾[٣] فللقائل أن يقولَ: المانعُ من الإدغام في: ﴿الحقُّ كَمَنْ﴾ كونُهُ سَكَنَ ما قبلَه، ولا تأثيرَ لكونه مُدغَماً، نعم لو كانت القافُ تُدغَمُ مع سكون ما قبلها، وأُظهِرَت هذه لكان المانعُ من الإدغام: التشديدُ .

والمثالُ الصحيحُ نحو قوله/ تعالى: ﴿وَأَشَدَّ تَثبِيتاً﴾[٤] فإنَّ الدالَ المفتوحةَ بعد السُّكُون تُدغَمُ في التاء نحو: ﴿بَعْدَ تَوكِيدِهَا﴾[٥] . ١٧١/أ

ونحو قوله تعالى: ﴿وَأَشَدَّ تَثبِيتاً﴾ فإنه يُدغِمُ الدالَ المضمومةَ إذا سَكَنَ ما قبلها في التَّاء نحو قوله تعالى: ﴿تَكَادُ تَمَيَّزُ﴾[٦] والمانعُ من إدغام نحو ذلك التشديدُ، والعلة في استثناء هذه الأشياءِ في المتقاربين، هي بعينها العلَّةُ في المثلَين، إلاَّ أنَّ المعتلَّ آخِرُهُ هنا بالحذف متَّفَقٌ على إظهاره، واختُلِفَ في إدغامه في باب المثلَين، نحو: ﴿يَبتَغِ غَيرَ﴾[٧] والعلةُ في ذلك تأكُّدُ إدغامِ المثلَين، وعدَمُ تأكيده في المتقاربَين .

---

(١) من ب ، وهو في هامش أ غير بيِّن .

(٢) سورة الزمر: ٦٢ .

(٣) سورة يوسف: ٧٦ .

(٤) سورة النساء: ٦٦ .

(٥) سورة النحل: ٩١ .

(٦) سورة الملك: ٨ .

(٧) آل عمران: ٨٥ .

وكذلك أيضاً حكى أبوجعفر[١] إدغامَ بعضِ تاء المخاطب نحو: ﴿دَخَلَتْ جنتَكَ﴾[٢] ﴿فَأَكْثَرْتَ جدَالَنَا﴾[٣] ، وكذلك اختلِفَ في بعض المعتل نحو: ﴿وَلْتَأْتِ طَائِفَةٌ﴾[٤] ﴿وَآتِ ذَا القُرْبَى﴾[٥] .

والعامل في إِذَا مِنْ قوله: « إذا لم ينوَّن »: «فمدغِمٌ[٦]» في البيت الأول، وضميرُ « يكن » عائدٌ على المعنى، كأنه قال: إذا لم يكن الحرفُ المقارِبُ المدغَمَ .

و « ما » في قوله: « وما ليس » بمعنى[٧] الذي، وليس واسْمُهَا وخبرُهَا صِلَةٌ لها، ومحلُّهَا النَّصْبُ على أنها مفعولةٌ بفعلٍ محذوفٍ، كأنه قال: ويُدغَمُ الذي ليس مجزوماً ولا مُتَثَقِّلاً، ولو قال:

إِذَا لم يُنَوَّنْ أَو يَكُنْ تَا مُخَاطَبٍ وَلَمْ يَكُ[٨] مَجْزُوماً وَلاَ مُتَثَقِّلاَ

لم نَحتَجْ إلى هذا الإضمار، ولا يجوزُ أن تكونَ « ما » معطوفةً على « تا مخاطَبٍ » الذي هو خبرُ « يكُن » ؛ لفسَاد المعنى؛ لأن خبرَ « يكن » منفيٌّ بعطفه على المنفيِّ، فيكون التقديرُ: يُدغَمُ الحرفُ المقارِبُ إذا لم يكُن الذي ليس مجزوماً، فَيَئُولُ المعنى إلى أنه يُدغِمُ المجزومَ، وليس كذلك .

---

(١) الإقناع ٢٠٤/١ .
(٢) سورة الكهف: ٣٩ .
(٣) سورة هود: ٣٢ .
(٤) سورة النساء: ١٠٢ .
(٥) سورة الإسراء: ٢٦ .
(٦) إذا الشرطية لا يعمل فيها ما قبلها ، أي أن نقول: هي هنا لمطلق الحين .
(٧) في ب : مَعْنَى .
(٨) في ب : « يكن » وهو خطأ .

* * *

فزُحزِح عَّن النَّارِ الذي حـــاهُ مدغَمٌ
وفي الكافِ قافٌ وهْوَ في القاف أُدْخِلا

خَلَق كُّـــلَّ شيءٍ لَك قُّصُوراً وأُظهِـرَا
إذا سَـــكَنَ الحرفُ الذي قَبلُ أُقْبِـلا

شَرَعَ الآن في بيان ما تُدغَـمُ فيـه الحـروفُ السِّتَّةَ عشر، وابتـدأ منهـا بالحاء ثم بالقاف ثم بالكاف، على حسب ما رتَّبه أبو عمرو[1]، و لم يذكـر ذلك على ما رَتَّبَ في البيت؛ لأن البيـتَ موضـعُ اضطـرارٍ، و لم يمكنـه فيـه الترتيبُ .

وهذه الحروفُ في إدغامها في مقارِبِهَا قِسْمَان: مطَّردٌ (وغيرُ مطَّرِدٍ[2])، وسنبيِّنُ ذلك عند ذكْرِهَا، فأمَّا الحاءُ فيُدغِمُهَا في العَينِ[3] في موضعٍ واحـدٍ،

---

(١) انظر التيسير: ٢٢ ذكر الحرفين المتقاربين في كلمة وفي كلمتين .

(٢) سقط من ب .

(٣) يعني هذا أن حرف الحاء - وهو أخرج في الحلق من العين إذ العين أدخل منه في الحلـق - يدغم في العين، وهذا كما هو مقرر عند علماء الأصـوات ــ غـير جـائز، فقـد قـرر سيبويه في الكتاب ٤/٤٤٩-٤٥١ هذا الملحظ في وصفه لإجراء الإدغـام في حـروف الحلق ، قال: لأن الأقرب إلى الفم لا يدغم في الذي قبله .
وهذا هو الذي يعنيه ابن عصفور في الممتع ٦٨٥ بقوله: وحروف الحلق لا يجوز إدغام الأخرج منها في الأدخل .
فعلى هذا تخرج قراءة أبي عمرو بالإدغام هنا، على قلب الأدخل إلى الأخرج، فيصبح من إدغام المتماثلين، ويرتفع اللبس .

وهو قوله تعالى: ﴿فَمَنْ زُحزِحَ عَنِ النَّارِ﴾[١] لا غير، وأظهَر ما سِواه نحو قوله تعالى: ﴿فلاَ جُنَاحَ عَلَيهِمَا﴾[٢] و﴿المسِيحُ عِيسَى﴾[٣] و﴿مَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ﴾[٤] و﴿لا يُصْلِحُ عَمَلَ﴾[٥] مما قبل الحاء فيه متحرك .

قال أبو عمرو[٦]: ورَوَى القاسمُ بنُ عبد الوارث عن أبي عُمَرَ الدُّوريِّ عن اليَزيديِّ عنه الإدغامَ في ﴿المسِيحُ عِيسَى﴾ و﴿لا جُنَاحَ عَلَيهِمَا﴾ و﴿الرِّيحَ عَاصِفَةً﴾[٧] قال: وبالإظهار قرأتُ ذلك كلَّه؛ لأن الإدغامَ في حروف الحلق ليس بأصلٍ لقلَّتِهَا[٨].

وقد انعقَدَ الإجماعُ على إظهار الحاء وهي سَاكنةٌ عند العين في قوله: ﴿فَاصْفَحْ عَنْهَمْ﴾[٩] وذلك مُبطِلٌ لرواية القاسِم، ودَافِعٌ لصحَّتِهَا؛ / (لأنَّ السَّاكنةَ أَولى وأقوى بالإدغام من المتحركة، وقد أقرَأَني أبو الفتح عن قراءته ﴿فَمَنْ زُحْزِحَ عَنِ النَّارِ﴾ مُدغَماً كما رواه أبو عبد الرحمن عن أبيه، وبذلك آخُذُ فيه خاصَّةً[١٠] .

١٧٢/أ

(١) سورة آل عمران: ١٨٥ .

(٢) سورة البقرة: ٢٢٩ .

(٣) سورة النساء: ١٧١ .

(٤) سورة المائدة: ٣ .

(٥) سورة يونس: ٨١ .

(٦) انظر الإدغام الكبير: ٥٢-٥٣ .

(٧) سورة الأنبياء: ٨١ .

(٨) في الإدغام الكبير:٥٢ - ٥٣ « ليس بأصل لها لقلتها » .

(٩) سورة الزخرف: ٨٩ .

(١٠) انظر الإدغام الكبير: ٥٣ قال: ووجه الإدغام: كونهما من مخرج واحد، وهو وسط الحلق.

وقد حَكَى أبو جعفر[1] الإظهارَ عن أبي الزعراءِ في ﴿زُحْزِحَ عَنِ النَّارِ﴾ قال: ولكنَّ الرُّوَاةَ عن اليزيديِّ أَصفَقُوا على الإدغام فيه[2]، ووافقَهُ أبو زيدٍ عليه .

قلتُ: حاصلُ ما ذكره أبو عَمرو وأبو جعفر في الحاء المَتحرِّكَةِ تَلقَاهَا العينُ أنها على ثلاثة أقسَام:

قِسْمٌ فيه الإظهارُ والإدغامُ، وإدغامُهُ أحسَنُ وذلك: ﴿زُحْزِحَ﴾.

وقِسْمٌ فيه الإظهارُ والإدغامُ، وإظهارُهُ أحسَنُ وذلك: ما قبلَ حائِهِ حرفُ مدٍّ ولِينٍ نحو: ﴿المسِيح عِيسَى﴾، و﴿فلاجُنَاحَ عَلَيهِمَا﴾ و﴿الرِّيحَ عَاصِفَةً﴾ .

وقِسْمٌ ليس فيه إلا الإظهارُ، وهو ما سِوَى ذلك نحو: ﴿ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ﴾ و﴿لاَ يُصلِحُ عَمَلَ الُمفسِدِينَ﴾ .

والعلَّةُ[3] في إدغام الحاء في العين: القُربُ في المخرج؛ لأنهما من وسَطِ الحلق، ولأنَّهمَا منفَتِحَان[4] منسَفِلان[5]، إلا أن العينَ إذَا أُدغِمَت في الحاء

---

(١) انظر الإقناع ١/٢٠٩ .

(٢) في اللسان (صفق): أصفقوا على الأمر أي: أجمعوا عليه، قال زهير:

رأيتُ بني آل امرئ القيس أصفَقُوا ... علينا وقَالُوا إنَّنا نحنُ أكثَرُ

(٣) انظر الكتاب ٤/٤٤٩-٤٥١ ، والممتع ٦٨٥ .

(٤) قال الداني في التحديد: ٢٢٨: سميت منفتحة لأنك لا تطبق لشيء منها لسانك على الحنك. وهو عين ما قاله سيبويه في الكتاب ٤/٤٣٦ . وانظر الرعاية للقيسي: ٩٨-٩٩ .

(٥) الصواب: مستفلان . سميت مستفلة؛ لأن اللسان والصوت لا يستعلي عند النطق بها إلى الحنك، بل يستفل اللسان بها إلى قاع الفم عند النطق بها على هيئة مخرجها. الرعاية: ٩٩ بتصرف. وقال الداني في التحديد: ٢٢٨: سميت مستفلة؛ لأن اللسان لا يعلو بها إلى جهة الحنك، وهي ما عدا المستعلية. وانظر سر الصناعة ١/٧١ .

أُبدِلَت العين حاءً على قياس المتقاربين، أعـني في ردِّ الأوَّلِ منهما إلى لفظ الثَّاني، وذلك قولهم: اقْطَعْ حبلَكَ، تقولُ فيه: اقْطَحَّبْلَكَ .

وأمَّا الحاءُ إذا أُدغِمَت في العين، فإنما تُردُّ العينُ إليها، فيُغَيَّرُ الثَّاني للأول نحو: امْدَحْ عُتْبَةَ، تقولُ إذا أدغمتَهُ: امْدَحُّتْبَة، على خلافِ إدغامِ المتقاربين، والعلة في ذلك: أن الحاءَ أخرَجُ من العين، والعينُ أدخَلُ منها، والإدغامُ إنما يَحْسُنُ في حروف الحلق، وفيما يقرُبُ منها، فإذا قلَبوا العين حاءً، أَدغَمُوا في الأخرَجِ، وليس كذلك في العكس، فالقياسُ إذَن على هذا في إدغام ﴿زُحزِحَ عَنِ النَّارِ﴾ أن تُقلَبَ فيه العينُ حاءً، فيُقالُ: زَحْزِحَّنِ النَّار، بحاءٍ مشدَّدة، ولم ينسبهُ القرَّاءُ على ذلك، فالظَّاهِرُ أنه عندهم على قياس المتقاربين، أعني أنهم يُغيِّرُونَ الأول إلى الثاني، فيُقَالُ على هذا: زُحزِعَّنِ النَّار، وبذلك قرأناه.

قال أبو الحسين بن أبي الربيع[1]: وقرأ أبو عمرو في الإدغام الكبير[2]: ﴿وَمَا ذُبِحْ عَلَى النُّصُبِ﴾ بإدغام الحاء في العين من غير أن تُبدَلَ العينُ حاءً.

وقولُ الناظم:

« فَزُحْزِحَ عَنِ النَّارِ الذي حَاهُ مُدغَمٌ »

معناه: فزحزح عن النَّارِ هو الذي حاهُ مدغَمٌ لا غير، دون نَظَائره،

---

(١) أحمد بن سليمان الأندلسي الطنجي، قرأ على الأذفوي وابن غلبون، وعليه موسى اللخمي، توفي سنة ٤٤٦ هـ. الغاية ١/٥٨ .

(٢) الإدغام الكبير: ٥٢ باب ذكر حروف الحلق. ذكر اليزيدي عن أبي عمرو أنه قال: « من العرب من يدغم الحاء في العين . قال: وكان لا يرى ذلك . » .

ولذلك ذكر حرف القرآن، ولو كان إدغامُ الحاء في العَين مطَّرداً لم يَذكُر الآية، ولقَالَ: فأمَّا الحاءُ فتُدغَمُ في العين. فزُحزِحَ عنِ النَّار: مبتدأ، والـذي: خبرُهُ .

وَحَاهُ مُدغَمٌ: ابتداءٌ وخبر في موضع الصِّلَةِ .

ثم قال:

« وفي الكافِ قَافٌ وَهْوَ في القافِ أُدخِلَ »

انتقل من الحاء إلى القاف والكاف، وأخبرَ أن كل واحد منهما يُدغَمُ في الآخِرِ بشرط أن يتحرَّكَ ما قبلَ الأول، / فالكافُ في القاف نحو: ﴿لَكَ قُصُوراً﴾[1] و﴿لَكَ قَالَ﴾[2] و﴿رَبُّكَ قَدِيراً﴾[3] . ١٧٣/أ

والقاف في الكاف نحو: ﴿خَالِقُ كُلِّ شَيءٍ﴾[4] و﴿خَلَقَ كُلَّ دَابَّـةٍ﴾[5] فإن سَكَنَ ما قبلهما أُظهِرَا نحو: ﴿إِلَيكَ قَالَ﴾[6] و﴿لا يحزُنْـكَ قَولُهُـمْ﴾[7] و﴿فَوقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ﴾[8] .

والعلة[9] في إدغام القاف في الكاف، أو الكافِ في القاف تقارُبٌ في المخرج والصِّفَة .

---

(١) سورة الفرقان: ١٠ .
(٢) سورة البقرة: ٣٠ .
(٣) سورة الفرقان: ٥٤ .
(٤) سورة الزمر: ٦٢ .
(٥) سورة النور: ٤٥ .
(٦) سورة الأعراف: ١٥٦ .
(٧) سورة يونس: ٥٦ .
(٨) سورة يوسف: ٧٦ .
(٩) انظر الإدغام الكبير: ٥٧ .

أمَّا المخرَجُ فقد تقــدم، وأمَّـا الصِّفـةُ فإنهمـا شـديدان مـع أنهمـا مـن حروفِ اللسانِ، وإدغامُ القـافِ في الكـافِ أحسَـنُ مـن إدغـام الكـاف في القاف؛ لأن القافَ أدخَلُ من الكاف؛ لأنَّ القافَ والكافَ يجـاوران الغـينَ والخاءَ، والأحسَنُ إدغامُ الغين في الخَاء، وكذلك القَافُ والكافُ .

وقولُه: « وفي الكافِ قَافٌ » أي: تُدغَمُ قَافٌ.

وقولُه: « وهو في القاف أُدْخِلَ » الضميرُ عـائدٌ علـى الكـاف، وإدغـام القاف في الكاف، وهو فيها مطَّردٌ بشَرْطِهِ .

وقولُـه: « خلَـقْ كُـلَّ شَـيءٍ لَـكْ قُّصُـوراً » مثَّـلَ بالقـاف في الكــاف، وبالكاف في القاف، ثم قال: « وأُظهِرَا » يعني: القافَ والكاف، كُلٌّ واحدة عند صاحبتها إذا سَكَنَ الحرفُ الذي قبلهما، وأُقْبِلَ: جُعِلَ قبلَهمــا، يقـال: كيف أنت لو أُقْبِلَ قُبُلُكَ، أي: استُقبِلَ وَجهُكَ .

ويقال: أَقْبَلت فُلاناً الرُّمحَ، إِذَا جَعَلْتَهُ قُبْلَه[1].

* * *

وَفِي ذِي المَعَارِجِ تَّعْرُجُ الجِيمُ مُدْغَمٌ
وَمِــنْ قَبْلُ أَخْرَج شَّـطْئَهُ قَدْ تَثَقَّلاَ

ذَكَرَ في هذا البيت: الجيمَ، وأخبرَ أنهـا تُدغَـمُ في حرفَـين؛ في التـاء في قوله تعالى: ﴿ذِي المَعَارِجِ تَّعْرُجُ﴾[2]، وفي الشـين في قولـه تعـالى: ﴿أَخـرَج

(١) الصحاح (قبل) .
(٢) سورة المعارج: ٢-٣ .

شَّطْئَهُ﴾[1] وليس في القرآن لهما نظيرٌ، أعني لقاءَ الجيم للشين والتاء، وكان حقُّهُ أن يقولَ: الجيمُ تُدغَمُ في التاء والشِّين، فإنه بذِكْرِ الموضعين يُوهِمُ أنَّ هنالك مواضعَ أخرَى، كما في ﴿زُحْزِح عَّنِ النَّارِ﴾، وليس كذلك، والأحسَنُ ما فعله في الذَّال حيثُ قال:

« وفي الصَّادِ ثُمَّ السِّينِ ذَالٌ تَدَخَّلاَ »

وليس منهما إلا حرفان: ﴿مَا اتَّخَذ صَّاحِبَةً﴾[2] و﴿اتَّخَذ سَّبِيلَهُ﴾[3] والجيمُ من الحروف التي إدغامُها مطَّرِدٌ على هذا الاعتبار .

وقوله: « وفي ذي المعَارج تَعْرُجُ » هو على حذف مضافٍ تقديره: وفي تاءِ ذِي المعارجِ تَعرُجُ، وجَعْلُه ﴿أَخْرَج شَّطْئَهُ﴾ قبلَ ﴿ذِي المعَارِج تَّعْرُجُ﴾ باعتبار ترتيب المصحف، وفيه أيضاً حذفُ مُضافٍ؛ أي: جيمُ أَخْرَج شَّطْئَهُ.

والعلَّةُ في إدغام الجيم في الشِّين: أنهما من مَخرَجٍ واحد وهو: وسَطُ اللسان، بينه وبين وَسَطِ الحنَكِ .

والعلَّةُ في إدغامها في التَّاءِ وإن لم تكن[4]) / من مُخرجها: مَقاربَتُها للشين في المخرج، وذلك أنَّ التاء تُدغَمُ في الشِّين لاتصَالِ الشِّين بمخرَج التَّاءِ، وذلك أنَّ الشِّين فيها تَفَشٍّ تَتَّصِلُ به بحروف طرف اللسّان التي منها ١٧٤/أ

(١) سورة الفتح: ٢٩ .

(٢) سورة الجن: ٣ .

(٣) سورة الكهف: ٦٣ .

(٤) ما بين القوسين (من قبل ثلاث صفحات تقريباً إلى هنا) ساقط من ب .

التَّاءُ، فكأنها من مخرجها، ولاتفاقِهِمَا في الهمس[1] والانسِفَالِ والانفتاح، فلمَّا أُدغِمَت التَّاءُ في الشِّينِ لِمَا ذكَرْتُهُ من الاتصال والاشتراك، أُدغِمَت التَّاءُ في الجيم؛ لأنها من مخرج الشِّين، ولمَّا أُدغِمَت التَّاءُ في الجيم (أُدغِمَت الجيمُ[2]) فيها، ولاتفاقهما في الشِّدَّة والانسِفَالِ والانفِتَاحِ .

وقال أبو جعفر[3]: إنَّ عبارَتَهم هنا بالإدغام تَجَوُّزٌ؛ لأنَّ إدغامَ الجيم في التاءِ لا يجوزُ؛ لتباعدهما، وتحقيقُهُ إخفاءُ الحركة .

قال: واختُلِفَ عند الشِّين في ﴿أَخْرَجَ شَّطْئَهُ﴾[4] .

(والإدغامُ رِوايَةُ ابنِ حَبَشٍ عن أبي عَمرو، والإظهارُ روايتُهُ عن أبي شُعَيب، ورَوَى ابنُ اليزيدي وابنُ سَعدان عن اليزيدي الإدغامَ عند الضَّادِ والصَّادِ في قوله تعالى: ﴿أَخْرَجَ ضُّحَاهَا﴾[5] و﴿مُخْرَجَ صِّدْقٍ﴾[6])[7].

* * *

---

(١) انظر الكتاب ٤/٤٣٤.

قال القيسي: «والهمس: هو الحس الخفي الضعيف، ومعنى المهموس: أنه حرف جرى مع النفس عند النطق به لضعفه،وضعف الاعتماد عليه عند خروجه» . الرعاية: ٩٢ .

وقال الداني في التحديد: ٢٢٥: ومعنى المهموس: أنه حرف أُضعِف الاعتماد في موضعه، فجرى معه النفس (وهذه عبارة سيبويه في الكتاب ٤/٤٣٤، ولم ينسبها إليه) .

(٢) سقط من ب .

(٣) الإقناع ١/٢٠٨-٢٠٩ بتصرف .

(٤) سورة الفتح: ٢٩ .

(٥) سورة النازعات: ٢٩ .

(٦) سورة الإسراء: ٨٠ .

(٧) ما بين القوسين غير بين في: أ ، وهو محرف ومصحَّف في: ب .

وعند سبيلاً شين ذي العرشِ مُدْغَمٌ

وَضَادُ لبعضِ شأنهم مُدْغَماً تـــلا

ذكَرَ هنا حرفَين: الشِّينَ والضَّادَ، وأخبرَ أنَّ الشِّينَ تُدغَـمُ في السِّين في قوله تعالى: ﴿ذِي العَرش سَّبيلاً﴾[1] لا غير، ليس في القرآن غـيرُهُ، والضَّادَ في الشِّين في قوله تعالى: ﴿لِبَعْض شَّأْنِهِمْ﴾[2] لا غير، وأظهَرَ ما عَـدَاهُ نحـو: ﴿وَالأَرْضِ شَيئاً﴾[3] هكذا قالَ أبو عَمرو[4]، قال: نَصَّ على ذلك السُّوسيُّ عن اليزيدي عنه .

والعلَّـةُ في إدغـام الشِّين في السِّين وإن لم يكونـا مـن مخـرجٍ واحـدٍ: اتفاقُهُمَا في الصفة، هما مهموسَان ورِخْوَان[5] ومنفَتِحَـان ومنسَفِلاَن، وفي الشِّين التَّفَشِّي[6]، ومقابِلُهُ في السِّين الصَّفير[7]، مـع اتصـال الشِّين بتفشِّيهَا بمخارج طرف اللسَان، فقد قَرُبَت بذلك من مخرج السِّين .

والعلَّةُ[8] في إدغام الضَّاد في الشِّين: تقارُبُ المخَارِجِ، وذلك أن الشَّـينَ

---

(١) سورة الإسراء: ٤٢ .

(٢) سورة النور: ٦٢ .

(٣) سورة النحل: ٧٣ .

(٤) الإقناع: ٢٠٨/١ ، والإدغام الكبير: ٧٦ .

(٥) انظر الكتاب ٤٣٤/٤-٤٣٥، والتحديد: ٢٢٧ .

(٦) انظر الكتاب ٤٤٨/٤، والتحديد: ٢٢٩، وسر الصناعة: ٢٠٥، وفي ب: المتفشي .

(٧) قـال سيبويه في الكتـاب ٤٦٤/٤: « وهـن أنـدى في السـمع » (يعـني الصـاد والسـين والزاي) ، وقال في التحديد: ٢٢٩: « لأنك تسمع فيها شبهاً بالصفير عنـد إخراجهـا من مواضعها » .

(٨) انظر الإدغام الكبير: ٧٦ .

من وسَط اللسَان، والضَّادَ من أقصى حافَتِهِ .

قلتُ: النَّحويُّون يمنعون من إدغام خمسَة أحرفٍ في مقاربِهَا، وهي: الضَّادُ والشِّينُ والرَّاءُ والفاءُ والميمُ، يجمعُهَا قولُكَ: (ضُمَّ شَفْر)، هكذا قال أبو علي[١].

وذكر سيبويهِ[٢] (أربعةً، أسقطَ منها الضَّادَ؛ لأنه سَمِعَ في اضطَجَعَ: اطَّجَعَ، ولقلته لم يعتَدَّ به الفارسيُّ .

قال سيبويه[٣]): فالميمُ لا تُدغَمُ في الباء، وذلك قولك: أَكرِمْ بِهِ؛ لأنهم يقلبون النونَ ميماً في قولهم: العَنْبَر، ومَن بَدَا لك، فلما وقَعَ مع الباء الحرفُ الذي يفرون إليه[٤]، لم يُغيِّرُوه، وجعَلُوه بمنزلة النون إذ كانا حرفَي غُنَّةٍ.

قال: والفاءُ لا تُدغَمُ في الباء؛ لأنها من باطن الشَّفَةِ السُّفلَى وأطراف الثنايا العُلْيَا، وانحدَرَت إلى الفم، وقد قارَبَت من الثنايا مخرجَ الثَّاء، وإنما أصلُ الإدغام في حروف الفَم واللسَان؛ لأنها أكثرُ الحروف، فلمَّا صارت مضارِعَةً للثَّاء لم تُدغَم في حروف[٥] الطرَفين، كما أن الثَّاءَ لا تُدغَمُ فيه.

قال: والرَّاءُ لا تُدغَمُ في اللام ولا في النُّون؛ لأنَّها مكرَّرَةٌ، وهي (تَفَشَّى) إذا كان معها غيرُها، فكرهوا أن يُجحِفُوا بها، فتُدغَمَ مع ما ليس يَتَفَشَّى في الفم مثلَها، ولا يُكرَّرُ،/ فيُقوِّي هذا أنَّ الطَّاءَ - وهي مُطْبَقَةٌ - ١٧٥/أ

---

(١) انظر التعليقة ١٧٤/٥ .

(٢) الكتاب ٤٤٧/٤-٤٤٩ باب الإدغام في الحروف المتقاربة التي هي من مخرج واحد .

(٣) المصدر نفسه . وما بين القوسين ساقط من: ب .

(٤) في الكتاب ٤٤٧/٤: « إليه من النون » .

(٥) في الكتاب ٤٤٨/٤: « في حرف من حروف الطرفين » .

لا تجعل مع التاء تاءً خالصةً؛ لأنها أفضلُ منها بالإطباق، فهذه أجدَرُ أن لا تُدغَم إذْ كانت مكرَّرَةً.

قال: والشين لا تُدغَمُ في الجيم؛ لأن الشِّين استطَالَ مخرجُهَا لرَخوَتِها[1] حتى اتَّصَلَ بمخرج الطاء، فصارت منزلتُهَا منها نحواً من منزلة الفاء مع الباء، فاجتَمَعَ فيها هذا والتفشِّي، فكرِهُوا أن يُدغِمُوهَا في الجيم، كما كرهُوا أن يُدغِمُوا الراء فيما ذكرتُ لك[2].

قلتُ: وأما الضَّادُ فمَنَعَ من إدغامها في مقاربِها ما فِيها من الاسْتِطَالةِ حتى اتَّصلَتْ بمخرجِ اللاَّم .

قلتُ: وقد جاء أيضاً في هذَين الحرفين الإظهارُ .

قال أبو عَمرو[3]: لم تُدغَم الشِّينُ إلا في السِّين وحدَها، وذلك موضعٌ واحدٌ في « سبحان » في قوله تعالى: ﴿إِلَى ذِي الْعَرْشِ سَبِيلاً﴾ رواه أبو عبد الرحمن بن اليزيدي عن أبيه نصّاً، ورَوى غيرُه عنه عن أبي عمرو الإظهارَ فيه، قال: وبالوجهين قَرَأتُ أنا، والإظهَارُ أَوجَهُ؛ من أجل التَّفشِّي الذي في الشِّين .

قال أبو جعفر[4]: ذكَرَ الأهوازيُّ عن ابن المنادِي عن الصَّوَّاف عن ابن غالبٍ عن شُجاعٍ إدغامَ الضَّادَ في الشِّين في: ﴿لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ﴾[5]

---

(١) في الكتاب ٤/٤٤٨: « لرخاوتها » . وأظن المؤلف أراد هذا، ولكنه حذف الألف .

(٢) انظر هامش (٤) من التعليقة ٥/١٧٤-١٧٥، وهامش ١/١٧٥ فيهما بيان كلام الرماني في الحروف الخمسة التي لا تدغم في مقاربها .

(٣) الإدغام الكبير: ٥٨ .

(٤) الإقناع ١/٢١٧ بتصرف .

(٥) سورة النور: ٦٢ .

و﴿الأَرْض شَّيْئاً﴾[١] في النحل، وفي﴿شَقَقْنَا الأَرْض شَّقّاً﴾[٢] وعن أبي شُعيب في: ﴿لِبَعْض شَّأْنِهِم﴾ فقط .

قال: ولم يختلف عن أبي شُعَيب في هذا الحرف؛ لأنه نصَّ عليه .

وفي ذكْرِ النَّاظم إدغامَ الشِّين في السِّين، وفي تعيينِهِ موضعَهَا الإشكالُ الذي قدَّمنَاهُ، وليس في ذكْرِهِ ﴿لِبَعْض شَّأْنِهِم﴾ إشكَالٌ، إذ لا بدَّ من تعيينِ موضِعِهِ، إذ هُنالِكَ غيرُه مما لا يُدغَمُ .

وفي قوله: « وعندَ سَبِيلا » حذفُ مُضافٍ تقديرُهُ: وعندَ سِينِ سَبِيلاً .

و« ضادَ لِبعضِ » مفعولٌ بـ « تلا » ، وتلا بمعنى قَرَأَ، وضميرُهُ يعودُ على أبي عمرو؛ لأنَّ هذا البابَ والذي قبلَه واحدٌ، ويُروَى: « وضادُ » مرفوعاً بالابتداء، و « تلا » : خبرُهُ بمعنى: تَبِعَ، أي: جاء كغيره .

ومُدغَماً: حالٌ من ضمير « تلا » .

و« على النَّصْبِ » : حالٌ من « ضادَ » المفعولِ .

* * *

وَفِي زُوِّجَتْ سِينُ النُّفُوسِ وَمُدْغَمٌ

لَــهُ الرَّأْسُ شَيباً بِاخْتِلاَفٍ تَوَصَّلاَ

ذكَرَ هنا من الحروف السِّتَّة عَشَرَ (السِّينَ[٣]) ، وأخبَرَ أنها تُدغَمُ في الزَّاي في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا النُّفُوس زُّوِّجَتْ﴾[٤] وفي الشِّين بخلافٍ في قوله

(١) سورة النحل: ٧٣ .

(٢) سورة عبس: ٢٦ .

(٣) سقطت من: ب .

(٤) سورة التكوير: ٧ .

تعالى: ﴿الرَّأْس شَّيباً﴾[١] واختيارُ أبي عمرو[٢] الدَّاني فيه الإدغامُ .

و لم تَأْتِ السِّين بعدها الـزَّايُ إلا في ﴿النُّفُـوس زُّوِّجَـتْ﴾، وأمـا عنـد الشِّين، فورَدَ منه موضعان: ﴿الـرَّأْس شَّيباً﴾ و﴿لا يَظْلِـمُ النَّـاس شَّـيئاً﴾[٣] والإجماعُ على إظهاره.

والعـلَّةُ[٤] في إدغام السِّين في الزَّاي: التَّقارُبُ في المخرج وفي الصفة، وذلـك أنهمـا / يَخرُجَـان مما بـين طَـرَف اللسَـان، وفُوَيـقَ الثنايـا، وهمـا ١٧٦/أ صفيريَّان، ومُنفتِحَان، ومُنسَفِلان، ورِخْوَان .

وفي الزَّاي: الجهرُ، فيَحدُثُ لذلك في السِّين قوَّةٌ .

والعلَّةُ[٥] في إدغامها في الشِّين ما تقدَّمَ في علة إدغام الشين فيهـا، ولمـَّا لم تكن السِّين من مخرج الشِّين، وَرَدَ الاختلافُ في إدغام: ﴿الرَّأْس شَّـيباً﴾ فالإظهارُ لِتَبَايُنِ المخَارِجِ، والإدغامُ لِمَا قلنـاه، ولمـَّا اتفـقَ المخـرَجُ في الـزاي والسِّين، لم يُختَلَف في إدغام: ﴿النُّفُوس زُّوِّجَتْ﴾ .

وفي قوله: « في زُوِّجَت » حذفُ مضاف، أي: وفي زَايِ زُوِّجَت.

و « الرَّأْسُ شَيباً » : مبتدأٌ .

و « مدغَمٌ » : خبره .

و « له » : متعلق بالخبر .

و « تَوَصَّلَ » : صفةٌ لـ « اختلاف » يُشيرُ إلى كثرته وفُشُوِّه .

---

(١) سورة مريم: ٤ .
(٢) التيسير: ٢٤ .
(٣) سورة يونس: ٤٤ .
(٤) انظر الإدغام الكبير: ٦٦ .
(٥) المصدر السابق: ٦٧ .

* * *

وَلِلدَّالِ كِلْمٌ (تـ)ـرُبُ (سـ)ـهْلٍ (ذ)كَا (شـ)ـذَا
(ضـ)ـفَا (ثُـ)ـمَّ (زُ)هْــدٌ (صِـ)ـدْقُهُ (ظَـ)ـاهِرٌ (جَـ)ـلاَ

ذكَرَ من الحروف المتقدمة: الدَّالَ، وأخبَرَ أنه يُدغَمُ في عشرة أحرف، وهي التي ضمَّنَها أوائلَ الكَلِمِ المذكورة في البيتِ من قوله: « ترُبُ » إلى جيمِ: «جَلا» وهي: التَّاءُ، والسِّينُ، والذالُ، والشينُ، والضادُ، والثاءُ، والزايُ، والصادُ، والظاءُ، والجيمُ، ولإدغامها في هذه الحروف شُرُوطٌ، وتفصيل[1] يَذكُرُهُ في البيت بعدَه إن شَاء الله تعالى .

وسأُمثِّلُ هذه الحروفَ، فالتاءُ نحوُ قوله تعالى: ﴿مِنَ الصَّيدِ تَنَالُهُ﴾[2]، و﴿المسَاجد تِّلكَ﴾[3]، و﴿تَكَاد تَّميَّزُ﴾[4]، و﴿بَعْد تَّوكِيدِها﴾[5] .

والسِّينُ: ﴿عَدَد سِّنِين﴾[6]، و﴿يَكَاد سَّنَا بَرْقِهِ﴾[7]، و﴿الأَصْفَادِ سَّرَابِيلُهُمْ﴾[8] .

والذَّالُ نحو: ﴿القَلاَئِد ذَّلكَ﴾، و﴿مِنْ بَعْد ذَّلكَ﴾[9] .

والشِّينُ: ﴿وشَهِد شَّاهِدٌ﴾[10] .

---

(١) في بأ: وتفصيله .
(٢) سورة المائدة: ٩٤ .
(٣) سورة البقرة: ٤٨ .
(٤) سورة الملك: ٨ .
(٥) سورة النحل: ٩١ .
(٦) سورة المؤمنون: ١١٢ .
(٧) سورة الشعراء: ٤٩ .
(٨) سورة إبراهيم: ٤٩-٥٠ .
(٩) سورة المائدة: ٤٣ .
(١٠) سورة يوسف: ٢٦ .

والضَّادُ نحو: ﴿مِنْ بَعد ضَرَّاءَ﴾[١]، و﴿مِنْ بَعْد ضَّعْفٍ﴾[٢] .

والثَّاءُ نحو: ﴿يُريد ثَّوَابَ﴾[٣] و﴿لِمَنْ نُريد ثُّمَّ﴾[٤] .

والزايُ نحو: ﴿تُريد زِّينَةَ﴾[٥]، و﴿يَكَاد زَّيْتُهَا﴾[٦] .

والصَّادُ نحو: ﴿نَفْقِد صُّوَاعَ﴾[٧] ، و﴿مَقْعَد صِّدْقٍ﴾[٨]، و﴿وفي المهْد صَّبِيّاً﴾[٩]، و﴿مِنْ بَعْد صَّلاَةِ العِشَاءِ﴾[١٠] .

والظَّاءُ نحو: ﴿مِنْ بَعْد ظُّلْمِهِ﴾[١١]، و﴿يُريد ظُّلْماً﴾[١٢] .

والجيمُ نحو: ﴿دَاوُد جَّالُوتَ﴾[١٣]، و﴿الخُلْد جَّزَاءَ﴾[١٤] .

والعلَّة[١٥] في إدغام الدال في هذه الحروف: التَّقارُبُ الذي بينهـا وبـين

---

(١) سورة يونس: ٢١ .

(٢) سورة الروم: ٥٤ .

(٣) سورة النساء: ١٥٤ .

(٤) سورة الإسراء: ١٨ .

(٥) سورة الكهف: ٢٨ .

(٦) سورة النور: ٣٥ .

(٧) سورة يوسف: ٧٢ .

(٨) سورة القمر: ٥٥ .

(٩) سورة مريم: ٢٩ .

(١٠) سورة النور: ٥٨ .

(١١) سورة المائدة: ٣٥ .

(١٢) سورة غافر: ٣١ .

(١٣) سورة البقرة: ٢٥٧ .

(١٤) سورة فصلت: ٢٨ .

(١٥) الإدغام الكبير: ٦٧ .

الذَّال في المخرج، وذلك أنَّ الذَّالَ والظَّاءَ والثَّاءَ مخرجُهُنَّ واحدٌ، وهو ما بين طرف اللسَان (وأطرافِ الثَّنَايَا، والصَّادُ والزايُ والسينُ ما بين طَرَفِ اللسَان[1]) وفُوَيْقَ الثنايا، والدالُ والتاءُ[2] مخرجُهُمَا من بين طرَفِ اللسان، وأصولِ الثَّنايا، فقد اتَّفَقَتَا معهن في طرَفِ اللسان، وأما الشينُ والضادُ فأُدغِمَت فيها وإن لم تكن من مُخرجهمَا؛ لأنَّ التَّفشِّيَ الذي في الشين والإستطالَة التي في الضادِ[3] اتَّصَلاَ بهما بمُخرَجِ الدال، كما تقدم في غيره .

وأمَّا الجيمُ فحُمِلَت على الشين؛ لأنهما من مخرج واحد .

/ وبين الدال وهذه الحروف اشتراكٌ في الصفة، وذلك أن الدالَ فيها ١٧٧/أ صفاتٌ مثل: الشِّدَّةِ، والانفتاحِ، والانسِفَالِ، والجهرِ، فيقوَى الإدغامُ بسبب ذلك .

ولْنَرْجِعْ إلى معنى البيت:

« التُرْبُ » : التراب[4] .

و « سَهلٌ » : هو أبو محمد سَهلُ بنِ عبد الله بن يونُس التُسْتَري[5] ـ رَضِيَ اللهُ عَنهُ ـ، وكان من كبار الزُّهَّاد .

---

(١) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٢) في ب: « الثاء » .

(٣) في ب: « الصاد » .

(٤) « الترب » سقط من ب .

(٥) سهل بن عبد الله بن يونس، أبو محمد التستري الصوفي الزاهد، له كلمات نافعة، ومواعظ حسنة. توفي سنة ٢٨٣ هـ. سير أعلام النبلاء ١٣/٢٣٠ .

و « ذكا » : عبقَ[١] .

و « الشذا » : حدّةُ الطِّيب، أي: عَبِقَ طِيبُهُ .

و « ضَفَا » : طال، ومنه: ذيلٌ ضَافٍ، يُشير بـه إلى انتشـار طِيبـهِ، وثَـمَّ هناك زُهدٌ، وأشار إلى [ترب][٢] القبر، أي: في القبر زُهْدٌ، إما على تـأويل: ذو زهدٍ، وإما أن يكون جَعَلَهُ نفسَ الزهد مجازاً .

و « صدقُه ظَاهرٌ » : أي: صدقُ الزهد ظاهرٌ بيِّنٌ .

و « جلا » : مقصورٌ، أصله جَلاَءٌ، وهو من قولك: جَلاَ الغيـمُ جـلاءً: انكشَفَ، وهو نصبٌ على التمييز، أي: ظاهرٌ انكشَـافُهُ، ويجـوز أن يكـونَ نعتاً لـ « ظَاهِرٌ » ، أي: ظاهرٌ ذو جَلاء .

قلتُ: سمعت شيخَنَا أبا عبد الله محمَّدَ بنَ القَصَّاب حين قراءتهـا عليـه يقول: سألتُ أبا يعقوب المحسَّاني[٣] حين قراءتها عليه، عن هذا الذي قالَـه النَّاظِمُ في تُربِ سَهلِ بنِ عبد الله، أهو حقيقةٌ أم مجازٌ على عادة الشعراءِ ؟

فقال أبو يعقوب: سألتُ أبا الحسن السَّخاويَّ حين قراءتها عليه كمـا سألْتَنِي فقال: حقيقةٌ .

قال أبو يعقوب: ثم لما فرَغَ المجلسُ، قال لبعض الطلبة: سِرْ معَه إلى قبر سهلِ بنِ عبد الله، قال: فسَارَ بي إلى موضع قبره، فشمَمْتُ تُربَهُ، فإذا هـو أعطَرُ من المسك، فأخذتُ منه على كراهيةٍ فيه، وجعلتُهُ في طَرَفِ عِمَامَتِي، فما دخلتُ موضعاً إلا وأهلُهُ يقولون: مـا هـذا الطيـبُ الزائـدُ الـذي نشـمُّ عليك ؟ فنقول: ما هو إلا تُربُ سَهلِ بنِ عبد الله التُّستريِّ.

---

(١) بابه: طَرِبَ .

(٢) سقطت من : ب .

(٣) ذكره الوادي آشي في برنامجه في شيوخ أبي القاسم الضرير: ١٢٢ .

قلتُ: ولِمَ لا يكونُ كذلك، وقد كان يقول ـ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ـ : أصولُنا سبعةُ أشياءُ: التَّمسُّكُ بكتابِ الله، والاقتداءُ بسنَّة رسولِ الله ﷺ ، وأكلُ الحلال، وكفُّ الأذى، واجتنابُ الآثام، والتوبةُ، وأداءُ الحقوق .

ويُروَى أن يعقوبَ[1] بنَ الليث اعتُقِلَ في بعض كُوَرِ[2] الأهواز، فجَمَعَ الأطباءَ فلم يُغنُوا عنه شيئاً، فذُكِرَ له سَهلُ بنُ عبد الله، فأَمَرَ بإحضاره، فأُحضِرَ، فلما دَخَلَ عليه قعدَ عندَ رأسِه، وقال: اللهمَّ أريْتَه ذلَّ المعصية، فأرِه عزَّ الطاعة، فَفُرِّجَ عنه من سَاعته، فأخرَجَ إليه مالاً وثياباً فردَّها ولم يقبَلْ منه شيئاً، فلما رجع إلى تُستَرْ، قال له بعضُ أصحابه: لو قبلْتَ ذلك المال، وفرَّقته على الفقراء، فقال له: انظُرْ إلى الأرض، فنظر فإذا الأرضُ كلُّهَا بين يديه ذهَبٌ، وقال: مَن كان حاله مع الله/ هذا، لا يستكثِرُ مال يعقوبَ بْنِ الليث . ١٧٨/أ

وحكى بعضُ أصحابِ أبي العباسِ الخوَّاص قال: كنتُ أحب الوقوفَ على شيء من أَسْرَارِ سَهلِ بنِ عبد الله، فسألتُ بعضَ أصحابه عن قُوتِه، فلم يُخبرني أحدٌ منهم بشيء، فقصدتُ مسجدَه ليلةً من الليالي، فإذا هو قائمٌ يصلي، فأطال القيام، فإذا أنا بشاة جاءت فزَحَمت بابَ المسجد، وأنا أراها، فلما سمعَ حركة الباب ركَعَ وسَجَدَ وسلَّمَ، وخرَجَ وفتَحَ البابَ، فدَنَت الشَّاةُ منه ووقفت بين يديه، فمَسَحَ ضَرعَهَا، وكان قد أخَذَ قَدَحاً من طِباقِ المسجد، فحَلَبَهَا وجلسَ فشَرِبَ، ثم مَسَحَ ضَرعَهَا وكلَّمَهَا

(١) الملك يعقوب بن الليث الصفار، ذهب إلى واسط وتُسْتُر، فأخذها، قل أن رُئِيَ مبتسماً، توفي سنة ٢٦٥ هـ . سير أعلام النبلاء ٥١٣/١٢ .

(٢) كورة بوزن صورة وهو المدينة والصّقع، والجمع كُوَر. الصحاح (كور) .

بالفارسية فذهبت في الصحراء، ورجع هو إلى محرابه ـ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ـ .

ولما ماتَ سَهلُ بنُ عبد الله التُستريُّ ـ رحمه الله ـ انكبَّ الناس على جنازته، وحضرَهَا من الخلق ما لا يعلمُه إلا الله، وكانت في البلد ضجَّةٌ، فسَمِعَ بها يهوديٌّ شيخٌ كبيرٌ، فخرَجَ فلما رأى الجنازة، صاحَ وقال: هل تَرَونَ ما أرى، قالوا: وما ترى؟ قال: أرى قَوماً ينزلون من السَّمَاء يتمسَّحُون بالجنازة، ثم أسلَمَ فحَسُنَ إسلامُهُ .

ونظير هذا ما رَوَى يحيى بنُ سعيد عن شُعبةَ بنِ الحجَّاج، قال: فُتِنَ الناسُ بقَبْرِ عبد الله بنِ غالب، كان يُوجَدُ منه ريحُ المسك .

وقال مالكُ بنُ دينار: ذهبتُ إلى قبر عبد الله بنِ غالب، فأخذتُ من ترابه فإذا هو مسكٌ، أو كأنه مسكٌ .

وقال سعيدُ بنُ يَزيدَ: أدخلتُ يدي في قبر عبد الله بنِ غالب إلى المرفق، فأخرجت منه تراباً، فإذا ريحه ريحُ مسكٍ.

قال أبو محمد عبدُ الحق: وقصةُ هذا القبر صحيحةٌ مشهورةٌ، ولما خيف على الناس منه الفتنةَ سُوِّيَ .

ويُروَى أنَّ رسولَ الله ﷺ لما نزل بالنَّازِيِّين[1]، قال له أصحابُه: يا

---

(١) النازية: بالزاي وتخفيف الياء: عين ثرَّةٌ على طريق الآخذ من مكة إلى المدينة قرب الصفراء، وهي إلى المدينة أقرب، وإليه مضافة، قال ابن إسحاق: ولما سار النبي ﷺ إل بدر ارتحل من الروحاء حتى إذا كان بالمنصرف ترك طريق مكة يساراً، وسلك ذات اليمين على النازية، يريد بدراً، فسلك ناحيةً منها، حتى جزع وادياً يقال له: دحقان (بين النازية ومضيق الصفراء) كذا قيده ابن الفرات في عدة مواضع. كأنه من نزا ينزو: إذا طفر، والنازية فيما حكي عنه: رحبة واسعة فيها عضاه ومروج. انظر التاج (نزا) ومعجم البلدان ٥/٢٥١ .

رسولَ الله إنا نجدُ ها هنا ريحَ مسكٍ، فقال: وما يمنعكم، وها هنا قبرُ أبي معاويةَ، وأبو معاويةَ هذا هو عُبَيدةُ بنُ الحارث بنِ عبد المطلب، ابنُ عم رسول الله ﷺ، قُتِلَ يوم بدر شهيداً، كان جُرِحَ ذلك اليوم، ومات هنا - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - .

وارتفاع قولِه: «كُلِمٌ» بالابتداء، و «للدال» قبله خبرُه .

و«تُربُ سَهلٍ» إلى آخره: بدلٌ من «كُلِمٌ» على حذف مضاف التقدير: حروف قولي: تُربُ سهلٍ، وارتفاعُ «تربُ سهلٍ» بالابتداءِ .

و«ذَكَا» : خبرُه .

و«شَذَا» : تمييزٌ .

و«ضَفَا» : يجوز أن يكونَ نعتاً لـ «شَذاً» ، ويكون «ثَمَّ زُهدٌ» ابتداءٌ وخبرٌ، ويجوز أن يكون: «زهدٌ» فاعلاً بـ «ضَفَا» ؛ أي: طال ثَّم زُهدٌ بوجود عظامِهِ فيه .

و«صدقُه ظَاهرٌ» : ابتداء وخبر، صفة لـ «زهد» .

و«جَلاَ» : تمييزٌ .

* * *

وَلَمْ تُـدَّغَمْ مَفْتُوحَةً بَعْدَ سَـاكِنٍ

بِحَرْفٍ بِغَيرِ التَّاءِ فَاعْلَمْهُ وَاعْمَلاَ

ذَكَرَ في هذا البيت شُروطَ إدغام الدال في الحروفِ العشرةِ المذكـورةِ، فنقول: الدالُ إما أن تلقى من الحروفِ العشرةِ التاءَ أو غيرَهـا، فـإن لقيـتِ التاءَ أُدغِمَت فيها من غـير شَـرط، سَـواءٌ وَقَعـت بعـد متحـرك أو سـاكن، وسواءٌ انفتحت أو انضَمَّت أو انكَسَرت .

فالتي بعد متحرِّكٍ نحو: ﴿المَسَاجد تِّلْكَ﴾[1]، وبعد السَّـاكن: ﴿الصَّيـد تَّنالُهُ﴾ و﴿تَكَاد تَّمَيَّزُ﴾[2] ﴿كَاد تَّزِيغُ﴾ و﴿بَعْدَ تَّوكِيدِهَا﴾[3] .

وإن لقِيتْ باقي الحروف، فإن وقعت بعد متحرك أدغمـت كيـف مـا كَانَتْ الحركـةُ نحـو: ﴿القَلاَئِـد ذَّلِـكَ﴾[4] و﴿نَفْقِـد صُّـوَاعَ﴾[5] و﴿مَقْعَـد صِّدْقٍ﴾[6] .

وإن وقعت بعد ساكن، فـإن انفتحـتْ أُظْهِـرت نحـو: ﴿بَعْـدَ ذَلِـكَ﴾ و﴿دَاوُدَ زَبُوراً﴾[7] و﴿دَاوُدَ شُكْراً﴾[8].

وإن انضمَّت أو انكَسَرت أُدغِمَت نحو: ﴿مِـن بَعـد ذَّلـك﴾ و﴿يُرِيـد

---

(١) سورة البقرة: ٤٨ .

(٢) سورة الملك: ٨ .

(٣) سورة النحل: ٩١ .

(٤) سورة المائدة: ٩٧ .

(٥) سورة يوسف: ٧٢ .

(٦) سورة القمر: ٥٥ .

(٧) سورة النساء: ١٦٣ .

(٨) سورة سبأ: ١٣ .

ثَّوَابَ﴾[١] و﴿يُرِيد ظُّلماً﴾[٢] .

فحـــاصـــلُ هذا أن الإدغامَ في سِوى التاء بشَرطَين عندَ الفتحِ فيها وعدم[٣] الإسكانِ فيما قبلها، فإن كان أحدَهما أُدغِمَ، وكذلك / إن لم يكونا أُدغِمَ . ١٧٩/أ

وأمَّا التَّاءُ فيُدغَمُ فيها من غير شَرط، وهذا معنى قوله:

وَلم تُدَّغَم مَفتوحَةً بعد سَاكن بحرفٍ ... ...

الباء[٤] بمعنى في؛ أي: لم تُدغَم الدال وهي مفتوحةٌ بعد سَاكن في حرف في غير التاء، فيُفهَمُ منه أنها لا تُدغَم في غير التاء مفتوحةً بعد ساكن، وإنما تُدغَمُ فيها، أَوْ مع عدم أحدِهما، أو مع عدمِهمَا جميعاً .

وأما التاءُ فتُدغَم فيها مع وجود السُّكون والفتحِ، وبدون ذلكَ .

والعلَّةُ[٥] في استثناء ما فيه السُّكُونُ والفتحُ: الجمعُ بين اللغتين مع ضعف الإدغام في المنفصل وفي المتقاربين، وكونُ الفتحةِ أخفُّ الحركات، ولم يُعتبر هذا في التاء؛ لأن التاءَ أقربُ إلى الدال من الحروفِ الأُخَرِ؛ لأنَّ التاءَ والدالَ والطاءَ مخرجُهُنَّ واحدٌ، فلها بذلك مزيةٌ في القُرْبِ، حتى كأنهما مِثْلان .

ومفعولُ « تُدغَّم » : يعودُ على الدال في البيت المتقدم .

و« مفتوحةً »: حالٌ منه .

---

(١) سورة النساء: ١٣٤ .

(٢) سورة غافر: ٣١ .

(٣) بين الأسطر في: أ .

(٤) في ب: التاء .

(٥) انظر الإدغام الكبير: ٦٢ .

و « بغير التاء » : بـدلٌ مـن المجـرور قبلَـه علـى إعـادةِ العـاملِ ، وأَلِـفُ «اعْمَلاَ»: بدلٌ من النون الخفيفة، وقد تقدَّمَ مثلُه .

* * *

وَفِي عَشْرِهَا وَالطَّاءِ تُدْغَمُ تَاؤُهَا وَفِي أَحْرُفٍ وَجْهَانِ عَنهُ تَهَلَّلاَ

ذَكَرَ هنا أنَّ التاءَ من الحروف الستة عَشَرَ (تُدغَم في عشرة أحرف)[1]، وهي الحروفُ التي أدغمت فيها الدالُ، ويُزاد لهـا الطَّـاءُ، ولا تبـالي أكـانت بعد متحرك أو سَاكن، وقد جاء في بعض الحروفِ منها الوجهانِ. مثال مـا أُدغِمَت فيه:

فالطاء نحو: ﴿الصَّلاة طَّرَفي﴾[2] و﴿الصَّلحات طُّوبَى﴾[3] .

والذال نحو: ﴿الآخِرَة ذَّلكَ﴾[4] و﴿الذَّارِيَات ذَّرْواً﴾[5] .

والثاء نحو: ﴿بالبَيِّنَت ثُّمَّ﴾[6] و﴿النُّبوَّة ثُّمَّ﴾[7] .

والظاء نحو: ﴿الملائِكَة ظَّالِمِي﴾[8].

والضاد نحو: ﴿والعَادِيَات ضَّبْحاً﴾[9] .

---

(١) ما بين القوسين من ب .

(٢) سورة الإسراء: ١١٤ .

(٣) سورة الرعد: ٢٩ .

(٤) سورة هود: ١٠٣ .

(٥) الذاريات: ١ .

(٦) سورة البقرة: ٤٢ ، وآل عمران: ٩٤ .

(٧) سورة آل عمران: ٢٩ .

(٨) سورة النساء: ٩٧ ، والنحل: ٢٨ .

(٩) سورة العاديات: ١ .

والشين نحو: ﴿السَّاعَة شَّيءٌ﴾[١] و﴿بأَرْبَعَة شُّهَدَاءَ﴾[٢].

والجيم نحو: ﴿الصَّلحت جُّنَاحٌ﴾[٣] و﴿مِائَة جَّلْدَةٍ﴾[٤].

والسين نحو: ﴿بالسَّاعَة سَّعيراً﴾[٥] و﴿الصَّلحت سَّنُدخِلُهُم﴾[٦].

والصاد نحو: ﴿الصَّافَّات صَّفّاً﴾[٧]، و﴿المغيرات صُّبْحاً﴾[٨] .

والزاي نحو: ﴿بالآخِرَة زَّيَّنا﴾[٩] و﴿الزاجِرَات زَّجْراً﴾[١٠].

والهاء من قوله: « عَشْرها » تعودُ على الدَّال .

و « تاؤها » : تعود على الحروف المذكورة في: « شِفَا لم تَضِقْ نَفْساً » ، أي: تاءُ الستَّة عَشرَ حرفاً تُدغَــمُ في عَشَرةِ الــدَّال؛ أي: فيمــا أُدغِمَــت فيــه الدالُ، وهي حروفُ: « تُربُ سَهلٍ » .

قال شيخُنَا أبو عبد الله محمَّدُ بنُ القصَّاب[١١] ـ رحمه الله ـ : خَلَّـطَ[١٢] في هذا البيت بأن جمَعَ فيه إدغامَ المثلين وإدغامَ المتقاربين؛ لأنَّ العَشرةَ التي تُدْغَمُ فيها الدالُ من بَعْضِهَا التَّاءُ، ولما قال: إنَّ التاءَ تُدغَمُ في العشرة / وفي ١٨٠/أ

---

(١) سورة الحج: ١ .

(٢) سورة النور: ١٣ .

(٣) سورة المائدة: ٩٣ .

(٤) سورة النور: ٢ .

(٥) سورة الفرقان: ١١ .

(٦) سورة النساء: ١٢٢ .

(٧) سورة الصافات: ١ .

(٨) سورة العاديات: ٣ .

(٩) سورة النمل: ٤ .

(١٠) سورة الصافات: ٢ .

(١١) شيخ ابن آجروم. انظر المقدمة .

(١٢) ضبطها المؤلف ـ رحمه الله ـ بتضعيف اللام، والظاهر خلافه .

الطاءِ، أعطَى بذلـك أن التـاءَ تُدغَـمُ في مثِلها وفي مقارِبهـا، والبـابُ بـابُ المتقاربَين .

قال: فالأَولى أن يقول:

وفي تِسعِهَا والطَّاءِ تُدغَمُ تَاؤُهَا

ولا يذكُرُ التاء .

وقال بعضُ الطلبة: هو على حذفِ مضافٍ كأنَّه قالَ: وفي بعض عَشرِهَا .

قلتُ: ما ذكره النَّاظمُ هو الصواب، ولا يصحُّ غيرُهُ، وذلك أنَّه حين أراد أن يذكرَ الحروف التي تُدغَمُ فيها التاءُ، وهي العشَرةُ التي مثَّلْناها، كان بَينَ أمرينِ: إما أن يَنظُمَ بيتاً يجمَعُهَا فيه، كما فعلَ في الدَّال، وإما أن يُحِيلَ على حروفِ الدال، ويزيدَ الطَّاء، وإذا أحال إما أن يُحيلَ على جميعها، أو يقولَ: إلا التَّاءَ، فيستثنيَها، فإن نَظَمَ بيتاً كان فيه تكرارٌ للحروف؛ لتقدُّمِهَا في فصل الدال، وإن أحالَ عليها كان فيه إدخالُ باب المثلين على باب المتقاربين، وإن أحال على بعضها، فيقول مثلاً: « وفي بعضِها » كما تأوله أو « في تِسْعها » كان فيه إبْهامٌ؛ لأن البعضَ غيرُ مُعَيَّن، وكذلك التسعةُ، وإن قال: إلا التاءَ فيستثنيها، كان فيه إيهامَ أنه يُظهِرُهَا عند التاء مثلِهَا، إذ كذلك مقتَضَى الاستثناءِ، فالأحسَنُ من هذا كلِّهِ ما قال، ويكونُ فيه الجمعُ بين إدغام المتقاربين والمثلين، وهو أولى من تَكْرَارِ الحروف كلِّهَا، ومن الإبهام والإيهام، والله أعلم .

والعلَّةُ[1] في إدغام التاء في الحروف المذكورة: ما تقدَّمَ في فصل الدال؛

---

(١) الإدغام الكبير: ٦٣ .

لأنَّ التاءَ والدالَ والطاءَ مخرَجُهُنَّ واحدٌ، وقد تقدَّمَ ذلك .

و « تهلَّلاَ » : صفةٌ لـ « وَجْهان » ، وتهلَّلَ الوجهُ: أضاء[1] واستنارَ، والحروفُ التي فيها الوجهانِ مذكورةٌ في البيتين التاليين لهذا .

* * *

فَمَعْ حُمِّلُوا التَّوراَةَ ثُمَّ الزَّكَاةَ قُلْ

وَقُلْ آتِ ذَاال وَلْتَأْتِ طَائِفَةٌ عَلاَ

ذكَرَ هنا أربعةَ أحرف، اختُلِفَ في حكمها، وهي قوله تعالى: ﴿حُمِّلُوا التَّوراَةَ ثُمَّ لَمْ﴾[2] وقولُه تعالى: ﴿وَءَاتوا الزَّكَاةَ ثُمَّ تَوَلَّيتُمْ﴾[3]، وقولُه تعالى: ﴿وءاتِ ذَا القُربَى﴾[4]، وقولُه تعالى: ﴿ولْتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخرَى﴾[5] حرفان معتلاَّن، وحرفان غيرُ معتلَّين .

ونَسَبُ أبو عمرو الإظهارَ فيهنَّ لابن مجاهد، واعتل[6] لإدغام «ولتأت» بِثقَلِ الكسر، ومثلُه: ﴿وَءاتِ ذَا القُرْبَى﴾، (واعتل لإظهارهما بالاعتلال الذي لحِقهما، وبقلَة: ﴿ ءاتِ ذا القُربَى ﴾)[7]، واعتلَّ لإظهار الآخرَين بخفة الفتحة .

---

(١) في ب : « الضاء » .

(٢) سورة الجمعة: ٥ .

(٣) سورة البقرة: ٨٣ .

(٤) سورة الإسراء: ٢٦ .

(٥) سورة النساء: ١٠٢ .

(٦) في ب : « واعتلى » .

(٧) ما بين القوسين ساقط من ب .

وأما الإدغامُ فعلى القياس المطَّرِدِ .

قال أبو عمرو[١]: حدَّثَنا أبو الفتح شيخُنا قال: حدَّثَنا / عبدُ الباقي بنُ ١٨١/أ
الحسنِ قال: حدَّثَنا زيدُ بنُ علي أَنَّهُ سَمِعَ ابنَ مجاهد يُقرِئُ سنة ثلاث مائة: ﴿وَلْتَأْتِ طَائِفَةٌ﴾، وجميعَ ما كان من المنقوصِ بالإدغامِ؛ لأن أبا عَمرو لم يستثنِهِ، ثم رجع أبو بكر في آخرِ عُمُرِهِ عن الإدغام فأظهَرَ، واعتلَّ بما يَسقُطُ[٢] من أصل الكلمة[٣] .

وَقوله: « فَمَعْ حُمِّلُوا التوراةِ ثمَّ الزَّكاةَ » جملةٌ اسميةٌ مبتدَؤُهَا الزكاة، وهو محذوفٌ منه شيءٌ التقدير: تاءُ الزكاة ثم مع تاء حُمِّلُوا التوراة، ثم أي: هو معه في الاختلاف، فهما جميعاً في فصل الاختلاف .

وقوله: « وآتِ ذَاالْ » يجوزُ أن يكون مبتدأً،

و« لتأت طائفة » معطوفٌ على حذف حرف العطف .

و « علا » : جملةٌ في موضع الخبر، وأفرَدَه لأنه يُريدُ الخلف الواقع فيهما.

وقوله: « وآتِ ذَاالْ » يُريدُ: ﴿ذَا الْقُربَى﴾ ففصَلَ لامَ المعرفة، ووقَفَ عليها؛ لأنها منفصلةٌ في المعنى وإن اتَّصَلَت في اللفظ، وقد فَعَلت العرَبُ ذلك، أنشَد سِيبويه[٤]:

فَدَعْ ذَا وَقَدِّمْ ذَا وَأَلحِقْنَا بِذَاالْ ... بِالشَّحْمِ إِنَّا قَدْ مَلِلْنَاهُ بَجَلْ

* * *

(١) الإدغام الكبير: ٦٤ .

(٢) في الإدغام الكبير: ٦٤: « بما سقط » .

(٣) انظر السبعة: ١١٧ .

(٤) في الكتاب ٤/١٤٧: « وقال غيلان (ذو الرمة) « ذع ذا وعجل ذا ... » وانظر الهامش رقم (٢ و ٣) .

وَفِي جِئْتِ شَـيئاً أَظْهَرُوا لِخِطَابِهِ
وَنُقْصَانِهِ وَالكَسْرُ الإدْغَامَ سَهَّلاَ

هذا أيضاً حرفٌ آخرُ مختَلَفٌ فيه، وهو قولُه تعالى: ﴿لَقَدْ جِئْـتِ شَـيئاً فَرِيًّا﴾[1]، وذكَرَ مـع ذلـك وجـهَ الإظهـار ووجـهَ الإدغـام، وكذلـك فعـل أبوعمرو .

قال أبو عمرو[2]: وأقرَأني أبو الفتح: ﴿لَقَد جِّئتِ شَيئاً فَرِيًّا﴾ بالإدغام لقوة الكسرة، وقرأتُهُ أيضاً بالإظهار؛ لأنه منقوصُ العين، فـالذين يُظهِرُونـه اعتلُّوا بعلَّتين:

إحداهما: أنه بتاء الخطاب، وهي لا تُدغَمُ، وقد بيَّنَّا وجهَ ذلك .

والثانية: نقصانُ الكلمـة وهـو حـذفُ عينهـا، وذلـك أَنَّ الأصـلَ قبـلَ اتصالِ الضمير (جَيَأ)[3] كضَرَبَ، ثم نُقِلَ إلى: (جَيِئَ) كشَرِبَ، ثم تحركتِ الياءُ بعد فتحةٍ فانقلبت ألفاً فصار: (جَـاءَ)، فـإذا اتصـل بـه ضـميرٌ مرفـوعٌ يُسَكَّنُ له آخرُ الفعلِ، التَقَى ساكنان، آخِـرُ الفعـل وعينُـهُ، فتُحـذَفُ العـينُ للسَّاكنين، وتُلقَى حركَتُهَا على الفاء، وهي الكسرةُ التي حُوِّلَ الفعلُ إليها، وكـأنهم كرهـوا أن تُحذَفَ العـينُ وحركتُهَـا معـاً، وأرادوا أن تَعْتَـلَّ الفـاءُ لمجاورَتها العينَ، وأرادوا أن يَجريَ الماضي مُجرَى المضارعِ في نقـلِ حركـة العين إلى الفاء؛ لأنك تقولُ في المضارع: يجيءُ، فتنقُلُ الحركةَ مـن اليـاء إلى الجيم، فلو سكَّنُوا التَّاءَ للإدغامِ، لكان ذلك إعْلالاً ثانياً .

فإن قلتَ: التاءُ ضمـيِّر ليسـتْ مـن الكلمـةِ، فـلا يكـونُ / في إدغامـه ١٨٢/أ

(١) سورة مريم: ٢٧ .
(٢) انظر الإدغام الكبير: ٦٦، والنص في التيسير: ٢٦ .
(٣) انظر التكملة للصاغاني (جيأ)، والمنصف ٥٣/٢، والممتع ٥٠٤/٢ .

اعتلالان في الكلمةِ ؟

فالجواب: أن الضميرَ المرفوعَ يتَنَزَّلُ من الكلمةِ مَنزلة الجزء منها، ولذلك يُسكَّنُ له آخرُ الفعل، ولا يُسَكَّنُ للضميرِ المنصوبِ . وأما الذين أدغموهُ فراعَوا تقارُبَ الحروف، وأما كونُ التاء للخطاب فلا يمنعُ من الإدغام، وفرَّقوا بين هذا وبينَ غيره نحو: ﴿كُنتَ ثاوياً﴾[1] وشبهه بالفتح والكسر، فالمكسورُ يُدغِمُونه؛ لِثِقَلِ الكسرةِ، والمفتوحُ يُظهِرُونه لخفّةِ الفتحةِ، هذا كلُّهُ مع ثبوتِ الرواية، على أنَّ أبا جعفر[2] قد حكى الإدغامَ في بعض تاء المخاطب المذكَّر، قال: فأمَّا: ﴿دَخَلْتَ جَنَّتَكَ﴾[3] ﴿فَأَكْثَرْتَ جِدَالَنَا﴾[4] فرواه ابن اليزيدي وابنُ سعدان وقاسمٌ عن أبي عمرو[5] مدغماً، وأما ﴿رَأَيت ثَمَّ﴾[6] فرواه الدَّاجُوني عَنِ السُّوسي مُدغَماً.

وأمَّا ﴿لِمَنْ خَلَقْت طِيناً﴾[7] فروَى أبو علي الصَّوَّافُ عن شُجَاعٍ إدغامَه .

وقول الناظم: « وفي جئت شَيئاً أظهَرُوا » يريد أظهَرُوا التاء في « جئت شيئاً ».

---

(١) سورة القصص: ٤٥ .
(٢) الإقناع ٢٠٨/١ .
(٣) سورة الكهف: ٣٩ .
(٤) سورة هود: ٣٢ .
(٥) « وقاسم عن أبي عُمَر عن اليزيدي عن أبي عمرو مدغماً » كذا في الإقناع: ٢٠٤/١ .
(٦) سورة الإنسان: ٢٠ .
(٧) سورة الإسراء: ٦١ .

وقوله: « والكسرُ » يريدُ كسرةَ التاء سَهَّلت الإدغـامَ، وإن كـانت تـاء الخطاب، بخلاف غيره مما فيه تاءُ الخطاب .

ويرتفع « الكسرُ » بالابتداء .

و« سَهَّلَ » : جملةٌ في موضع خبره .

و« الإدغامَ » : مفعولٌ، قدَّمه على فِعلِهِ ضرورةً .

* * *

وَفِي خَمْسَـةٍ وَهْيَ الأَوَائِـلُ ثَاؤُهَا

وَفِي الصَّادِ ثُمَّ السِّينِ ذَالٌ تَدَ خَلّاَ

ذكَرَ في هذا البيت حرفين من الستةَ عشرَ حرفاً، وهما: الثاء والـذال، فأمَّا الثاء فذَكَرَ أنها تُدغَمُ في خمسةِ أحرفٍ، وهي مِـنَ العشـرةِ الـتي تُدغَـمُ فيها الدال[1] والتاء، وهي الحروف المذكـورةُ في الكَلِـمِ الخمـسِ الأوائـلِ في قوله:

« تُربُ سَهْلٍ ذَكَا شَذَا ضَفَا ... ... »

التاء[2] والسين والذال والشين والضَّاد، مِثـالهن: ﴿حَيـث تُّومَـرُونَ﴾[3] و﴿الحدِيث تَّعْجَبُون﴾[4] ﴿وَوَرِث سُّلَيمَانُ﴾[5] و﴿مِـنْ حَيـث سَّـكَنتُمْ﴾[6] و﴿الحدِيث سَّنَسْـتَدْرِجُهُمْ﴾[7] و﴿الحَـرْث ذَّلِـكَ﴾[8] و﴿حَيـث شِّـئتُمَا﴾[9]

---

(١) في ب: « الذال » .
(٢) انظر الإقناع: ٢٠٨/١ .
(٣) سورة الحجر: ٦٥ .
(٤) سورة النجم: ٥٩ .
(٥) سورة النمل: ١٦ .
(٦) سورة الطلاق: ٦ .
(٧) سورة القلم: ٤٤ .
(٨) سورة آل عمران: ١٤، وفي ب: « كذلك » .
(٩) سورة البقرة: ٣٤ .

و﴿ثَلَاث شُعَب﴾[1] و﴿حَدِيث ضَّيفِ﴾[2] .

وهذا معنى قوله: « وفي خمسة وهي الأوائل ثاؤها » أي: الأوائل من الحروف التي تُدغَم فيها الدال تُدغَمُ تاءُ الستة عشر حرفاً .

وأمَّا الذَّالُ فذكَرَ أنها تُدغَمُ في حرفين، في الصاد والسين[3]، وذلك في قوله تعالى: ﴿مَا اتَّخَذ صَّاحِبَةً﴾[4] و﴿اتَّخَذ سَّبِيلَهُ﴾[5] في الموضعين .

والعلةُ[6] في إدغام الثاء والذال في هذه الحروف: ما تقدَّمَ من التقارب في المخارج والصفات، وقد ذكرْنَا ذلك في فصل الدال[7]، فأغنى عن الإعادة .

* * *

/ وَفِي اللاَّمِ رَاءٌ وَهْيَ فِي الرَّا وَأُظْهِرَا ١٨٣/أ

إِذَا انْفَتَحَا بَعْـدَ المسَـكَّنِ مُنزَلاَ

سِوَى قَالَ ثُمَّ النُّونُ تُدغَمُ فِيهِمَا

عَلَى إِثْرِ تَحْرِيكٍ سِوَى نَحْنُ مُسجَلاَ

ذكَرَ في هذين البيتين من الستَّةَ عشَر : الراءَ واللامَ والنونَ، وذكَرَ أن

---

(١) سورة المرسلات: ٣٠ .

(٢) سورة الذاريات: ٢٤ .

(٣) انظر الإقناع ٢١٣/١ .

(٤) سورة الجن:٣ .

(٥) سورة الكهف: ٦١، ٦٣ .

(٦) الإدغام الكبير: ٦٧ .

(٧) في ب: « الذال » .

الراء تُدغَمُ في اللام باجتماع شرطَين، وهما: عدمُ فتحِهَا، وعدمُ سكون ما قبلَها نحو: ﴿سَخرّ لّنَا﴾[١] و﴿لِيَغْفِر لّـكَ﴾[٢] و﴿المصِير لاّ يُكَلّـفُ ا للهُ﴾[٣] و﴿كِتَابَ الفُجّار لّفِي﴾[٤] .

فإذا انفتحت بعد سكونٍ لم يُدغِمهَا نحو: ﴿الحمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا﴾[٥] و﴿إنَّ الفجّارَ لَفِي﴾[٦] .

فإذا[٧] انفتحت فقط، أو سكَنَ ما قبلَها فقط أَدغَمَهَا كما تقدم في المُثُل .

وأمَّا اللامُ فذَكَرَ أنها تُدغَم في الراء بالشرطين المذكورين في الراء نحو: ﴿سُبُل رّبّكِ﴾[٨] و﴿قَدْ جَعَل رّبُّكِ﴾[٩] و﴿إلى سَبِيل رّبّكَ﴾[١٠] و﴿مَن يَقُول رّبَّنَا﴾[١١] .

---

(١) سورة الزخرف: ١٣ .
(٢) سورة الفتح: ٢ .
(٣) سورة البقرة: ٢٨٥-٢٨٦ .
(٤) سورة المطففين: ٧ .
(٥) سورة النحل: ٨ .
(٦) سورة الانفطار: ١٤ .
(٧) ف ب: « فإن » .
(٨) سورة النحل: ٦٩ .
(٩) سورة مريم: ٢٤ .
(١٠) سورة النحل: ١٢٥ .
(١١) سورة البقرة: ٢٠١ .

فإن انفتحت بعد سكون لم يُدغِمهَا نحو: ﴿رَسُولَ رَبِّهِم﴾[1] وقد نقَضَ هذا الأصلَ فأدغَمَ المفتوحَةَ بعد سكون في لفظ (قال) نحو: ﴿قَال رَّجُلاَنِ﴾[2] و﴿قَال رَّبُّكُم﴾[3] .

قال أبو عمرو[4]: ولا خلافَ بينَ أهلِ الأداءِ في إدغامهمَا، وهذا معنى قوله: « وفي اللام رَاءٌ » ، أي: في اللامِ تُدغَمُ راءٌ وهي في الراء، الضميرُ يعودُ على اللامِ أي: واللامُ تُدغَمُ في الراء، ثمَّ ذكَرَ شرطَ إدغام أحدهما في الآخَرِ، وأين يَظهَرَان، فقال: « وأُظهِرَا » يعني الراء واللام إذا انفتحتا بعد المسكَّن، وقد بيَّنَّا أمثلته، إلا أن الراءَ لم يَستثن منها شيئاً، واستثنى من اللام لفظ قالَ: وهو معنى قوله: « سِوَى قال » هو استثناءٌ من المظهَر من اللام .

وأمَّا النُّونُ[5] فذَكَرَ أنها تُدغَمُ في الراء واللام بشرط وقوعها بعد متحرِّكٍ نحو: ﴿وَإِذْ تَأَذَّن رَّبُّكَ﴾[6] و﴿خَزَائِن رَّحْمَةِ رَبِّي﴾[7] و﴿زُيِّن لِّلنَّاس﴾[8] و﴿لَن نُّؤْمِن لَّكَ﴾[9] .

---

(١) سورة الحاقة: ١٠ .

(٢) سورة المائدة: ٢٣ .

(٣) سورة غافر: ٢٨ .

(٤) التيسير: ٢٧ .

(٥) الإدغام الكبير: ٦٨-٦٩ .

(٦) سورة الأعراف: ٦٧ .

(٧) سورة الإسراء: ١٠٠ .

(٨) سورة آل عمران: ١٤ .

(٩) سورة البقرة: ٥٥ .

فإن سَكَنَ ما قبلها لم يُدغِمهَا[1] بأي حركة تحركت نحـو: ﴿مُسْلِمَيْنِ لَكَ﴾[2] و﴿بِإِذْنِ رَبِّهِمْ﴾[3] واستثنى من هذا المظهر لفظة « نحـن » فأدغمَهَا في اللام نحو: ﴿وَنَحْنُ لَهُ﴾[4] و﴿مَا نَحْنُ لَكُمَا﴾[5] و﴿نَحْنُ لَكَ﴾[6] وهـذا معنى قوله: « ثم النُّونُ تُدغَمُ فيهما » يعني في الرَّاءِ واللامِ على إثر تحريكٍ هو الشَّرط، ثم استثنى مما[7] لم يُدغَم وخالفَ الشَّرطَ « نحن » فقال: « سِوَى نحنُ مُسجَلا » ، أي: « مُطلَقاً » يعني حيث وقع .

وكذلك لا يجوز إدغامُ النون في نحو: ﴿إِنَّا رَسُولُ رَبِّكَ﴾[8] وشبهه، وقد قدَّمنا ذلك في إدغام المِثْلَين .

والعلَّةُ[9] في إدغام اللام في الراء التقارُبُ في المخرج والصفة، وذلك أن اللام تخرجُ من حافة اللسان من أدناها إلى مُنتَهَى طرف اللسان ما بينها وبين ما يليها من الحنَكِ الأعلَى مما فُوَيق الضَّاحكِ والنَّابِ والرباعيَّةِ والثَّنِيَّةِ، والراءُ مَخرَجُهُ من طرف اللسان بينَه وبين ما فُوَيق الثَّنَايَا /، غيرَ ١٨٤/أ أنه أَدْخَلُ في ظهر اللسَان قليلاً؛ لانحرافه إلى اللام، فقد تقارَبَا في طَرَفِ

---

(١) ذكر الإدغام عن الأهوازي في هذه لأحرف، وقرأ أبو جعفر على أبيه بالإدغام والإظهار، وأقره. انظر الإقناع ١/٢٣١ .

(٢) سورة البقرة: ١٢٨ .

(٣) سورة إبراهيم: ٢٣ .

(٤) سورة البقرة: ١٣٦ .

(٥) سورة يونس: ٧٨ .

(٦) سورة الأعراف: ١٣٢ .

(٧) في ب: بما .

(٨) سورة طه: ٤٧ .

(٩) الإدغام الكبير: ٧٤-٧٥ .

اللسَان، وفي انحراف اللام نحو الراءِ، وهمـا منسَـفِلاَن منفَتِحَـان، ومما بـين الشَّديدة والرِّخوة[١]، وقـد قدَّمنَـا أن الـراءَ لا تُدغَـمُ في مُقَارِبَهـا، هـذا هـو الأكثرُ، وإلا فرواية أبي عَمْرٍو صحيحةٌ .

وقد حكى الفرَّاءُ والكِسَائيُّ الإدغامَ سَمَاعاً نحو: صار لك، وصار لي، وكذلك حكاه أبو عمرو بنُ العلاء وأبو جعفر الرؤاسـي أسـتاذُ الكِسَـائي، وأمامُ البصرة في العربية[٢].

وعلَّةُ إدغام النون في الراء واللامِ: تقارُبُ المخرج والصفـة، وذلـك أن مخرجَ النون من مخـرج الـراء، غـيرَ أن الـراءَ أدخَـل في ظهـر اللسَـان قليـلاً؛ لانحرافه إلى اللام، والتَّقارُبُ في الصفة ما تقدَّمَ في الراء واللام .

وعلَّةُ ما استُثني من اللام و الرَّاء والنُّون فلم يُدغَم: إتِّبَاعُ الأثر والجمـع بين اللغتين .

وقوله: « مُنزَلا » : منصوبٌ على التمييز، وهو من أنزَلَ (اسمُ مفعـول) مُـرَادٌ[٣] بـه اسـمُ المكـان، كأنـه قـال: إذا انفتَــحَ بعـد المسَـكَّنِ منزلهمـا وموضعهما، ، أي: وَقَعَا في مكانٍ يَستحقُّ الفتحَ .

ونصَبَ « مُسجَلاَ » على الحال من النُّون المجرور بسِوَى .

* * *

---

(١) الكتاب ٤/٤٣٣-٤٣٤ في صفة المخارج ، ويستوي فيها الفتح والكسر .

(٢) انظر الإدغام الكبير: ٧٢ فقد فصل المسألة .

(٣) في ب : « من أدبه » .

وَتُسْكَنُ عَنهُ المِيمُ مِنْ قَبْلِ بَائِهَا عَلَى إِثْرِ تَحرِيكٍ فَتَخْفَى تَنَـزُّلاَ

ذكَرَ هنا من الستة عشر حرفا الميم، وأخبرَ أنهـا تَخفَـى عنـد البـاء إذا تحرَّكَ ما قبلها(١) نحو: ﴿يَحْكُم بينَهُمْ﴾(٢) و﴿لاَ أُقْسِمُ بِيَومِ القِيَامَـةِ﴾(٣) فـإن سكن ما قبل الميم لم يفعل ذلك نحو: ﴿الشَّهرُ الحَـرَامُ بِالشَّـهْرِ﴾(٤) ﴿اليَـومَ بِجَالُوتَ﴾(٥) .

قال أبو عمرو: والقـرَّاءُ يُعبِّرُون عـن هـذا بالإدغـام، وليـس كذلـك؛ لامتناع القَلب فيه، وإنما تذهَبُ الحركة فتَخفى الميمُ .

قلتُ: قد تقدَّمَ أن الميمَ من الحروف التي لا تُدغَمُ في مقاربها، ويُدغَـمُ مقارِبُهَا فيها، وقد تقدَّمَت العلَّةُ في ذلك، وامتناعُ القلب الذي قالـه الإمـامُ أبو عمرو يُريد به: أنَّ المتقارِبَ إذا أُدغِمَ في مقارِبِـه، وجَـبَ أن يُقلَـبَ إلى لفظ الثاني، وهو هنا الباء، والميمُ فيها غنّةٌ، والباء لا غنَّةَ فيها، فيؤدي ذلك إلى ذهاب صوت الغنَّةِ، فاكتُفِيَ عن الإدغام بالإخفاء، مع أنهم يفِرُّونَ مـن النُّون مع الباء إلى الميم في نحو: شَنْبَاء(٦)، فيقلبون النونَ ميماً، فكيف يفِـرُّون من الميم وبعدَها الباءُ، وليست كذلك النُّونُ إذا لقيَتْهَا الراءُ، واللامُ(٧) تُدغَمُ فيهما مع إذهاب الغنَّةِ لشدَّةِ التَّقارُبِ، وكونهم لا يفـرُّونَ إليهـا معهمـا في

(١) الإقناع ١/٢٢٨-٢٢٩ .
(٢) سورة البقرة: ١١٣ .
(٣) سورة القيامة: ١ .
(٤) سورة البقرة: ١٩٤ .
(٥) سورة البقرة: ٢٤٩ .
(٦) الكتاب ٤/٤٥٥ .
(٧) في ب: اللام والراء واللام .

شـــــيء من كلامهم، وأضاف النَّاظمُ الباءَ إلى الميم مجازاً؛ لإتيانها قبلها، ونصَبَ « تَنَزُّلاَ » على التَّمييز، أي: فَيَخفَى « تنزُّلُهَا » في محلِّهَا /. ١٨٥/أ

* * *

وَفِي مَنْ يَشَـاءُ بَا يُعَذِّبُ حَيْثُمَا أَتَى مُدغَمٌ فَادْرِ الأُصُولَ لِتَأْصُلاَ

ذكَرَ هنا بقيَّةَ الحروف وهو: الباءُ، وهو السَّـادسَ عَشَـرَ منهـا، وذكَـرَ أنها تُدغَمُ في الميم في لفظ: ﴿يُعذِّب مَّن يَشَاءُ﴾ حيث وقـع[1]، وأظهـر مـا سِوَى ذلك نحو: ﴿يَضْرِبَ مَثَـلاً﴾[2] و﴿ضُـرِبَ مَثَـلٌ﴾[3] و﴿سَنَكْتُبُ مَـا قَالُوا﴾[4] .

وعلَّةُ[5] إدغـام البـاء في الميـم: أنهمـا جميعـاً مـن بـين الشَّـفتين، وهمـا منسَفِلاَن منفَتِحَان مجهُورَان، وإنما خَـصَّ ﴿يُعَـذِّبُ مَـن يَشَـاءُ﴾ جمعـاً بـين اللغتين مع اتِّبَاعِ الرِّوَاية .

وموضعُ قوله « بَا يُعَذِّبُ » رفعٌ بالابتداء، و « مُدغَمٌ » : خبره، التقديـرُ: وفي ميم مَن يشاءُ با يعذِّبُ مدغَمٌ .

وقوله: « فادرِ الأصولَ لتَأصُلاَ » يقول: اعلَـم أصـول الإدغـام لتـأصُلَ،

---

(١) وهـي في خمسة مواضـع: البقـرة: ٢٨٤، وآل عمـران: ١٢٩، والمـائدة: ١٨، ٤٠، والعنكبوت: ٢١، والفتح: ١٤ ، وإن أراد التي ابتدأت بالعذاب وهي دون واو، فهـي في المائدة: ٤٠، والعنكبوت: ٢١ .

(٢) سورة البقرة: ٢٦ .

(٣) سورة الحج: ٧٣ .

(٤) سورة آل عمران: ١٨١ .

(٥) الإدغام الكبير: ٧٨-٧٩ .

أي: ليكون لك أصلٌ تعتَمِدُ عليه، يُقالُ: أَصُلَ الرأيُ والعقلُ أصَالةً، كان لهما أصلٌ يَعتَمِدَان عليه .

قال أبو عمرو[1]: وقد حصَّلنا جميعَ ما أدغمَه أبو عمرو من الحروف المتحركة، فوجدناه على مذهب ابنِ مجاهدٍ وأصحابه: ألفَ حرفٍ ومائتي حرفٍ وثلاثةٍ وسبعين حرفاً، وعلى ما أُقرِئْنَاهُ: ألفَ حرفٍ وثلاثمائةٍ وخمسةِ أحرف .

وجميعُ ما وقع الاختلافُ فيه بين أهل الأداء: اثنتان وثلاثون حرفاً .

* * *

وَلاَ يَمْنَعُ الإِدْغَامُ إِذْ هُوَ عَارِضٌ إِمَالَةَ كالأَبْرَارِ وَالنَّارِ أَثْقَلاَ

لما فرغَ من إدغام المثلَين والمتقاربَين وشروطِهما، وما يطَّردُ من ذلك وما لا يطَّرِدُ، ذَكَرَ مسائلَ تشمَلُ البابين ـ أعني المتقاربَين والمثلَين ـ فمِن ذلك: جوازُ الإمالة مع الإدغام فيما تجوزُ إمالتُهُ لو لم يُدغَم نحو: ﴿النَّارِ رَبَّنَا﴾[2] و﴿الأَبْرَار لَفِي﴾[3] ؛ لأن أبا عمرو من مذهبه إمالةُ الألف للراء المجرورة، كما يأتي في باب الإمالة إن شاء الله، فإن أَدغَمَ الراءَ فيما بعدها من الراء أو اللام سكنت للإدغام، فتزولُ الكسرةُ التي تُوجِبُ الإمالةَ، فمنهم مَن يَرى زَوالَ الإمالة من الألف، وقال بهذا القولِ قومٌ من أهل الأداء، ونظيرُهُ مَن يَفتح مِن العرب في الوقف: هَذا مَاش، يريد: ماشٍ فاعلم؛ لأنَّ الكسرة تسقطُ بالوقف، فتسقطُ الإمالة، ومنهم مَن يُبقِي الإمالة مع الإدغام، ويقول: ذهاب الكسرة عارض إنما كان للإدغام،

---

(١) التيسير: ٢٨ .

(٢) سورة آل عمران: ١٩٣-١٩٤ .

(٣) سورة المطففين: ١٨ .

وهؤلاء إذا وقفوا على ماش أمَالُوا؛ لأنَّ ذهَابَ السَّبب عارضٌ، وهذا الوجهُ هو الذي اختار الناظمُ رحمه الله تعالى، وهو مذهبُ ابن مجاهد وأكثرِ القراء[1].

/ ولم يذكر أبو عمرو هذه المسألة في « التيسير »[2]، فهي من الأَلْفَاف[3]، وهذا الاختلاف المتقدم إنما هو معَ الإدغام الصحيح، فأما لو رام[4] الحركةَ، فليس إلا الإمالةَ؛ لبقاء بعض السبب، وهو الذي أراده الناظمُ بقوله في آخرِ البيت: « أَثقَلاَ » تحرزاً من الإدغام الذي ليس معه تثقيلٌ، وهو الإدغامُ الذي يكون معه رَوْمُ الحركةِ . ١٨٦/أ

فإن قلتَ: ما حُكمُ نحو: ﴿قِيلَ لَهُمْ﴾[5] و﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾ وشبههِ، أيجوزُ فيه من المد وجهان: الطبيعيُّ[6] بناءً على الإظهار؛ لأنه كذلك كان يكونُ لو أُظهِرَ، والإشباعُ بناءً على الإدغام؛ لوجود السَّبَب، فيكون ذلك كالإمالة والفتح .

فالجوابُ: أنه ليس فيه إلا المدُّ، ولا يُرَاعَى فيه إلا حالةَ الإدغام، بخلاف الإمالة، وذلك أن الإدغامَ إنما يكون بعد حرفٍ متحركٍ، أو ما هو كالمتحرك، ولذلك لا يُدغَمُ نحو: (ابن نُوح)[7] في لغة العرب، والإمالةُ التي

---

(١) كتاب السبعة: ١١٣ .

(٢) انظر التيسير: ٢٢-٢٩ ذكر الحرفين المتقاربين في كلمة وفي كلمتين .

(٣) الألفاف ما زادت به الشَّاطبية على التيسير. قال الشاطبي:

« وألفافها زادت ... ... »

(٤) في ب: الوراع .

(٥) سورة البقرة: ١١ .

(٦) الأجود: طبعي .

(٧) انظر الكتاب ٤/٤٣٧، والتعليقة ٥/١٦٤-١٦٥ .

للمناسبة تكون لمناسبة قريبٍ وبعيدٍ، ألا تراهم يُميلُون: (هذا عِمَاد) للكثرة، و(عندي درهمان) والكسرةُ بعيدةٌ جداً، وأقلُّ أحوال الكسرة الذاهبةِ في الوقف أن تكونَ كالكسرة البعيدة؛ لأنها كانت في الوصل أَوجَبَت الإمالةَ، فلم يأت الوقفُ إلا بعد حصول الإمالةِ، وإذا لم تمدَّ المدغَمَ، كان ذلك تناقُضاً؛ لأن الإدغامَ يقتضي الإسكان، وتركَ المدِّ يقتضي الحركةَ المناقضَةَ للإدغام، والله أعلم .

وقوله: « كالأبرار والنَّار » يُريدُ: ﴿الأَبرَارِ لَفِي﴾[1]، و﴿النَّارِ رَبَّنَا﴾[2] فأتى بمثالين، أحدهما من المثْلَين، والآخَرُ من المتقاربَين .

ونَصَبَ « أثقَلاَ » على الحال من الإدغام، وهو بمعنى ثَقِيل، وفي تقييدِهِ الإدغامَ بأثقَلَ تنبيهٌ على المحلِّ المختَلَف فيه، وقد يكونُ « أثقَل » على بابه (أفعلُ مِن) يُريدُ بذلك أيضاً الإدغامَ الصَّحيحَ .

* * *

وَأَشْمِمْ وَرُمْ فِي غَيرِ بَاءٍ وَمِيمِهَا   مَعَ البَاءِ أَو مِيمٍ وَكُنْ مُتَأَمِّلاَ

ومِن ذلك أيضاً: جوازُ الرَّوْمِ والإشمامِ مع الإدغام، وعدمُ جوازهما .

اعلَم أنَّ الحرف المدغَمَ يكون مفتوحاً ومكسُوراً ومضمُوماً .

فإن كان مفتوحاً لم تجُز الإشارةُ إليه لا[3] بالرَّوْمِ ولا بالإشمام؛ لأن المفتوحَ لا يُشَمُّ، والقرَّاءُ لا يَرُومُونَهُ .

---

(١) سورة المطففين: ١٨ .

(٢) سورة آل عمران: ١٩١-١٩٢ .

(٣) سقطت من ب .

وإن كان مكسُوراً جازَ رَومُهُ دون إشمامه، والحـروفُ كلُّهَـا في ذلـك سَواءٌ إلا الباءُ والميمُ .

وإن كان مضمُوماً جازت الإشارةُ إليـه بـالرَّومِ والإشمـام في الحـروف كلِّهَا إلا الباءُ والميمُ، فإنهما فيهما لا يصِحَّان .

فقد تحصَّلَ من هـذا أنَّ الإشَـارةَ بـالرَّوم تكـون في الحـروف مجرورِهَـا ومرفوعِهَا، والإشارةُ بالإشمام تكونُ في المرفوع والمضمُومِ غيرِ البـاءِ والميـمِ، فإنهما لا يُرَامَان ولا يُشَمَّان .

قال أبو عمرو[1]: واعلَم أنَّ اليزيديَّ حكَى عن أبي عمرو أنه كـان إذا أَدغَمَ الحرفَ الأوَّلَ من الحرفين في مثله أو مقاربِهِ، وسواءٌ سَكَنَ ما قبله أو تحرَّكَ، وكـان مخفوضـاً أو مرفوعـاً، أشـارَ إلى حركتـه تلـكَ دلالـةً عليهـا، والإشارة تكون روماً وإشماماً، والروم آكد؛ لما فيـه مـن البيـان عـن كيفيـة الحركة، غير أن الإدغام الصحيح يمتنع معه، ويصح مع الإشمام، والإشمام في المخفوض ممتنع .

فإن كان الحرفُ الأوَّل منصوباً، لم يُشِرْ إلى حركته؛ لخفتها، وكذلـك لا يُشيرُ إلى الحركة في الميم إذا لقيَـت مثلَهَـا، أو بـاءً[2] وفي البـاء إذا لقِيَـت مثلَها[3]، أو ميماً بأي حركة تحرك، ذلك لأن الإشَارة تتعـذَّرُ في ذلـك مـن أجل انطباق الشَّفَتين، وهذا هو الذي أراد النَّاظم.

فقوله: « وأَشْمِمْ ورُمْ » : يريد: أَشْمِمْ فيما يجوز فيه الإشمام، ورُمْ فيما

---

(١) انظر التيسير: ٢٨-٢٩ .

(٢) انظر التيسير: ٢٨ .

(٣) مثله في المصدر السابق .

يجوز فيه الرَّوْمُ، واتَّكَلَ في بيان ذلك على ما يأتي في باب الوقف / على ١٨٧/أ أواخِرِ الكلم إن شاء الله تعالى، ثم أطلَقَ الإشمامَ والرَّوْمَ في الحروف المدغَمَة كلِّهَا، واستثنى من ذلك الميمَ والباءَ إذا لقيَتَا مثلَهما، أو لقيت كلُّ واحدة مقارِبَهَا، فالميمُ مستثناةٌ إذا لقيت ميماً أو باء، والباءُ مستثناةٌ إذا لقيت باء أو ميماً .

قلتُ: ظاهرُ ما قاله أبو عمرو والناظمُ: أن الباء والميمَ لا تجوز الإشارةُ إليها لا بِرَوْمٍ ولا بإشمامٍ ..

ويَظهَرُ من أبي جعفر بنِ الباذش أن الذي يمتنع من الباء والميم إنما هو الإشمامُ لا غيرُ، وذلك فيهما مرفوعَين .

قال أبو جعفر[1]: قالوا: ولم يكُن يشمُّ في موضع النصب؛ لخفة الفتحة، (ولا الميمَ في مثلها، ولا البَاءَ في مثلها، ولا الميمَ عند الباء، ولا الباء عند الميم؛ لانطباق الشَّفَتين بهما.

فقوله: « ولم يكن يُشمُّ في موضع النصب لخفة الفتحة »)[2] تعليلٌ غير بيِّنٍ؛ لأن الإشمامَ لم يمتنع من المفتوح والمنصوب لخفتهما، بل لكون كيفيَّةِ الإشمام لا تُنبِئُ عن الفتح والنصب، إنما تُنبِئُ عن الضم والرفع، وإنما الذي يمتنعُ من الفتحة لخفتها: الرَّوْمُ؛ لأنه نُطقٌ ببعض الحركة، والفتحةُ ـ لخفتها ـ لا تَتَبَعَّضُ[3]، وسيَتَبَيَّنُ هذا في باب الوقف إن شاء الله تعالى، لكنَّ العذرَ له

---

(١) الإقناع ٢٣٦/١ .

(٢) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٣) انظر شرح الشافية للرضي ٢٧٥/٢-٢٧٩ باب الوقف .

أن نقول: أرادَ بالإشمام الرَّوْمَ[1] على مذهب الكوفيين؛ لأنهم يُسَمُّونَ الرَّومَ بالإشمام، والإشمامَ بالرَّومِ، إلا أن يُريدَ أن الفتحة لخفتها تُشبهُ[2] السُّكُونَ؛ لأنه أخفُّ من الحركة، والفتحةُ أخف الحركات، فهما خفيفان، فكما أن المسَكَّنَ إذا أُدغِمَ لا تكون معه إشارةٌ؛ لعدم حركته، كذلك المفتوحُ لا تكون معه إشارةٌ، فعلى هذا يكون قوله: « يُشِمُّ » على ظاهره من اصطلاح البصريين، ويكون الممنوعُ في الباء والميم الإشمام، ويكون الرَّومُ على هذا جائزاً فيهما[3]، ويدلُّ على صحة ما تأوَّلنَاهُ ما قاله أبو عمرو[4] في غير « التيسير » ، قال:

« اعلَم نفعَنا الله وإياك أني قرأتُ بالإشارة إلى حركة الحرف المدغَم، سَواءٌ سَكنَ ما قبله أو تحرَّكَ، إذا كان مرفوعاً أو مخفوضاً لِثقَلِهمَا، وللدلالة[5] على أن ذلك الحرفَ الذي أشَرتُ إلى حركته يستحقُّ تلك الحركةَ في حال الإظهار طلباً للبيان » .

فانظر كيفَ جَعَلَ مسوِّغَ الإشارةِ في الرفع والخفض ثقَلَهُمَا، والإشارةُ عنده مطلَقَةٌ، يُريُد بها الرَّومَ والإشمامَ .

فالإشمامُ[6] والرَّومُ يجوزان في المرفوع لِثقَلِهِ، والرَّومُ في المخفوض لِثقَلِهِ أيضاً، والفتحُ لخفته لا يجوزان فيه تشبيهاً له بالسُّكُون .

---

(١) « الروم » ساقطة من ب .

(٢) في ب : « تشبيه » .

(٣) انظر الكتاب ٣/٩٥، ٤/١٧١، ٣٤٣ ، والتخمير ٤/٢١٧ .

(٤) الإدغام الكبير: ٨٣-٨٥ .

(٥) في ب: والدلالة .

(٦) انظر الكتاب ٣/٩٥، ٤/١٧١، ٣٤٣ .

فإن قيل: كيف كانت الإشارةُ إلى حركة الباء والميم متعذرة من أجل انطباق الشَّفَتين ؟

فالجوابُ عن ذلك أن نقولَ: وذلك أن الباءَ والميمَ يقتضي / مخرجُهُمَا انطباقَ الشَّفَتَين عليهما، فإن سَكَّنَتَا انطبَقَتَا[1] عليهما انطباقاً تاماً، وإن تحركَّتَا انطبَقَتَا عليهما انطباقاً ما، ثم يزولُ الانطباق لأجل الحركة التي فيهما، فإن أردتَ الإشمام أسكنتَهُمَا، فتنطَبِقُ الشَّفَتَان عليهما انطباقاً تاماً، وبالشُّروع فيهما متحرِّكَين بعد ذلك تنطبقان انطباقاً تاماً، فيصيرُ اللافظُ بها منطبقَةً شفتاه، والإشمامُ كالتَّلفُّظِ بالواو، ويقتضي تقبُّبُ الشَّفتين ضدَّ انطباقهما، فتعذَّر لذلك .

١٨٨/أ

وإن أردتَ أن تَرُومَ كانت الإشارةُ بالحركة إلى الحرف متعذرةً؛ لأنها تقتضي عدمَ الانطباق،والحرفُ الأوَّلُ والثاني فيهما انطباقٌ مَّا، وا لله أعلم.

فإن قيل: هل يمتنعُ الرَّومُ والإشمامُ من الباء والميم حالة الوقف عليهما؟

فالجوابُ: أنه لا يمتنعان منهما؛ لأنهم لم ينصُّوا على ذلك في باب الوقف، ذكَروا هنالك ما لا يجوز أن يُرَامَ ولا يُشَمَّ، كحركة التقاء الساكنين، وحركةِ النَّقلِ، وحركةِ ميمِ الجمع، وحركةِ هاء التأنيث، مما يتبيَّنُ في موضعه إن شاء ا لله تعالى، ولم يذكُرُوا هنالك الباءَ والميم، على أني رأيتُ لأبي محمَّدٍ مكيٍّ ما يدلُّ على ذلك منصوصاً، قال[2] في الوقف على ميم الجميع:

---

(١) في ب: « إن طبقتا » .

(٢) الكشف ١٢٨/١ علل الروم والإشمام، قال: والإسكان فيها حسنٌ، وهو الأصل .

« وليس كونُ الميم من الشَّفَتين بمانعٍ فيها من الـرَّومِ والإشمـام، كمـا لم يمتنع في (يقومُ) و(يحكُمُ) وشبهِهِ، وكما لم يمنَع ذلك في الياء والـواو وهمـا من الشَّفَتَين »[1] .

فإن قيل: ما الفرقُ بين باب الإدغام، وباب الوقف حيث جازا فيهمـا في الوقف، وامتَنَعَا منهما في الإدغام ؟

فالجوابُ: أنَّ الواقف على الباء والميم غيرُ لافِظٍ إذ ذاك بشيء يُنَـاقضُ الإشارةَ، إنما هو سُكُوتٌ، فالإشارةُ معه متمكنة رَوْماً وإشماماً، والمدغِمُ هو لافِظٌ بالباء والميم المتحرِّكَتَين، وفيهما انطباقٌ مَّا، وذلك مانعٌ من الإشـارة، والله أعلم .

وحكى أبو جعفر بنُ الباذش[2] أن بعضَ الأئمة منعَ من الرَّوم والإشمـام في باب الإدغام جملةً .

قال: وقال الأهوازيُّ عن أبي عِمرَانَ موسى بنِ جريرٍ أنـه لم يُشِـرْ إلى الإعراب أصلاً في الإدغام .

وقال: سمعتُ أبا الحسنَ القطَّان وغيرَه من قَرَأَةِ البغداديين يقولـون: لا إشَارةَ إلى الخفض في الإدغام .

وقول النَّاظم: « مع البَـاءِ أو مِيـمِ » يريـدُ البـاءَ مـع البـاءِ والميـم، نحـو: ﴿يُصِيب بِّهِ﴾[3] و﴿يُعَذِّب مَّن يَشَاءُ﴾[4] .

والميم مع الباء والميـم أيضـاً نحـو: ﴿يَعْلَـم مَّـا تُسِـرُّونَ﴾[5] و﴿يَحْكُـم

(١) انظر التيسير: ٥٩، والنشر: ١/٢٧١ .

(٢) الإقناع ١/٢٣٧ .

(٣) سورة يونس: ١٠٧ .

(٤) سورة العنكبوت: ٢١، والمائدة: ٤٠ .

(٥) سورة النحل: ١٩ .

بِهِۦ﴾[1] فالتقديرُ عنده: وأَشمِمْ ورُمْ في غير باءٍ مع الباءِ أو ميمٍ، وميمها مع الباء أو ميمٍ، فحذَف لبيان المعنى .

* * *

وَإِدْغَامُ حَرْفٍ قَبْلَهُ صَحَّ سَاكِنٌ عَسِيرٌ وَبِالإِخْفَاءِ طَبَّقَ مَفْصِلاَ

ومن ذلك أيضاً حكمُ ما يُدغَمُ باعتبار سُكون ما قبله أو تحريكِهِ .

اعلَمْ أنَّ الحرفَ المدغَمَ يكونُ ما قبله متحركاً وساكناً، فإن تحرَّكَ أُدغِمَ اتِّفاقاً نحو: ﴿وَيَعْلَم مَّا تُسِرُّونَ﴾[2] / و﴿شَهِد شَّاهِدٌ﴾[3] وإن سَكَنَ ١٨٩/أ ما قبله؛ فإن كان حرفَ علَّةٍ، أُدغِمَ اتِّفاقاً نحو: ﴿قَال لَّهُم﴾[4] و﴿قَال رَّجُلاَنِ﴾[5] و﴿سبيل رَّبِّك﴾[6] و﴿قَوم مُّوسَى﴾[7] و﴿حَيث شِّئتُمَا﴾[8] و﴿النُّفُوس زُّوِّجَتْ﴾[9] .

وإن كان حرفاً صحيحاً، فقد اختُلفَ فيه نحو: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾[10] و﴿الرُّعْبَ بِمَا﴾[11] و﴿مِنْ فَضْلِ رَبِّي﴾[12] و﴿بَعدَ تَوكِيدِهَا﴾[13] فحُذَّاقُ

---

(١) سورة المائدة: ٩٥ .
(٢) سورة التغابن: ٤ .
(٣) سورة يوسف: ٢٦ .
(٤) سورة طه: ٩٠ .
(٥) سورة المائدة: ٢٣ .
(٦) سورة النحل: ١٢٥ .
(٧) سورة الأعراف: ١٩٨ .
(٨) سورة البقرة: ٣٥ .
(٩) سورة التكوير: ٧ .
(١٠) سورة البقرة: ١٨٥ .
(١١) سورة آل عمران: ١٥١ .
(١٢) سورة النمل: ٤٠ ، وفي النسختين: (من فضل ربك) وليست آية من القرآن، فأبدلت منها الوارد .
(١٣) سورة النحل: ٩١ .

النّحويين[1] والقرّاءِ يأبونَ إدغامَهُ؛ لأنه يلتقي فيه سَاكنان على غير حدِّهِمَا، ولا يفعلون ذلك بحرف المدِّ واللين؛ لأن المدَّ فيه كالحركة، فلا يلتقي سَاكنان، ويتأوَّلون القولَ بالإدغام بأنه إخفَاءٌ، قالوا: ويُحكى عن البصريين[2] أن أبا عَمرو كان يختَلِسُ الحركة في ذلك، فيَرَى مَن يَسمَعُهُ، ومَن لا يضبِطُ سمِعَهُ أنّهُ أسكَنَ الحرفَ الأوَّلَ وإن كان لم يُسكِّنْ .

وأما أهلُ الأداء فيقولون: تُرَامُ حركَةُ المدغَم في ذلك: ويجعلونه إخفاءً، والمخفيُّ بمنزلة المتحرِّك .

قال أبو عمرو[3]: وهو الوجهُ في العربية، وبذلك قرأْتُ، وبه آخُذُ، وهو معنى قول الناظم:

وَإدغَامُ حَرفٍ قَبلَهُ صَحَّ سَاكِنٌ عَسِيرٌ ... ...

أي: صَعبٌ؛ لأن فيه التقاءَ سَاكنين على غير حدِّهما، ثم قال:

«وبالإخْفَاءِ طَبَّقَ مَفْصِلاَ»

أي: الإخفاءُ في ذلك هو الصَّوابُ، والعربُ تضربه مثلاً في معنى الإصابة، وأصله في الجَزُور[4]، ويُقال: طبَّقَ السَّيفُ: أصابَ المَفْصِلَ فأَبانَ العُضوَ، وقال الشّاعرُ[5]:

---

(١) انظر الإدغام الكبير: ٧٤-٧٦ .

(٢) هذا القول ينسب إلى سيبويه وليس في كتابه .

(٣) انظر الإدغام الكبير: ٧٤-٧٦ .

(٤) كلام الجوهري في الصحاح (طبق) . .

(٥) ورد في الخزانة ٣/٣٢٢، واللسان (صمم) ، والصحاح (طبق) .

يُصَمِّمُ أَحيَاناً وَحِيناً يُطَبِّقُ

وقال ذو الرُّمَّة[١]:

لَقَدْ خَطَّ رُوميٌّ وَلاَ زَعَمَاتِهِ لِعُتْبَةَ خَطّاً لم تُطَبَّقْ مَفَاصِلُهْ

وينظرُ إلى هذا قول حبيب[٢]:

لَكَ القَلَمُ الأَعلَى الَّذِي بشَبَاتِهِ تُصَابُ مِنَ الأَمْرِ الكُلَى وَالمفَاصِلُ

وارتفاع قوله: « وإدغامُ » بالابتداء .

و« عَسِيرٌ » خبرُهُ .

و« قبلَه صَحَّ سَاكنٌ » جملةٌ فعليةٌ، وُصفَ بها الحرفُ المجرور، وفاعل طَبَّقَ يعودُ على القارئ، وإن لم يجْرِ ذكْرُهُ .

* * *

خُذِ العَفْوَ وَأْمُرْ ثمَّ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ

وَفي المَهْدِ ثُمَّ الخُلْدِ وَالعِلْمَ فَاشْمُلاَ

ذكَرَ في هذا البيت أمثلةَ ما لا يُدغَمُ، بل يَخفَى لصحة سكون ما قبله، وهي: ﴿خُذِ العَفْوَ وَأْمُرْ بِالعُرْفِ﴾[٣] و﴿مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ﴾[٤] و﴿فِي المَهْدِ صَبِيّاً﴾[٥] و﴿الخُلدِ جَزَاءً﴾[٦] و﴿العِلْم مَالَكَ﴾[٧] .

---

(١) ديوانه: ٤٧٦ مطلع قصيدة من الطويل .

(٢) ديوان أبي تمام: ٣٣٩ من قصيدة يمدح فيها محمد بن عبد الملك الزيات. والشباة: حد الشيء والقدر الذي يقطع من السيف .

(٣) سورة الأعراف: ١٩٩ .

(٤) سورة المائدة: ٣٩ .

(٥) سورة مريم: ٢٩ .

(٦) سورة فصلت: ٢٨ .

(٧) سورة البقرة: ١٢٠ .

قلتُ: يجبُ أن يكونَ الإخفاءُ الذي يَحكيه القرَّاءُ في باب الإدغام غيرَ الرَّوْمِ؛ لأنهم لا يَرُومُون الفتحة، وقد ذَكَرُوا أن نحو: ﴿العَفْوَ وَأْمُرْ﴾ و﴿بَعْدَ تَوكِيدَهَا﴾[1] يُخفَيَان، وإن لم يكن كذلك فهم متناقِضُون، والله أعلم.

وقولُه: « خُذِ العَفْوَ وَأْمُرْ » خبرُ مبتدأ محذوف تقديره: مثالُه خذ العفو وأمُرْ، وما بعده معطوف.

وقوله: « فاشْمُلاَ » المرادُ: اشْمُلَنْ، فأبدلَ النُّونَ الخفيفة ألفاً، وقد تقدمت نظائرُهُ، وهو من قولك: شمِلَهُم الأمرُ يَشمَلُهم، وشَمَلَهُم يَشْمُلُهم[2]: إذا جَمَعَهُم، أي: فَاشْمُلْ أُصُولَ الإدغامِ في المثلَين والمتقاربَين.

❊ ❊ ❊

---

(١) سورة الأعراف: ١٩٩.

(٢) من باب دخل، قال الجوهري: ولم يعرفها الأصمعي. الصحاح (شمل).

٢/١٩٠

باب هاء الكناية /

الترجمةُ هنا في « التيسيرِ »[1] (سورةُ البقرة): بابُ ذكْرِ هاءِ الكناية .

وكأنه لما ذَكَرَ التعوُّذَ والبسمَلةَ وأُمَّ القرآن، وما تشتملُ عليه من ذكرِ ميمِ الجمع، والإدغامِ الكبير، انتقل إلى سُورة البقرة .

ثم إنَّ سُورة البقرةِ وغيرَها تشتملُ على حروفٍ؛ منها مطَّردةٌ وداخلةٌ تحت قانونٍ، ويلقِّبُونَهُ بالأصول، ومنها حروفٌ غيرُ مطَّردةٍ وغيرُ داخلةٍ تحت قانونٍ، ويلقِّبُونَهُ بالفَرْشِ .

فذَكَرَ أوَّلاً الحروفَ المطَّردةَ باباً باباً، وبعد ذلك انتقلَ إلى فرشِ الحروف، وابتدأ بهاء الكناية؛ لأنها أوَّلُ ما يَختلِفُ القرَّاءُ فيه من البقرة، وإن كان المدُّ مختَلَفاً فيه، لكنه اختلافٌ غيرُ ظاهر، فلذلك قدَّمَ هاءَ الكناية عليه، ولأنَّ هاءَ الكناية تُمَدُّ صلتُهَا في بعض المواضع، فقدَّم الكلامَ على الصلة، ثم بعد ذلك تكلَّمَ على المد الذي يكونُ بعدها، والله أعلم .

* * *

وَلَمْ يَصِلُوا هَا مُضمَرٍ قَبلَ سَاكِنٍ

وَمَا قَبْلَهُ التَّحْرِيكُ للكُلِّ وُصِّلاَ

وَمَا قَبْلَهُ التَّسكِينُ لابنِ كَثِيرِهِمْ

وَفِيهِ مُهَاناً مَعْهُ حَفْصٌ أَخُو وِلاَ

سمَّاها في الترجمةِ بـ(هاءِ الكنايةِ)، وفي النَّظمِ سمَّاهَا بـ(هاءِ المُضْمَرِ)؛

---

(١) انظر التيسير: ٢٩ .

لأنَّ المعنى واحدٌ، وذلك أنَّ الهاءَ كنايةٌ كُنِيَ بها عن الاسمِ؛ طَلَباً للاختصار، والاسمُ الذي تدلُّ هي عليه: مضمَرٌ، أي: مخفيٌّ، من قولك: أضمَرْتُ الشَّيءَ في نفسِي: سَتَرْتَه، كأنك لَمَّا لَم تأتِ بلفظِ الاسم أضمرتَهُ، أي: سَترتَهُ .

قلتُ: اختلفَ النحاة[1] في هاء الكناية؛ هل أصلُهَا حرفان أو حرفٌ واحدٌ ؟

فذهبَ الزَّجَّاجُ[2] إلى أنَّ الهاء وما بعدَها من ياءٍ أو واوٍ جميعاً هما الاسمُ في مذهب سيبويه[3] .

وقال هو: الهاءُ فقط هو الاسمُ، قال: والدليلُ على ذلك أنَّ الواوَ والياءَ لا يُوقَفُ عليهما إذا قلت: ضربتُهُ ومررْتُ به .

قال أبو سعيد السِّيرافي[4]: ولا خلافَ بينهم أنَّ الألِفَ في قولهم: «عليها» و« ضَرَبَهَا » هما جميعاً الاسم .

وقال: وبعضُ أصحابنا يذهبُ إلى أنَّ مذهبَ سيبويه أنَّ الواو والياء ليستا من الاسم .

قلتُ: لو قيل: إنَّ الهاءَ وحدَها في المذكَّر والمؤنَّث هو الضميرُ فقط، لكان وجهاً، وذلك أن تقولَ: جَعَلُوا الهاءَ علامةً على الغائب، فإن كان

---

(١) انظر المسألة في شرح الأشموني بحاشية الصبان١/١١٨، والإنصاف المسألة(٩٢)/٢، وائتلاف النصرة: ٦٥ .

(٢) انظر شرح الكتاب ٥/١٦٧ ، والهمع ١/١٨٣، وعلى هذا الكوفيون ـ أي على أن الهاء هي الاسم وحدها ـ معللين بأن الباقي قد يحذف .

(٣) الكتاب ٤/٤٩١، قال سيبويه: « والهاء التي هي هاء الإضمار الياء التي بعدها أيضاً ».

(٤) شرح الكتاب ٥/١٦٧ مخطوط .

مؤنّثاً فتحُوهُ، وإن كان مذكّراً ضمُّوه .

ووجهُ ذلك: أنه لما كان على حرفٍ واحدٍ يُعبَّرُ به عن مسمَّيين، بُنِيَ على الحركة ليُفرَّق بها فيهما، كما فعلوا في لكَ ولكِ، وكنتَ وكنتِ، وخصُّوا المذكَّر بالضم؛ لأنه أخفُّ، وهو أثقَلُ الحركات، والمؤنَّثَ بالفتح؛ لأنه أثقَلُ، والفتحُ أخفُّ الحركات، فتعادَلاَ؛ لأنَّ الهاءَ خفيَّةٌ، فكرهوا بقاءَهَا على حرف واحد خفيٍّ، فزادوا تقويةً له من جنس الحركة، فزادوا مع المؤنث ألِفاً، ومع المذكَّر واواً، ثمَّ إنَّ الألِفَ لخفَّتِهَا ألزَمُوهَا في كل حالٍ وصْلاً ووقْفاً، والواوُ لِثقَلِهَا ألحقوها التَّغييرَ، فحذفوها في الوقف وفي الوصل، وسنُبيِّنُ لِمَ حُذِفَت الصلةُ في الوقف في باب الوقف إن شاء الله تعالى .

وتحركتْ هذه الهاءُ التي للمذكَّر بالضَّمِّ والكسر، فأمَّا الضَّمُّ فيكون فيها إذا تحرَّكَ ما قبلها أو سَكَنَ أيّاً مَّا كان، مفتوحاً أو مضمُوماً أومكسُوراً، وأيّاً ما كان السَّاكنُ صحيحاً أو معتَلاًّ، واواً أو ألفاً أو ياءً نحو: لهُ، وينصُرُه، وبهِ، ومنهُ، وأخوهُ، وأخاهُ، وفيه، وعَلَيه ./ ٩/١٩١

وأمَّا الكسرُ فيكون فيها إذا انكَسَرَ ما قبلها أو كان ياءً ساكنةً .

فإن قيل: ما الأصلُ في هاتَين الحركتين؟ الضَّمُّ أم الكسرُ؟

فالجوابُ: أنَّ الأصلَ فيهما الضمُّ، والدليلُ على ذلك أنه مطَّردٌ في كل أحوالها، ولا يكونُ الكسرُ فيها إلا مع الكسر قبلها أو الياءِ السَّاكنة، (ومع ذلك يجوزُ فيها معها الضَّمُّ .

فإن قيلَ: لِـمَ كَسَرُوها مع الكسرة والياءِ السَّاكنة)[1] وأخرجُوها معهما عن الأصل ؟

فالجوابُ: أنَّ الهاءَ تُشبهُ الألف؛ لأنهما من حروف الزيادة، وهما من مُخرجٍ واحدٍ، وهما منسَفِلان، فكما تُمَالُ الألفُ إذا جاورها ياءٌ أو كسرةٌ للمناسبة، كسَرُوا الهاءَ، ثمَّ إنْ كان بعد الهاء واوٌ، قلبوها ياءً، إذ لا تصحُّ واوٌ ساكنةٌ بعد كسرة .

قال سيبويه[2]: فالكسرةُ في الهاء كالإمالة في الألف؛ لكسرة ما قبلها أو بعدها نحو: كِلاب، وعَابِد .

قال: وأهلُ الحجاز يقولون: بِهُو قبل، ولَدَيهُو مَالٌ، ويَقرَأون: ﴿فَخَسَفْنَا بِهُو وَبِدَارِهُو الأَرْضَ﴾[3] .

وَلْنَرْجِعْ إلى كَلامِ النَّاظم:

قوله:

وَلَم يَصِلُوا هَا مُضمَرٍ قبلَ سَاكِنٍ

اعلَمْ أنَّ هذه الهاءَ على قِسمَين: قسمٌ يتصلُ بفعل مجزومٍ بحذف آخِرِهِ نحو: ﴿يُؤَدِّهِ إِلَيكَ﴾[4]، و﴿لا يُؤَدِّهِ إِلَيكَ﴾ .

وقِسمٌ ليس كذلك، فالمتصلُ بفعلٍ مجزوم يأتي الكلامُ عليه بعد ذلك، والمتصل بغير المجزوم: إمَّا أن يلقاه متحرِّكٌ أو ساكنٌ، فإن لَقِيَهُ سَاكنٌ، فلا

---

(١) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٢) انظر الكتاب: باب ما تكسر فيه الهاء التي هي علامة الإضمار: ١٩٥/٤ .

(٣) سورة القصص: ٨١ .

(٤) سورة آل عمران: ٧٥ .

بدَّ من حذف الصلة من الهاء ياءً كانت أو واواً نحو: ﴿لَهُ الْمُلْكُ﴾[١] و﴿عَلَيْهُ اللهَ﴾[٢] و﴿رَسُولِهِ النَّبِيِّ﴾[٣] .

وقد خالفَ البَزِّي هذا الأصلَ، فأثبتَ الصلةَ مع السَّاكن[٤] في قوله تعالى: ﴿عَنْهُ تَلَهَّى﴾[٥] لأنه شدَّدَ التَّاءَ في الوَصْلِ .

وإنْ لَقِيَهُ متحرِّكٌ فلا يخلو ما قبلَ الهاء من أن يكونَ ساكناً أو متحركاً، فإن كان متحركاً وصَلْتَ الهاء لجميع القرَّاء، بحسب حركتها نحو: ﴿يَنصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ﴾[٦] و﴿رَسُولِهِ وتُجَاهِدُونَ﴾[٧] .

وإن كان ساكناً وصَلَهَا ابنُ كثير بالياء أو بالواو، وحَذَفَ الصلةَ سائرُ القرَّاءِ نحو: ﴿فِيهِ هُدىً﴾ و﴿أَخَاهُ هَرُونَ﴾ و﴿فَلْيَصُمه﴾ .

ووافق ابنَ كثير حفصٌ على الصلة في قوله تعالى: ﴿فِيهِ مُهَاناً﴾ الفرقان[٨] .

وحُجَّةُ القرَّاءِ[٩] في حذف الصلة إذا لقيَهَا ساكنٌ كراهيةُ التقاء السَّاكنَين؛ وهما الصِّلةُ وما بعدها، وهو التقاءٌ على غيرِ حدِّهِمَا .

---

(١) سورة البقرة: ٢٨٧ .

(٢) سورة الفتح: ١٠ .

(٣) سورة الأعراف: ١٥٧ .

(٤) قرأها على هذه الرسمة « عنهو تّلهى » أثبت الواو مع تشديد التاء على تشبيه المنفصل بالمتصل في نحو: ﴿دواب﴾ .

(٥) سورة عبس: ١٠ .

(٦) سورة الحديد: ٢٥ .

(٧) سورة الصف: ١١ .

(٨) آية: ٦٩ .

(٩) انظر الكشف: ١/٤٢-٤٣ .

فإن قيل: لَمَ أثبتَ البزِّي الصلةَ في: ﴿عَنهُو تَلَهَّى﴾ وقد جمعَ بين السَّاكنَين على غير حدِّهِمَا ؟

فالجوابُ: أنَّ سُكونَ التاء عارضٌ إنما يكون مع الاتصال، فلم يُعتَدَّ به لذلك، مع أنه لما أدغَمَ التَّاءَ الأولى في الثَّانية وهي في الابتداء تَوهَّمَ أن التَّاءَ مع ما قبلها كالكلمة الواحدة، فصارَ التقاءُ السَّاكنين فيه كأنه من كلمة واحدة، فأشبَهَ ما التقيا فيه على حدِّهِمَا كـ﴿الطَّامَّة﴾ . / ‹١٩/أ›

وحُجَّةُ القرَّاء[1] غَيْرَ ابنِ[2] كثير في حذف الصلة إذا كان قبلها ساكنٌ نحو: ﴿فِيهِ هُدىً﴾[3] أنهم كرِهُوا حرفَين ساكنين وهما: الصلةُ والحرفُ الذي قبلها، وليس بينهما إلا الهاءُ، وهو حرفٌ خفيٌّ كالألف، فلا تَحجُزُ بينهما، فكما يَكرَهُونَهُمَا وليس بينهما حرفٌ، كذلك يَكرَهُونَهُمَا وبينهما حرفٌ ضعيفٌ .

والحذف في هذه المواضع يتفاضَلُ، فالحذف في نحو: (أَخُوهُ) أحسنُ منه في: (أخيهِ)، وهو في (أخِيهِ) أحسَنُ منه في (أَخاه)، وهو في (أخاهُ) أحسنُ منه في: (عَنْهُ) و(أكرِمْهُ)، وفي (عَنْهُ) و(أكرِمْهُ) أحسنُ منه في غيرِ ذلك من الحروف السَّواكنِ، وذلك أنه الْتَقَى في (أَخُوهُ) ساكنان ومِثْلان وهما واوان، وفي (أَخيه) ساكنان ومِثْلان وياءان، والتَّغييرُ في الواو أكثرُ منه في الياء، وفي (أخاه) ساكنان متقاربان، لكنَّ قربَ الألف للواو أكثَرَ من الغُنَّةِ للواو، والتَقَى في (عَنْهُ) و(أكْرِمه) قربُ الصلةِ والميم والنون؛ لأنَّ الميمَ والنونَ فيهما فضلُ صوتِ الغنة، وفي الواو المدُّ، ولا تقارُبَ بين الصلة

(١) المصدر السابق .

(٢) في ب: غيرَ أنَّ كثير .

(٣) سورة البقرة: ٢ .

وسَائِرِ الحروفِ، ويدلُّكَ على خفاء الهاء أنهم يقولون: رُدَّ، وشَمَّ، وفِرَّ، فيحركونَ السَّاكن بمثلِ حركةِ ما قبلَه، فإذا لحقَتْ هاءُ المؤنَّث فَتَحُوا جميعاً، فيقولون: رُدَّهَا وفِرَّهَا؛ لأنهم لو ضمُّوا أو كسَرُوا لكانوا ضمُّوا ما قبل الألفِ وكسَرُوه، ويدل عليه أيضاً أنهم يُمِيلون (يُرِيدُ أن يضْرِبَهَا)، فيُمِيلُون الألفَ لكسرة الراءِ، ولا يُميلُون (يريد أن يَضْرِبَنَا[1])، ولا فارِقَ بينهما إلا الهاءُ، فهي لخفائها تُقرِّبُ الكسرةَ من الألف، ولعدم خفاءِ غيرها، يَبْعُدُ من الألفِ الكَسْرُ .

فإن قال قائلٌ: ما بالُهم حذَفُوا الصلة من ميم الجمع، وأَسكَنُوا الميمَ، وحذَفُوا مع المضمر الصلةَ، ولم يُسكِّنُوا الهاءَ، وما الفرقُ بينهما ؟

فالجوابُ: أنه لما اختَلَفَ الموجبَان، اختَلَفَ الحُكْمَان، وذلك أنه وَجَبَ الحذفُ مع الضمير من أجل التقاءِ السَّاكنين، فتُحذَفُ لذلك الصلةُ دون الحركةِ، ووجَبَ الحذفُ في ميم الجمع؛ لتوالي الحركاتِ، فانحذفَت أولاً في الميم الحركةُ، فسَقَطَت الواوُ كراهية أن يُبقُوا بعضَ الحركة وهو الواوُ، وانحذفت مع هاءِ الإضمارِ الصلةُ فقط للسَّاكنين، ولا مُوجِبَ لحذف الحركة، والله أعلم .

وحُجَّةُ ابنِ كثير[2] في إثبات الصلة: أنه أتَى به على الأصل، ولم يلتَقِ في الحقيقة ساكنان؛ لأن الهاءَ شُبِّهَت بالسَّاكن .

والضميرُ في قوله: « ولم يَصِلُوا » عائدٌ على السَّبعة، ولا بدَّ أن نقولَ: يُرِيدُ إلا البزِّي في قوله تعالى: ﴿عَنْهُ تَلَهَّى﴾، فإنه قد قال: ﴿عَنْهُ تَّلَهَّى﴾

---

(١) في ب: يضربها ، ولا يستقيم ، وفي أ: غير واضحة .

(٢) انظر الكشف ٤٣/١ .

قبله الهاء وصلاً .

ثم قال: « وما قبله التحريكُ للكل وُصِّلَ » يُريدُ: وبعدَهُ التحريكُ؛ لأنه قد قال: إنهم لا يَصِلُونَهَا إذا لقيها سَاكنٌ .

ثم قال: « وما قبله التسكينُ لابن كثيرهم » في الكلام حذفٌ دلَّ عليه سِيَاقُ الكلامُ،التقدير: « وما قبلـه التَّسكينُ وبعده التَّحريكُ وصلٌ لابن كثيرهم » دلَّ على « وبَعدَهُ التحريكُ » قولُه: « ولم يصلُوا هَا مضمَرٍ قبلَ ساكنٍ » ، ودلَّ على « وُصِّلَ » قوله: « للكلِّ وُصِّلَ » ، وليُفهَمَ منه أن القرَّاءَ غيرَ ابنِ كثير لا يَصِلُونَ الهاءَ بعد السَّاكن.

قلتُ: الهاء باعتبار مجاورة السُّكُون على أربعة أقسام:

إمَّا أن يكونَ قبلَها وبعدَهَا، أو لا يكونَ / قبلَها ولا بعدَها، أو يكونَ بعدَها لا قبلَها، أو يكونَ قبلَها لا بعدَها . ٩/١٩٣

فإن كان السَّاكنُ قبلَها وبعدَها، أو بعدَها لا قبلَها فَلاَ تُوصَلُ لجميع القراء، وإن لم يكن سكونٌ لا قبلَها ولا بعدَها، وُصِلَت لجميع القرَّاء، وإن كان السُّكون قبلَها لا بعدها، فابنُ كثير يَصِلُهَا، والقرَّاء غيرُه لا يَصِلُونَهَا .

وقوله:

« وفِيهِ مُهَاناً مَعْهُ حَفصٌ أَخُو ولاَ »

يقول: وافق ابنَ كثيرٍ حفصٌ[1] على الصلة في قوله: ﴿فِيهِ مُهَاناً﴾[2] .

ويتعلق قوله: « لابنِ كَثِيرِهم » بفعلٍ محذوفٍ تقديره: وَصِّلْ لابن كثيرهم .

---

(١) انظر الإقناع ١/٤٩٧ .

(٢) سورة الفرقان: ٩٥ .

و« فيه مُهَانا » مبتدأٌ .

و« حفصٌ » مبتدأٌ .

و« أخُو وِلاَ » خبرُه، والجملةُ خبرُ « فيهِ مهاناً » ، والتقديرُ: ووَصْلُ هاءِ « فيهِ مهاناً » حفصٌ أخُو وِلاَ مَعَهُ فِيهِ .

و« الوِلا » : أصلُه المد، وقصَرَه ضرورةً .

* * *

وَسَكِّنْ يُؤَدِّهْ مَعْ نُوَلِّهْ وَنُصْلِهِ
وَنُؤْتِهِ منهَا (فَـ)ـاعتَبِرْ (صَـ)ـافياً (حَـ)ـلاَ

وَعَنهُم وَعَن (حَفصٍ) فَأَلْقِهْ وَيَتَّقِهْ
(حـ)ـمَى (صـ)ـفْوَهُ (قَـ)ـومٌ بِخُلْفٍ وَأَنْهَلاَ

وَقُلْ بِسُكُونِ القَافِ والقَصْرِ (حَفصُهُم)
وَيَأْتِهِ لَدَى طَه بالإسكَانِ (يُـ)ـجتَلاَ

وَفِي الكُلِّ قَصْرُ الهاءِ (بَـ)ـانَ (لِـ)ـسَانُهُ
بِخُلفٍ وفي طَه بوَجهَين (بُـ)ـجِّلاَ

كلامُهُ في هذه الأبياتِ وما بقيَ من البابِ، في الهاءِ المتصلةِ بفعلٍ مجزومٍ، وجميعُ الوارد من ذلك في كتاب الله تعالى ستَّةَ عشرَ حرفاً: ﴿يُؤَدِّهِ إِلَيكَ﴾ ، و ﴿لاَ يُؤَدِّهِ إِلَيكَ﴾[1] ، و﴿نُؤْتِهِ منهَا﴾[2] حرفان في آل عمران

(١) سورة آل عمران: ٧٥ .

(٢) سورة آل عمران: ١٤٥ .

قولُه: ﴿مَا تَولَّى ونُصْلِهِ جَهَنَّمَ﴾[١] و﴿يَأْتِهِ مُؤمِناً﴾[٢] و﴿يَتَّقْهِ﴾[٣] و﴿فأَلقِهِ إلَيهِم﴾[٤] و﴿يَرضَهُ لكم﴾[٥] و﴿نُؤتِهِ﴾[٦] في الشورى: ﴿أَنْ لَّم يَرَهُ﴾[٧] و﴿خيراً يَرَه﴾ و﴿شراً يَرَه﴾[٨] وكلها مختَلَفٌ فيها إلا: ﴿يَرَهْ﴾ في البلد، فإنهم أجمَعُوا على صلته، وكلُّهَا يجوز فيها الإسكانُ والصلةُ وتركُ الصلةِ، إلا ﴿يَرَه﴾ حرفَي الزلزلة، فإنه يُسَكَّن ويُوصَل، ولا يَقصُرُهُ أَحَدٌ .

قوله:

« وَسَكِّنْ يؤدِّه مَعْ نُوَلِّهْ ونُصلِهِ ونُؤتِهِ منها ... ... »

ذكَرَ هنا سبعةً من المواضع المذكورة: « يؤدِّهِ » مطلَقاً، وهو موضعان[٩]، و « نؤتِهِ منها » ثلاثةُ مواضع[١٠]، وأخبرَ أنَّ الذين يُسكِّنون الهاءَ منها أهلُ فاء «فَاعْتَبِر» ، وصادِ « صَافِياً » ، وحَاءِ « حَلا » ، والباقون لا يُسكِّنُونَها،/ بل يحرِّكُونَهَا بما تُحرَّكُ به هاءُ الإضمار من الضمِّ والكسر، ١٩٤/أ على ما أصَّلناهُ في أوَّلِ الباب .

قال الفاسيُّ[١١]: ويَلزَمُ على ما أصَّلَهُ أن تكونَ قراءةُ الباقين بالفتح؛

---

(١) سورة النساء: ١١٥ .
(٢) سورة طه: ٧٥ .
(٣) سورة النور: ٥٢ .
(٤) سورة النمل: ٢٨ .
(٥) سورة الزمر: ٧ .
(٦) سورة الشورى: ٢٠ .
(٧) سورة البلد: ٧ .
(٨) سورة الزلزلة: ٧-٨ .
(٩) سورة آل عمران: ٧٥ .
(١٠) سورة آل عمران: ١٤٥، والشورى: ٢٠ .
(١١) انظر اللآلي لوحة: ٣٨ . وجه: أ .

لأنه ضدُّ الإسكان، وليس كذلك، غير أنه اعتَمَدَ على معرفة قاعدة هاء الضمير، وأنها إذا كانت لمذكَّرٍ وكان قبلها كسرةٌ، فإنها تكونُ مكسورةً[1]، فلم يَضُرَّ الإخلالُ بما أصَّله؛ لعدم الإلباس .

قال: ولو قالَ عوَضَ ذلك:

وكَسرُ يُؤَدِهِ مَعْ نُوَلِّهْ وَنُصْلِهِ وَنُؤْتِهِ أَسكِنْ فَاعتَبِر صَافياً حَلاَ

لم يلزمْهُ شيءٌ .

قلتُ: ما قاله الفاسيُّ صحيحٌ، إلا أنَّ الناظمَ - رحمه الله - لم يلتَفِتْ إلى هذا، والدليلُ على ذلك أنه لم يَذكُرْ في هذا الباب حكماً للهاء باعتبار كونِهَا تُكسَرُ أو تُضَمُّ اتِّكَالاً على أنَّ ذلك مقدَّرٌ من اللغة، فلم يحفِلْ[2] بذِكرِهِ، والله أعلم .

ثمَّ قال: « وعنهُم وعَن حفصٍ فَألقِهْ » هذا هو الحرفُ الثَّامنُ، أخبَرَ أنَّ الذين يُسكِّنُونَه هم أصحابُ الرُّموز المذكورة في: « يؤده » وإخوته، ومعَهُم هنا حفصٌ، فَمُسَكِّنُوا ﴿أَلْقِهْ إِلَيهِم﴾[3] عاصمٌ وأبو عمرو وحمزةُ، والباقون بالتحريك .

ثم قال: « ويتَّقِهْ حَمَى صَفوَهُ قومٌ بخُلفٍ » هو الحرفُ التاسع. أخبَرَ أنَّ الذين يسكِّنُونَه هم أصحابُ حاء « حَمَى » ، وصاد « صَفوَهُ » ، وقاف « قومٌ » ، بخلافٍ عنه، أعني عَنْ صاحبَ القاف .

---

(١) في اللآلي: « مكسورة على ما قدمناه » .

(٢) بابُه: ضَرَبَ .

(٣) سورة النمل: ٢٨ .

قال أبو عمرو[1]: وكذلك قرأتُ على أبي الحسن لخلاَّدٍ، يعني بالكسر والإشباع، وحَكَى الإسكانَ فيها عن قراءَتِهِ على أبي الفتح .

فهذا الخلافُ المذكور عن خلاَّدٍ الإسكان، وقد نصَّ عليه له، والصلة لأن ضدَّ الإسكانِ التحريكُ إمَّا بالصلةِ وإما بالاختلاسِ .

ولما لم يذكرْهُ في أصحاب الاختلاس، عُلِمَ أنَّ المرادَ به الإشباعُ .

والباقون يُحرِّكُونَ الهاءَ، إلا أنهم يختلفون في القاف؛ فمنهم مَن يُسكِّنُهَا ويَقصُرُ الهاءَ؛ لأنها بعدَ سَاكِنٍ، وهو حفصٌ المنصوصُ عليه في قوله: « وقُلْ بسكون القاف والقصرِ حفصُهُم » يُريدُ في: « يتَّقْهِ » ، والباقون يُحرِّكُون القافَ لكن بالكسر، وتسامَحَ فيه أيضاً الناظم، وكأنه هنا بيَّنَ إمَّا من جهة اللغة، وإمَّا من نطقه به محرَّكاً قبلُ في قوله: « ويتَّقِهْ حَمَى صَفوَه » ، وكان حقُّهُ أن يتعرَّضَ لذكرِ حكمِ الهاء في قراءة حفصٍ، وأنها مكسورَةٌ؛ لأن السُّكونَ قبلَ الهاء لا يتضمَّنُ كسرَ الهاء .

ثم قال: « ويأته لدى طه بالإسكان يُجتَلا » هو الحرفُ العاشر . أخبرَ أنَّ هاءَ ﴿مَن يأتِهِ مُؤمناً﴾ في طه، يُسكِّنُهَا صاحبُ ياء « يُجتَلا » ، والباقون بالتحريك.

ثم قال:

« وفي الكلِّ قصرُ الهاء بانَ لِسَانُهُ بخُلفٍ ... ... »

يُريد بالكل: الحروفَ العشرَةَ المنصوصَ عليها لمن ذُكِرَ بالإسكان، ولمَّا كان الذين يُحرِّكُونها يختلفون؛ فمنهم مَن يَقصُرُها ولا يَصِلُهَا، ومنهم

---

(١) لم أقف عليه في الجامع، وليس في التيسير. انظر ص: ٢٩ ، ١٦٣ .

مَن يَصِلُها ولا يقصُرُهَا، بيَّنَ الذين يَقصُرونَهَا، وسكتَ عن الذين يَصِلُونَهَا؛ فأصحاب باء « بَانَ » ولام « لسَانُهُ » يَقصُرون ولا يَصِلُون، والباقون منهم يَصِلُون ولا يَقصُرُون، والخلافُ في المواضع العشرة عن لامِ « لسَانه » ، ولذلك ذَكَرَ الخلاف متصلاً به .

والخلافُ عن باء « بَانَ » في حرف طه، ولذلك كرَّره بقوله: « وفي طه بوجهَين بُجِّلَ » يقول: صاحبُ باء « بُجِّلا » له في حرف طه وجهان: القصرُ والصلةُ، وفُهِمَ أنَّهُ مراده القَصْر والصلة؛ لأنَّه ذكَرَه معَ أصحاب القصر، وضدُّ القصر الصلةُ، والله أعلم .

قال أبو جعفر[1]: ورَوَيتُ من طريق أبي أحمد / الفَرَضيِّ عن أبي نشيط عن قالون: ﴿وَمَن يَأتِهِ مُؤمِناً﴾ باختلاسِ كسرةِ الهاءِ في الوصل، وهي روايةُ أبي سليمان وأبي مروانَ عن قالون . ١٩٥/أ

قال أبو عمرو[2]: وقرأتُ لقالون بإشباعِ كسرةِ الهاء على أبي الفتح .

قلتُ: قد حكَى أبو جعفر[3] عن هشامٍ في الأحرف السَّبعة الأُوَلِ الإسكانَ عن غير واحد عن الحلوانيِّ عن هشامٍ قال: والوصلُ فيهنَّ عن هشَامٍ مرويٌّ عن أبي عبد الله الرازي، عن الفضل بنِ شاذان، عن الحلواني، عن هشامٍ .

والاختلاسُ من طريق العبَّاس بنِ الفضل، عن أبيه، عن الحلواني، عن

(١) الإقناع ١/٥٠٠-٥٠١ .
(٢) الجامع ٢/٤٣١، وانظر التيسير: ١٥٢ .
(٣) الإقناع ١/٤٩٩-٥٠٠ بتصرف .

هشامٍ، ففي الكلم السَّبعة عن هشام، على هذا ثلاثةُ أوجه: الإسكانُ والصلةُ والاختلاسُ .

وأمَّا ﴿مَن يَأْتِهِ مُؤْمِنًا﴾(1) و﴿يَتَّقْهِ﴾(2) و﴿فَأَلْقِهْ إِلَيْهِمْ﴾(3) فقال أبو عمرو: إنه قرأهُنَّ على أبي الفتح عن قراءته على عبد الله بنِ الحسين بالاختلاس .

قال: وكذلك رواه الحلواني عنه منصوصاً؛ حدَّثنا بذلك محمدُ بنُ أحمد، عن ابنِ مجاهدٍ، عن الحسن الرازي، عن الحلواني، وقرأهنَّ على أبي الحسن عن قراءته بالإشباع كابن ذَكوان .

والمشهورُ في الكَلِمِ الثلاث له الصلةُ؛ لأنه لم يُذكَر عنه في « التيسير »(4) ولا في « الاقتصاد »(5) غيرها، وكذلك أبو جعفر غيرَ أنه أغفَلَ في «الإقناع»(6) ذِكرَ ﴿فَأَلْقِهِ إِلَيْهِمْ﴾، ولم يُذكَر للقرَّاء فيه حكماً .

وحجَّةُ مَن أسكن الهاءَ من هذه الكلم أنه أجرى الوصلَ مُجرَى

---

(1) سورة طه: ٤٥ .

(2) سورة النور: ٢٥ .

(3) سورة النمل: ٢٨ .

(4) التيسير: ١٥٢، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٨ .

(5) لقد وهم الدكتور عزة حسن في مقدمة تحقيقه للمحكم: ٥١، وجايد زيدان في مقدمة تحقيقه للمكتفى: ٣٦، والتهامي الراجي في مقدمة تحقيقه للتعريف: ٥٤ تبعاً لكشف الظنون ١/١٣٥ والهدية ١/٦٥٣ حيث ورد فيهما أن الكتاب في علم المرسوم، والصحيح أنه منظومة في القراءات السبع. انظر الغاية ١/٥٠٥، وفهرست ابن خير الإشبيلي، ومعجم الأدباء ١٢/١٢٣، وفي معرفة القراء ١/٣٢٨، وطبقات المفسرين ١/٣٧٥ باسم الاقتصار، وهو تصحيف .

(6) الإقناع ١/٤٩٩ .

الوقف، كأنه أسكنَ الهاءَ منهنَّ في الوقف، ثم أجرَى الوصلَ مُجرَى الوقف، ونحوٌ منه ما قَرَأ به نافعٌ في ياء ﴿مَحيَايْ﴾[1] حيثُ أسكنَها في الوصل؛ لإجرائه مُجرَى الوقف، ومنه ما أنشَده ابنُ مجاهد[2]:

وَأَشْرَبُ الماءَ مَا بِي نَحْوَهُ عَطَشٌ ... إلاَّ لأنَّ عُيُونَهْ سَيلُ وَادِيهَا

وأنشَد الأخفش[3]:

فبِتُّ لَدَى البَيتِ العَتِيقِ أُخِيلُهُ ... وَمِطْوَايَ مُشتَاقَانِ لَهْ أَرِقَانِ

فأسكنَ الهاء من « عُيُونَهْ » ومن « لَهْ » ؛ لأنه أجرَى الوصلَ مُجرَى الوقف .

ويحتمل أن تكونَ هاء الإضمار شُبِّهَت بياء الإضافة، فأُسكِنَت في الوصل كما تسكُنُ ياءُ الإضافة فيه في قولك: غلامِيْ جاء، وذلك أن ياءَ الإضافة تُشبِهُ هاءَ الإضمار، وذلك أنَّ الياءَ ضميرٌ، كما أنَّ الهاءَ ضميرٌ، وهي كنايةٌ عن المنصوب والمخفوضِ مثلِهَا، وهما خفيَّان ومستَفِلاَن، وهما من حروف الزِّيادة، والياءُ تُشبِهُ الألفَ، والألفُ من مخرج الهاء، فالإسكانُ على هذا ليسَ من إجراء الوصل مُجرَى الوقف .

ويحتَمِلُ أن تكونَ مشبَّهَةً بميم الجمع، فحُذِفَت صِلَتُهَا وأُسكِنَت، كما

---

(١) سورة الأنعام: ١٦٢ .

(٢) بلا نسبة في الخزانة ٥/٢٧٠، وهو من البسيط، وانظر الخصائص ١/١٢٨ رواه ابن جني عن قطرب .

(٣) في الخزانة: ليعلى بن الأحول الأزدي ٥/٢٦٩، والحجة ١/١٣٤، ٢٠٣، وذكر الفارسي أنه عند سيبويه، ولم يلف في شواهده، بل هو وهمٌ .وهو من الطويل، وانظر الخصائص ١/١٢٨. ومطواي: صاحباي . والمحتسب ١/٢٤٤، والأغاني ٢٢/١٤٣ .

يُفعَلُ بميم الجمع؛ لأنَّ كلَّ واحد منهما مَزيدٌ عليه صلةً .

ويحتَمِلُ أن تكون مشبَّهَةً بألف التثنية في نحـو: فَعَـلا، / وذلـك أنهمـا ١/١٩٦أ ضميران متَّصلان ومن مخرَجٍ واحد، فأُسكِنَت لذلك .

وقيل: لمَّا حُذِفَت لاماتُ هـذه الكَلِمِ لاعتلالهـا، وحلَّـت الهـاءُ محلَّها وهي صحيحةٌ أُسكِنَت.

ويحتَمِلُ أن تكون الهاءُ فيهنَّ هـاءَ سَكتٍ، لحقَـت للوقـف؛ للحـذف الذي فيهنَّ، ثم أُجريَ الوصلُ مُجرَى الوقف في إثبات الهـاءِ فيـه، كقـراءة مَن قَـرأ: ﴿كِتَابِيَـهْ﴾[1] بإثبـات الهـاءِ في الوصـل[2]، ويكـونُ مفعـولُ هـذه الأفعال على هذا التأويلِ محذوفاً .

وقيلَ: إنَّ الإسكانَ لغةٌ حكاها أبو الحسن[3] عن أَزْدِ السَّرَاة .

وحجَّةُ[4] مَن وصَلَ الهاءَ في هذه الكلم: أنه لما تحرَّكَ ما قبلها فيهـنَّ وبعدها متحـرِّكٌ، صـارت في اللفـظ بمنزلـة الهـاء في ﴿يَنصُـرُهُ وَرُسُـلَهُ بِالغَيبِ﴾.

وحجَّةُ[5] مَن قَصَرَهـا فيهـنَّ أنَّ الهـاءَ قبلهـا في الأصـل سـاكنٌ، وهـو حرفُ العلة المحذوف في الأمر والجزم، ولا شكَّ أنه لو ثبتَ حرفُ العلـة فيهنَّ، لكانت غيرَ موصولة، فلما حَذَفَ السَّاكنَ لدخول عامل الجـزم - وهو عارض - لم يُعتَدَّ بذلـك الحـذف، وأُجـريَ الفعـلُ مجزومـاً مُجـرَاه

(١) سورة الحاقة: ١٩ .

(٢) انظر التيسير: ٣٦ باب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها .

(٣) ذكرها الفارسي في الحجة ١/١٣٤، ٢٠٥ .

(٤) انظر الكشف ١/٤٢ .

(٥) المصدر السابق .

مرفوعاً، ونظيرُهُ قولهم: رَمَتِ المرأةُ. الأصل: رَمَى، ثم لحقته تاء التأنيث، فالتقى ساكنان: الألفُ والتاءُ، فحُذِفت الألفُ للسَّاكنين، ثم لما تحركت التاءُ للسَّاكن الذي لَقِيَهَا، لم يُرَدَّ الألفُ عند زوال موجبِ حذفها وهو سكونُ التاء؛ لأنَّ زواله عارضٌ، فلم يُعتَدَّ به لذلك .

وحجَّةُ[1] حفصٍ في إسكان قاف ﴿يَتَّقْهِ﴾: أنَّ الأصلَ: « يَتَّقِهِ » بكسر القاف، ثم إنَّ اللفظ بالتاء والقاف والهاء كاللفظ بـ(كَتِفْ)، وهم يقولون في كَتِفْ: كَتْف، سكَّنوهُ تخفيفاً، فكذلك أسكَنُوا قاف « يَتَّقْهِ » .

فإن قيلَ: ماالحركةُ في الهاء بعد الإسكان؟ أهي التي كانت قبلَ الإسكان بَقِيَت، أم أخرى اجتُلِبَت لها ؟

فالجوابُ أن نقولَ: يحتمِلُ أن تكونَ الهاءُ قبل الإسكان مسكَّنَةً كقراءة ﴿فَأَلْقِهْ إليهِم﴾ .

ويحتمِلُ أن تكون مكسورةً كقراءته: ﴿يُؤَدِّهِ إِلَيكَ﴾ وشبههِ .

فإذا حَمَلنا على قراءته في ﴿فَأَلْقِهْ إِلَيهِم﴾، كانت الحركةُ في الهاء لالتقاء السَّاكنَين، سكونها وسكونِ القاف قبلَها، ونظيرُهُ ما أنشَدَه الخليلُ من قول الشَّاعر[2]:

عَجبتُ لمولُودٍ وَلَيسَ لَهُ أَبٌ ... وَذِي وَلَدٍ لم يَلْدَهُ أَبَوانِ

الأصلُ: يَلِدْهُ، لكنهم شبَّهُوا لفظَ (يَلِد) بلفظ (كَتِف)، فأسكنوا اللامَ، ثم حرَّكُوا الدال للسَّاكنين، وخُصَّت بالفتح إتباعاً للياء .

فإن قيلَ: لِمَ كسَرُوا الهاءَ في ﴿يَتَّقْـهِ﴾ وهلاَّ أتبَعُوا الهاءَ التاءَ، كما

---

(١) انظر الحجة ٥/٣٢٩ .

(٢) من الطويل، وهو لعمرو الجنبي في الخزانة ٢/٣٨١، ولرجل من أزد السراة في شرح التصريح ٢/١٨ . وانظر الحجة للفارسي ٥/٣٢٩ .

أتبَعُوا الدالَ في « يَلْدَهُ » الياءَ؟

فالجوابُ: أن الهاءَ هنا له حركةٌ في الأصل، وهي الكسرةُ التي عنها كان الإسكانُ في الوصل؛ لإجراءِ الوصل مُجرَى الوقف، فلمَّا احتيجَ إلى تحريكها، كانت الحركةُ التي لها في / الأصل أولَى بها من أجنبيَّةٍ، وأيضاً ٩/١٩٧ الفتحةُ في « ها » المذكَّر متعذِّرةٌ؛ لأنهم تجنَّبُوهَا في الأصل، حيث جعلوها مع المؤنَّث، وقد تقدَّمَ ذلك.

وإذا حَمَلناهُ على قراءته في ﴿يُـؤَدِّهِ إِلَيـكَ﴾ وشبهِهِ، كانت الحركةُ ليست للسَّاكنين، إنما هي الحركةُ الأصلية، بقيَتْ في محلها حين أُسكِنَت القافُ كقول الشاعر(١):

فَبَاتَ مُنتَصْباً وَمَا تَكَردَسَا

الأصل: منتصبا. يُشبهُ (تَصِبـاً) من (مُنتَصِبا) بـ(كَتِف)، فأُسكِنَ تخفيفاً، وبقِيَت حركةُ الباء بعد الصَّاد، كما كانت قبلَ الإسكان .

فإن قيل: كان يجبُ حين إسكان القاف أن تَرُدَّ الهاءَ إلى أصلها من الضم؛ لأنها لم تُكسَر إلا من أجل الكسرة قبلَهَا ؟

فالجوابُ: أنَّ السُّكونَ عارضٌ، إنما هو للتخفيف، ونظيرُهُ قولهم: رَضْيَ بسكون الضَّاد، والأصلُ: رَضِوَ بالواو مكسورةَ الضَّاد؛ لأنه من الرِّضوَان، فقُلِبَت الواوُ ياءً للكسرة قبلها، فصار: رَضِيَ، ثم أُسكِنَت الضَّادُ تخفيفاً، و لم تُرَدَّ الواوُ حين زالت الكسرةُ؛ لأنَّ الإسكانَ عارضٌ .

فإن قيلَ: حَذفُ الصِّلَةِ في قراءته، هل لأجل سُكون القافِ الآن، أم

---

(١) نسبه الفارسي للعجاج . الحجة ٤٠٨/١، وهو في ديوانه ١٩٧/١. وتكردسا: تجمعا، يصف حماراً وحشياً .

لغير ذلك ؟

فالجوابُ: أنه يحتَمِلُ أن تكونَ الهاءُ في الأصل قبل الإسكان موصولةً؛ لأنَّ قبلها متحركاً وهو القافُ، ويشهَدُ لهذا وَصلُهُ ﴿يُؤَدِّهِ إِلَيكَ﴾ وإخوانِهِ، ثم لما سَكَّنَ القافَ تخفيفاً، صارت الهاءُ في اللفظ قبلها ساكنٌ بمنزلة (منه) و(عنه)، فحَذَفَ[1] الصلةَ للقاف السَّاكنةِ الآن، واعتدَّ بالعارض وهو السُّكُونُ كما كان اعتدَّ بالعارض قبل سكون القاف، وهو حذفُ الياء حيث وَصَلَ، ويحتمِلُ أن تكونَ الهاءُ قبل الإسكان غيرَ موصولة كقراءةِ قالون وهشَام، وكقراءةِ عاصمٍ: ﴿يَرْضَهُ لَكُمْ﴾ حَذَفَ الصلةَ لسُكُونها وسكونِ حرف العلَّة قبلها، ثم لما سَكَنت القافُ، بقيَ الحذفُ كما كان قبله .

فإن قيلَ: كيفَ يصحُّ تشبيهُ « يتّقْهِ » بـ(كَتِف)[2]، و « يتّقْه) من حرفين، و(كَتِف) من ثلاثة أحرف ؟

فالجوابُ: أنَّ الهاءَ لما كانت ضميراً متصلاً، لا يصحُّ الوقف دونه، أشبَهَ ما كان من كلمةٍ واحدةٍ، ونظيرُ هذا تسكينُهُم « لـهُو » و « لَهِي » لشبهها بـ(عَضُد) و(كَتِف)، وإن كانت اللامُ زائدةً؛ لأنها على حرفٍ واحدٍ لا يصحُّ انفصالُهَا، فصارت كأنها على ثلاثةِ أحرفٍ .

فإن قيلَ: تشبيهُ « يتّقْهِ » بـ(كَتِف) يسوغُ إذا قلنا: إنَّ الهاءَ كانت متحركةً قبل الإسكان؛ لأنهما إذ ذاك من ثلاثة أحرف متحركةٍ، والأوسطُ مكسورٌ .

ولا يصحُّ تشبيهُهُ به إذا قلنا: إنَّ الهاءَ كانت ساكنةً في الأصل قبل

---

(١) في ب: « في حذف » .

(٢) انظر الحجة للفارسي ٣٢٩/٥ .

الإسكان .

فالجوابُ: أنَّ العرَبَ لا تعتبر في (كَتِف) حركة الفاء التي هي لامُ الكلمة؛ لأنَّ تحريكَها للعامل، إنما يعتبرون كونَ الكلمة ثلاثيةً ثانيها مكسورٌ، والدليل على ذلك: إسكانُهم: « لم يَلْدَهُ أبوان » والدالَ ساكنةً كهاء « يتّقْه » والله أعلم.

وإذ فرَغْنا من توجيه القراءات في هذه الكَلِم، فلْنَرْجِعْ إلى شرح كلام الناظم باعتبار الإعرابِ والمعاني التي ضمَّنَهَا الرموزَ فنقولُ:

موضعُ قوله « يُؤَدِّه » نصبٌ على أنه / مفعولٌ بـ « سَكِّنْ » على حذف مضاف، التقدير: وسكِّنْ هاءَ « يؤَدِّهْ » ، وأطلقَ اللفظَ به، وهو يريدُ حيث وقَعَ . ١٩٨/أ

و« مَعْ نُوَلِّه » حالٌ من المفعول، كأنه قال: سَكِّنْ يُؤَدِّه في حال كونه كائناً مع نُوَلِّه ونُصْلِه ونؤتِهِ منها .

ونصَبَ « صافياً » على أنه مفعولٌ به لا غير، وهو بمعنى خالِصٌ .

و« حلا » جملةٌ وصَفَ بها (صافياً)، والمرادُ بالصافي الحلْوِ: النَّقْلِ وذلك أن بعضَ النحاة طعَنَ على هذه القراءة[1] - أعني قراءة الإسكان - قال: وذلك أنها مضمَرٌ، فحقُّهَا أن تكون متحركةً على ما استقرَّ لها في الكلام، وقد تقدم من الاحتجاج للإسكان ما فيه كفايةٌ إن شاء الله تعالى.

وقوله: « اعتَبِرْ » افتَعِل إمَّا من قولك: عَبَرتُ الوادِيَ والنهرَ والفلاةَ: قطعتَهَا عُبُوراً، بمعنى سَلَكْتُهَا، أو من عَبَرْتُ الكتاب[2]: تدبرتُهُ في

---

(١) من الذين طعنوا في القراءة الزجاج. انظر ومعاني القرآن وإعرابه ٤٣٢/١، والدر المصون للسمين ١٤٠/٢-١٤١ ، والكتاب ٢٩٧/٢ .

(٢) عبر الكتاب يعبره عَبراً: تدبره في نفسه، ولم يرفع صوته بالقراءة .

نفسي[1]، فإذا أُخِذَ اعتَبِرْ من الأول، كان المعنى: أَقْدِمْ على هـذه القـراءة؛ لصفَائِهَا من الطَّعن، ولصحَّتِهَا، وإذا كان على الثاني، كان المعنـى: تدبَّـرْ هذه القـراءةَ الصافيـةَ الحلـوةَ، فـإنك تجـدُ لهـا وَجهـاً تستعملُهُ العـربُ في كلامها.

وموضع قوله: « فَألقِـه » يجـوز أن يكـونَ رفعـاً بـالابتداء، و « عنهـم » خبرُه، التقدير: وعنهم وعن حفصٍ إسكانُ هاء « فَأَلقِه » ، ويجوزُ أن يكونَ في موضع نصبٍ على أنه مفعولٌ بفعلٍ محذوفٍ يتعلقُ به « عنهم » التقديـر: وسكِّن عنهم وعن حفصٍ هاءَ « فَأَلْقِهْ » .

وموضع « يتّقْهِ » رفعٌ بالابتداء .

و« حَمَى صفوَه قومٌ » جملةٌ فعليةٌ في موضع خـبره، التقديـر: وإسـكانُ «يتّقْهِ» حَمَى صفوهُ قومٌ، والصَّفْوُ: الخالصُ، وهـو كنايـةٌ عـن صحـة النقـل وثبوتِهِ وجريانِهِ على مَهْيَع[2] كـلامِ العـرب . والقـوم الذيـن حَمَـوه يُريـدُ: العلماءَ بهذا الشَّأن حَمَوه بالاحتجاج له وبإيراد النَّظَائر في ذلك .

و « بخلـفٍ » يتعلـق باسـتقرارٍ محذوفٍ؛ لأنـه في موضـع الحـــال مـن «صفوه»؛ أي: حَمَوه في حال كونه مختلَفاً فيه، (ويحتمِلُ وجهَين:

أحدهما: الاختلافُ إلى الأئمة للنقل عنهم والأخذِ، فكـأنَّ الإسـكانَ

---

(١) في النسختين: « نفسه » . انظر الصحاح (دبر) .

(٢) « طريق مهيَع: واضح واسع، وجمعه مهايع، أنشد ابن بري:

إن الضيعة لا تكون ضيعة حتى يقام بها طريـق مهيـع

وفي حديث علي: اتقـوا البـدع والزمـوا المهيع. هـو الطريـق الواسـع المنبسـط، قـال الأصمعي: الميم زائدة، وهو مفعَل من التهيع وهو الانبساط .

قال الأزهري: ومن قال: مهيَع فعْيَل فقد أخطأ؛ لأنه لا فَعْيَل في كلامهم بفتح أولـه، والمراد هنا على سنن العرب في خطابها .

إذا نقلهُ الرُّواةُ وصَحَّ، لم يكن للطعن مدخَلٌ؛ لأن الروايةَ مقدَّمةٌ على القياس .

والثاني: أن يريدَ اختلافَ التوجيه، فإنَّ الرواية إذا كثُرَت لها النظائرُ، كان أقوى لها، فتكونُ محميَّةً بكثرة الوجوه، فلا يَرِدُ الطعنُ عليها)[1] .

وقوله: « وأَنهَلَ » يجوز أن يكون منقولاً من قولك: نَهلت الإبلُ وغيرُهَا نَهَلاً[2]: رَوِيَت، وأَنهَلْتُها: رَوَّيتُهَا، ويكون موضعُه حالاً من «صَفْوَهُ» على حذف قد، وضميرُه الفاعل يعود على « صَفْوَهُ » ، ومن المبالغة في الصَّفو: الإنهالُ، وهذا كما تقول: أَكرَمَ زيداً الناسُ وقد ضَحِكَ، ويجوزُ أن يكون معطوفاً على « حَمَى » فيكونُ موضعُه رفعاً؛ لعطفه على الخبر، / فيكونُ أخبَرَ عن « يتَّقْهِ » بخبرَين: بـ(حتمِي) صفوَهُ قومٌ، وبـ(أَنهَلَ). ١٩٩/أ

مفعولُ أنهَلَ على الإعرابين محذوفٌ، تقديرُه: وأنهَلَ نَقَلتُهُ، ومجاز ذلك: أنَّ الراويَ به عطشٌ إلى الرواية، فإذا وَرَدَت عليه الروايةُ خالصةَ النقلِ والتَّوجيه رَوِيَ بذلك .

ويجوز أن يكون (أَنهَلَ) من قولك: أنهَلَ القومُ: رَوِيتْ إبلهُم، فهو على هذا غيرُ منقولٍ، ويكونُ حالاً من القوم على حذف قَد، وأعادَ الضميرَ على القوم مفرَداً على حدِّ قولهم: هو أحسَنُ الفتيان وأجمَلُه[3].

---

(١) ما بين القوسين ساقط من ب .

(٢) من النهَل وهو السقية الأولى للإبل، والثانية: العلَل، قاله الأصمعي، قال الشاعر:

وقد نهِلَتْ منا الرماحُ وعَلَّتِ

أنشده ابن بري . اللسان (نهل) .

(٣) قال السهيلي: « إنهم أرادوا (أحسن شيء وأجمله) بجعل شيء مكان فتى في اللفظ »

=

قال سيبويهِ[1]: معناه: وأجمَلُ مَن ذُكِرَ .

و« حفصُهُم » : فاعلٌ بفعلٍ محذوفٍ تقديره: وقرأَهُ حفصُهُم بسكون القاف والقصرِ .

و« يأته » مبتدأٌ .

و« يُجتلي » خبرُهُ؛ أي: ينظرُ إليه مجلُوّاً لصحته نَقلاً وروايةً .

وقال الفاسيّ[2]: نبَّهَ الناظمُ بقوله: « يُجتَلَى » على ما في « يأتِهِ » من الاختلاف .

قال أبو جعفر[3]: ورَوَى أبو شُعيبٍ باختلاف عنه إسكانَهَا فيه، وكذلك رَوَى الحلوانيُّ عن الدُّوري .

قلتُ: لا يُفهَمُ من لفظ « يُجتَلَى » أنَّ فيه اختلافاً عنه، إلا أن يُريدَ أنَّ «يُجتَلَى» بمعنى يُنظَرُ إليه، وفي ضمنه لا يُنظَرُ إلى غيره، وهذا بعيدٌ من اللفظ.

و« قصرُ الهاء » : مبتدأٌ .

و« بَانَ لِسَانُهُ » : جملةٌ فعليةٌ في موضع الخبر، واللسَانُ هنا: اللغة، قال

النتائج: ١٧٢، وانظر الروض الأنف ١/٤٤، والفتيان عند السهيلي في معنى فتى؛ أي: هو أحنى فتىً وأجمله، قال ابن الأثير في حديث نساء قريش الذي في البخاري: أحناه على ولد وأرعاه على زوج: إنما وحد الضمير وأمثاله ذهاباً إلى المعنى، تقديره: أحسن من وُجد أو خُلق... وهو كثير في العربية، ومن أفصح الكلام. النهاية ١/٤٥٤ .

(١) الكتاب ١/٨٠ قال: « وأكرم بنيه وأنبلُه » .

(٢) اللآلي لوحة: ٣٨ بتصرف .

(٣) الإقناع ١/٥٠١ .

ا لله تعالى: ﴿وَمَا أَرسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إلاَّ بِلِسَانِ قَومِهِ﴾[١] ، وقال الشَّاعرُ[٢]:

نَدِمتُ عَلَى لِسَانٍ كَانَ مِنِي فَلَيتَ بِأَنَّهُ في جَوفِ عِكْمِ

و « بَانَ » : ظهَرَ .

و« في الكل » متعلقٌ ببَانَ، يقولُ: قصرُ الهاء فشَا في جميع هـذه الكَلِـمِ، وليس بعضُها أولى من بعضٍ .

ويجوزُ أن يكون « في الكلِّ » خبراً عـن المبتـدأ، ويكـونَ « بَـانَ لِسَـانُه » حالاً من ضمير الخبر؛ أي: هو مشتهِرٌ في لغة العرب، فاشٍ في كلامها .

و« بخُلْفٍ » حالٌ من « لسَانُهُ » .

وقوله: « وفي طه بوجهَين بُجِّلاَ » فيه حذفٌ، التقدير: و(يَأْتِهِ) في طـه بوجهَين بُجِّلا، فـ(يأته): مبتدأ، وبوجهَين: خبرُهُ، وبُجِّلا: صفـةٌ لوجهـين، وألفُهُ: تثنيةٌ لا إطلاقٌ، ومعنى بُجِّلاَ: عُظِّمَا ووُقِّرَا لصحتهما روايةً ولغةً .

* * *

وَإِسْـكَانُ يَرْضَهْ (يُـ)ـمنُهُ (لُـ)ـبْسُ (طَـ)ـيِّبٍ بِخُلْفِهِـــمَا وَالقَصْرُ (فَـ)ـاذْكُرْهُ (نَـ)ـوفَلاَ

(لَـ)ـهُ (ا)لـرَّحبُ وَالزِّلْزَالُ خَيراً يَرَهْ بِـهَا وَشَـــرّاً يَرَهْ حَرفَيهِ سَكِّنْ (لِـ)ـيَسْهُلاَ

ذكَرَ الناظم في هذين البيتين ثلاثةَ أحرف من الحروف التي تتصلُ الهاءُ

---

(١) سورة إبراهيم: ٤ .

(٢) في ديوانه الحطيئة: ١٩٧ وفيه « فات مني » بدل « كان مني » .

فيها بفعلٍ مجزومٍ، /وهي: ﴿يَرْضَهْ﴾[1] في الزمـر، و﴿خَـيراً يَـرَهْ﴾ و﴿شَـراً يَرَهْ﴾[2] في الزلزال . ٢٠٠/أ

فأمَّا « يَرضَهْ » فقد تقدم أنَّ فيـه ثـلاثَ قـراءاتٍ: الإسـكانُ، والقصـرُ، والصلةُ. فقوله:

وإِسكَانُ يَرضَهْ يُمنُهُ لُبْسُ طَيِّبٍ بِخُلفِهِمَا ... ...

أخبر أنَّ أصحابَ رموز: يـاء (يُمـن)، ولام (لُبـس)، وطـاء (طيِّـب)، بخلافٍ عنهما يُسكِّنون الهاءَ من: « يَرضَهْ » ، والباقون يحرِّكُونَها، وهم على قِسمين: مَن يَقصُرُ، ومَن يَصِلُ، ثم ذكَرَ أصحاب القصر منهم، فقال:

... ...والقَصرَ فاذكره نوفَلاً

لَهُ الرَّحبُ ... ...

يقول: قَصَرَ الهاءَ منه أصحابُ الرموز: فاء (فاذْكُرْهُ)، ونون (نَوفَـلا)، ولام (له)، وألف (الرَّحب)، والباقون يَصِلُونَ الهاءَ .

فإن قيلَ: ما الوجهـان المذكـوران لهشَـامٍ والـدوريِّ في قولـه: « لُبسُ طيبٍ بخُلفِهِمَا » ؟

فالجوابُ: أنَّ الوجهَين عن هشام هما: الإسكانُ والقصـرُ، والـدوريُّ عنه الإسـكانُ والصلـةُ، وإنمـا قلنـا ذلـك؛ لأنـه ذكَـرَ هشَـاماً في أصحـاب القصر، وفي أصحـاب الإسـكان نَسـبَ لـه الخـلافَ، فعُلِـمَ أن الخـلافَ المذكورَ هو الإسكانُ والقصرُ، والدوريُّ لمَّا لم يذكرْهُ في أصحاب القصـر، عُلِمَ أنَّ له وجهاً آخرَ وهو الصلةُ .

---

(١) سورة الزمر: ٧ .

(٢) الآية: ٧-٨ .

فالقرَّاءُ إذن في هذه الكلمة على خمسة مذاهب:

/ منهم مَن يُسكِّنُ لا غير وهو السُّوسي .

ومنهم مَن يَقصُرُ لا غير وهم: حمزةُ وعاصمٌ ونافعٌ .

ومنهم مَن يُسكِّنُ ويَقصُرُ وهو هشامٌ .

ومنهم مَن يُسَكِّنُ ويَصِلُ وهو الدوريُّ .

ومنهم مَن يَصِلُ لا غير وهم باقُوا القرَّاء: ابنُ كثير وابنُ ذكوانَ والكِسَائيُّ .

قال أبو جعفر[1]: كان ابنُ مجاهدٍ يأخذ للدوري بواوٍ، وهي روايةُ أبي حمدون وغيرِهِ عن اليزيدي، وكان غيرُهُ يأخُذُ له بإسكانها، وذلك أشهَرُ[2] في الرواية عن أبي عمرو[3]، كذلك قال أبُو شُعَيب ومحمَّدُ بنُ شجاع الثَّلجيُّ[4] عن اليزيدي، على أنه قد قيل عن أبي شُعيب بالاختلاس .

قال: والذي آخُذُ به له الإسكان[5]، وأُخيِّرُ للدوري .

قال: فأما هشَامٌ فقال البلخيُّ[6] وغيرُهُ عنه بالإسكان، وروايةُ

---

(١) الإقناع ١/٥٠٢ .

(٢) وذلك اشتهر في الرواية عن أبي عمر. كذا في الإقناع ١/٥٠٢ .

(٣) المراد أبو عمر الدوري. انظر الإقناع ١/٥٠٢ .

(٤) لقد وهم محقق الإقناع حيث أورده بالبلخي، وقد وقع التصحيف فيه كذلك في الغاية ٢/١٥٢، والصحيح أنه الثلجي كما ذكر ابن حجر في تبصير المنتبه ١/١٦٨ قال: « وبالمثلثة والجيم ساكن اللام محمد بن شجاع ـ وهو المراد بالنص ـ الثلجي الفقيه، صاحب التصانيف».

(٥) في الإقناع ١/٥٠٢: « والذي آخذ له فيه بالإسكان » .

(٦) المراد الثلجي، وقد تقدم الكلام عنه .

الحلواني عنه الاختلاس[1] .

ثم قال:

« ... ... والزِّلزَالُ خيراً يَرَهْ بهَا وَشَرّاً يَرَهْ حَرفَيهِ سَكِّنْ لِيَسهُلاَ »

أخبَرَ أن صاحبَ رمز لام « ليسهلا[2] » أسكَنَ الهاءَ مِن « يَرَهْ » في الزِّلزال في الحرفين، والباقون يحرِّكُونَهَا .

فإن قيلَ: كيف يُحرِّكُهَا الباقون؟ أمَوصُولةً أم مقصورةً؟

فالجوابُ: أنهم يُحرِّكُونَهَا موصولةً؛ لأنَّ الهاءَ واقعةٌ بعد متحرك، وقد قال:

« وما قبلَهُ التَّحريكُ للكُلِّ وُصِلِ »

وقَد تقدَّمَ التنبيهُ على إطلاقه الإسكانَ في الهاء لأنه ـ أي الفتح ـ لغةٌ.

/ قال الفاسيُّ[3]: ولو قال: ٢٠١/أ

وَيَرضَهْ أسكِنْ يُمنُهُ لُبسُ طَيِّبٍ وضَمَّيه سَكِّنْ ... ...

لم يلزمه شيءٌ من الاعتراض .

وحُجَّةُ الإسكانِ والقصرِ والصلةِ في هذه الهاء: ما تقدَّمَ في الكَلِمِ الآخَرِ، إلا أنَّ في تسكين « يَرَهْ » وجهاً آخرَ لطيفاً، وذلك أنَّ هذا الفعلَ كثُرَ على ألسنتهم، ولذلك آثَرُوهُ بالتخفيف، فالتزموا حذفَ الهمزةِ، إذ أصلُهُ: يَرْءَا، فحُذِفَت ألفُهُ في الجزم، وحذفوا الهمزةَ بعد نقل حركتها تخفيفاً، فلما اتَّصلَ به ضميرُ المذكَّر وهو مضمومٌ وتوالتْ فيه المتحرِّكاتُ صارَ إلى الثِّقَلِ الذي كان سبَبَ حذْفِ الهمزةِ منه، فسكَّنوا الضميرَ

---

(١) في الإقناع ٥٠٢/١: « بالاختلاس » .

(٢) وهو هشام راوي ابن عامر .

(٣) اللآلي لوحة: ٣٩ بتصرف .

والتزموا فيه الإسكانَ كالتزامهم حذفَ الهمـزة منـه، ولهـذا أشـارَ النـاظمُ بقوله: « ليَسهُلاَ » والله أعلم .

وكذلك إسكانُ « يَرضَهْ » هو للتخفيف لمّاً توالت فيـه الحركـاتُ، ولم يَفصِلْ بينهنَّ الإسكانُ، لم يُعتَدَّ به .

و « إسكانُ يَرضَهْ » مُبتدأٌ، وفيه حذفُ مضاف، كأنـه قـال: وإسـكانُ هاء « يَرضَهْ » .

و« يُمنُهُ » مبتدأٌ .

و« لُبسُ طيِّبٍ » خبرُهُ، والجملةُ خبرُ « وإسكانُهُ » .

واللُّبس: مصدرُ لَبستُ الثوبَ أَلبَسُهُ لُبساً .

واليُمنُ: البركةُ، عبَّرَ به عن الخفَّة التي أثارها الإسكانُ، واللُّبسُ كنايـةٌ عن الاحتجاج؛ لأن الاحتجاجَ سِتْرٌ عن الطَّعنِ مانعٌ منـه، والتقدير: يُمنُـهُ ذو لبسٍ طيِّبٍ، كأنه قال: تخفيفُهُ ذو احتجاج .

وقوله: « طيِّبٍ » يجوزُ أن يكون من باب إضافة الموصوف إلى صفتـه، الأصل: لُبسٌ طيبٌ، ويجوزُ أن يكون على حذف الموصوف، وإقامةِ صفتِـهِ مُقَامَهُ، كأنه قال: لُبسُ قَولٍ طَيِّبٍ، ثم حذفَ القولَ، وأقامَ صفتَـهُ مُقَامَـهُ، وإنما ذكَرَ الطَّيِّبَ؛ لأنه أبلغُ في اللُّبس؛ لأنَّ الملبوس إذا كان يَطيبُ لصاحبه هو أبلَغُ، إما لِلينِهِ، وإما لكماله، وإما لرِقَّتِهِ، وإما لكَثَافَتِهِ .

وفيه تنبيهٌ على أن إسكان « يَرضَهْ » للتخفيف كما تقدَّم .

والضميرُ في « بخلفهما » عائدٌ على ما تـدلُّ عليـه اللامُ والطـاءُ، وهـو صفةٌ لـ « لُبس » ، فكأنه يقولُ: الإسكانُ في « يَرضَهْ » لـه احتجـاجٌ مختَلَـفٌ فيه، فقائلٌ يقول: يُرادُ به التخفيفُ .

وقائلٌ يقولُ: أُجرِيَ الوصلُ مُجرَى الوقف .

وقائلٌ يقول: شُبِّهت الهاءُ بياء الإضافة على ما قدَّمناه في: « يُؤَدِّهْ » وأخواتِهِ .

و « القصرُ » على الرفع: مبتدأٌ .

و « اذْكُرْه » : خبرُهُ على مذهب الأخفش[1]، والنصبُ على الاشتغال، وتَرْكِ مراعاةِ الفاءِ .

و« نوفَلَ » : حالٌ من فاعل « اذكُرْهُ » ، يُقالُ: رجلٌ نوفَلٌ: كثيرُ النَّوافل؛ أي: كثيرُ العطاء. أي: فاذكُرْهُ في حال كونِكَ مُعطِياً إياهُ غيرَكَ كما أُعطِيتَه .

و « له الرَّحبُ » : ابتداءٌ وخبرٌ في موضع الحال من الهاء المفعولة، والرَّحبُ: السَّعةُ. يُشيرُ إلى ظهور وجهِهِ واتِّساعِهِ في العربية، وكثرتِهِ في كلامهم. يقول: القصرُ في هذه الكلمة يُقالُ له إذا وَرَدَ: مَرحباً؛ /لكثرتِه، ٢٠٠/أ بخلاف القصر في نحو قوله[2]:

فَإِنْ يَكُ غَثّاً أَو سَميناً فَإِنَّني سَأَجعَلُ عَينَيهِ لِنَفْسِهِ مَقنَعَا

فإنه لا يُقالُ له: مَرحباً؛ لشُذُوذِهِ، وكونُ الحال هنا من الفاعل والمفعول على حدِّ قولهم: لقيتُ هنداً مُصعِداً منحَدِرةً، فكأنه قال: اذكُرِ القصرَ بإدلاله منصُوراً[3].

---

(١) لا يجوز أن يكون ما ذكره خبراً؛ لأن الفاء لا تدخل خبر المبتدأ إلا أن تكون الفاء زائدة، أو نقول الخبر محذوف؛ أي: كذلك مقول فيه، فلا زيادة حينها .

(٢) من الطويل وهو لمالك بن خريم الهمداني. الكتاب ١/٢٨ .

(٣) في اللسان (دلل): « فلان يدل عليك بصحبة إدلالاً ودلالاً ودالة؛ أي: يجترئ عليك، كما تدل الشابة على الشيخ الكبير بجمالها » . وفي أ: منصور .

و « الزلزالُ » : مبتدأٌ .

و« خيراً يَرَه » و « شرّاً يَرَه » : مفعولٌ بـ « سَكِّنْ » .

و« حرفَيه » : بدلٌ من « خيراً يـره » و « شـراً يـره » ، ويجـوزُ أن يجـريَ «حرفَيه» مَجرَى كِلَيهمَا، فيكون توكيـداً، وإن شئتَ جعلتَ « خـيراً يـره » مبتدأً و « بها » : خبرُهُ، والجملة خبرُ « الزلزال » ، و«حرفَيه سَكِّنْ لِيَسهُلاَ» مستأنفٌ .

* * *

وَعَـــى (نَـفَــرٌ) أَرْجِئْهُ بالهمْزِ سَـــاكناً
وَفِي الهَـاءِ ضَـمٌّ (لَـ)ـفَّ (دَ)عوَاهُ (حَـ)ـرمَلاَ
وَأَسْكِنْ (نَـ)ـصِيراً (فَـ)ـازَ وَاكسِرْ لِغَيرِهِمْ
وَصِلهَا (جَـ)ـوَاداً (دُ)ونَ (رَ)يبٍ (لِـ)ـتُوصَلاَ

ذكَرَ في هذين البيتين بقيَّـةَ الهـاءات المتصلـة بفعـلٍ مجـزومٍ وهـو: هـاءُ ﴿أَرْجِهْ﴾[1] في الأعراف والشُّعراء[2]، وفيه للسَّبعة ستُّ قراءات، وذلك أنه رتَّبَ بيان القراءاتِ الستِّ على مواضعِ الاختـلاف فيـه، وذلـك أنَّ فيـه القراءةَ بالهمز وبتركه، وفي الهاء ثلاثُ قراءاتٍ: الضمُّ والكسرُ والإسكانُ، ومع الضمِّ والكسر في الهاء الصلةُ والاختلاسُ. فقوله:

« وَعَى نَفَرٌ أَرجِئْهُ بالهمز ساكناً »

يقول: قرأ أصحابُ رمز « نفر » : أَرجِئْهُ بهمزة ساكناً كما لفـظ بـه،

(١) سورة الأعراف: ١١١ .
(٢) الآية: ٣٦ .

وباقي القرَّاء لا همزَ لهم، ولا مفهومَ لقوله « ساكناً » ، إنما المفهـومُ لقولـه: «بالهمز» ضدُّهُ تَركُ الهمز، وهو من باب الإثبات والحذف، ثم قال:

« وفي الهاءِ ضَمٌّ لَفَّ دعواهُ حَرمَلا »

أخبَرَ أنَّ الهـاءَ يَضمُّهَـا أصحـابُ رمـوز: لام (لَـفَّ)، ودال (دَعْـواه)، وحاء (حَرْمَلا)، ومنهم مَن يَهمِزُ، ومنهم مَن لا يَهمِزُ .

ثم قال: « وأسكِنْ نَصِيراً فَازَ » يعني أنَّ الهاءَ يُسْكِنُهَا أصحـابُ رُمُـوزِ: نون (نصيرا)، وفاء (فاز) .

ثم قال: « وَاكسِر لغيرِهم » يعني غيرَ الذين أسكَنُوا، وغيرَ الذين ضمُّوا وهو: ابنُ ذكوان والكِسَائيُّ ونافعٌ، ومنهم أيضاً مَن يَهمِزُ، ومنهـم مَـن لا يهمز .

ثم قال:

« وَصِلهَا جَواداً دُونَ رَيبٍ لِتُوصَلا »

يُريدُ: يَصِلُ الهاءَ أصحابُ رموز: جيـم (جـوادا)، ودال (دون)، وراء (ريب)، ولام (لتوصل)، وفي هؤلاء الذين يَصِلُونَ مَن يَضُمُّ ومَـن يَكسِـرُ، وفيهم مَن يَهمِزُ ومَن لا يَهمِزُ، فإذا أردت استخراجَ القراءاتِ / الستِّ من هذَين البيتَين، نظرتَ إلى القارئ حيث تكـرَّرَ ذكرُهُ، فـابنُ كثير وهشَـامٌ يَهمِزَان ويَضُمَّان ويَصِلان: (أَرْجِئْهُو)؛ لأنهم مَذْكُـورُونَ في الهمـز والضَّـمِّ والصلةِ. ٢٠٩/ أ

وأبو عمرو كذلـك إلا أنـه لا يَصِـلُ (أَرْجِئـهُ)؛ لأنـه غـيرُ مذكـور في الصلة، لكنه مذكورٌ في الهمز والضم .

ابنُ ذَكوان يَهمِزُ ويكسِرُ الهاءَ ولا يَصِلُهَا: (أَرْجِئْهِ)؛ لأنـه مذكـورٌ في الهمز وفي الكسر، وغيرُ مذكور في الصلة .

قالون مثلُهُ إلا أنه لا يَهمِزُ؛ لأنه غـيرُ مذكـور في الهمـز، ومذكـورٌ في الكسر، وغيرُ ومذكورٍ في الصلة .

الكِسَائيُّ ووَرْشٌ كقالونَ إلا أنهما يَصِلاَن؛ لأنهما غيرُ مذكورَيـن في الهمز، ومذكوران في الكسرِ وفي الصِّلَةِ .

عاصِمٌ وحمزةُ لا يَهمِزَان، ويسَكِّنَان الهاءَ أَرْجِـهْ » ؛ لأنهمـا مذكـوران في الإسكان، وغيرُ مذكورَين في الهمز[1] .

وحجَّةُ الضَّمِّ[2] والكسرِ والصلةِ والقصرِ في الهاء والإسكانِ كما تقدم في النظائر .

وأمَّا الهمزُ وتركُـه فهمـا (لغتـان يُقـالُ)[3]: أَرجَـأْتُ الأمـرَ وأَرْجَيتُـهُ: أخَّرتُهُ، وقُـرِئَ قولـه تعـالى: ﴿تُرجِـي مَـن تَشَـاءُ﴾[4] بـالهمز وبغـير الهمـز، وكذلك: ﴿مُرجَونَ لأَمـرِ اللهِ﴾[5]، قُـرِئَ مُرجَـون[6]، ومُرْجَئـون[7]، فَمَـن

---

(١) صور قراءاتها ورموزها كالتالي:
أرْجِهِي (جرَّ)
أرْجِهِ (ب)
أرْجِئهِ (م)
أرْجِئْهُ (ح)
أرْجِئْهُ هو (دُل)
أرْجِهْ (فن)

(٢) الحجة للفارسي ٤/٥٨-٦٣ .

(٣) في ب: « لغة أن يقال » .

(٤) انظر سورة الأحزاب: ٥١ .

(٥) سورة التوبة: ١٠٦ .

(٦) نافع وحفص وحمزة والكسائي .

(٧) ابن كثير وأبو عمر وابن عامر وشعبة .

قالَ: أرْجَأْتُ، قال في الأمر: أَرْجِئْهُ بهمزةٍ ساكنةٍ؛ لأنَّها لامُ الفعل، وضَمُّ الهاءِ على هذا، ومَن قال: أرجَيتُ، قال في الأمرِ: أرْجِهْ، ويَحذِفُ الياءَ للأمر، ويَحذِفُ الهاءَ للكسرِ؛ لأنَّ قبلَهَا كسرةً.

فإن قيل: لعلَّ إحداهما[1] أصلٌ للأخرى ؟

فالجوابُ: أنَّ الذي يدلُّ على خلافِ ذلك أنهما يتصرَّفان تصرفاً واحداً على السَّواء، كقولهم: أرَّختُ الكتابَ تأريخاً، وورَّختُهُ توريخاً، وكذلك وكَّدْتُ توكيداً، وأكَّدتُ تأكيداً، هما أصلان؛ لأنَّ تصرُّفَهُمَا واحدٌ، بخلاف قَرَأْتُ وقَرَيتُ، قرَأْتُ أكثَرُ، فلذلك جُعِلَ الهمزُ فيه أصلاً، وجُعِلَت الياءُ بدلاً منه على غير قياس .

وأمَّا قِرَاءة ابنِ ذكوان فخارِجَةٌ عن القياس؛ لأنه كسَرَ الهاءَ وليس قبلها كسرةٌ ولا ياءٌ .

قال أبو علي[2]: ضمُّ الهاء مع الهمزِ لا يجوزُ غيرُه، وروايةُ ابنِ ذَكوانَ عن ابن عامرٍ غَلَطٌ .

وقال ابنُ مجاهد: بعد روى[3] الكَسْرَ والهمزَ، هَذَا لا يجوزُ؛ لأنَّ الهاءَ لا تُكسَرُ إلا إذا وقع قبلها كسرةٌ أو ياءٌ ساكنة[4].

قلتُ: وجهُ قراءة ابنِ ذكوان أن نقولَ: كسَرَ الهاءَ؛ لأنها بعد جيمٍ مكسُورةٍ، و لم يَفصِل بينهما إلا ساكنٌ، وهو غيرُ حصين، ألا تراهم قالوا:

---

(١) في ب: « أحدهما » .

(٢) الحجة ٤/٥٨، ٦٢ .

(٣) انظر السبعة:

(٤) نفس المؤدَّى . انظر السبعة: ٢٨٨ .

قِنْيَة[١]، والأصل: قِنْوَة؛ لأنه من قَنَـوتُ الشـيء وأقتَنيتُـهُ، فقلَبُـوا الـواوَ يـاءً للكسرة وبينهما السَّاكنُ، فلم يعتدُّوا بـه، وكذلـك أمـالوا: شِـملالاً كمـا أمالوا: عِماداً[٢]، ونظائره كثيرة.

ويجوز أن يكونَ الكسرُ لأجل الهمز؛ لأنه يجوز أن يُبدَلَ منهـا هنـالك ياءٌ ساكنة، ولو فعَلَ ذلك لانكسَرَت الهاءُ فكُسِرَت مع الهمز؛ لأنه بصـدد أن يصيرَ يـاء، ونظـيرُهُ قولهـم: امـرُؤٌ، الأصـل: مَـرْءٌ، فـأدخلوا عليـه ألـفَ الوصل، وإن لم يحذفوا لامَه؛ / لأنَّ اللامَ همزةٌ، وهـي كثـيراً مـا تُحـذَف، ٢٠٤/أ فعاملوها معاملةَ المحذوف وإن لم تُحذَف؛ لكثرة ذلـك فيهـا، ويـدلُّ علـى صحة هذا التأويل: قراءةُ هشَامٍ: ﴿أَرْجِئـهُ﴾ بالصلـة، وهـي بعـد سَـاكنٍ، وليس من مذهب هشَـامٍ الصلـةُ، لكـن لمـا كـانت الهمـزةُ يجـوزُ أن تُبـدَلَ وتُحذَف، وإذا حُذِفَت وَصَلْتَ الهَاءَ، وَصلَهَا مع الهمزة، ويحتَمِلُ أن يقـال: لما كان « أَرْجِئْهُ » في معنى: أَرْجِهِ، يُحكَمُ للها ء مع الهمزة بالكسـر، كمـا يُحكَمُ له به مع ترك الهمز، وإذا كـانوا يحمِلُـونَ الحـوادثَ علـى الحدثـان فيقولون[٣]:

فـإمَّـا تَرَيْني وَلي لِمَّـةٌ   فَإنَّ الحَوَادِثَ أَودَى بِهـَـا

ويَحملونَ الحدَثان على الحَوَادِثِ، فيقُولونَ:

---

(١) انظر التعليقة ٥/١٨٦-١٨٧ .

(٢) الكتاب ٤/١٢٣ .

(٣) الشاهد من المتقارب، وهو للأعشى في ديوانه: ٢٢١، والكتـاب: ٢/٤٦ . قـال ابـن بري/ أُجري الحوادث مُجرى الحدثان لما اضطر، وكان بمعناه، وتأنيثه غـير حقيقـي. شرح شواهد الإيضاح: ٣٤٦ (مع اختلاف في الرواية)، واللســان (حـدث)، وانظـر شواهد النحو الشعرية ١/١٠٠-١٠١ .

وحمَّــالُ المئِينَ إذَا أَلَمَّتْ بِنَا الحدَثَانُ والأَنِفُ النَّصُورُ[1]

فأن يحمِلُوا: « أَرْجئهِ » على « أَرْجهِ » أيسَرُ، وا لله أعلم .

وارتفاعُ قوله: « نَفَرٌ » على أنه فاعل بـ « وَعَى » بمعنى حَفِظَ، يقول: حفِظَ جماعةٌ أَرْجئهْ بالهمز ساكناً .

و« بالهمز » : حالٌ من « أرجئهْ » .

و« ساكناً » : حالٌ من الهمز.

وقوله: « وفي الهاء ضمٌّ » ابتداءٌ وخبرٌ .

و« لَفَّ دعواهُ حَرَمَلاَ » : جملةٌ فعليَّةٌ وَصَفَ بها « ضَمٌّ » ، ولَفَّ: جَمَعَ، يُقَالُ: لَفَفتُ الثوبَ وغيرَه: جمعتَه، وكذلك الطَّعامُ إذا كَثُرَ منه مع تخليطٍ من صُنُوفه، والدَّعوى والادِّعاء بمعنى .

و« الحرمَلُ »[2]: من الأدوية المفرِّجة، يُشِيرُ بذلك إلى ظُهُورِ وجه الضَّمِّ؛ لأنَّ الضمَّ في الهاءِ في الأصلِ، وهو دَعْوى الضَّم، والحرمَلُ الذي لَفَّتهُ الأدِلة؛ لأنَّ النُّفُوسَ تميلُ إليها؛ لفَرَجها بها لخُروجِها بذلكَ عنِ التقليدِ.

و « نصيراً » : حالٌ من مفعول « أسكِنْ » المحذوف، وهو بمعنى مفعول.

---

(١) الشاهد من الوافر في الإنصاف: ٢/٧٦٦ ، وشرح شواهد الإيضاح: ٣٤٧ ، واللسان : (حدث) ، بلا نسبة .

(٢) في الصحاح (حرمل): « والحرمل هذا الحب الذي يدخن به، والرازي: نبات طبي، واللسان: حب كالسمسم ، واحدته: حرملة، قال أبو حنيفة: وقد تطبخ عرقوه فيسقاها المحموم إذا ما طلته الحمى .

و« فَازَ » : صفةٌ لِـ « نَصيراً » التقديرُ: وأسكِنِ الهاءَ نَصيراً فائِزاً بما يَظهَرُ من الاحتجاجِ لِصِحَّته، ويَضْعُفُ أن يكونَ « نَصيراً » حَالاً من الفاعلِ؛ لأنَّهُ كان يقولُ: وأسكِنْ نَصيراً فُزْتَ.

وَ« جَواداً » : حالٌ من فاعِلِ « صِلْهَا » ، والجوَادُ الفرَسُ الظاهرُ الجُـودِ، كَنَى به عن المُبادَرةِ لأخذِ الروايةِ؛ أي: صِلْهَـا مُقدْمـاً علـى الصِّلـةِ؛ لأنهـا الأَصْلُ.

و« دُونَ رَيْبٍ » نعتٌ لـ « جَواداً »[1]، وبه يتعلَّقُ « لِتُوصَلَ » .

وعبَّرَ بقوله: « دُونَ رَيْبٍ » عن الثقةِ بالأَئِمةِ وحُسـنِ الظَّنِّ بهـم فيمـا يَنقُلُون، فإذا حَسُنَ الظَّنُّ بالأئمـةِ أثابَـهُ الله تعـالى علـى ذلـكَ، ويجـوز أن يكونَ « جواداً » يُرَادُ به الرجلُ الكريمُ، أي: صِلْهَا في حـال كونـك سَـخِياً بها لغيرِك، غيرَ شاكٍّ في صحـةِ يقـينِ مَـن يـأتيكَ لِتُوصَـلَ بذلـك مِـنَ الله تعالى، فيتعلَّقُ « لِتُوصَلَ » على هـذا بـ « جـواداً » ، أو بـ « دُونَ شـك[2] » ، والله أعلم .

مسألة:

الهاءُ من هذه تُسَكَّنُ في الوقفِ، وتَثْبُتُ[3] ياؤُهَا في الوصلِ، فإن لقِيَهَا ساكنٌ / حُذِفَت اليَاءُ لَه نحـو: ﴿وهَـذِهِ الأَنْهَـارُ﴾[4]، وإن لقِيَهَـا متحـرِّكٌ، ٢٠٥/أ

---

(١) في ب: « بجواداً » .

(٢) كذا في النسختين، وقصره بـ(دون ريب) في البيت .

(٣) في النسختين: ثبتت .

(٤) سورة الزخرف: ٥١ .

ثبتت نحو: ﴿هَذِهِ جَهَنَّمُ﴾[1] ، فحُكمُهَا في ذلك حُكمُ هاءِ الإضمار، وإن لم تكُنْ مضمَراً، والأصلُ: هَذِي، ثمَّ إنَّ بعضَ العرب يُبدِلُ من الياء هاء ساكنةً في الوقف فيقول: هَذِهْ، فإذا وصلَ عادَ إلى الياء .

قال سيبويه[2]: لأنَّ الياءَ خفيَّةٌ، فإذا سكتَّ عندها كان أخفَى، والكسرةُ مع الياء أخفَى، فإذا خفيت الكسرة، ازدادت الياءُ خفَاءً كما ازدادت الكسرةُ، فأبدلوا مكانها حرفاً من موضع أكثَرِ الحروف بها شَبَهاً، وتكونُ الكسرةُ معه أبيَنَ، قال: وهو قولُ بني تميم[3].

ومن العرب مَن يُثبِتُ الهاءَ ساكنةً في الوصل والوقف، يُجرِي في ذلك الوصل مُجرَى الوقف، وهي لغةُ أهل الحجاز[4].

ومن العرب مَن يُحرِّكُ الهاءَ في الوصل، ويُسَكِّنُهَا في الوقف تشبيهاً بهاء الضمير، لما كانت الهاءُ بدلاً من الياء، ولم تكُنْ أصلاً، أشبَهَت هاءَ الكناية، ففيها على هذا أربعُ لغات، هذي في الحالين، وهذه في الحالين، وبالياء في الوصل مُبدَلةً هاءً في الوقف، وبالهاء بعدها ياءٌ في الوصل مسكَّنةً دون ياء في الوقف .

---

(١) سورة الرحمن: ٤٣ .
(٢) انظر الكتاب ٤/١٨٢ بتصرف .
(٣) الكتاب ٤/١٨٢ .
(٤) وقيس. قال: وهذه الهاء لا تطرد في كل ياء هكذا، وإنما هذا شاذ. الكتاب٤/١٨٢ .

باب المد والقصر

يجب أن نقدِّمَ مقدِّمةً بين يدي هذا البابِ؛ لنُحِيلَ عليها كلامَ النـاظم إذا انتهينا إليه، فنقولُ:

المدُّ والقصرُ صفتان لثلاثةِ أحرُفٍ: الواوُ والياءُ وَالألفُ[1] .

فالواو لها شَرطان: أن تكونَ ساكنةً، وأن تَكـونَ قبلَهـا ضمـةٌ نحـو: يَقُولُ، فإن تحرَّكَت أو سَكَنَت، وكان قبلها فتحةٌ نحـو: ﴿اسْتَحْوَذَ﴾[2] ، وَأَوْ وَلَوْ جَرَتْ مَجرَى حروفِ الصحةِ .

وكذلك الياءُ لها شَرطان: أن تكون ساكنةً، وأن يكُونَ قبْلَها كسـرةٌ نحـو: قِيـلَ، فـإن تحرَّكَـت أو سَكَنَت بعـد فتحـةٍ نحـو: الخِـيَرَةُ، وكَـي، وخَيرات، جَرَت مَجرَى حروفِ الصحةِ .

وأمَّا الألفُ[3] فالوصفان لازمانِ لها أبداً؛ لأنها لا تكـون إلا سـاكنةً، ولا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً نحو: قال؛ ولذلـك جُعِلَـت في هـذا البـاب أصلاً؛ لأن المدَّ والقصرَ لا يُفارِقَانِهَا، وأمَّا الياءُ والواوُ فَمُشَبَّهَانِ بهـا في أن كلَّ واحدٍ منهما ساكنٌ قبله من [جنسِهِ] .

وتُسَمَّى الألفُ الهاوِي .

قال سيبويهِ[4]: وهـو حـرفٌ اتسَعَ لهواءِ الصَّوتِ مخرَجُهُ أشـدَّ مـن

---

(١) قال في المبهج: ١/٣٠٤: « وحروفه ثلاثة: ألف ساكنة حتماً، مفتوح ما قبلها لزوما،وياء ساكنة قبلها كسرة، وواو ساكنة قبلها ضمة، وانظر: الاختيار:١/٢٤٧.

(٢) سورة المجادلة: ٢٠

(٣) قال في المبهج: ١/٣٠٤، « والحركة قبل الألف لا تزول، ولا تتغير .

(٤) ذكر ذلك سيبويه في باب الإدغام، قال: ومنها الهاوي - وهو حرف - ثم ذكره . وفي النص « لأنك قد » بدل « ولأنه » عند ابن آجروم. ٤/٤٣٥-٤٣٦ .

اتساعِ مَخرجِ الياءِ والواوِ؛ لأنَّكَ قد تَضُمُّ شفتَيْكَ في الواوِ، وتَرفَعُ في الياءِ لسانَكَ قِبَلَ الحَنكِ .

قالَ: وهذه الثلاثـةُ أخْفَـى الحـروفِ؛ لاتسـاعِ مَخرجها، وأخفـاهُنَّ وأوسَعُهُنَّ مخرَجاً الألفُ ثم الياءُ ثم الواوُ .

قال أبو العبَّاس المهدويُّ[1]: ولا يُمكِـنُ أن يدخُـلَ المـدُّ في غـير هـذه الحروف، إنما كان ذلك؛ لأنَّ هذه الحروفَ أصواتٌ، والحركاتُ مأخوذةٌ منها، / فامتدادُ الصوت بهـا مُمكِـنٌ، ويَسُـوغُ فيـه التطويـل والتَوَسُّـطُ ٢٠٦/أ والتَّقْصير، ولا يسُوغُ ذلك في شيءٍ من الحروفِ سِوَاهنَّ.

قلتُ: ومما تُخالِفُ فيه الألفُ الياءَ والواوَ: اختصاصُهَـا بالتأْسِـيس[2]، وانفرادُهَا في الرِّدْفِ[3]، ألا ترى أنَّ الألفَ في قوله[4]:

كِلِينِي لِهَمٍّ يَا أُمَيمَةَ نَاصِبِ   وَلَيلٍ أُقَاسِيهِ بَطِيءِ الكَوَاكِبِ

لازمةٌ، ولا يقع موقِعَهَا غيرُهَا، ولـو كـانت فيـه اليـاءُ أو الـواوُ[5]، لم يَلزَمْ تكْرَارُهُمَا، وكذلك الألفُ في نحو قوله[6]:

أَلاَ عِمْ صَبَاحاً أَيُّهَا الطَّلَلُ البَالي

لا يقع موقعَها غيرُها، ولو كانت اليـاءُ لرادَفَتْهَـا الـواوُ، وكذلـك لـو وقعت الواوُ لرادَفَتْهَا الياءُ، يجتمـعُ في القافيـة الواحـدة: سَعيدٌ وثمـودٌ، ولا يدخُل معهما [ثِمادُ، فدل] ذلك على مبَايَنَتِهَا لهما .

والمدُّ في هذه الحروف على [قِسمَين]: طبيعيٍّ ومَزيديٍّ .

فالمزيديُّ يكون فيها إذا جاوَرَها سببٌ من الأسباب الـتي نُبيِّنُهَـا بَعْـدُ

---

(١) شرح الهداية لوحة: ١٠ باب في المد .

(٢) ألف تقع قبل الرَّوِيِّ مفصولة عنه بحرف واحد متحرك يسمى الدخيل، نحو الألف في قول أبي العلاء: ونائِلُ . وانظر: المبهج: ٣٠٥/١ .

(٣) حرف مد يسبق الرَّوِيَّ دون حاجز سواء أكان الرويُّ ساكنا أم متحركـا . وانظـر: المبهج: ٣٠٥/١ .

(٤) من الطويل، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه: ٤٠ .

(٥) في أ: أو الألف ، وهو خلاف المقصود .

(٦) من الطويل لامرئ القيس في ديوانه: ٢٧، وتتمته::
وهَلْ يَعِمَنْ مَن كَانَ في العُصُرِ الخالي

إنْ شَاءَ الله تعالى .

والطَّبيعيُّ إذا [تعرَّت] من تلك الأسباب، وهنالك تُسَمَّى مقصورةً .

والمدُّ باعتبار الزيادة في هذه الحروف نوعان: أعلَى وأَدْوَن[1]، ويُسَمَّى الأَدْوَنُ: المتوسطَ، ويُسَمَّى الأعلى: المزيديَّ والمشبَع .

فالمد على الجملة على هذا ثلاثةُ أقسَامٍ: طبيعيٌّ ومتوسطٌ ومزيديٌّ .

فالطبيعيُّ: هو المدُّ الذي لا يُتوصَّلُ إليه إلا به .

والمتوسطُ: هو المد الأعدَلُ الأقسطُ [المسلوكُ] به [السبيلَ] الأوسطَ .

والمزيديُّ: هو المدُّ الذي يَزيد على الطبيعيِّ زيادةً متفاضلة .

وأمَّا الأسبابُ التي توجبُ الزيادة في هذه الحروف على [ما في طَبْعِهِنَّ] فنوعان: الهمزُ والسكونُ .

فَالهمزُ نوعان: متقدمٌ عليهنَّ، ومتأخر عنْهُنَّ، والمتأخِّرُ نوعانِ: متصلٌ بهنَّ في كَلْمَةٍ واحدة، ومنفصلٌ عنهنَّ في كلْمة أخرى.

والمنفصلُ نوعان: منفصلٌ في اللفظ والخط، ومنفصلٌ في اللفظ لا في الخط، وذلك نحو: آمَن، وأُوحِيَ، وإيمَانُهُم وجَاءَ، والسُّوءَ، والمُسِيء، و﴿بِمَا أُنزِلَ إِلَيكَ﴾[2] و﴿قُوا أَنفُسَكُمْ﴾[3]، و﴿في أَنفُسِكُم﴾[4]، و﴿يَا

---

(١) هذه الصيغة تصاغ من الأفعال كقولك: أرفع منه، وأدْوَن ليس له فِعْل فتكون هذه الصيغة مبنية منه، جاء عن ابن جني: وكذلك أقل الأمرين وأدونهما، فاستعمل منه أفْعل، قال ابن منظور: وهذا بعيد . قلت: إلا أن سيبويه أورده، ولم يَرَ القياسَ عليه قال في باب: ما تقول العرب فيه: ما أفعله، وليس له فِعل، وإنما يحفظ هذا حفظاً، ولا يقاسُ: قال: قالوا: أَحْنَكُ البعيرين كما قالوا: آكلُ الشَّاتَيْن، وأَحْنَكُ البَعيرين، كما قالوا: آكَلُ الشَّاتَيْن كأنهم قالوا: حَنِكَ، ونحو ذلك، فإنما جاءوا بأفعل على نحو هذا، وإن لم يتكلموا به ...ألخ . الكتاب: ٤/١٠٠ .

(٢) سورة البقرة: ٤ .

(٣) سورة التحريم: ٦ .

(٤) سورة الذاريات: ٢١ .

أُختَ هَارُونَ﴾[1]، و﴿يَا أَيُّهَا﴾ .

والسُّكونُ نوعان: مدغَمٌ ومظهَرٌ .

فالمدغَمُ نحو: ﴿الطَّامَّةُ﴾ و﴿الصَّاخَّةُ﴾ و﴿الدَّابَّةُ﴾، و﴿تُبَشِّرُونِ﴾ فيمَن شدَّدَ النونَ[2] و[طا سين ميم] فيمن أَدغَمَ النونَ في الميم[3] .

والمظهَرُ نحو: لاَمَ ومِيم ونُون، وَهَآنتُمْ، فيمَن أَبدَلَ[4]، وأرَايْتُم، ولا يُوجبُ السكونُ في نوعيه المدَّ إلا مع اتصاله بحرف المدِّ في كلمة واحدة .

فإن انفصَلَ السكونُ عن حَرْفِ المد، حُذِفَ حرفُ المد نحو: ﴿هُدَى اللهِ﴾[5] و﴿مُوسَى الكِتَابَ﴾[6] و﴿أَفِي اللهِ شَكٌّ﴾[7] /و﴿قَالُوا اطَّيَّرْنَا﴾[8] أَوجَبَ حذفَ حرفِ المدِّ جملةً، وسنبيِّنُ ذلك إن شاء الله تعالى . ٢٠٧/أ

قلتُ: لم يَذكُر القرَّاءُ للمدِّ سبباً، أعني للزيادةِ على الطبيعي، إلا ما ذكرناهُ من الهمزِ والسُّكونِ .

ويظهر من سيبويهِ أن هنالكَ سبباً ثالثاً وهو: الوقفُ على حرف المدِّ

---

(١) سورة مريم: ٢٨ .

(٢) قرأها ابن كثير مشددة. التيسير: ١٣٦ . وفي ذلك يقول الشاطبي في فرش سورة الحجر:

وثُقِّلَ للمكي نُونُ تبشِّرُو ... ن واكسِرهُ حِرمياً وما الحذفُ أولا

(٣) أدغمها السبعةُ عدا حمزة .

(٤) أحد وجهي ورش - ويُمدُّ على هذا للساكنين .

(٥) سورة الأنعام: ٨٨ .

(٦) سورة البقرة: ٨٧ .

(٧) سورة إبراهيم: ١٠ .

(٨) سورة النحل: ٤٧ .

إذا تطرَّفَ نحو: الذِّكرَى، وقالوا، ويأتي .

قال سيبويه[١]: « وهذه الحروفُ - يعني[٢] الياءَ والواوَ والألفَ - غيرُ مهموسَاتٍ، وهي حروفُ لين ومدٍّ، ومخارجُهَا متسعةٌ لهواء الصوت، وليس شيءٌ من الحروف أوسَعَ مخارجَ منها، ولا أمدَّ للصوت، فإذا وقفت عندها لم تضمَّها بشفةٍ ولا بِلسان ولا حلقٍ كضمِّ غيرِها، [فيهوِي] الصوتُ إذا وجدَ متَّسَعاً حتَّى ينقطِعَ آخِرُهُ في موضع الهمزة .

وإذا تفطَّنْتَ وجدتَ مسَّ ذلك . وذلك قولُكَ: ظَلَمُوا، ورَمَوْا، وعَمِي، وحُبلَى .

وزعَم الخليل[٣] - رحمه الله - أنهم لذلك قالوا: ظَلَمُوا ورَمَوا، فكتَبُوا بعد الواو ألفاً . » .

ثم قال سيبويه[٤]: « فإذا وصلتَ لم يكن هذا؛ لأنَّ أخذَكَ في ابتداء صوت آخَرَ، يمنع الصوتَ أن يبلُغَ تلك الغاية » .

فانظر كيف جعلَ للمدِّ غايةً يبلغُهَا في الوقف ولا يبلُغُهَا في الوصلِ .

* * *

إذَا أَلِفٌ أو يَاؤُهَا بَعدَ كَسْرَةٍ
أَوِ الوَاوُ عَن ضَمٍّ لَقِي الهمْزَ طُوِّلاَ

ذَكَرَ في هذا البيت حروفَ المد، وشروطَهَا، وبعضَ أسباب المد إذا

---

(١) انظر الكتاب ٤/١٧٦ باب الوقف في الواو والياء والألف . وعنده: ولا لسانٍ .

(٢) من زيادات المؤلف للتوضيح (ما بين العارضتين) .

(٣) الكتاب ٤/١٧٦، ويرى محقق الكتاب أن هذا التعليل من أقدم التعليلات الكتابية. انظر الإحالة رقم: ٣ من الصفحة نفسها .

(٤) الكتاب ٤/١٧٧ مع زيادة كلمة (في السمع) بعد كلمة (الغاية) آخر الفقرة .

جاورها، وما حكمُهَا معه.

فقوله: « إذا ألِفٌ أو ياؤُهَا بعد كسرةٍ أو الواوُ عن ضمٍّ » يتضمن حروفَ المد وشروطَهَا، إلا أنه أطلَقَ الألفَ و لم يقيِّدْهَا بحالة من الأحوال؛ لأنها لا تكونُ إلا ساكنةً، ولا يكونُ ما قبلَها إلا مفتوحاً، وقد اشترَطَ فيها أبو الحسن [الحُصْرِيُّ] أن تكون قبلَها فتحةٌ .

حيثُ قال:

[إذا الألفُ المفتـــوحُ مَا قَبلَها أَتَتْ
أَو الوَاوُ عن ضَمٍّ[1] أو الياءُ عن كَسرٍ]

ويمكن أن يُقالَ: لم يأت به على جهةِ الشَّرط، وإنما أَتَى به على جهة البيان، كأنه يقولُ: الألفُ التي من شأنها كذا، أو يمكنُ أن يُقالَ: لمَّا كانت الألفُ تُطلَقُ على الهمزة وعلى حرف المد، قيَّدَ مُرادَهُ بقوله: « المفتوحُ ما قبلها » .

وقوله: « أو ياؤُهَا » أضافَ الياءَ للألف؛ لأنها أشبَهُ بها من الواو بها، وذلك أن الياءَ من وَسطِ اللسان، وهي أقربُ إلى الألف من الواو؛ لأن الواوَ من الشَّفتين[2].

قال السَّخاوي[3]: ويجوز أن يكونَ / الضميرُ عائداً على الحروف وإن لم يَسبِقْ لها ذكرٌ؛ لأنه معلومٌ . ٢٠٨/أ

---

(١) مر الكلام عن قصيدة الحصري في باب الاستعاذة، والبيت منها باب ذكر المدِّ والقَصْرِ . وانظر التبصرة: ٢٥٧ .

(٢) انظر سر الصناعة ١/٤٥-٤٨ . ذكر الحروف على مراتبها في الاطِّراد .

(٣) فتح الوصيد عند قول الناظم:

إذا ألفٌ أو ياؤُها ... الخ

قلتُ: لم يشترط الناظمُ في الياء والواو غيرَ أن يَكُونَـا بعدَ كسرة أو ضَمَّة، و لم يشترطْ فيهمَا السُّكونَ؛ لأنهمَا إذا تحرَّكَا لم يُمكن امتدادُ الصوتِ بهما، وإنما يُمكنُ ذلك إذا سَكَنَا، ويكون ما قبلهما إذا سَكَنَا مفتوحاً نحو: خَيرات وخَلَواْ، أو بعد كسرةٍ وضمةٍ نحو: قِيل ويقُول، ومُرادُهُ في هذا الفصلِ أن يكونَ ما قبلَهما من جنسهما، ويُلقَّبان إذْ ذاك بحرفي المدِّ واللِّين، ويُلقَّبان إذا انفتح ما قبلهما بحرفِي اللِّينِ، وسيأتي الكلامُ عليهما في آخرِ الباب، فلذلك شرَطَ الكسرة والضمةَ قبل الياءِ والواوِ.

ثم قال: « لَقِي الهمزَ » هذا أحدُ أسبابِ المدِّ، يُريدُ الهمزَ الآتيَ بعد حروفِ المدِّ المتصلِ نحو: جَآء وشَآءَ والسُّوء، والنَّبيء، ويريدُ الهمزَ المحققَّ، وأما الهمزةُ المسهلةُ نحو: واللاَّيِ في قراءة مَن سهَّلَ، فسيأتي بيانُهُ في باب الهمزتين من كِلمَتَين[1] إن شاء الله تعالى في قوله:

« وَإنْ حرفُ مدٍّ قبلَ همزٍ مُغَيَّرٍ »

البيت .

وقوله: « طُوِّلَ » يُريدُ بهذا حكمَ حروف المد إذا لقِيَهَا الهمزُ المتصلُ، والتطويلُ المذكورُ في البيتِ لجميع القرَّاء، وَسوَّى ذلك بينهم فِيهِ، وأما أبو عمرو[2] فرتَّبهم في ذلك خمسَ مراتب .

قال أبو عمرو: وأطولهم مداً في الضَّربين - يعني المتصلَ والمنفصلَ -

---

(١) بعد باب الهمزتين من كلمة، وتتمة البيت:

يجزْ قصرُهُ والمدُّ مَا زَالَ أعدَلاَ

(٢) ذكره في التيسير: ٣٠-٣١ .وما بين العارضتين من زيادات ابن آجروم للتوضيح، ويلاحظ أن ابن آجروم نقص كلمة جميعا بعد كلمة (الضربين) من النص المذكور .

ورشٌ وحمزةُ، ودونهما عاصمٌ، ودونه ابنُ عامر والكِسَائيُّ، ودونهما أبو عَمْرٍو من طريقِ أهلِ العراق، وقالونُ من طريقِ أبي نَشَيطٍ بخلاف عنه، وهذا كلُّهُ على التقريب من غير إفرَاطٍ، وإنما هو على مقدارِ مَذَاهِبِهِم في التحقيق والحذْر[1].

وذَكَرَ أبو جعفر[2] عن أبي القاسِمِ عن أبي مَعشَرٍ، قال: حمزةُ أطولُ مداً من وَرشٍ.

وقال الأهوازي[3]: مدُّ ورشٍ أطوَلُ مِن مدِّ حمزةَ، قال: ويليهما عاصِمٌ؛ لأنه كان صاحِبَ مدٍّ وقَطْعٍ وقراءةٍ شَديدةٍ.

فبذلك وصفَه شَريكُ بنُ عبد الله القاضي فيما حدَّثني عليُّ بنُ أحمدَ بنِ كُرزٍ المقرئُ، قراءةً مني عليه، (نا) ابنُ عبد الوهَّابِ، حدَّثني الأهوازيُّ شيخُنا، حدثنا أبو إسحاقَ الطَّبريُّ، حدَّثَنا أبو بكرٍ الوليُّ، حدَّثَنا أبو علي الصَّوافُ، حدثنا أبو حمدُونَ عن شَريكٍ أنه قال ذلك.

ويليه ابنُ عامرٍ والكِسَائيُّ، على أنَّ الأهوازيَّ قد أسندَ عن ابن ذكوَانَ حكايةً في التجويد، استقرأ منها أنَّ مدَّهُ كمد عاصمٍ، ثم حكى في كتاب « الإيضاح » بإسنادٍ إلى الأخفش عن ابنِ ذَكوَانَ: أنَّ مدَّ ابنِ عامرٍ كمدِّ عَاصِمٍ، قال: وما سمعتُ هذا من غير هذا الطَّرِيقِ، ووَجَدْتُ أهلَ الشَّامِ ما يعرفُونَ ذلك[4].

قال أبو جعفر[5]: وحدَّثَنا أبو القاسم، حدَّثَنا أبو مَعشَرٍ، حدثنا الحسينُ بن علي، حدَّثَنا الخزاعيُّ قال: وقال سُلَيمٌ: سمعتُ حمزةَ يقول:

---

(١) انظر التيسير: ٣١ .

(٢) انظر الإقناع ١/٤٦٩-٤٧٠ من باب شرح المد المختلف فيه، وانظر التلخيص لأبي معشر: ١٦٣ ، باب المد .

(٣) المصدر نفسه .

(٤) انظر الإقناع ١/٤٧٠ .

(٥) المصدر نفسه: ١/٤٧١ .

إنما أَزيدُ على الغلام في المدِّ؛ ليأتيني بالمعنى.

/ ونُقِلَ عن الناظم ـ رحمه الله تعالى ـ في هذا الفصل أنه كان يُقرِئُ بمدَّتَين إحداهُمَا طَويلةٌ لِوَرْشٍ وحمزةَ، والأخرى متوسِّطةٌ لمن بَقِيَ، ويقول: هذه الرُّتَبُ في المد لا تتحقَّقُ، وربَّما أدَّى ذلكَ إلى ما لا يجوزُ مِن الطُّول والقِصَر؛ لأن القارئَ لا يعلمُ حدَّ كلِّ مدٍّ لمن نُسِبَ إليه، فيأتيَ بِهِ في كلِّ مرةٍ من غير زيادةٍ ولا نُقصَان، وإذا امتنَعَ عِلمُ ذلك، ثبتَ أنَّ ذِكرَ ذلك تنبيهٌ على ما يُؤثِرُ القرَّاءُ في مذاهِبِهِم من تحقيقٍ أو حَدْرٍ، كما ذَكَرَ صاحبُ « التيسير »[1] ـ رحمه الله ـ . ٢٠٩/أ

واختلفَ القرَّاءُ والنحويُّونَ في علَّةِ[2] زيادةِ التَّمكين لحروفِ العلَّةِ إذا كان بعدها همزَةٌ، فأمَّا ابنُ مجاهدٍ وابنُ كَيسَانَ فقالا: إنما وَجَبَ المدُّ لبَيَان الحرفِ الممدُودِ؛ لأنَّهُ آتٍ بعد حركتِهِ، فهو خَفِيٌّ، وقبلَ الهمزةِ وهي خفيَّةٌ؛ لبُعدِ مخرجِهَا وصعوبةِ النطق بها، فلما لاصقَت حرفاً خفياً، خِيفَ أن يَزداد بملاصقة الهمزة له خَفَاءً، فبُيِّنَ بالمد ليَظهَرَ .

وقال القُتَبيُّ وأبو إسحاقَ الزجَّاجُ وجماعةٌ: إنما وجب التمكينُ لبيان الهمزة، لا لبيان الحرفِ الممدود؛ لأنها لبُعْدِ مخرَجِهَا يَقوَى الناطقُ عليها بزيادة المدِّ قبلها، فكأنَّ فيه ضرباً من الاستعداد لإخراجها[3] .

---

(١) قال: وهذا كله على التقريب من غير إفراط، وإنما هو على مقدار مذاهبهم في التحقيق والحدر. التيسير: ٣١ باب ذكر المد والقصر .

(٢) انظر الكشف ٤٥/١، باب المد وعلله وأصوله، والدر النثير ٢٠٤/٢ وما بعدها في شرحه لباب المد والقصر، والنشر ٣٣٨/١ وما بعدها، وانظر القصد النافع على الدرر اللوامع للشريشي: ١٣٠-١٣١ .

(٣) انظر فتح الوصيد واللآلي عند شرحهما للبيت .

قال أبو عمرو: والتعليلان على اختلافهما صحيحان[1].

قلتُ: وتظهرُ ثمرةُ الخلاف في نحو: آمَن، فمَن يُعلِّلُ بالعلة الأولى، يمدُّ هذا؛ لملاصقة الهمزةِ لحرف المد، ومَن يُعلِّلُ بالثانية لا يمدُّ؛ لأنَّ الهمزةَ قد نُطِقَ بها قبل الحرف الممدود، فلا يُجري مدُّهُ شيئاً فيها .

وارتفاعُ قول الناظم: « أَلِفٌ » بفعلٍ محذوفٍ دلَّ عليه « لَقِي » .

وأفرد الضميرَ في « لَقِي » لأنه عَطَفَ بأو، تقول: زيدٌ أو عمروٌ أو محمدٌ قامَ؛ لأنَّ المرادَ واحدٌ منهم، فكأنه قال: أحدُ هولاء قامَ .

* * *

فَإِنْ يَنفَصِلْ فَالقَصْرَ (بَـ)ـادِرْهُ (طَـ)ـالِباً
بِخُلفِـهِمَا (يُـ)ـروِيكَ (دَ)رّاً ومُخضَلا

ذَكَرَ في هذا البيت حُكْمَ الهمزةِ المنفصلَةِ عن حروفِ المدِّ واللِّينِ، وانفِصَالُهَا منهنَّ على قِسمَين:

إمَّا أن يكونَ ذلك في اللَّفظِ والخطِّ نحوُ: ﴿بمَا أُنزِلَ﴾ و﴿قُوا أَنفُسَكُم﴾ و﴿فِي أَنفُسِكُم﴾ .

وإمَّا أن يكونَ في اللفظِ لا في الخطِّ نحو: يأيها الرُّسُلُ، ويا أختَ، وهؤلاءِ لكنَّ، حكمهُ عندَ القرَّاءِ حكمَ المنفصِلِ في اللفظِ والخطِّ، يَقُولُ: قَصَرَ هذا النوعَ أهلُ رموز: باءِ (بادِرْه)، وطاءِ (طالب)، بخلافٍ عنهما، وياء (يرويكَ)، ودال (درّاً) بلا خلافٍ عنهما /، والباقون يمدُّونَ ذلك كالمتَّصِلِ سَواءً . ٢١٠/أ

قلتُ: وحكى أبو جعفر[2] الخلافَ في هذا الفصل عن أبي عمرو

(١) انظر الجامع ٢/٤٣٨ .
(٢) انظر الإقناع ١/٤٦٣-٤٦٤ .

وابنِ كثيرٍ وقالونَ.

قال: وقال الأهوازيُّ: المدُّ مذهبُ ابنِ مجاهدٍ وابنِ شنّبُوذٍ وابنِ المنادِي وقراءةُ البغداديّين[1] واختيارُهُم في قراءة أبي عمرو وغيره .

قال أبو جعفر[2]: قال: وحدَّثنا أبو عبد الله - يعني اللالَكائي - عن أحمدَ بنِ نَصرٍ عن أبي بكرِ بنِ مجاهد قال: أخذتُ عمَّن أخَذَ عن أصحاب اليزيدي عن أبي عمرو مدَّ حرفٍ لحرفٍ .

قلتُ: مَدَّ كَلِمَةٍ لكَلِمَةٍ، فعبَّرَ عن الكلمة بالحرف، وكثيراً ما يفعلُ ذلك سيبويهِ[3].

قال أبو جعفر[4]: قال: وقرأتُ على أبي عبدِ الله في ختمةِ الإدغامِ الكبير لأبي عمرو بمدِّ حرفٍ لحرف، نحو: مَدِّ الكسائي، وقال: قرأتُ على ابن باذين عن أبي عبد الله الحسين بن شِيرْك، عن أبي حمدون، عن اليزيدي، عن أبي عَمرو بمد حَرْفٍ لحرفٍ .

قال ابنُ باذين: قلت لابن شِيرْك: لِمَ لَمْ تقرأ على مردوْيه ؟ فقال: كان لا يمدُّ حرفاً لحرفٍ لأبي عمرو.

وقال أبو جعفر[5]: وذكر أبو الحسن السَّعيدي عن أبي بكرِ بنِ الإمام أنه كان يمدُّ لأبي عمرو مداً تاماً.

---

(١) ويعني بالبغداديين: العراقيين، كما يسميهم مكي ٢/٢٦٥، وأولهم أبو عمر الدوري.

(٢) الإقناع ١/٤٦٤ .

(٣) من ذلك قوله في باب من أبواب أنَ التي تكون والفعلَ بمنزلة مصدر: « فأخلصوا هذه الحروف للأفعال، كما خلصت حروف الاستفهام للأفعال نحو: هلاَّ وألاَّ » ٣/١٦٠. فقوله: هذه الحروف يعني كلمة: كاد وكرب .

(٤) تتمة النص من الإقناع: ١/٤٦٤ .

(٥) الإقناع ١/٤٦٥ .

والذي قرأتُ به على أبي ـ رَضِيَ اللهُ عَنهُ ـ وسائرِ شيوخِنَا المد من طريق الدوريِّ، والاعْتِبارُ[1] من طريق أبي شُعَيب، إلا ابنَ شُرَيح، فإني قرأتُ عليه لهما بالمد .

قلتُ: اصطلاحُ القراء في الاعْتِبَارِ أن يُمَدَّ المتصلُ، ولا يُمَدَّ المنفصلُ، وتَرْكُ الاعتبارِ مَدُّ النَّوْعَيْنِ .

قال أبو جعفر[2]: وذَكَرَ الأهوازي عن أبي الحسن الخاشِعِ، عن جماعةٍ من أصحاب قُنْبُلٍ منهم ابنُ الصبَّاح وابنُ بَقرة وابنُ عبد الرزاق عن قُنْبُلٍ وعن ابنِ الحُبَابِ، عن البزِّي مدَّ حرفٍ لحرفٍ . قال: كمدِّ الكِسَائي سَواءٌ .

قال أبو جعفر[3]: وبذلك قرأتُ على أبي القاسم شيخِنَا ـ رحمه الله ـ من هذين الطريقَين عن قُنْبُلٍ وعن البَزِّي .

وذَكَرَ أبو الفضل الخزاعي، عن أبي ربيعة عن قُنْبُلٍ: مدَّ (لآ إِلَـهَ إِلاَّ اللهُ) حيث وَقَعَ، قال: ممدودٌ مهموزٌ .

قال الخزاعي: وقياسُ روايته عن البَزِّي[4] يُوجبُ المدَّ، والله أعلم .

قال أبو جعفر[5]: والذي قرأتُ به لابن كثيرٍ على شيوخِنَا الاعتبار،

---

(١) والاعتبار هو القصر في المنفصل، وتقول إحالة رقم (٣) من الإقناع ١/٤٦٥: الاعتبار: هو المد المنفصل، وسُمِّيَ بذلك؛ لأنهم اعتبروا الكلمتين من كلمة .

(٢) الإقناع ١/٤٦٦ .

(٣) المصدر نفسه ١/٤٦٦ .

(٤) الإقناع: ١/٤٦٦. وانظر: هداية القاري: ٣٠٦ .

(٥) المصدر نفسه .

إلا ما ذكرتُ مما قرأتُ به على أبي القاسم .

قال: وأنا أستحسنُ حكايةَ الخزاعي في مد (لا إله إلا الله)، وآخُذُ به للجميع ممن اعتَبَر .

وأما قالون فذكَرَ أبو محمَّدٍ مكيٌّ[1] لأبي نَشِيط المدَّ .

وذكَرَ عثمانُ بنُ سعيد عنه الوجهين[2] .

وروى أبو أحمدَ الفَرَضيُّ عن ابن بويان لأبي نَشِيط الاعتبارَ، وهو الذي ذكرَ الخزاعيُّ والأهوازيُّ لقالون من طُرُقِ أبي نَشِيط كلِّهَا، ومن جميع / الطُّرُقِ عنه إلا أبا سليمانَ وحدَه عن قالون . ٢١١/أ

قال أبو جعفرٍ[3]: قال ابنُ عبد الوهَّابِ فيما أخبرني عنه أبو الحسنِ ابنُ كُرزٍ: أَجمَعُوا على مد ﴿يَا آدَمُ﴾ و﴿يَا أُخْتَ﴾ وأشكالِهِ، أَجْرَوْهَا مُجرَى ما هو من كلمة ؛ للزومها ما بعدَها.

قال أبو جعفر[4]: ويلزَمُ على مثل ذلك في هؤلاء، ثم فرَّقَ بين (يا) و(هَا) بتعليلٍ ذكَرَه .

قال: والذي عليه شيوخُنَا أنه لا فرقَ بين ﴿يَا آدَمُ﴾ وبين ﴿بِمَا أُنزِلَ إِلَيكَ﴾ .

قلتُ: « يأيها » و « هؤلاء » يجوزُ أن يُحكَمُ لهما بحكم المتصل؛ لاتصالهنَّ خطّاً، وبحكمِ المنفصل بجواز انفصالهنَّ وقفاً؛ لأنهما في المعنى

---

(١) قال: وقرأ أبو نشيط عن قالون وأبي عمرو في رواية العراقيين - الدوري - عنه بالمد مداً متمكناً. التبصرة: ٢٦٥ .

(٢) انظر التيسير: ٣١ .

(٣) الإقناع ٤٦٨/١ .

(٤) نفسه: ٤٦٨/١ - ٤٦٩ ، وفيه: و (مَا) بدل: (هَا) .

كلمتان مستقلّتان في النطق، وعلى هذا أكثرُ القرَّاء .

وأمَّا مَن فرَّقَ بين (يا) و(هَا) فوجهُهُ ـ والله أعلم ـ أنَّ (يا) أَلْزَمُ لِمَا بعدها من (ها) لِمَا بعدها؛ لأن (يا) نَابَتْ مَنَابَ الفعل النَّاصبِ للمنادَى، و(ها) غيرُ عامِلَةٍ، ولذلكَ أُميلَتْ (يَا)، والله أعلمُ .

وحجَّةُ[1] مَن مَدَّ هذا النوعَ ـ أعني ما انفصَلَ فيه السَّبَبُ ـ أنهم رَاعَوا كونَ الهمزة واقعةً بعد حرفِ المدِّ، كوقُوعِهَا بَعدَه في جَـاءَ وبابِـهِ، فرَاعَـوا حَالةَ الاجتمَاع، ولم يُعرِّج على الوقف؛ لأنه عارِضٌ .

قالَ أبو العبَّاسِ المهدَويُّ[2]: ويدلُّ على صحة المدِّ: أنَّ أَنَساً سُئِلَ عـن قراءةِ النَّبيِّ ﷺ فقالَ: كانَ يمدُّ صَوتَه. فهذا عُمُومٌ في المـدِّ في كـلِّ ممـدُودٍ، وذِكْرُ الصَّوتِ يَدُلُّ علَى نَفْسِ[3] المدِّ، وتأكيدُهُ بالمصدر يدلُّ علـى إشباعِ المدِّ.

وقيلَ إنَّ معنَاه: يَصِلُ قراءَتَه بعضَها ببعض من قولهم: مـدَدتُ الشَّـيءَ في هذه اللَّيلَةَ، وذِكرُهُ في الحديث للصَّوت يَدُلُّ على خلافِ هذا التَّأويل.

قـال: وقولُـهُ تَعَـالى: ﴿وَرَتِّـلِ القُـرْآنَ تَرْتِيـلاً﴾ يَـدُلُّ علـى التمهُّــل، والتمهُّلُ يُعطِي المدَّ .

وحُجَّةُ[4] مَن قَصَره أنه لمَّا كان اجتماعُ الهمزةِ وحرفِ العلة عارضـاً ـ إنما كان بسبب الاتصال ـ لم يُعتَدَّ به، ألا ترى أن قالوا: لا يَلزَمُ أن يقـعَ

---

(١) انظر الكشف ٦٠/١ .

(٢) ويدل على صحة المد أن أنسا:ليس في باب المد منه. والنص في الكشف ٥٧/١ .

(٣) تحرَّج بعضهم من هذا التعبير، بيد أنه سليم أن نفس الشيء هو ذاتـه، وقـد استعمله سيبويه في الكتاب ٢٦٦/١ قال: « وتجري هذه الأشياء التي هي على مـا يستخفون بمنزلة ما يحذفون من نفس الكلام » وقال في ٣٧٩/٢: « وذلك قولك: نزلت بنفـس الجبل، ونفس الجبل مقابلي » وقال الجاحظ في الحيوان ٧٦/١: « ولا بد للترجمان من ان يكون بيانه في نفس الترجمة في وزن علمه في نفس المعرفة » .

(٤) المصدر نفسه .

بعده آمنا مثلاً[1]، ولذلك شبَّه أبو جعفر[2] هذا النوعَ في باب المد بإدغامِ المتحركِ المنفصِل نحو « جعَلَ لَكَ » .

قال: وإنما جرَى القرَّاءُ في المد على طريقةِ العربِ في إدغامِ المتحـركِ، فالعربُ اجتمعتْ على الإدغامِ فيما كان من كلمة نحو « قدَّ ومـدَّ واحمـرَّ » ولم تَجتمع في المنفصل [عليه] نحو: جَعَلَ لَكَ،وإن كان الإدغامُ أحسَنُ[3] .

قال أبو العباس المهدَويُّ[4]: وأجرَوا أيضاً الوصلَ مَجرَى الوقف، ولا خلافَ أنَّ الوقفَ لا مدَّ فيه .

والضميرُ في قوله « يَنفصِلْ » عائدٌ على « الهمز » ، والمرادُ بالقصر عندهم المدُّ الطبيعي، لا حذفَ حرف المد، وكذلك إذا لم يُجاوِر حروفَ المد همزٌ، مرادُهم أيضاً هنالِكَ بالقصر الطبيعي .

---

(١) في ب: « متماثلاً » .

(٢) الإقناع ٤٦٩/١ ، وما بين المعقوفين زيادة على ما في نص الإقناع .

(٣) ثم ساق ابن الباذش كلام سيبويه في تعليله للإدغام حيث قال: والبيان عربي جيد حجازي؛ لأن الحرف المنفصل لا يلزمه أن يكون بعده الذي هو مثله سواء. قال ابن الباذش: وتعليل القراء المد مع الهمزة من كلمة، كتعليل سيبويه في الإدغام، فتأمله. الإقناع ٤٦٩/١ .

وأما نص سيبويه بتمامه فقد ساقه في باب الإدغام في الحرفين اللذين تضع لسانك لهما موضعاً واحداً لا يزول عنه، قال: ومما يدلك على أن الإدغام فيما ذكرت لك أحسن: أنه لا يتوالى في تأليف الشعر خمسة أحرف متحركة، وذلك نحو قولك: جعل لك، وفعل لبيد، والبيان في كل هذا عربي جيد حجازي .

ولم يكن بمنزلة قدَّ واحمرَّ ونحو ذلك؛ لأن الحرف المنفصل لا يلزمه أن يكون بعده الذي هو مثله سواء. الكتاب ٤٣٧/٤ .

(٤) لا يوجد في باب المد .

قال أبو جعفر[1]: وإنْ سُمِّيَ هذا مقصوراً، فعلى معنى أنه قُصِرَ عن المد المشبَع؛ لأنه لا مدَّ فيه البتة .

قال: وقد ذكَرَ الأهوازي عن الحُلْواني والهاشِمي عَن القوَّاسِ عن ابنِ كثيرٍ البترَ في جميع ما كان من كلِمتين، وهو حذفُ الألفِ والواوِ والياءِ من سائرِهنَّ .

قال[2]: وقال لي أبي - رَضِيَ اللهُ عَنهُ - : يَعنُونَ بالبَتْرِ: حذفَ المدِّ الذي تجلبُهُ الهمزةُ، وليسَ يَعنونَ المدَّ الذي كان في الألف قبلَ مجيء الهمزة؛ لأنَّ ذلك لا يُبتَرُ من قبل أنَّ الهمزةَ إنما تُوجبَ الزيادةَ في المد، ولا تجلُبُ نقصَهُ ولا إزالَتَهُ .

وانتصابُ قوله: « فالقصرَ » على الاشتغال .

و « طالباً » حالٌ من فاعل « بَادِر » ، يقول: بَادِرْ لأخذِ القصر ولا تتوقَّف فيه؛ لصحتِهِ / نَقْلاً ومعنى، ومفعولُ « طالباً » محذوفٌ، إمَّا أن تقدرَه: طالباً وجهَه، والفرق بينه وبين المتصل، أو طالباً روايَتَه . ٢١٢/أ

و « الدَّرُّ » الكثيرُ، وأصله اللبَنُ .

و « المخضَلُ » : من قولهم: أخضَلَتْنا السَّماءُ: بلَّتنَا، يُرَادُ به الإخضالُ، ونصبَهَما على التمييز، وكَنَى بهما عمَّا يجِدُهُ العالِمُ من لذَّةِ[3] التعلُّم؛ لأنَّ العالم متعطِّشٌ إلى العلم، فبوُجُودِهِ يَروَى .

---

(١) الإقناع ٤٦٧/١ .

(٢) المصدر نفسه ٤٦٨/١ .

(٣) في ب: « لذته » .

و « بخُلفِهِمَا » يجوزُ أن يتعلَّق بـ « يُرويك » ، والباءُ باءُ السَّبب، إذِ اختلافُ الرواية رحمةٌ من الله تعالى، وتوسِعَةٌ على عباده .

والضميرُ من جهة اصطلاحِهِ عائِدٌ على ما تدلُّ عليه الرموز.

و«يُرويك» يجوزُ أن يكون مجزوماً، وأثبَتَ ياءَه على حدِّ ما ثبتت في قوله[1]:

أَلَمْ يَأتِيكَ وَالأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لاَقَت لَبُونُ بَنِي زِيَادِ

ويجوز أن يكون مرفوعاً على ظاهرِهِ على أنه غيرُ جواب، وعلى غير معنى الشَّرط، والله أعلم .

* * *

كَجِيءَ وَعَن سُوءٍ وَشَاءَ اتِّصَالُهُ وَمَفصُولُهُ فِي أُمِّهَا أَمْـرُهُ إلى

ذكَرَ في هذا البيت أمثلةَ المد المتصل والمنفصل، فـ « جيء » و « عن سُوء » و « شَآء » أمثلةُ المتصل، و ﴿ في أمِّهَا ﴾[2] و﴿أمرُهُ إلى الله﴾[3] مثالان من المنفصل، فاستوفى في المتصل جميعَ حروفِ المد، ونقَصَ في المنفصل مثالَ الألف، فلم يأتِ به .

قال الفاسيُّ[4]: ولو قال:

والآخَرُ قالوا إن بِهِ إنْ وَلآ إلى

---

(١) الشاهد من الوافر، وهو في الخزانة ٣٠٩/٨،و الأغاني ١٣١/١٧، واللسان (أتى) منسوب إلى قيس بن زهير .

(٢) سورة القصص: ٥٩ .

(٣) سورة القصص: ٥٤ .

(٤) اللآلي لوحة: ٤١ .

لأتى بالجميع .

قلتُ: يمكنُ أن يُقالَ: قد أتى النّاظمُ في المنفصل بمثالِ الألف مع تَوفِيَةِ الصناعة الشِّعريَّة، وذلك بائتلافِ « أمِّهَا » و « أمـرُهُ » ، نعـم تكـونُ بعـضُ الأمثلة من القرآن وبعضُها ليس منه، ولا يضرُّه ذلك .

وأمَّا الصِّناعةُ الشِّعريةُ ففيه نوعٌ من البديع يُسمَّى الطِّبَاقُ، وهو ذِكـرُ الاتِّصال والانفصال كما قال الشّاعر[1]:

رَمَى الحَدَثَانُ نِسوَةَ آلِ عَمْرٍو ... بمقدَارٍ سَمَدْنَ لَهُ سُمُـــودَا

فَـــرَدَّ شُعُورَهُنَّ السُّودَ بِيضاً ... ورَدَّ وُجُوهَهُنَّ البِيضَ سُودَا

وأحسنُ من ذلك اصطلاحاً أنْ لو قال:

وَمفصُولُه ما إن بِهِ إنْ لَهُ إلا

فإنه يستَوفِي جميعَ الأمثِلَةِ والصِّنَاعَةِ الشِّعريَّةِ، وا لله أعلَمُ.

والمُثُلُ كلُّهَا من كتـاب ا لله في ﴿مَـا إِنْ مَكَّنكُـمْ﴾[2] ﴿بِـهِ إِنْ كُنتُـمْ مُؤْمِنِين﴾[3] و﴿يَستَجِيبُ لَهُ إِلى يَومِ القِيَامَةِ﴾[4] .

---

(١) البيتان من الوافر، وجاءا في ملحق ديوان عبدا لله بن الزَّبير: ١٤٣-١٤٤، وتلخيص الشواهد لعبد ا لله أيضاً، وجـاءا في ديـوان أيمـن بـن خريـم: ١٢٦، ووردا في عيـون الأخبار لفضالـة بـن شـريك ٧٦/٣، وفي ذيـل الأمـالي للكميـت بـن معـروف ص: ١١٥.

(٢) سورة الأحقاف: ٢٦ .

(٣) صوابها : ﴿به إيمانكم إن كنتم مؤمنين﴾ البقرة: ٩٣ .

(٤) سورة الأحقاف: ٥ .

وَمَا بَعدَ هَمزٍ ثَابِتٍ أَو مُغَيَّر
فَقَصْرٌ وَقَد يُروَى لِوَرشٍ مُطَوَّلا

/ وَوَسَّطَهُ قَومٌ كَآمَنَ هؤُلا ٢١٣/أ
ءَآلِهَةً أَتَى للايمَان مُثِّلا

ذَكَرَ في هذين البيتين حكمَ حروف المد إذا تقدَّمَت قبلها الهمَزاتُ، ولا تخلو الهمزةُ المتقدمة إما أن تكونَ ثابتةً محقَّقةً أو مغيَّرةً، والمغيَّرَةُ على ثلاثة أوجُهٍ:

مُغيَّرةٌ بالتسهيل بين بين .

ومُغيَّرةٌ بالبدل .

ومُغيَّرةٌ بالحذف وإلقاء حركتِهَا على السَّاكن .

فالمحقَّقةُ نحو: ءادَم، وأُوحِي، وإيمانهم .

والمسهَّلَة بين بين: ﴿ءامَنتم بِهِ﴾[1] إذا سَهَّل الثانية بين بين، وكذلك ﴿جَاءَ ءالَ لُوطٍ﴾[2] إذا سَهَّل الثانية بين بين أيضاً .

ومثالُ المبدَلَة: ءالهة في نحو: ﴿هَؤُلَاءِ ءالِهَةً﴾[3] حيث يُبدِلُهَا ياءً؛ لاتصالها بالهمزة قبلها.

ومثالُ المحذوفةِ: ﴿مَن آمَنَ﴾، و﴿للايمَانِ﴾ .

فمذهبُ القرَّاء - غير وَرش - الطبيعي، وعَن ورشٍ في ذلك ثلاثةُ أوجُهٍ: الطبيعيُّ كالقرَّاء، والتوسُّطُ، والمزيديُّ .

والذي ذكَرَهُ صاحب «التيسير»[4] التوسَّطُ، وأمَّا الطبيعيُّ والمزيديُّ

---

(١) سورة الأعراف: ١٢٣ .

(٢) سورة الحجر: ٦١ - ٦٧ .

(٣) سورة الأنبياء: ٩٩ .

(٤) انظر التيسير: ٣١ قال: عن ورش يزيدون في تمكين حرف المد ذلك زيادة متوسطة على مقدار التحقيق. وانظر الدر النثير: ٢/٢٣٢-٢٣٣، وانظر تعليق الشريشي على =

فمِنَ الألفاف[1] قوله:

« وَمَا بعدَ هَمزٍ ثَابتٍ أو مغيَّرٍ فقَصرٌ ... ... »

يريدُ بالقصر: المدَّ الطبيعي، ويريدُ بجميع القرَّاء لوَرشٍ ولغيره.

ثم قال:

وَقَد يُروَى لوَرشٍ مُطَوَّلاً ووسَّطَهُ قَومٌ

يريدُ وسَّطَهُ قومٌ لِوَرشٍ، ثمَّ مثَّلَ ذلك فقال: كآمن، هذا مثالٌ لما همزتُهُ محقَّقةٌ .

وقوله: ﴿هَؤلآءِ آلهَةً﴾ يريدُ همزة ﴿آلهة﴾ المبدَلَة، و﴿أَتَى﴾ مثالٌ للمحقَّقة، و﴿للإيمان﴾ مثالٌ للمبدَلَة .

ولم يستوفِ الناظمُ أمثلةَ الحروف الثلاثة بحسب هذا الفصل، وكأنه إنَّما اعتبر أن يأتيَ بالمحقَّق وبالمغيَّر، وقد فَعَلَ ذلك .

قال أبو جعفر[2]: وقد تنازعَ القَرَأَةُ في هذا الأصل، فمنهم مَن أخذَ

نظم الدرر عند قوله:

وَمَا بعــــدها ثَبَتَت أو تَغَيَّرَت فاقصُرْ وعن ورشٍ توسُّطٌ ثَبَت

القصد: ١٢٩ .

(١) قوله رحمه الله: « فمن الألفاف » يعني من الألفاف والفوائد التي زادت بها الشاطبية على أصلها الذي هو التيسير، يشير بذلك إلى قول الشاطبي:

وأَلفَافُهَا زادَت بنَشرِ فَوَائِدٍ

وقد صح المذهبان اللذان من الألفاف كما صرح بذلك مصادر غير التيسير .

(٢) الإقناع ٤٧٤/١ ـ ٤٧٥ وقد قال ابن الباذش بعد ما ذكر ذلك: وقد وضع أبو محمد مكي كتاباً يؤيد فيه قول المصريين، وكذلك أبو عبد الله ابن سفيان، قال ذلك انتصاراً لما أنكره سائر القراء، وانظر القصد النافع: ١٢٩ .

قلت: قال مكي: وبالمد قرأت له. التبصرة: ٢٥٧ .

فيه لوَرشٍ بالمدِّ الطَّويل المفرطِ، وعلى ذلك المغاربةُ، وقد قَرَأْتُ على غير واحدٍ منهم، فرأيتُهُم يُفضِّلُونَه في المدِّ عَلَى ما تَأخَّرَتْ فيه الهمزةُ نحو: جَاءَ.

ومنهم مَن زادَ في التَّمكينِ على نحو مَا يَزيدُ مع تأخُّرِ الهمزَةِ .

ومنهم مَن تَرَكَ زيادَةَ الهمزةِ في ذلك ألبتَّةَ إمَّا مُنْكِراً لِظَاهِرِ الرِّوَايةِ، أو مُتَأَوِّلاً لها، أو مختاراً لما الرِّوايةُ عنده خلافُهُ، فحكى لي أبو الحسن بنُ كُرْز عن أبي القاسم بنِ عبد الوهاب عن الأهوازيِّ عن أبي بكر الشَّذائيِّ أنه كان يكرَهُ المدَّ في « ءامن » و « ءادَم » ونحوِهِ من المفتوح؛ لئلاَّ يلتَبسَ الاستفهامُ بالخبر، ولا يكرَهُ ذلك في « إيمان » و « أُوتُوا » .

وكان أبو الحسن الأنطاكيُّ يُنكِرُ زيادةَ المدِّ في البَابِ كُلِّهِ، وعلى ذلك كان شيخُهُ إبرَاهيمُ بنُ عبد الرزَّاق وجماعةٌ / من نُظَرَائِهِ . ٢١٤/أ

وإلى إنكار ذلك ذهبَت جماعةٌ من المتأخِّرين منهم طَاهرُ بنُ غَلْبُون، واعتَمَدوا في علَّةِ إنكار ذلك على التباسِ الخبر بالاستفهَام[1] .

قال أبو جعفر[2]: والظَّاهرُ أنَّ زيادةَ المدِّ الثَّابت عن أهل مصرَ على خلاف ما حملوه هم عليه من ترك الزيادة، والذي أَختَارُهُ الزيادةُ في مد ذلك وإشبَاعُهُ من دون إفراطٍ ولا خروجٍ عن حدِّ كلام العرب، فأُتَابِعُ القومَ علَى مَا رَوَوا عن صاحبهم، ويكونُ ذلك أَعْوَنَ على التَّمطِيطِ والتجويد الذي يَلزَمُهُ، ولا أخرَجُ مع ذلك عن الإسناد إلى علَّةٍ مجوِّزَةٍ لذلك .

---

(١) الإقناع ١/٤٧٥-٤٧٦ ، وفيه: « فأتبع » و « نلتزمه » .

(٢) قال طاهر: إذ الفرق بين الخبر والاستخبار فيما كان مثل هذا قد يقع بإشباع المد. التذكرة ١/١٤٩ ـ ١٥٠ .

والعلة في مدِّ هذه الحروف وقصرِهَا في هذا الفصل، مبنيَّةٌ على العلة في مدِّ ما تأخرت فيه الهمزةُ، وقد أشرنا إليه هنالك .

قال أبو جعفر(١): وعلَّةُ ذلك ما أملاه أبي ـ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ـ عليَّ فقال: إنما أَشبَعَ وَرشٌ المدَّ في حرف المد بعد الهمزة في « آمَنَ » و « وأُوتِيَ » و«إيمان» إتْباعاً لإشبَاعِ مَدِّ حرفِ المدِّ إذا أَتَت بعده الهمزة في « جاء » ، و«يَسُوءُ » ، و « يَفِيءَ » ، وذلك أنَّ المدَّ إنما يُستَعمَلُ وُصلَةً إلى اللفظ بالهمزة؛ لأنَّ المدَّ ينتهي به إلى مَخرَجِ الهمزة ، فيَسهُلُ النُّطقُ به، وإذا تقدَّمَت الهمزةُ فقد حصَلَ النُّطقُ بها، ولم يحتاجوا إلى مدٍّ مُوصِّلٍ، وكان ذلك المدُّ بمجرَّدِ الإتِباعِ لا بعلَّةٍ مُوجِبَةٍ، والإعلالُ بالإتباع في كلامهم كثيرٌ .

قلتُ: ما ذكرَه أبو جعفرٍ عن أبيه إنَّمَا هو مبنيٌّ على أنَّ المدَّ في «جَاءَ» وبابِهِ، إنما كان ليعتَمِدَ به على النطق بالهمزة، فأمَّا إذا تقدمت فلا يحتاجُ إلى مَدٍّ، ولا يُجزِي شَيئاً، وهنالك نقولُ: مَن مَدَّ، حَمَلَ الهمزةَ متقدِّمَةً على حرف المدِّ على الهمزة متأخِّرَةً عن حرف المد، كما حذفوا: تَعِدُ وأَعِدُ ونَعِدُ بالحمل على يَعِد، ومَن قَصَرَ « آمَنَ » لم يَحمِلْ، ودَارَ معَ العِلَّةِ وُجُوداً وَعَدَماً، وأمَّا لو عَلَّلَ بأنَّ المدَّ إنما جِيءَ به في « جَاءَ » ونحوِهِ لخفاء حرفِ المدِّ، ولخفاءِ الهمزةِ مع صُعُوبَتِهَا، فزيدَ في تمكينه ليَزُولَ من الخفاء، فلا إتْباعَ فيه؛ لوجودِ العلة فيه والله أعلم .

فإن قيلَ: ما وجهُ المدِّ فيه متوسِّطاً، لأنه إنْ مُدَّ بالحمْلِ أو بالعلَّة فإنما

---

(١) الإقناع ٤٧٦/١ ، وفيه: « ليسئوا » و « يوصَل » .

يقتضي الإشباع؟

فالجوابُ: أنَّ الهمزةَ متأخِّرَةً أقوى في إيجاب المدِّ منها متقدمةً، ولذلك أجمعوا على [مدِّ] نحو « جاء »، ولم يُجمِعُوا على « آمن » وبابِهِ، وإذا كان ذلك كذلك، فأغيا أحوالها أن تكونَ كالمتأخرة، وأقلُّ أحوالها أن يكونَ المدُّ معها أنقصَ منها متأخرةً لا سبيل إلى الطبيعي؛ لأنه تعطيلٌ لها بالجملة، فلم يبقَ إلا التوسط

وإنما كانت الهمزةُ متأخرةً أقوى؛ لأنَّها مُقبلةٌ، فالتكلُّفُ لأجلها مَوجُودٌ /، وهذا بخلاف المتقدِّمَةِ؛ لوُقُوع الفراغ منها[1] نُطقاً . ٢١٥/أ

* * *

سِوَى يَاءِ إِسْرَائِيلَ أَو بَعْدَ سَاكِنٍ
صَحِيحٍ كَقُرآنٍ وَمَسْئُولاً اسئَلاَ

وَمَا بَعدَ هَمْزِ الوَصْلِ اِيتِ وَبَعضُهُمْ
يُوَاخِذُكُمْ ءالآنَ مُستَفهِماً تَلاَ

وَعَاداً الأُولَى و(ابنُ غَلبُونَ طَاهِرٌ)
بِقَصْرِ جميعِ البَابِ قَالَ وَقَوَّلاَ

استثنى ورشٌ مما تقدمت فيه الهمزةُ على حرف المد أحرُفاً، فلم يمدَّها مداً وسطاً ولا مشبَعاً، بل مدَّها طبيعيّاً وهي ياءُ « إسرائيل »، حيث وقع.

وما قبل الهمزة فيه ساكنٌ صحيحٌ نحو: « القُرْآن » و « الظَّمْآن »،

(١) انظر النشر ١/٣٣٨-٣٤٠ فقد استوفى فيه ابن الجزري رحمه الله جل النقول من منقول ومعقول، وانظر كلام الجعبري عند حديثه عن البيت من شرحه للقصيد، وانظر قول الإمام أبي الحسن الحصري في رائيته:

وإن تتقدَّم همزةٌ نحو آمنوا وأوحي فامدُد ليس مدُّكَ بالنُّكرِ

و«مَسْئُولاً» و «مَذْؤُوماً» ، و «مَسْئُولُون» .

وما بعد همزة الوصل نحو: ﴿ايتِ بقُرْآن﴾[1]، و﴿ائتِيَا طَوعاً أو كَرْهاً﴾[2] و «أُوتمن» ، و ﴿ايذن لي﴾ ، هذه متّفقٌ عليها .

واختُلِفَ في «يؤاخذكم» ، و «لا تؤاخذنا» ، و «ءالآن» ، الذي معه همزةُ استفهام، وذلك في يونس ﴿ءالآنَ وقَد عَصَيتَ﴾[3] ﴿ءالآنَ وَقَدْ كُنتُم بِهِ﴾[4] أعني المدَّةَ التي مع اللامِ لا التي قبلها ألفُ الاستفهام، فإنها جاريةٌ على ما ورد في «ءادَم» وبابِهِ من الخلاف عنه، وهو جَريُ ثلاثة أوجُهٍ فيه .

وأماَّ التي مَعَ اللاَّم، فقَد رُوِيَ القَصْرُ فيه عَمَّن يَمُدُّ «آدَم» ، ومنها ﴿عَاداً الأولى﴾[5] في والنجم، ولم يذكُر أبو عمرو[6] من هذه الأحرف المستثنَاةِ حَاشَى ثَلاثَة: ياءِ «إسرائيل» ، وبابِ القُرآن وذا[7] هَمزَةُ الوَصْلِ، وباقيها من الألْفَافِ.

قال أبو جعفرَ[8]: وذكَرَ الأهوازيُّ عن وَرْشٍ في «إسرائيل» المدَّ، وهو مَذهَبُ أبي محمَّدٍ مَكيٍّ[9]؛ لأنَّه لم يَسْتَثْنِهِ .

---

(١) سورة يونس: ١٥ .

(٢) سورة فصلت: ١١ .

(٣) سورة يونس: ٤١ .

(٤) سورة يونس: ٥١ .

(٥) سورة النجم: ٥٠ .

(٦) انظر التيسير: ٣١ .

(٧) في ب: ردا .

(٨) الإقناع ٤٧٢/١ .

(٩) التبصرة: ٢٥٨ قال: فإن سكن ما قبل الهمزة، فلا اختلاف فيه أنه كما يخرج من اللفظ نحو القرآن والظمآن ومسئولا .

قال: واستثنى[١] بعضُهم من ذلك ما الهمــزةُ فيه مجتلَبَةٌ للابتداء نحـو: ﴿أُوتمن﴾، ﴿ايتِ بقُرْآن﴾، ﴿إيذَنْ لي﴾، وشبهِهِ، فلم يَمُدَّ .

وذكرَ أبو محمد مكيٌّ أن منهم مَن يَمُدُّ، ويُعلِّلُ اللفظَ .

قال أبو محمد: تركُ المدِّ أقيَسُ[٢].

قلتُ: حاصلُ هـذا أنَّ الحـروفَ المستثناةَ مختلَـفٌ في استثنائها كلِّهَـا حاشَى « القُرْآنَ » ، و « مَسئُولاً » ، وبابَهُمَـا، فإنـه لم يُختَلَـف في استثنائه، وقد رأيتُ لأبي جَعفَرٍ[٣] كلاَمـاً يُفهَـمُ منه أنَّ ﴿يُؤَاخِذُكُـم﴾ و ﴿الآنَ﴾ و﴿عاداً الولى﴾ متَّفقٌ على استثنائه، بخلافِ ما ذكَـرَهُ النَّـاظمُ، قـالَ: فأمَّـا ﴿يُؤَاخِذُكُم﴾ و﴿الآنَ﴾ في الموضعـين، و ﴿عـاداً الأولى﴾ (في والنجـم) فقد ذكَرَ القرَّاءُ أنه خَالَفَ أصلَهُ فيهنَّ، فلم يَمُدَّ .

قال مكيٌّ[٤]: / وليس هو مخالفةٌ للأصل؛ لأنَّ ما منَعَتْهُ علـةٌ أن يجـريَ ٢١٦/أ

---

(١) يعني ابن الباذش. انظر الإقناع /٤٧٣ .

(٢) قال: ومنهم من لا يمد؛ لكون الابتداء عارضاً، وكون ألف الوصل غير لازمة، وكلا الوجهين حسن، وترك المد أقيس. انظر الكشف ١/٥٣ .

وقد ساق ابن الجزري العبارة بكالمها حين حديثه عن الخلاف الجاري في حرف المـد الواقع بعد همزة الوصل حالة الابتداء وهو موضوع الإحالة قال: فنص على استثنائه وترك الزيادة: أبو عمرو الداني في جميع كتبه، وأبو معشر الطبري والشاطبي وغيرهم، ونص على الوجهين جميعاً من المد وتركه ابن سفيان، وابن شريح، ومكي، وقال في التبصرة: ثم أورده ثم قال: ولم يذكره المهـدوي وابن الفحام ولا ابن بليمة ولا صاحب العنوان ولا الأهوازي، فيحتمل مده لدخوله في القـاعدة، ولا يضر عدم التمثيل به، ويحتمل ترك المد، وأن يكونوا استغنوا عن ذلك بما مثلوه من غيره، وهو الأولى. النشر ١/٣٤٣-٣٤٤ .

(٣) الإقناع ١/٤٧٣ .

(٤) التبصرة: ٢٥٩، ثم قال: وسنبين علة ذلك في غير هـذا الكتاب إن شاء الله، وقد بينها في الكشف في المد وعلله ١/٥١-٥٣، وانظر كلام ابن الجزري في النشر ١/٣٤٣ .

على أصله، فليس بمخالفةٍ للأصل، والعلَّةُ في ترك مدِّ ياء « إسرائيل » : أنه لما اجتمَعَتْ فيه مَدَّتَان؛ مدَّةُ الألِفِ والياءِ، كَرِهَهُمَا مع كونه اسماً أعجمياً؛ لأنه كثيراً ما يُخَالِفُ أحكَامَ الأسماءِ العربيَّةِ مع كونه بلغَ غايةَ عدَّةِ حروف الأسماء سبعةَ أَحرُفٍ، فَمَن مَدَّ الألفَ وتَركَ الياءَ لأنَّ الياءَ أضعفُ ولأن الهمزة قبلها، فالضعفُ فيها من وجهين .

وأمَّا القرآنُ وبابُهُ أعني أن يكون قبلَ الهمزة ساكنٌ صحيحٌ، فلم يمدَّهُ لأجل السكون الذي قبل الهمزة، وذلك أن الهمزةَ إذا سَكَنَ ما قبلها، يجوز أن تُلقَى حركتُهَا على ذلك السَّاكن وتحذَفَ، فيقالُ مثلاً: القُرَان، ومَسُولاً، والظَّمَان، وقد فعلَهُ حمزةُ فيهنَّ في الوقف، وابنُ كثير في القُرْآن في الحالين[1]، وهي لو نُقِلَت حركتُهَا وحُذِفَت لم توجبْ مَداً؛ لحذفها لفظاً، ولأنَّ الحذفَ كان يلزمُهَا في الحالين، فلما كانت كذلك، وكانت الهمزةُ المتقدمةُ في إيجاب المد ضعيفةً في الأصل، تُرِكَ المدُّ معهما لذلك، ونظيرُ ذلك قولهم: امرؤ، الأصل: مَرءٌ بدون ألف الوصل، فلما كانت الهمزةُ آخرَةً بعد ساكن، وهي كثيراً ما تُحذَفُ، توهَّمُوها محذوفةً، كأنه «مَرٌ» أَدخَلُوا فيه ألفَ الوَصلِ كَمَا يُدخِلُونَهَا على ما حُذِفَت لامُهُ نحو: ابنٍ واسمٍ واستٍ .

فإن قيلَ: قد نقلَ ورشٌ حركةَ الهمزة إلى السَّاكن قبلها، وأبقَى مع ذلك ما كانت تُوجبُهُ من المدِّ نحو: ﴿مَن آمَنَ﴾، و﴿مَن أُوتِيَ﴾، وإذا كان المدُّ لا يَسقُطُ مع وجود الحذف في الهمزة، فأنْ لا يَسقُطَ المدُّ مع

---

(١) قال الشاطبي:

ونقْلُ قُرَانٍ والقُرَانُ (دَ)واؤُنَا

تَوَهُّم الحذف أَحْرَى .

فالجوابُ: أنَّ بين الموضعين فرقاً، وذلك أنَّ النقـل في: « مَـنَ آمَـنَ » ، و«مَنُ أوتيَ » ، غيرُ لازم؛ لأنك تقولُ مبتَدِئاً: « آمَنَ » ، و «أُوتِيَ» ، وقـد لا يكونُ قبلَهما سَاكنٌ، فهو عارض للكلمـة، فـلا يُعتَـدُّ بـه، بخلاف النقـل المتوهَّم في « القرآن » وبابِهِ .

فإن قيلَ: قد أُبقِيَ المدُّ مع لزوم النَّقل في نحو: « الآخرة » ، و «الإيمان».

فالجوابُ: أنَّ النقلَ في « الآخرة » غيرُ لازم؛ لأنَّ التعريـفَ غـيرُ لازم، فصار كالمنفصل، فلـم يُعتَبَر، وأمـا نحـو: « إيـتِ » فلـم يمـدَّهُ؛ لأنَّ الهمـزةَ الموجبَةَ للمدِّ لا تَلزَمُ، إنما تكونُ في الابتداء مع ضعف الهمزةِ المتقدِّمَـةِ مـعَ عروض حرف المد؛ لأنه بدلٌ من همزة الأصل .

قال أبو جعفر[1]: واستثنى جميعُهُم الألفَ المبدلة من التنوين نحو: مـاءً أو غُثَاءً أو جفاءً؛ لأنَّ الألفَ عارضةٌ في الوقف .

قال:وقياسُ مَن مدَّ ﴿اؤتمن﴾ في الابتداء أن يمدَّ ﴿جُفَاء﴾ في الوقف.

قـــلتُ: أما على ما ذكره سيبويه[2] من مدِّ الألف في الوقف وإن لم يكن / سَبَبٌ، فيجبُ أن تُمَدَّ الألف في ﴿جفاء﴾ وبابِهِ، لكـن لا لأجلِ الهمزةِ والله أعلم، والقرَّاءُ لم يتعرَّضُوا لهـذه المسألَةِ، وحَسْبُكَ مـا تَـرَى، وأمَّـا الألـفُ الموقـوفُ عليهـا في ﴿تـرَاءَا الجَمْعَـان﴾[3] و﴿رَءَا القَمَـرَ﴾[4] ٢١٧/أ

---

(١) الإقناع ٣٧٣/١ .

(٢) انظر الكتاب ٣:٥٢٥-٥٢٨ . باب الوقف .

(٣) سورة الشعراء: ٦١ .

(٤) سورة الأنعام: ٧٧ .

والواوُ في ﴿تَبَوَّءُوا الدَّارَ﴾[1] وشبهِهِ، فلا بدَّ من تمكينها وإجرائِهَا على ما تقدم من الوجوه في « آدم » و « أوحي » ؛ لأن ذهابَ الألفِ والواوِ في الوصل عارضٌ؛ إذ هو للساكنين، بخلاف ثَبَاتِ الألف في ﴿جفاء﴾ وبابِهِ؛ إذ هو عارضٌ .

وأمَّا ﴿يُؤَاخذ﴾ فالعلَّةُ في تَركِ مدِّهِ أنه يحتَمِلُ وجهَين:

أحدهما: أن يكونَ أصلُه « يؤاخذ » بالهمز، وأُبدِلَت الهمزةُ واواً؛ لانضمام ما قبلها، كما فُعِلَ ذلك في ﴿ مُؤَجَّلا ﴾و﴿مُؤَذِّن﴾، فلمَّا زَالَت الهمزةُ من اللفظ، وصار البدلُ لها لازماً، أُسقِطَ لِزَوَالِ مُوجبِهِ، وصار هذا كالنقل المتوهَّمِ في ﴿القُرآن﴾، أعني في لُزُومِ التَّغيير، ومَن مَدَّه علَى هذا الوجه، لم يعتدَّ بالعارض، وفرَّقَ بين النقل في ﴿القُرآن﴾، وبين البدل في ﴿يؤاخِذُكُم﴾؛ لأن الهمزةَ في ﴿يُؤاخِذُكُم﴾ أُبدِلَت وبَقِيَ بدَلُهَا، فهو يقومُ مَقامَهَا، والنقلُ في ﴿القُرآن﴾ أبعَدُ في وجدان الهمزة، إذ لو نُقِلَت لم تبقَ هي ولا بدَلُهَا .

والوجه الثاني: أن تكون الواوُ في ﴿يُؤَاخِذُكُم﴾ أصلاً غيرَ بدل من الهمزة .

قال أبو سعيدٍ السيرافيُّ[2]: قال بعضُ النحويين: أَصلُ « أَخَذَ » : وَخَذَ؛

---

(١) سورة الحشر: ٩ .

(٢) انظر كلام ابن جني على باب قلب كل من الواو والياء تاء إذا وقع فاء ٣/٨٠-٨٣ شرح الشافية، وكلام الأزهري على باب إبادال التاء من الواو والياء، أو عند قول ابن مالك:

ذو اللين فاتا في افتعال أبدلا   وشذ في ذي الهمز نحو اتكلا

التصريح ٢/٣٩٠-٣٩١ .

لأنهم قالوا: اتَّخَذَ، فشدَّدُوا التاء، و لم يَهمِزُوا، وجعلوه من باب وَعَدَ ووَزَنَ حيث قالوا: اتَّعَدَ واتَّزَنَ، و لم يقولوا: ائْتخَذَ، كما قالوا: ائتَمَنَ يَأتَمِنُ، وائتَكَلَ يَأتَكِلُ .

قلتُ: يُريدُ جعلوها مما أُبدِلَت فيه الواوُ المفتوحة في موضع الفاء همزةً نحو: أَحدَ وامرأةٌ أَنَاةٌ وأَجَمَ، والأصل: وِحد[1]؛ لأنه في معنى واحِد، وقال النابغة[2]:

على مُسْتَأنِسٍ وَحِدِ

وأَناةٌ معناه: لينةٌ ساكنة، فهو من وَنَى يَنِي[3]، وأجَم بمعنى كَرِهَ، يقالُ:أَجَمَ يَجِمُ فهو وَاجِمٌ:كرِهَ[4]،والأصل:يَوجَمُ، فحُذِفت الواوُ كحذفها من يَعِدُ، ولو كانت الهمزةُ أصلاً لثبَتَت في جميع التصاريف، ويدلُّ على صحة هذا التأويل قراءةُ مَن قَرَأ: ﴿لَتَخِذْتَ عليهِ أَجْراً﴾[5]، الأصل:

---

(١) الكتاب ٣٣١/٤، والأفعال لابن القطاع ٣٩/١، واللسان (أحد) .

(٢) من قصيدة مطلعها:

يَا دَارَ مَيَّةَ بالعَلْيَاءِ فَالسَّنَدِ

الديوان: ١٧

(٣) الأفعال لابن القطاع ٣٣٤/٣-٣٣٥، واللسان (ونى) .

(٤) الإفعال لابن القطاع ٣٠٧/٣ سكت مهتماً. يشير إلى قول أبي بكر وقد لقي طلحة: ما لي أراك واجماً؛ أي: مهتماً، كما في اللسان، وفيه أيضاً: السكوت على غيظ (وجم) .

(٥) انظر الحجة للفارسي ٦٧/٢-٧٦، والكشف ٧٠/٢-٧١، والدر المصون ٤٧٦/٤، و ٢٢٣/١ . وقرأها ابن كثير وأبو عمرو بالتخفيف والكسر، والباقون بالضد . قال الشاطبي في فرش سورة الكهف:

تخذت فخفف واكسر الخاء (د)م حـ(ـ)لا

وَخِذْتَ، ثم أبدَلَهَا تاءً كما أبدلوها في (تَيقُور)[1]، والأصل: وَيقُور؛ لأنه من الوَقَار، ولو كانت الهمزةُ أصلاً لم تبدل تاءً؛ لأنَّ الهمزةَ لا تُبدَلُ منها التاءُ، إنما تُبدَلُ من الواو، وإذا كان لا أصلَ له في الهمز، فلا سبيلَ إلى المد، والاختلافُ في واوه هو سببُ اختلافهم في استثنائه، والله أعلم .

وأمَّا قولهم: واخذْتُ الرَّجُلَ، فلا يدلُّ على أنَّ الأصلَ الواوُ؛ لاحتمال أن يكونَ من الهمزِ، وبَدَّلَ منها الواوَ مخافة التِبَاسِ فَاعَلَ بأفعَلَ، ويَدُلُّكَ على ذلك قَولُهُم: وَاكَلْتُهُ ووَاجَرْتُهُ ووَامَرْتُهُ، وهو من الأَكلِ والأُجرَةِ والأمرِ، والله أعلَمُ .

وأمَّا ﴿الآنَ﴾ في يونس، فالأصل فيه: أَوَنَ، تحركت الواو وانفتح ما قبلها فصار: أَان، ثم دَخَلت الألفُ واللامُ فصار: ألآن، ثم نُقِلَت حركةُ الهمزة إلى السَّاكن قبلها،وحُذِفت فصار:ألآن،ثم دَخَلت همزةُ الاستفهام على همزة الوصل، فأُبدِلَت ألفاً، فصار ءالان، فالمدَّةُ / الأولى بدلٌ من ألف الوصل، كما سنبيِّنُهُ في باب الهمزتين إن شاء الله تعالى، والمدَّةُ الثانية بدلٌ من عين الكلمة التي هي واوٌ، بدليل قولهم: أَوَان كذا في معناه، فهم يبنُونَهُ تارةً على فعَلَ، وتارةً على فَعَال، فلما التَقَى فيه مدَّتَان، كَرِهَهُمَا مع كونه اسماً مبنياً، والمبنيَّاتُ تخالِفُ المعربات في أحكامها فمدَّ أحدهما، وتركَ الآخَرَ، وكانت الثانية أَولى بالترك لتغيير سببها، وهو الهمزُ، وأبقى الأولى لبقاء سببها، ويُمكِنُ أن يكون لما نقَلَ حركةَ الهمزة اعتدَّ بالنقل على لغة مَن يقول: لَحْمَر جاءني[2]، فلا يُدخِلُ ألفَ الوصل لاعتداده بحركة النَّقل، فتكونُ الهمزةُ على هذا في نية العدم، فلا تُوجبُ مدّاً، ومَن

٢١٨/أ

---

(١) التيقور: فيعول: الوقار، وأصله: ويقور، قلبت الواو تاء. اللسان (وقر) .

(٢) انظر الكتاب ٤/٤٤٤-٤٤٥، والخصائص ٩٠/٣ .

اعتدَّ بالعارض على هذا الوجه مَدَّهُ، والله أعلم .

وأمَّا ﴿عَاداً الأولى﴾، فالأصلُ فيه: الاءُولَى، ثم نَقَلَ الحركَةَ واعتدَّ بها، فلم تكن عنده في حُكمِ الموجُودة، والدليلُ على ذلك إدغامُ التَّنوينِ في اللام المتحرِّكَةِ بحركةِ الهمزة، ولو كانت غيرَ معتدٍّ بها لكانت اللامُ في نيَّةِ السُّكُون، ولو كانت في نيَّةِ السُّكُون لحُرِّكَ التنوينُ للسَّاكنين، كقوله تعالى: ﴿خَيرٌ لَكَ مِنَ الأُولى﴾[1] وإذا كان ذلكَ كَذَلكَ، لم يكُنْ سَبيلٌ إلى المدِّ؛ لعَدَمِ مُوجبِهِ .

قلتُ: يجب ألا يُختَلَفَ في تَركِ المدِّ في ﴿عَاداً الأُولى﴾ في الوصل؛ لصحة الاعتداد بالعارض فيه[2]، وأمَّا في الابتداء فيها فيجبُ أن يُختَلَفَ في المدِّ على حسبِ الاختلافِ في الابتداءِ بهَا، فأمَّا مَن قَالَ في الابتداء بهـا: « الأُولى » بألف الوصل، فيَجري عنده على ما جَرَى عليه « أُوحِيَ » وشبهُهُ؛ لوجود الهمزة تقديراً، بدليل توهُّمِهِ سكونَ اللام .

وأمَّا مَن قال في الابتداء: « لُولَى » بغير ألفِ وَصْلٍ، فلا يَمُدُّ؛ لاعتدادِهِ بالعارضِ بدَليلِ ابتِدَائِهِ باللام، ولو كانَت في نيَّةِ السُّكُون، لم يُبدَأْ بهَا .

قال أبو العباس المهدويُّ[3] رحمه الله تعالى: فإن وقَفْتَ له على «عاداً» فله في الابتداء بقوله: « الأولى » وجهان: المدُّ وتركُهُ؛ لأنَّ التنوين الذي يُوجبُ أن يُعتَدَّ بالحركة قد ذَهَب، فيجوز أن يُجرِيَهُ في ابتدائه على مذهب مَن يَعتَدُّ بالحركة، فلا يَمُدُّ، أو على مذهب مَن لا يعتدُّ بالحركة فيمد .

---

(١) سورة الضحى: ٤ .

(٢) انظر الكشف ١/٥١ .

(٣) شرح الهداية لوحة: ١٤ ، في باب المد بتصرف .

قلتُ: وكذلك يجبُ أن يُقالَ في ﴿الآخرة﴾ و﴿الإربة﴾ و﴿الإيمان﴾ وشبهِهِ، فمَن أَتَى بألف الوصل في الابتداء، جَرَى عنده كالذي حُقِّقَت هَمزتُهُ، ومَن لم يَأتِ بأَلِفِ الوصل لم يمدَّ أَصْلاً؛ لعَدَمِ تَوَهُّمِ السَّبب، ولم (أرَ أحداً منَ القرَّاء نبَّهَ على هذا، ولكنه تُعطِيهِ تعليلاتُهُم)، إلا أن يقال: إنما هذا تعليلٌ بعد ثُبوتِ الرِّوَايَةِ والنَّقْلِ، فلا يَلزَمُ ما قلناه .

قولُهُ: « أوبعد ساكِنٍ صَحيح » يُريدُ: أو ما بعد سَاكِنٍ، وتحرَّزَ بالصَّحيحِ مِنَ السَّاكن المعتلِّ نحو: ﴿جاءانا﴾ و﴿النَّبيئين﴾ و﴿سوآتِهمَا﴾ وشبهه، فإنه لم يَستَثْنُوهُ .

وقوله: « اسأَلا » يريدُ اسألَنَّ، ويريدُ اسأَل عن علتهنَّ .

ثم قال: « وما بعد هَمزِ الوَصْلِ إيتِ » يُريدُ هو كانت، وهنا انتهت الكَلِمُ التي ذكَرَ صاحبُ « التَّيسير »[1].

ثم قال:/ « وبعضُهُم يُؤاخذُكُم » يريد:واستثنى بعضُهم له ﴿يؤاخذكم﴾ وما يأتي بعده، وليس يُريدُ خُصُوصَ هذا اللَّفظِ، بل ﴿يُؤَاخِذُكُم﴾ و﴿يُؤَاخِذُهُم﴾ و﴿تؤَاخذنَا﴾، سَواءٌ، ولكنه اكتَفَى بأَحَدِ الأَلفَاظِ . ٢١٩/أ

وقولُهُ: « الآنَ مستَفهِماً » يُريدُ: ﴿الآنَ﴾ الذي معه الاستفهام، وهما الموضعان اللذان في يُونُس .

ونَصَبَ « مُستَفهِماً » على الحال إمَّا من « الآن » ، كأنه لمَّا وقع به الاستفهام، صار مستفهَماً، وإما من فاعل « تلا » ، ويُريدُ من الأَلِفَين

---

(١) التيسير: ٣١، وانظر الكشف ٥٢/١ .

الثانيةَ التي مع اللام .

وفُهِمَ ذلك لأنه ذكَرَه مع « يؤاخذ » ويؤاخذ مُغيَّرٌ سببُه، فالمرادُ من ﴿الآنَ﴾ المغيَّرُ سببُه، وهو الثَّاني، وهذا من دليلِ القرآن .

ثم قال: « وعاداً الأولى » هو بقيَّةُ ما اختُلِفَ في استثنائه، وبذِكرِ ﴿عَاداً الأولى﴾ بعد ﴿الآنَ﴾، يتبيَّنُ مُرَادُهُ في ﴿الآنَ﴾ .

ثمَّ قَالَ: « وابنُ غلبُونَ طَاهِرٌ » يُريدُ أنَّ طاهرَ بنَ غَلبُونَ[1] قرأ بالقصر جميعَ ما تقدَّمت فيه الهمزةُ، فلم يَمُدَّ منه شيئاً؛ لأنه كان يَمنَعُ المدَّ، وينكِرُهُ، ويقول: إنَّه يُؤدِّي إلى التباس الاستفهام بالخبر، وجعل القولَ به وهْماً وغَلَطاً .

ويقول: « نافعاً » بالقصر أي ينسُبُهُ إلى القصر، كقولهم: زنَّيتُهُ وفسَّقتُهُ[2] نسبتَهُ للزِّنَى والفِسق، وكانَ يقولُ في رواية المدِّ: هي على إرادة التحقيق وإعطاء اللفظ حقَّه، فتوهَّمَهُ الراوي إشباعاً، وإنما اعتَمَدَ ابنُ غَلبون في ذلك روايةَ البغداديين[3].

* * *

وَعَــن كُلِّهِم بالمـــدِّ مَا قَبلَ سَاكِنٍ
وَعِندَ سُكُونِ الوَقفِ وَجهَانِ أُصِّلاَ

قد تقدَّمَ أنَّ للمَدِّ سَبَبَين: الهمز والسُّكون، وقد تقدَّمَ الكلامُ على الهمز إذا جاوَرَ حرفَ المدِّ متقدِّماً ومتأخِّراً، ومتَّصلاً ومنفصلاً، وانتَقَلَ

---

(١) انظر التذكرة ١/١٥٠ باب اختلافهم في المد والقصر . قال: إذ الفرق بين الإخبار والاستخبار قد يقع بإشباع المد، ثم مثل .

(٢) تقدم .

(٣) انظر الكشف ١/٥١-٥٢ فقد أجاب على مسألة قصر ﴿ عادا الاولى ﴾ .

الكلامُ إلى السُّكونِ المجاورِ لحرف المد.

وهو قسمان: قسمٌ يُوجِبُ حذفَ حرفِ المد .

وقسمٌ يُوجِبُ الزيادة في حرف المد، فالذي يُوجِبُ الحذفَ السُّكُونُ المنفصل نحو: ﴿يَرَى الذِينَ﴾، و﴿قَالُوا اطَّيَّرْنَا﴾ و﴿أفي ا للهِ﴾ .

والذي يُوجِبُ المدَّ ثلاثةُ أقسام:

قسمٌ ساكنٌ في الوصل والوقف

وقسمٌ ساكنٌ في الوقف دون الوصل، وأصلُهُ الحركةُ وقسمٌ ساكنٌ في الوقْفِ دونَ الوَصْلِ، وأصلُهُ السُّكُون، فأمَّا السَّاكنُ في الوصل والوقف فلم يختَلِف القرَّاءُ في زيادةِ التَّمكين لحرفِ المدِّ معَهُ، كاتِّفَاقِهم على الزِّيَادَةِ إذَا أتَتْ بعدَهنَّ همزةٌ متَّصِلَةٌ، وذلك ﴿الضَّالين﴾ و﴿الصَّاخَّة﴾ و﴿محيايْ﴾، فيمَن أَسكَنَ[1]، و﴿أتحاجُونِّي﴾ وشبهُهُ، و﴿قالَ رَجُلاَن﴾، و﴿قِيلَ لهم﴾، و﴿نَقولُ لجهَنَّم﴾، / فيمَن أَدغَم[2]، ومَرَاتِبهُم فيه على ما تقدَّمَ في الهمز، وهذا هو المرادُ بقوله: ٢٢٠/أ

وَعَن كُلِّهِم بِالمدِّ مَا قَبلَ سَاكِنٍ

لكنَّهُ أطلقَ المدَّ وأطلقَ السُّكُونَ، والمرادُ بالمد الإشباعُ، وبالسكون المتصل مدغمُهُ ومُظهَرُهُ، وأمَّا السَّاكنُ في الوقف دون الوصل، وأصلُهُ الحركة فهو السُّكونُ الذي يَعرِضُ للكَلِمِ المتحركات في الوقف نحو: «يعلمون» ، و« الكتاب » ، و« يقول » ، و« خبير » ، وللقراء في ذلك ثلاثة

---

(١) ورش عن نافع. انظر التيسير: ١٠٨-١٠٩ .

(٢) السوسي عن أبي عمرو، لأنه من الإدغام الكبير .

مذاهبَ[1]: الطبيعي والتوسط والإشباع .

قال أبو عمرو[2]: فمِن أهل الأداء مَن يُمكِّنُهُنَّ كتمكينه إياهنَّ مع الهمزة والحرفِ المشدَّد، سَواءٌ من أجل السَّاكنين، وهذا مذهبُ شيخنا أبي الحسن علي بنِ أحمدَ بنِ بِشر رحمه الله وغيرِهِ .

ومنهم مَن يُمكِّنُهُنَّ دون ذلك قليلاً؛ لأن السَّاكن ليس بأصل، وهذا مذهبُ أكثر شيوخنا والأكابرِ من أصحاب ابنِ مجاهد .

ومنهم مَن لا يُمكِّنُهُنَّ زيادةً على ما فيهن؛ لكون الموجِبِ لتمكينِهِنَّ عارضاً وهو السُّكُون، وهو مذهبُ شيخنا أبي علي الحسنِ بنِ سليمان وغيرِهِ، وهو القياس. انتهى .

قلتُ: وهَذَا هُوَ المرادُ بقَولِهِ: « وعندَ سُكُونِ الوَقْفِ وَجهَانِ أُصِّلاَ » .

قَالَ السَّخَاويُّ[3]: وأشَارَ بقولِهِ: «أُصِّلا» إلى وجهٍ غيرِهمَا لم يُوصَل، ولم يُعتَمَد عليه، وهو رأيُ جماعة من المتأخرين، يَرَون ألاَّ مَدَّ، ولكن يُقتَصَرُ على ما في حرف المد، كما كان في الوصل، قالوا: لأنَّ الوقفَ يجوزُ أن يُجمَعَ فيه بين السَّاكنين .

قال: وألفُ «أُصِّلا» ليس برمزٍ؛ لأنَّ الرمزَ لا يجتَمِعُ مع المصرَّحِ به في ترجمةٍ واحدة، وقد صرَّحَ بقوله: «وعن كلِّهم» وكذلك الوجهان الموصَلاَن عن جميعِهِم، وإنَّما قَالَ ذلِكَ، ولم يَقُلْ: وُصِّلا؛ للتنبيه على الوجه الثالث .

قلتُ: يَحتَمِلُ أن يُريدَ بالوجهين الطبيعيَّ والإشباعَ، وهما الأصلان؛

---

(١) انظر الكشف ٦٢/١ .

(٢) الداني. الجامع ٤٨٣/٢-٤٨٤ .

(٣) الفتح الوصيد عند قول الناظم « وعن كلهم ... » بتصرف .

لأنَّ حرفَ المد إن اعتُبِرَ فيه الوصلُ، لم يُشبَعْ، وإن اعتُبِرَ فيه الوقفُ، أُشبِعَ، وكلٌّ هَذَينِ الاعتِبَارَين أَصْلٌ.

وأمَّا التَّوسُّطُ فلَيسَ بأصْلٍ، إنَّما هُوَ استِحْسَانٌ .

وأمَّا السَّاكِنُ في الوقفِ دونَ الوَصْلِ وأَصلُهُ السُّكُونُ، فهُوَ حَرفَانِ:

أحدُهما ﴿الم ا للهُ﴾ على قراءة الجماعة .

والثاني: ﴿الم أَحَسِبَ النَّاسُ﴾ على قراءة وَرشٍ، أعني مدَّ الياءَ التي بَعدَهَا مِيمٌ متحركةٌ في الوَصْلِ، سَاكنةٌ في الوقف، لكنَّ أصلَهَا السُّكُونُ، والحركَةُ طَارِئةٌ إمَّا للنَّقلِ وإمَّا للسَّاكِنَين، على ما سَنُبيِّنُهُ إن شَاءَ ا للهُ تعالى.

وفيه مذهبان: الطبيعيُّ والمزيديُّ .

قال أبو جعفر[1]: فأمَّا ﴿الم ا للهُ﴾ في قراءة الجماعة[2]، و﴿الم أَحَسِبَ النَّاسُ﴾ في قراءة وَرشٍ[3]، فمِن أهلِ الأداء مَن يُراعي اللفظَ، فلا يَزيدُ في تمكين الياء من هجاء ميمٍ؛ لتحرُّكِ الميم، وعلى ذلك نصَّ إسماعيلُ النحاسُ عن وَرشٍ، ومنهم مَن يُسوِّي بينه وبين ﴿الم ذَلِكَ﴾ وسَائِرَ مَا لم يَعرِضْ فيه حَرَكةٌ، وهو القياسُ، وعليه أكثرُ الشُّيوخِ للجميع من القرَّاء. انتهى .

---

(١) الإقناع ١/٤٧٩-٤٨٠، وانظر النشر ١/٣٥٩ .

(٢) وهي فتح الميم وصلاً لها بما بعدها .

(٣) من إلقاء حركة الهمزة على الميم الساكنة قبلها، وقد ألف عبد الرحمن بن القاضي كتاباً أفاض فيه الحديث عن مسألة ﴿ألم أحسب﴾ أسماه: إزالة الشك والالتباس العارضين لكثير من الناس، في نقل ﴿ألم أحسب الناس﴾ وهو مخطوط خاص .

قلتُ: وهذا الاختلافُ في ﴿الم اللهُ﴾ و﴿الم أَحَسِبَ النَّاسُ﴾[1] إنما يكونُ في حال الوصل، فأمَّا في الوقف، فلا خلافَ في الإشباع؛ لصحة السُّكون، وهو أصليٌّ، والله أعلم.

ولم يتعرَّض النَّاظمُ لهذا القسم، والعلّةُ في زيادة المدِّ في حروفِ المدِّ إذَا لقيَهُنَّ ساكنٌ، (أنَّ العربَ لا تجمعُ بين ساكنين؛ لتعذُّرِ ذَلِكَ عَلَيهم، فلا يُتَوصَّلُ إلى النطق بساكن إلا بحركة)[2] تحلُّ في أحدهما أو بحركةِ ما قبل أحدهما.

فالأوَّلُ قولُكَ: اضْرِبِ ابْنَكَ، توَصَّلتَ إلى النُّطقِ بالباء السَّاكنَةِ الثَّانيةِ بحركة الباءِ الأولى.

ومثالُ الثَّاني قولُكَ: يَغزُو الجيشُ، توصَّلتَ إلى النطق باللام السَّاكنة بحركة / الزَّاي التي قبلَ الواو السَّاكنَةِ، لمَّا تعذَّرَ تحريكُ الواو؛ لثِقَلِ الحركةِ فيهما، ولأنها تُشبهُ الألفَ في نحو: ﴿يخشَى اللهَ﴾ حُذِفت الواوُ، وبقيت الحركةُ، وزالَ التقاءُ السَّاكنين، ولمَّا التقَى ساكِنَان في نحو: ﴿الطَّامَّة﴾ و﴿الصَّاخَّة﴾ لم يكن بدٌّ من تحريكِ الأوَّل منهما، أو حذفِهِ، وكلاهُمَا متعذِّرٌ؛ التَّحريكُ لا يُمكِنُ في الألف، والحذفُ لا يُمكِنُ؛ لأنه يؤدِّي إلى التباس الأبنية، ألا ترى أن الطَّامَّة أصلُهَا: طَامِمَة، بوزن فَاعِلَة كضاربة، ثمَّ أُدغِمَ بعدما أُسكِنَ، فالتقى ساكنان، فلو حُذِفَت الألفُ لبقي طَمَّة، بوزن فَعْلَة كضَخْمَة، فكان يلتبسُ فَاعِلَة بفَعْلَة، فلما تعذَّرَ التحريكُ والحذفُ، فعَلُوا ما يقومُ مَقَامَ الحركَة، وهو أن زادوا مدّاً في حرف المد[3]؛

٢٢١/أ

---

(١) الناس ليست في أ.
(٢) ما بين القوسين ساقط من ب.
(٣) في أ: أن زادوا في مد حرف المد.

لتَقُومَ تِلكَ الزِّيَادَةُ مَقَامَ الحركة، فلا يَلتَقِي سَاكِنَان، والدَّلِيلُ علـى أنَّ المـدَّ يقومُ مَقَامَ الحركةِ: أنَّ العربَ إذا حذفَتْ من وزن الشِّـعر حرفـاً متحركـاً من جزءِ ضرْبِهِ، ألزمُوه الرِّدفَ بحرفِ المدِّ واللين، وذلك قولُ الشَّاعر[1]:

وَمَا كُلُّ ذِي لُبٍّ بمُوتِيكَ نُصحَهُ
وَمَا كُلُّ مُـــوتٍ نُصْحَهُ بِلَبِيبِ

تقطيعُهُ:

فَعُولُن مَفَاعِيلُن فَعُولُن مَفَاعِيلُن

ومثلُهـا. فلمـا حَذَفُـوا مـن الضـرب (لُـنْ) مـن (مَفَـاعِيلُن) وَصَـارَ (فَعُولُن)، ألزَمُوا مـا قبـل آخـره أن يكـونَ حـرفَ مـدٍّ، ولم يجـئ قـطٌّ إلا كذلك.

ويدلُّ على ذلك أيضاً جوازُ إدغام: « قال لَّـكَ » ، و « يقـول لَّـكَ » ، و«قيل لَّهُم» ، ولا يُدغِمُون: « بَكْرُ رَاشِد » ، ولا « قَـومُ مَـالِك » ، ومـا ذاك إلا لما في «قالَ لَهم» مـن عـدمِ التقـاء السَّـاكنين، ولمـا في «بكـرُ رَاشِـد» مـن التقائهما.

فإن قيلَ: لِمَ مَدُّوا نحو: «دابَّة» وحذفوا نحو: ﴿قَالُوا اطَّيرْنَا﴾ ؟

فـالجوابُ: أنَّ الأصـلَ في التقـاء السَّـاكنين التحريـكُ، ثـم الحـــذفُ، ومهما قُدِرَ على واحد منهما، لم يُعدَلْ عنه، وقد قدِرنَا[2] على الحذف في ﴿قَالُوا اطَّيَّرْنَا﴾ وغيرِهِ من المنفصل، فلا يُعدَلُ عنه إلى غيره.

وأمَّا تعذُّرُ الحذفِ في « دابَّة » لأجل ما يعرِضُ من اللَّبـس، عدَلُـوا إلى

---

(١) من الطويل، وهو لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه: ٤٥ .

(٢) مضارعه: يَقدَرُ، لغة فيه، بابه: علم يعلم .

المد، فالمدُّ إذن للسَّاكنين على خلاف الأصل، إنما يُصَـارُ إليـه عنـد تعـذُّرِ غيره من الحذف أو الحركةِ، والله أعلم.

ولذلك قرأَ بعضُ القـرَّاءِ « ولا الضَّـالين[1] » فحـرَّكَ الألـفَ، فـانقلَبت همزةً؛ لأنَّ الأصلَ عنده التحريكُ .

قال أبو محمَّدٍ مكيٌّ[2]: والمدُّ فيما وقع بعده حرفٌ مشـدَّدٌ، أمكَـنُ في المدِّ من الذي ليس بعـده حـرفٌ مشـدَّدٌ نحـو: ﴿طسـم﴾ في قـراءة مَـن أَدغَمَ[3] النونَ في الميم، هو أمكَنُ مدّاً من المد في قـراءة مَـن أظهَـرَ النـون، وكذلك المدُّ في « ص » من ﴿كَهَيعص﴾ على قراءة مَن أدغَمَ الذال[4] مـن هجاء «صَـاد» في الـذَّالِ مـن « ذِكْـرُ » أمكَـنُ مـن مـدِّ مَـن أظهَـرَ الـذَّالَ، وكذلك ما أشبهَهُ .

قال: وحجَّةُ ذلك أنَّ الحرفَ المشدَّدَ يقومُ مَقَامَ / حرفَين، فَطَـالَ المـدُّ قبلَه؛ لاشتغال اللسَان بإخراج حَرفٍ هُوَ في الأصل حَرفَان . ٢٢٢/أ

والوجه الثَّاني: أنَّ جوازَ التقاءِ السَّاكنين إنما هو في الأصل للمشَـدَّد، وقيس عليه غيرُ المشدَّد، فالأصلُ أقوى وأولى بالمدِّ من الفرع .

---

(١) وهي قراءة أيوب السختياني، وصورتها: ولا الضألين بالهمز، قال عثمان أبو الفتـح: سئل عن هذه الهمزة يعني السختياني فقال: هي بدل من المدة لالتقاء الساكنين . وذلك مثل قراءة عمرو بن عبيد: ﴿ فيومئـذ لا يسـأل عـن ذنبـه إنـس ولا جـأن ﴾ الرحمن: ٧٤ . وعليه قول كثير:

وللأرض أمَّا سُودُهَا فتَجَلَّلَت ... بَيَاضاً وأمَّا بيضُهَا فادهَأَمَّتِ

سر الصناعة ١/٨٤، والمحتسب ١/٤٦-٤٧ .

(٢) الكشف ١/٦٦ بتصرف .

(٣) الستة دون حمزة .

(٤) قال الداني: الحرميان وعاصم يظهرون دال الهجاء عند الذال، والبـاقون يدغمونهـا. التيسير: ١٤٨ .

قال: ومِن القراء مَن يُسوِّي[1] بينه وبين غيرِ المشدد في المدِّ، وحجَّتُهُ في ذلك: أنَّ المدَّ إنما وجَبَ لاجتماع ساكنين، فكيفما اجتمعا وجَبَ المدُّ لهما. فالمدَّةُ يُوصَلُ بها إلى النطق بالسَّاكن مشدَّداً أو غيرَ مشدَّد، وزيادةُ التمكين للمشدَّد عندي أقوى.

قال أبو عمرو[2]: وزيادةُ المد قولُ أبي حاتمٍ سهلِ بنِ محمَّد، وهو مذهبُ ابنِ مجاهد فيما حدَّثَنا به الحسينُ بنُ شاكرٍ البصريُّ، عن أحمدَ بنِ نصرٍ عنه، وذهبَ إلى ذلكَ جماعةٌ من المتصدرينَ منهم: شيخُنَا أبو علي الحسنُ بنُ سُلَيمَان وغيرُه.

قال: والتسويةُ بين المدغَمِ والمظهَرِ قولُ أكثر مَن أدركْنَاهُ مِنَ المَتَصَدِّرِين، والقَولاَن صَحِيحَان، والعلَّةُ في مدِّ حرفِ المدِّ إذا سَكَنَ ما بعده للوقف، ما تقدَّمَ من مُرَاعَاةِ التِقَاءِ السَّاكِنَين، ولمَّا كَانَ الوَقفُ يَلزمُهُ السُّكُونُ، صار السُّكُونُ لذلك لازماً وإن كان طارئاً: [وكان هؤلاء الذين يقولون: هذا البَكُرْ، فيَنقُلُون حركةَ الإعراب إلى ما قبلَها خوفاً من التقاء السَّاكنين، ومن ذلك قوله[3]:

عَلَّمَنَا إخوَانُنَا بَنُو عِجلْ
شُرْبَ النَّبيذِ وَاصْطِفَاقاً بِالرِّجلْ

---

(١) ذكر ابن الجزري أنه ورشٌ من رواية إسماعيل النحاس والقيرواني عن أصحابهما عن ورش. النشر ١/٣٥٥-٣٥٧ .

(٢) انظر الجامع ٢/٤٨٨-٤٨٩ .

(٣) الرجز في العيني على هامش الخزانة ٤/٥٦٧ أن أبا عمرو سمع أبا سوار الغنوي ينشد هذا البيت، وفي النوادر: ٣٠، والخصائص ٢/٣٣٥، والإنصاف ٢/٤٣٤، واللسان (مسك، عجل) .

والعلّةُ في ترك المدِّ أنهم رأَوا السكونَ عارضاً، إنما هو للوقف، ولم يكن ممدوداً في الوصل إلا المدَّ الطبيعيَّ، فأجرَوهُ موقوفاً عليه مُجرَاهُ مَوصُولاً، كما قالوا: هذا قاضْ، فأسكنُوا الضَّادَ في الوقف، ولم يَرُدُّوا الياءَ وإن كان موجبُ حذفها قد زَالَ وهو التنوينُ؛ لأنهم أرادوا أن يكون الوقفُ كالوصل، وأيضاً فالوقفُ مما لا يُكرَهُ فيه التقاءُ السَّاكنين عند أكثر العرب، وهم الذين يقولون في الوقف: هذا البُسْرْ، فيجمَعُون بين السَّاكنين.

والعلّةُ في مَدِّهِ متوَسِّطاً؛ أنهم تَوَسَّطُوا الأمرَ لم يُعطَ حُكمَ السُّكُون المحض، ولا حكمَ الحركةِ؛ لأنه ساكنٌ فأُعطِيَ حُكماً وَسَطاً[1].

قال أبو عمرو[2]: واعلَم أنَّ الَّذِي ذَكَرْتُهُ مِن اختِلافِ أَهلِ الأداء في زيادة التمكين في هذا الباب، إنما يكونُ موجوداً إذا وُقِفَ على الكَلِم بالسُّكون المحض، أو بالإشمام فيما كان من ذلك مرفوعاً أو مضموماً، إذ الإشمامُ لا يُؤتَى به إلا بعد السُّكُون الخالصِ لا غير، فإذا وُقِفَ على ذلك برَومِ الحركة، فزيادةُ التمكين مع ذلك عندي غيرُ متمكِّن، من قِبَلِ أنَّ رَومَ الحركة حركَةٌ[3]، وإن ضعُفَت بذَهَابِ مُعظَمِهَا، فكَمَا لا يُزَادُ في تمكين حَرفِ المدِّ معَ تحريكِ ما بعدَه سِوَى الهمزَةِ، كذلك ينبغي ألا يُزَادَ في تمكِينِهِ مَعَ ذَلِكَ .

قَالَ: وكذلك ما ذكرتُهُ من الاختلاف أيضاً، إنما / يكونُ فيمَا لم يكن الحرفُ الموقوفُ عليه همزةً أو حرفاً مُدغَماً، فإن كان همزةً أو ٢٢٣/أ

(١) قال الجعبري في الكنز: واختياري القصر لجريانه على القاعدة .

(٢) الجامع ٢/٤٨٤ فقرة: ١٣٦٩ .

(٣) « حركة » سقطت من ب .

حرفاً مُدغماً، لم يكُن في حَرفِ المدِّ قبلَهُمَا إلاّ الإشْبَاعُ، والتّمكينُ ضرُورَةٌ؛ لأنهما يُوجبَان المدَّ فيه علَى كُلِّ حَال .

فالهمزةُ نحو قولـه عزَّ وجلَّ: ﴿أَنْ تَبُوءَ﴾ و﴿لَتَنُوءُ﴾ و﴿المسِيء﴾ و﴿سِيءَ﴾ و﴿جِيءَ﴾ و﴿عَلَى سَوَاءٍ﴾ و﴿جَاءَ﴾ وشبهه .

والمدغَمُ نحو: ﴿دَوَابّ﴾ و﴿صَوَافَّ﴾ و﴿مَن يُشَاقِّ الله﴾ و﴿مَنْ حَادَّ الله﴾ و﴿لا جَانٌّ﴾ وشبهه .

قلت: معنى ذلك أن المدَّ مع الهمزةِ إنَّما هُوَ بما هِيَ همزةٌ[1] لا باعتبار الحرَكَةِ والسُّكون فيها، وكذلك المشدَّدُ المدُّ مَعَهُ، إنَّما وَجَبَ لِسُكُونِ الأوَّلِ منهما، وأمَّا الثَّاني الذي أسكنَهُ الوقفُ، فلا حَظَّ له في ذلك .

وقال أبو جعفر[2] بنُ الباذِش في هذا الفصل: إنه يجبُ أن يكونَ المدُّ أطوَلَ .

قال: لأنه اجتمع فيه ما افترق[3] في « جاء » و « الضالين »، يُريدُ نحو: السَّماء، والضَّرَّاء إذا سكَنَ للوقف .

وهذا الذي قَالَهُ فيه نَظَرٌ؛ لأنه إذا مدَّ في الوصل لأجل الهمزَةِ، لم يَحتَج إلى مدٍّ زائدٍ في الوقف ليَفصِلَ به بين السَّاكِنَين، فإنَّهُ ممدُودٌ بَعْدُ لأجل الهمزة، فيقَعُ به الفصلُ بين السَّاكنَين والله أعلم .

---

(١) في ب: محركة .

(٢) الإقناع ٤٦٢/١ باب المد .

(٣) يريد نحو السراء، فقد اجتمع فيه سبب المد وشروطه، أعني حرف المد بعده همزة متطرفة، واجتمع فيها كذلك السبب (الذي هو الألف اللينة) بالسكون بعده، ولذلك كان المد فيه أطول حالة الوقف عليه، أما إذا وصل فإنه يزول عنه مزية الثاني وهي السكون بعد همز، فيبقى كالأول .

وقد رأيتُ بعضَ مُنْتَحِلِي هَذِهِ الطَّرِيقَةِ يُجيزُ في الوقف عَلَى نحو: ﴿قُوا أَنفُسَكُمْ﴾ و﴿بِمَا أُنزِلَ﴾ و﴿فِي أَنفُسِكُم﴾ المدَّ والقصرَ في مذهب مَن مَدَّهُ في الوصل، ولم يُفرِّقْ بين المتصل والمنفصل .

وقال: الوقفُ عارضٌ، فإن اعتُدَّ به لم يُمَدَّ، وإن أُجرِيَ الوقفُ على حسب الوصل، مُدَّ كما كان يُمَدُّ في الوصل، وهذا خَطَأٌ بيِّنٌ؛ لأنَّ الهمزةَ التي مُدَّ لها حرفُ المد في الوصل غيرُ لازمة لحرفِ المدِّ، وإنما مَدَّهُ مَن مَدَّهُ في الوصل لمراعاة اللفظ، وإنه إذ ذاك بمنزلة ما اتَّصَلَتْ به هَمْزةٌ نحو: «جَاءَ» وشبهُهُ .

وقد نبَّهَ أبو محمَّدٍ مكيٌّ[1] على صِحَّةِ مَا قُلنَاهُ؛ قَالَ: فإن زَالَتِ العلَّةُ التي مَدَدتَ من أجلها في الوقف، تركتَ المدَّ نحو: ﴿فِي أَنفُسِكُم﴾ و﴿قُوا أَنفُسَكُم﴾ وشبهُهُ إذا وقفتَ على الكلمَةِ الأُولى .

قلتُ: ولو كان مدُّ نحو ﴿قُوا أَنفُسَكُم﴾ يجوزُ في الوقف، لجاز إدغامُ نحو: ﴿يَعلَمُ مَا﴾ إذا وَقفتَ على « يَعلَم » ، وهذا لا يُعقَلُ .

فإن قيلَ: كيف الوقفُ على « القرآن » و « الظمآن » وياءِ « إسرائيل »؟

فالجوابُ أن تقولَ: أمَّا القرَّاءُ غيرَ وَرشٍ، فيجوزُ لهم فيهنَّ الوجوهُ الثلاثةُ؛ الطبيعيُّ والتوسُّطُ والإشباعُ، وهي الوجوهُ المذكورةُ في نحو «الكتاب» و «خبير» كما تقدَّمَ، وأمَّا وَرْشٌ فيفترقُ له فيهنَّ الجوابُ، أمَّا القُرآن والظَّمآن فيجُوزُ له فيهما الوُجُوهُ الثَّلاثةُ نحو: الكتاب؛ لأنَّ مَنْعَ مدِّهمَا في الوصل، إنما كان من أجل السُّكُون الذي قبل الهمزة، كما قدَّمنَاه في التعليل، فإذا وقفتَ وسكَّنتَ النُّونَ، جَرَى فيه ما جَرَى في نظائره .

---

(١) الكشف ١/٦٨-٦٩ علل المد في فواتح السور ، وفيه: إذا وقفت على الكلمة الأولى لم تمد .

وأمَّا « إسرائيل » فلا يجوزُ فيه إلا الطَّبيعِيُّ كما كانَ في الوَصْـلِ؛ لأنـه إنما تَرَكَ مدَّ الياء في الوصل خوفاً من أن يَجمَعَ في كلمة واحدةٍ بين مدَّتين مع كونه أعجمياً، وهذا بعينه موجودٌ في الوقْفِ .

وقد سألت عن ذلك شيخَنَا أبا القاسم[1] بنَ الطَّيِّب الضَّرير، فقال ما هذا نصه: « وأمَّا مدُّ (القرآن) في الوقف وما شاكَلَه مما يَترُكُ وَرشٌ مدَّهُ في الوصل، فإنه / يَجرِي فيه ما يَجرِي في غيره من حروف المدِّ في الوقـف؛ ٢٢٤/أ لأنَّ خلافَهم في مدِّه مبنيٌّ علـى الاِعتـداد بمـا يُسكِّنُهُ الوقـفُ؛ هـل يجْري السُّكونُ العارضُ مَجرَى السُّكون الأصليِّ؟ أم لا » .انتهى كلامه.

فـانظر كيـف سـاوَى بـين « القـرآنِ » و « الظمـآنِ » و « إسـرائيلَ »، والقياسُ يُوجِبُ ما تقدَّمَ من التفصيلِ، والله أعلم .

قال أبو العبَّاس المهدويُّ[2]: فأمَّا المدُّ وتركُهُ في ﴿الم اللهُ﴾ على قراءةِ الجماعةِ، وفي ﴿الم أَحَسِبَ النَّاسُ﴾[3] على قراءة وَرشٍ، فكلاهما جائزٌ.

قال: وحجَّةُ[4] مَن مَدَّ: أنَّ المدَّ إنما وَجَبَ مِن أجل سُكون الياءِ والميمِ في قولك: « الم » فتحركُ الميمِ لاِلْتقـاء السَّـاكنين لا يُعتَـدُّ بـه؛ لأنَّ الحركـةَ ليسـتْ بلازمـةٍ، ومـن شـأنهم في أغلـبِ الأمـرِ أن لا يَعتَـدُّوا بالحركـة العارضةِ، فمُدَّ مع الحركةِ كما يُمَدُّ مع عدَمِها، ويقوِّي ذلك قراءةُ وَرشٍ: ﴿مِن تَحتِهَا الانهَارُ﴾ و﴿قَالوا الآنَ﴾ وشبهه؛ لأنه إنما كَانَ يحـذفُ الـواوَ

---

(١) انظر المقدمة .

(٢) شرح الهداية لوحة: ١١-١٢ ، باب المد .

(٣) انظر شرح الهداية لوحة: ١١-١٢، والإقناع ٤٧٩/١-٤٨٠ .

(٤) شرح الهداية لوحة: ١١-١٢ .

مِنْ «قَالُوا» والألفُ من «تحتَها» من أجل سُكونهما وسُكونِ اللامِ بعدَهما مِنْ «الأَنهار» و «الآن»، فحَذَفَ حرفَ المد واللين؛ لالتقاءِ السَّاكنين على ما يجب في حكم العربية، فكان يجبُ إذا تحرَّكَ السَّاكنُ الذي من أجله كان الحذف، أن يُرَدَّ المحذوفُ فيقال: « من تحتها الأنهارُ » ، و « قالوا الآن » ، لكنَّهُ لم يعتدَّ بحركةِ اللام، إذ هي عارضةٌ، ويقوِّي ذلك أيضاً إجماعُهُم على إبقاء الحذف في قولك[1]: لَمْ يَبِعِ الطَّعامَ، ولا يَقُلِ الحقَّ، ورَمَتِ المرأةُ، ألا ترى أن الياءَ في قولك: لَمْ يَبِعِ[2] الطعامَ إنما سَقَطَتْ لسكونِها وسكونِ العين، وكذلك الواوُ من « يُقُل » وا لألفُ من « رَمَت »، والأصلُ في ذلك: يَبْيعْ ويَقْوُلُ ورَمَاتْ، فسقَطَ السَّاكنُ الأوَّلُ من ذلك كله؛ لالتقاء السَّاكنين، فكان يجب إذْ[3] تحرَّكَ السَّاكنُ أن يَرجعَ المحذوفُ، فلما لم يرجِع، عُلِمَ أنهم لم يعتدُّوا بالحركة، وكان الحرفُ المتحرِّكُ عندهم بالحركة العارضةِ في حُكم السُّكون.

قال: وحجَّةُ[4] مَن لم يَمُدَّ ﴿الم اللهُ﴾ و﴿الم أَحِسَبَ النَّاسُ﴾ أنَّ مِن العرب مَن يَعتَدُّ بالحركة العارضة[5] فيقولُ: « قالوا الآن » ، بإثبات الواو، وقد رُوِيَ مثلُ ذلك عن وَرشٍ[6]، وليس بمشهورٍ.

---

(١) انظر الكتاب ١٥٨/٤ باب ما لا يرد مِنْ هذه الأحرف الثلاثة لتحرك ما بعدها.

(٢) في ب: « يبع » ، وسقطت: « لم » .

(٣) في ب: « إذا » .

(٤) شرح الهداية لوحة: ١٢ . باب المد .

(٥) انظر الكتاب ٤٤٤/٤-٤٤٥، والخصائص ٩٠/٣ .

(٦) انظر النشر ٤١٦/١ .

قال أبو محمَّدٍ مكيٌّ[(١)]: فـإن قيـلَ: لأيِّ شـيءٍ حُرِّكَـت الميـمُ في ﴿الم اللَّهُ﴾ ؟

ففي ذلك ثلاثةُ أوجُهٍ:

أحدهـا: أنهـا فُتِحَـت لسُكُونها وسُكون مـا بعدَهـا، وهـو الـلامُ المشدَّدةُ.

قلتُ: واختصُّوها بالفتح كراهيةً للكسرةِ بعد الياءِ التي قبلَها كسـرةٌ، فتصيرُ لفظُ ميمٍ غَلَبَ عليها الكسَرَاتُ والَيـاء، وذلـك مما يستَثْقِلُونه، ألا تـراهم يقولون في النَّسب إلى إِبِل: إِبَلِي، فَيفتَحُون الباءَ، وكذلك يقولون في النسب إلى نَمِر: نَمَرِيٌّ، فيفتحون كراهيةَ أن يغلِبَ على الكلمة / مـا يستثقلون معَ ما في الفتح من تَفْخيمِ اسم الله تعالى. ٢٢٥/أ

قال أبو محمَّدٌ[(٢)]: والوجه الثَّاني: أنها فُتِحَت لسكونِها وسـكونِ اليـاءِ قبلَها على نيَّةِ وصلِهَا بما بعدَها، لا على نيَّةِ الوقفِ عليها، فهيَ علـى هـذا الوجه كَـ « أينَ » و « كيفَ » .

قلـتُ: هـذا القـولُ غـيرُ بيِّـنٍ؛ لأنهـم لم يُحرِّكُـوا نحـو: ﴿الم غُلِبَـتِ الرُّومُ﴾ و﴿الم ذَلِكَ الكِتَابُ﴾ مما ليس بعدَ الميم فيه سَاكنٌ، وعدمُ اطِّرَادِهِ يدلُّ على أنه لم يُحرَّكَ للسَّاكِنِ[(٣)] المتقدم .

قال[(٤)]: والوجه الثَّالث: أنها أُلقِيَ عليها حركةُ الألف من اسم الله عز

---

(١) الكشف ٦٥/١ .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) في ب: « الساكن » .

(٤) الكشف ٦٥/١ . .

وجلَّ على نيَّةِ الوقف عليها، وقَطعِ ألف اسمِ ا لله عزَّ وجلَّ للابتداء بها.

وهي عند ابنِ كَيسَانَ[١] ألفُ قَطعٍ - أعني أَلِفَ اسمَ ا لله عـز وجـل - وإنما وُصِلَت عنده لكثرة الاستعمال .

قال[٢]: وأما ﴿الم أَحَسِبَ النَّـاسُ﴾ في قـراءة وَرشٍ، فـلا تحتَمِـلُ[٣] إلا وجهاً واحداً وهو إلقَاءَ، حركـةِ الهمـزةِ عليهـا فهـي عارضـةٌ، فـالمدُّ فيهـا أقوى من المدِّ في ﴿الم ا لله﴾ وبالمدِّ قرأتُ فيهما .

قلت: كونُهُ جَعَـلَ المـدَّ في ﴿الم أَحَسِـبَ﴾ أقـوى منـه في ﴿الم ا لله﴾ يحتَمِلُ أن يقولَ: لما كان الحركَتَان عارضتَين وإحداهما ألزَمُ من الأخـرى وهي التي للساكنَين، صار المدُّ معهـا أضعَـفَ، والمـدُّ مـع الأخـرى أقـوى وا لله أعلم .

فإن قيلَ:لِمَ جاء في نحو « الكتاب » و « خبير » ثلاثةُ أَوجُـهٍ في الوقـف، ولم يَجزُ في ﴿الم﴾ غيرُ وجهَين ؟ ولِمَ لَمْ يَجزُ فيه التوسُّطُ ؟

فالجوابُ: أنَّ مُوجبَ المدِّ في نحو « الكتاب » في الوقف وفي ﴿الم﴾ في الوصلِ إنما هو السُّكُونُ الموجودُ أو المقدَّرُ، إلاَّ أنه في أحدهما لازمٌ أصلٌ، وفي أحدِهما عارضٌ بالوقف، فمَن أشبَعَ المدَّ فيهما، ساوَى بينَهُما، ومـن فرَّقَ بينهما جَعَلَ اللازمَ أقـوى، وجعَـلَ العـارضَ دونـه، وأقـلُ مراتِبـه أنْ يكونَ متوسِّطاً، وأمَّا إسقاطُ اعتبارِه فيُمدُّ طبيعياً فَإجحافٌ، وتركُ مراعاته جملة، وأمَّا « الم » فلا يُتصوَّرُ فيه إلا مراعـاةُ اللفـظ، فـلا يُمَـدُّ، أو مراعـاةُ

---

(١) المصدر نفسه .

(٢) الكشف ١/٦٥ . فقرة: ٣ .

(٣) يعني حركة الميم .

الأصل فيُشبَعُ المدُّ ولا واسطةَ بينهما .

قال أبو محمَّد مكيٌّ[١]: اعلَمْ أنَّ المدَّ مع السَّاكن بعد حرفِ المدِّ واللينِ (المشدَّد وغيرِ المشدَّد)[٢] أقوى منه مع الهمزة بعدَ حرفِ المدِّ واللين .

قال: وعلةُ ذلك أنَّ حرفَ المد واللين إذا وقَعَ بعده ساكنٌ مشدداً أو غيرَ مشدَّدٍ لا[٣] بدَّ فيه من المدِّ ضرورةً لتَصِلَ بالمدِّ إلى اللفظ بالساكن، والهمزةُ إذا وقعت بعد حرفِ المدِّ واللين لكَ أن تَدَعَ إشباعَ المدِّ في الكلام فتقولُ: قائمٌ وصائمٌ، بغير إشباعِ مدٍّ.

فأمَّا في « القرآن » فلا بدَّ من إشباعِ المدِّ إتّبَاعاً للرواية، وإلا فتركُ إشباعِ المدِّ جائزٌ فيه في الكلام .

فأمَّا ما كان المدُّ فيه لازماً لا بدَّ منه، أقوى في المدِّ مما يجوزُ فيه / تركُ إشباعِ المدِّ[٤]. ٢٢٦/أ

فإن قيلَ: إذا اكتَنَفَ حرفَ المدِّ سببان نحو: ﴿أَبنَاءُ اللهِ﴾[٥] و﴿رِئَاءَ﴾ و﴿ءامِّينَ البَيتَ الحَرَامَ﴾[٦] هل يُمَدُّ لهما جميعاً؟ أو يُمَدُّ لأحدهما فقط؟

فالجوابُ عن ذلك أن نقول: أمَّا غيرُ وَرشٍ من القرَّاء، فَلا يَمُدُّ إلاَّ للثَّاني، لأَنَّ الهمزةَ المتقدمةَ عندهم غيرُ معتَبَرةٍ، وكذلك وَرشٌ عند مَن لم يعتبرْهَا، وأمَّا على مذهب مَن يعتبرُهَا فيَمُدُّ أيضاً للثاني، ولا يَمُدُّ للأوَّل، وأمَّا إذا اكتَنَفَه همزتان فالمدُّ للثَّانية أَولى؛ لأنها أقوى، إذ لا يجوزُ أن يَمُدَّهُ

(١) عن الكشف ١/٦٨ بتصرف .
(٢) في الكشف ١/٦٨ بدل منه: « والمشدد بعد حرف المد واللين » .
(٣) والأجمل اقتران الجواب بالفاء .
(٤) الكشف ١/٦٨ بتصرف .
(٥) سورة المائدة: ١٨ .
(٦) سورة المائدة: ٢ .

ـ لَهُمَا معاً ـ لأنه إذا كانَ المقصودُ بمدِّهِ بيانَه عند مجاورَةِ الأَقْوَى[1]، فذلك حاصِلٌ بأحدِهِمَــا، فيكـونُ المـدُّ للآخَـرِ لا فـائدَةَ فيـه، وإذا اكتنَفَـهُ هَمـزٌ وسُكُونٌ، كان مدُّهُ للسُّكونِ أَولى؛ لأنَّ المدَّ معه أقوى من المدِّ مع الهمـز، وقد تقدَّمَ الاستدلالُ عليه .

وأيضاً فلو مَدَّه لأجل الهمزِ ـ مثَلاً ـ لم يَحتَج بعد ذلك أن يَمُدَّهُ لأجل السُّكون؛ لأنَّ المدَّ الحاصلَ فيه الآن يَفصِـلُ بـين السَّـاكنين، فـلا فـائدةَ في مدِّهِ مرَّةً ثانيةً .

فإن قيلَ: كيف يُوقَفُ في مذهب وَرشٍ على نحو: (مَآبٍ) و(مُتَّكِـؤنٍ) و (مستهزئين) ؟

فالجوابُ: أنَّ ذلك يَجرِي على ما تقدَّمَ، فمَن لم يعتَبِر الهمـزَ المتقـدِّمَ، جَرَى عنده ذلك مَجرَى ما سَكَنَ في الوقـف ممـا لـيس معـه همـزٌ، ومَـن اعتَبَر الهمزَ إذا تقدَّمَ، نظَرَ إلى السُّكُون فإنْ كَانَ لا يعتَبِرُه، أثَّرَ عنده الهمزُ، وإن كان يعتبرُ السُّكونَ، راعاه لأنه متأخِّرٌ، فهو أقوى. هذا إذا كان الهمزُ المتقدِّمُ وسُكُونُ الوقفِ يُوجبَان مدّاً واحداً؛ إمَّا التَّوسُّطُ وإمَّا الإشباعُ.

وأمَّا إن كان حكمُهُمَا مختلِفاً؛ بأَن يُوجبُ الهمـزُ الإشبـاعَ والسُّـكونُ التَّوَسُّطَ أو بالعكس، فيفترقُ الجوابُ، فيُعتَبَرُ مِنْهُمَا الذي يُوجبُ الإشبـاعَ والله أعلم؛ لأنه أعمُّ .

ويحتَمِلُ أن يُقالَ: أمَّا إذا أوجبَ السكونُ الإشباعَ، فهـو المراعَـى وإنْ أَوجَبَهُ الهمزُ دونَهُ، فيجوزُ أن يُرَاعِيَ الهمـزَ لأنـه أعـمُّ، ويحتَمِـلُ أن يُرَاعِـيَ السكونَ لأنه أقوى؛ لأنَّ السَّبَبَ المتأخِّرَ في هذا البابِ أقوى

---

(١) في ب: الأخرى .

وأمَّا مثلُ « جاءَانا » فيمَن ثنَّى[1] و« النبيِّين » و« النبيئون » أعني مَا اكتَنَفَ السببَ فيه حرفا مدٍّ، فيُمَدُّ كلُّ واحد منهما بمقدار ما يُوجِبُ له الهمزُ من المدِّ، كما تقول: « رأيتُ سالماً » فتُميلُ في الوقف الألفَ التي بعد السين، والألفَ المبدلة عن التنوين لكسرة اللام؛ لأنَّ الكسرةَ تُوجِبُ الإمالةَ في كلِّ واحِدةٍ على انفرادَها نحو: هذا عِمَاد، ورأيتُ دِفْنِساً، وكذلك توجبها إذا اكتنفاها، والله أعلم .

* * *

/وَمُـــدَّ لَهُ عِندَ الفَوَاتِحِ مُشْبِعاً ‏ ‏ وَفِي عَيْنِ الـوَجهَانِ وَالطُّولُ فُضِّلاَ

وَفِي نحوِ طَهَ القَصْرُ إِذْ لَيسَ سَاكِنٌ ‏ ‏ وَمَا فِي أَلِفْ مِن حَرفِ مَدٌّ فَيُمْطَلاَ

٢٢٧/أ

ذكرَ[2] في هذَين البيتَين حُكْمَ فواتِحَ السُّوَرِ باعتبار المدِّ، وهي في ذلك على أربعةِ أقسامٍ:

القِسْمُ الأولُ: أن تكونَ الفاتحةُ على ثلاثة أحرُفٍ أوسَطُها حَرْفُ مدٍ ولينٍ، نحو: لامٌ، وميمٌ، ونونٌ، وصادٌ، وكافٌ ، وما أشبَهَ ذلك، وهذا القسمُ لجميع القرَّاءِ مشبَعُ المدِّ وما كان منه مدغَماً أطوَلُ ممَّا لم يكن مُدغَماً عند أكثر أهلِ الأداء، وبعضُهُم يُسوِّي بين المدغَم وغيرِهِ، والمُخفَي

---

(١) الحرميان وأبو بكر. التيسير: ١٩٠، قال الشاطبي:

و(حـ)ـكمُ (صحاب) قصرُ همزةِ جاءَنَا

فمهموم المخالفة للباقين: المد على التثنية .

(٢) في ب: ذلك .

كالمظهَر في الحكم فالمدغَمُ نحو: « لام ميِّم » أعني الألفَ التي من « لام » .

والمظهَرُ نحو: ﴿الم ذلك﴾ .

والمُخْفَى نحو: « سِين قَاف » أعني ياء « سين » بعدها النُّونُ مخفاةً، وهذا هو المراد بقوله: « ومُدَّ لَهُ عندَ الفواتِحِ مُشبِعاً » الضمير يعودُ على السَّاكن المتقدِّمِ في قوله: « وعن كلهم بالمدِّ ما قبلَ سَاكِنٍ » ؛ أي: مُدَّ للسَّاكن عند الفواتح .

والقسمُ الثَّاني: أن تكونَ على ثلاثة أحرُفٍ، وَأَوْسَطُها حرفُ لين وذلك عين في ﴿عسقَ﴾ و ﴿كهيعصَ﴾ .

قال أبو جعفر[1]: فهذا فيهِ لهؤلاءِ المتأخِّرين قولانَ: منهمْ مَن يَمُدُّهُ لوَرْشٍ وحدَه، ولا يَمُدُّه لسَائر القرَّاءِ، وهو مذهبُ أبي عبد الله بنِ سُفيانَ، ومنهم مَن يَمُدُّهُ للجماعة، فإذا قلنا بمَدِّهِ للجماعة فيه[2] ، فمنهم مَن سَوَّى بينه وبينَ حرفِ المدِّ، وهو رأيُ ابنِ مجاهد[3].

ومنهم مَن حَطَّهُ[4] عنه، وهو مذهبُ ابنِ غلبون[5] وأصحابِهِ .

قال[6]: ولا أعلمُ أحداً ترَكَ مدَّ « عينٍ » لورشٍ، وإنما ذلك لأنه مَدَّ[7] «

---

(١) الإقناع ٤٧٩/١ .

(٢) المصدر السابق وفيه: « يمده للجماعة » .

(٣) انظر كتاب السبعة، المد والقصر .

(٤) في الإقناع ٤٧٩/١ .

(٥) التذكرة: ٩٠/١ ، وانظر تعليق هامش رقم (١١) من الصفحة نفسها .

(٦) يعني أبا جعفر .

(٧) في الإقناع ٤٧٩/١: « يمد » .

شيئاً » وبابَهُ، ومدَّهُ لشيءٍ يوجِبُ مدَّه لـ « عين » [1].

فأمَّا سائرُ القرَّاء، فلا مدَّ عندهم[2] في شيء وبابِهِ، فمَن كانَ مَذْهَبُهُ[3] من المتَعَقِّبينَ تركَ المدَّ في الوقف لِما اجتمعَ فيه ساكنان، لم يمدَّ « عين » لأنَّ حروفَ التَّهجِّي في حكمِ الموقوفِ عليها، ومَن كان مذهبُهُ المدَ في الوقف مَدَّ « عين » .

قلتُ: مرادُ أبي جعفرٍ في قوله: « وإنما ذلك لأنه مدَّ شيئاً » أنَّ السكونَ أقوى في جلب المدِّ من الهمز، وقد تقدَّمَ الدليل على ذلك، فإذا اتُفِقَ عن ورشٍ في مد « شيء » وبابِهِ، كان الاتفاقُ على مدِّ « عينٍ » ألزَمَ .

والناظم رحمه الله لم يلتفت إلى قولِ مَن ترَكَ مدَّ « عين » لغير وَرشٍ، وإنما اعتمَدَ قولَ مَن قال فيه بالمدِّ، ويُريدُ بالوجهَين الطولَ والتوسطَ، فكأنه يقولُ: وفي « عين » الوجهان المعهودان / في باب المدِّ، وكأنه لما ذَكَرَهُ إثرَ قوله: « ومُدَّ له عند الفواتِحِ » عُلِمَ أنَّ مُرادَه في « عين » المدُّ، إلا أنَّ فيه وجهَين التوسُّطَ والإشباعَ[4]. ٢٢٨/أ

والقِسمُ الثَّالثُ: أن تكون على حرفين نحو: (طَه) و(حا) و(رَا) و(يَا)، فهذا لا إشباعَ مدٍّ فيه، إنما هو التمكينُ الذي لا يخلو منه حرفُ المدِّ فقط .

(١) الإقناع ١/٤٧٩ .

(٢) في الإقناع « عنهم » ١/٤٧٩ .

(٣) المرجع السابق .

(٤) وفي ذلك يقول ابن بري:

ومد للساكن في الفواتحْ ومدُّ عين عند ورش راجحْ

قال أبو جعفر[١]: إلا أنَّ أبا عبـد الله الطَّرَفِـيَّ حكـى عـن قـومٍ أنهـم أخَذُوا لِوَرشٍ خاصَّة فيه بالإشباعِ إتْباعاً لِمَا التَقى فيه ساكنان .

قلتُ: وكأنهم جَعَلُوا هذا كَيَعِدُ وتَعِدُ، أعني أنهم مدُّوا موضعاً لسبب المدِّ، ومدُّوا موضعـاً بـالحَمْلِ على الموضـع الـذي فيـه سببُ المـدِّ؛ لتَـأْتِيَ الفواتِحُ على نَسَقٍ واحدٍ، وكأنهم خصُّوا بذلـك وَرشـاً لتمكينـهِ في بـاب المدِّ، ألاَ تراه يمدُّ حرفَي اللين، ويَمُدُّ نحو: « آمَـن » ولا يمـدُّه غـيرُه . وهـذا معنى قوله: « وفي نحو طه القصرُ » يريدُ بالقصر المدَّ الطبيعيَّ لأَنَّه قَصُرَ عـن المتوسط[٢] والمزيديِّ .

وقوله: « إذ ليس سَاكنٌ » تعليلٌ لعدم المدِّ في هذا القِسم، وخبرُ «ليـس» محذوفٌ تقديره: إذ ليس فيه ساكنٌ ومنه قولُ الشَّاعر[٣]:

وَإِذَا أُولِيتَ خَيراً فَاجْزِه إنَّمَا يجزى الفَتَى لَيسَ الجَمَلْ

يريدُ: ليسَ الجملُ جَازياً .

والقسمُ الرابع: أن تكونَ على ثلاثة أحرُفٍ أوسطُهَا متحـرِّكٌ، وذلـك لفظُ « أَلِف » فهذا لامدَّ فيه؛ لعدم المحلِّ، وهذا معنى قولِهِ:

« وما في أَلِف مِنْ حرفِ مدٍّ فيُمطَلَ »

ونصبَ « فيُمطَلَ » ؛ لأنه جوابُ النَّفـي، و « يُمطَـلَ »: يُمَـدَّ؛ أي: لا

---

(١) الإقناع ٤٧٨/١ .

(٢) في ب: « التوسُّط » .

(٣) من الرمل، وهو في ديوان لبيد بن ربيعة: ١٧٩. ويروى:

وَإِذَا أَقرَضْتَ قَرضاً فأجزِهِ إنما يجزي الفتى غَيرَ الجمَلْ

وباختلاف الرواية يختلف محل الشاهد، وعلى هذه الرواية غير بمعنى لا .

حرفَ مدٍّ فيه فيكونُ بسببه مدٌّ، ومنه قولُهُم: « مطَلتُ[1] الحديدَ بالنـار »: أطلتُهُ ومددتُهُ .

* * *

وَإِنْ تَسكُنِ اليَا بَينَ فَتحٍ وَهَمْزَةٍ
بِكِلمَةٍ أَوْ وَاوٍ فَوَجْهَانِ جُمِّلاَ

بِطُولٍ وَقَصرٍ وَصلُ وَرشٍ وَوَقفُهُ
وَعِندَ سُكُونِ الوَقفِ لِلكُلِّ أُعمِلاَ

وَعنهُم سُقُوطُ المدِّ فِيهِ وَورشُهُم
يُوَافِقُهُم فِي حَيثُ لا هَمزَ مُدخَلاَ

قَسمَ الناظمُ هذا الباب قِسمَين:

أحدهما: في حروفِ المدِّ واللِّينِ، وهو المذكورُ من أوَّلِ الباب إلى هنا.

والثَّاني: في حرفي اللين، وهو من هنا إلى آخرِ الباب، فنقول:

حرفا اللين هما الياءُ والواوُ السَّاكنتانِ المفتوحُ ما قبلَهما نحو: (خلَوا)، و(حَيران)، وهذان الحرفان في باب المدِّ أضعفُ من حروف المدِّ واللين؛ لمخالفة ما قبلَهما لهما، فليس يتَّسِعُ لهما هواءُ الصَّوتِ كاتِّسَاعِه لغيرهما من الحروفِ الثَّلاثةِ، والأسبابُ التي يَكُونُ المدُّ / مَعَهَا في الحروفِ المذكُورَةِ، يَكُونُ مَعَهَا المدُّ في هَذَين الحرفَين، وهما[2] الهمزُ والسُّكونُ . ٢٢٩/أ

والمدُّ فيهما على نوعَين: متوسِّطٌ، ومشبَعٌ، وليس هنا طبيعيٌّ؛ لأنَّ

---

(١) بابه نَصرَ . وكل ممدودٍ ممطول .

(٢) « وهما » سقطت من ب .

النطقَ بهما وبغيرِهما من حروف الصحَّة سَواءٌ .

فأما الهمْزات فتكونُ بعدهما على وجهين:

تكونُ متصلةً نحو: « السوء » وكـ « هيئة » .

ومنفصلةً نحو: (خلَوا)، و﴿نبأَ ابنَي ءادَمَ﴾[1] ولا يُمَـدَّان للهمـزة إلا مع الاتِّصَال، بخلاف حـروفِ المـدِّ، وكذلـك السُّكُونُ بعدَهمـا، يكـونُ مُدغَماً ومظهَراً، فالمدغَمُ نحو: ﴿اللَّذَينِ أَضَلاَّنَا﴾[2]، وهـاتَين علـى قـراءةِ مَن شدَّدَ النُّونَ[3] ، والمظهَر نحو: « عين » مـن ﴿كهيعـص﴾، و﴿عسـق﴾ ونحو: ﴿خَوف﴾ و﴿خَير﴾ في الوقف .

قوله:

« وإنْ تَسكُنِ اليَا بَينَ فَتحٍ وهمزَةٍ بِكلِمَةٍ ... ... »

يقول: إذا سَكنَتِ اليَاءُ[4] واقعةً بين فتحٍ وهمزةٍ هـيَ معهـا في كِلمَـةٍ واحدةٍ وذلـك نحـو: استيئَسَ وكهيئـة، وشـيء، وشـيئاً، فاليـاءُ في ذلـك ساكنةٌ بين فتحةٍ وهمزةٍ في كلمة واحدةٍ، وتحرَّزَ بقوله: « بكلمة » مـن أن تكونَ الهمزةُ في كلمة أخرى عن الياء نحو: ﴿ابنَي آدَمَ﴾ .

ثمَّ قال: « أو واوٍ » عطَفَ أَوْ وَاوٍ على قوله « اليا » وتُوصَفُ الواو بمثل ما وُصِفَت به الياءُ، وهي أن تكون ساكنةً بين فتحٍ وهمزةٍ كائنةٍ معها في كلمةٍ نحو: ﴿ السُّوء ﴾ و﴿ سوءة ﴾ و ﴿ سَوءاتِهِمَا ﴾ وتحرَّزَ مـن نحـو قوله: ﴿ خَلَوا إلى شَيَاطِينِهِم ﴾[5] كأنه قـال: وإن تَسـكُنَ اليـاءُ أو الـواوُ بين فتحٍ وهمزةٍ بكلمةٍ .

---

(١) سورة المائدة: ٢٧ .

(٢) سورة فصلت: ٢٩ .

(٣) وهو ابن كثير. التيسير: ٩٤، وقد ذكر أشباههما ونظائرهما. قال الشاطبي:
وهذان هاتين اللذان اللذَين قل يشدِّدُ المكيُّ فذانك (د)م (حـ)ـلا

(٤) في أ: الواو، وهو خلاف المراد .

(٥) سورة البقرة: ١٤ .

وموضعُ قوله: « بكلِمة » خفضٌ على الصفةِ لـ « همزةٍ » .

ثم قال:

« ... ... فوجهان جُمِّلاَ

بطولٍ وقَصرٍ وصلُ (وَرشٍ) وَوَقفُهُ ... ... »

هذا حكمُ الياء والواو الموصوفتين بما تقدَّمَ؛ وهو بيانُ الوجهَين، يقولُ: عن ورشٍ فيهما وجهان من المدِّ: المطوَّلُ والمتوسطُ، وهو الذي عبَّرَ عنه هو بالقصر؛ لأنه أقلُّ من المشبَع، فهو مقصورٌ بذلك الاعتبار، وأخبَرَ أنَّ الوجهين المذكورَين لورشٍ يُستَعمَلان في الوصل والوقف، فمَن أخَذَ له بالتوسُّطِ في الوصل، وقفَ عليهما كذلك، ومَن أخَذَ بالإشباع وقفَ كذلك أيضاً، سَواءٌ وَقَفَ بالسكون أو بالرَّومِ؛ لأنَّ المعتبَرَ عنده فيهما الهمزُ لا السكونُ .

وقوله: « وصْلُ وَرشٍ وَوَقفُهُ » هو راجعٌ لكل واحدٍ من الوجهين، التقدير: بِطُولِ وَصْلِ ورشٍ، ووقفه، وقصر وَصْل ورش ووقفه لأنَّ الطولَ للوصلِ والقصرَ للوقف أو بالعكس .

قال أبو جعفر[1]: منهم مَن يُفرِطُ، ومنهم مَن يتوسَّطُ .

قلتُ: ويُفهَمُ منه أنَّ الباقين لا يمدُّونهما؛ لأنَّ ضدَّ المدِّ تركُ المدِّ.

وحجَّةُ مَن مدَّ الياءَ والواو في هذا الفصل أنه شبَّهَهُمَا[2] بحروف المدِّ واللين،وذلك أنهما ساكنان مثلَهنَّ، ولذلك يقعُ السَّاكنُ المدغَمُ بعدهما، كما يَقَعُ بعدهُنَّ في نحو: / جيب بَّكْر، وثوب بَّكر[3]، كما يقع في نحو: ٢٣٠/أ

---

(١) الإقناع ٤٧٦/١ .

(٢) في ب: « شبهها » .

(٣) تقدم .

قالَ لَّكَ، ويَقُول لَّكَ[1]، وقيل له، وتُمُودَّ الثَّوبُ[2] وكذلك أيضاً يقعَان رِدفاً مع حروفِ المدِّ واللين، قال الشَّاعرُ وهو عمرو بنُ كلثوم[3]:

كَأَنَّ مُتُونَهُنَّ مُتُونُ عدرٍ   تُصَفِّقُهَا الرِّيَاحُ إِذَا جَرَينَا

ثم قال[4]:

كَأَنَّ سُيُوفَنَا مِنَّا ومنهُم   مَخَارِيُقُ بَأَيـــدِي لاَعِبِينَا

ثم قال [5]:

إِذَا نتلَتْ عَنِ الأَبطَالِ يَوماً   رَأَيتَ لها جُلُـودَ القَومِ جُونَا

ولا يجوزُ أن يقعَ في هذه القافية السَّاكنُ الصحيحُ نحو: ضَرَبْنَا، وقَتَلْنَا، فدلَّ ذلك على أنَّ الياءَ المفتوحَ ما قبلها كالياءِ المكسورِ ماقبلها، إذ الشِّعرُ موضعُ تعديلٍ .

(ومما يدلُّكَ على أنَّ الياءَ المفتوحَ ما قبلها كالياءِ المكسورِ ما قبلَها استعمالُهُم في النَّدا (أَي) للبعيد كيَا وهَيَا وأَيَا، ولا يستعمِلُون للبعيد إلا مافيه مدُّ الصوت، ألا ترى أنَّ الألفَ مختصَّةٌ في النداء بالقريب، وأمَّا الأربعةُ المتقدمةُ فيكنَّ للبعيد، وقد يكنَّ للقريبِ على جهةِ التوكيدِ، ولا يُستَعمَلُ الألفُ إلا للقَريبِ؛ لأنه لا مدَّ فيها، فلولا أنَّ في (أي) شيئاً من المدِّ، لما جعلُوهَا في الموضع الذي يَستعملُون فيه مدَّ الصوت، والله أعلم.

ومما حَمَلَ على مدِّهما أيضاً وقوعُهُمَا بعد الفتحة ساكنتين

---

(١) سقطت من: ب ، وهي في هامش: أ .

(٢) في ب: سود الثوب . انظر: اللباب: ٦٩/٢ .

(٣) من معلقته، ويروى: « كأن غضونهن » انظر شرح المعلقات للزوزني: ١١٣، وشرح المعلقة لابن كيسان ، وشرح اقصائد السبع للأنباري: ٤١٦ .

(٤) ديوانه: ١٠٨ ، وشرح القصائد السبع للأنباري: ٣٩٧ .

(٥) ديوانه: ١١٢، ويروى: « إذا وُضعت عن ... » ، وشرح القصائد السبع للأنباري: ٤١٦ .

والفَتحةُ إنما يجب أن تقَعَ بعدها الألفُ الذي يناسبها، فقد صارَ لذلكَ في موضعٍ أَنِسَ بالمدِّ، فكأنَّ لفظَ (شيءٍ) و(سوء) لفظُ سَاءَ وشَاءَ) [1]، فَمَن مَدَّهمَا إشبَاعاً، حَمَلَهُمَا على حُرُوفِ المدِّ في ذلك، كما استَويَا فيما تقدم، و لم يَعتبر حَركةَ ما قَبلهما، ومَن مدَّهما وسَطَاً ورَأى مدَّهما يجبُ أن يكونَ أنقَصَ من حروف المد؛ لنَقْصِهما عن حروفِ المد، إذ لَم تُناسبُهما حركةُ ما قبلَهما كَما ناسبَتْهُنَّ، ويدلُّ على ذلك أن العربَ تَستَقْبِحُ الأبياتَ التي أنشدناها لابنِ كلثوم، وهي عندهم عَيْبٌ، ويسميه العَرُوضيُّون: السِّنَادُ [2]، وإذا كان ذلك كذلك، كان المدُّ فيهما متوسطاً، وهُوَ [3] أنقصُ من الإشباع .

وحجَّةُ مَن لم يمدَّهُمَا: أنهما لم يتمكّنَا في المد كغيرِهما، وإنما اتَّصَفَا بالسكون لا غير، فلم يَعبَأْ بذلك، إذ اللسّانُ يقرعُهُما كما يَقرعُ حروفَ الصحَّةِ، فلا فرقَ بينهما وبينَ سائرِ الحروفِ .

وحجَّةُ مَن مدَّهما مع الهمزة في كلمةٍ، و لم يمدَّهما إذا كانتا معهما في كلمتين: ضعفُهُما في بابِ المدِّ، وذلك أنهما يُشبهانِ حروفَ المدِّ كما قُلْناه، ويُشبهان حروفَ الصحة في أنَّ حركةَ ما قبلهما لا تناسِبُهما، وأنَّ اللسانَ يقرعُهُما كما يقرَعُ حروفَ الصحة، فحُكِمَ لهما مع اتصال الهمزة بحكم حروفِ المدِّ، فمدَّهمَا رَعْياً لشَبَهِهِمَا بِهِنَّ، وحكَمَ لهما مع انفصال الهمزةِ بحكمِ حروفِ الصِّحَّة رَعْياً لشَبَهِهِمَا بِهِنَّ .

فإن قلت: فهلاَّ عكسَ ذلك، فيمدُّهُمَا مع انفصال الهمزة، ولا

---

(١) ما بين القوسين في هامش: أ . معلق ممشوق .

(٢) وقوع حرف اللين مع حرف المد قبل حرف الروي .

(٣) في ب: وهذا .

يمدُّهُما مع اتصالِهَا .

فالجوابُ: أنه مدَّهُمَا في الموضع الذي يَقوَى فيه السببُ على زيادة المدِّ، وذلك في الاتصالِ، وقصَرَهُمَا في الموضع الذي يَضعُفُ فيه السببُ، وذلك في الانفصالِ، والدليلُ على أنَّ السَّبَبَ المتصلَ أقوى من السَّبب المنفصل إجماعُ القرَّاءِ على مدِّ / نحو جاء، واختلافُهُم في مدِّ نحو (بِمَا أُنزِلَ)، وقد تقدَّمَ التنبيهُ على ذلك، فإذا ضَعُفَ سببُ المد، حُكِمَ لهما بحكم حروفِ الصحةِ، فنُقِلَ إليهما حركةُ الهمزة، وأيضاً فإنَّ ورشاً لمَّا أرادَ أن يَحكُمَ لهما بحكم حروفِ المدِّ تارةً، وبحكم حروف الصحة تارةً، كان المدُّ مع اتصالِ الهمزةِ أَولى، إذ ليس من مذهبِهِ أن ينقُلَ الحركةَ مع اتصال الهمزةِ، على ما يأتي بيانه في باب النقل[1] .

١/٢٣١أ

فإن قيلَ: لِمَ لَمْ يمدَّ نحو (أَيْنَ) وَ نحو (أَوْ) لأجل الهمزة المتقدمة عليهما، كما يمدُّ نحو (أُوحِيَ) و(إيمانِهم) ؟

فالجوابُ كما تقدَّمَ: وذلك أنَّهما لم يتمكّنَا[2] في باب المدِّ، فلم يمدَّهما إلا في الموضعِ الذي يَقوَى فيه سببُ المدِّ، وذلك في الاتصال والتأخُّرِ، وقد تقدَّمَ ذلك .

ثم قال:

« وعند سكُونِ الوقفِ للكُلِّ أُعمِلاَ »

شرَعَ يتكلَّمُ في القِسم الثَّاني من الباب، فنقول: السُّكُونُ الواقعُ بعدهما على قِسمَين:

أحدهما: يكونُ لازماً نحو: « عَيْن » في الفاتحتين[3]، وقد تكلَّمَ عليه

---

(١) يعني: باب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها .

(٢) في ب: « تمكنا » .

(٣) يعني: كهيعص، وحم عسق .

الشَّيخُ، و﴿اللذَينِّ﴾ في قراءة من شدَّد النُّون[1] لم يتعرَّض له الشَّيخُ .

وقد نصَّ أبـو عمـرو[2] علـى تمكـين اليـاء هنـالك، ويحتَمِـلُ أن يُريـدَ الإشباعَ، ويحتَمِلُ أن يُريدَ التَّوسُّطَ .

والثَّاني: يكـونُ السُّكونُ فيـه عارضـاً في الوقـف نحـو: (لاخَـوْفَ)، وَ(خَيْر)، ولا يخلو السَّاكنُ هنا من أن يكونَ همزةً أو غيرَ همزةٍ .

فإن كان غيرَ همزةٍ ففيه لجميع القرَّاءِ ثلاثـةُ أوجُـهٍ: تـركُ المـدِّ، والمـدُّ المتوسطُ، والمدُّ المشبَعُ .

وإن كان الموقوفُ عليه همزةً نحو: « شَيْء » و « السَّوْء » فـوَرشٌ علـى أصلِه يَقفُ كما يَصِلُ، وقد تقدم حكمُه، والقراءُ غيره يقفونَ عليـه كَمـا يقفون علىغيرِ المهموز بثلاثةِ أَوجُهٍ .

فقوله: « وَعندَ سُكونِ الوقْفِ » يُريـدُ المهمـوزَ وغـيرَ المهمـوزِ، ويُريـدُ بالكُلِّ ما سِوَى وَرشٍ .

والضمير في « أُعْمِلا » للتوسُّطِ والإشباعِ المتقدِّمَين .

فإن قيلَ: يدخُلُ عليه هُنا في لفظ الكل حمزةُ وهشامٌ !

فالجوابُ: أنه استثناهما في بابِ الوقـفِ علـى الهمـزِ لحمـزةَ وهشَـامٍ، وأعطَى هنالِك أنَّهما ينقلان الحركةَ، أو يبدلان ويُدْغِمَانِ، وسـيأتي بيـانُ ذلك إن شَاء الله تعالى .

ثم قال: « وعنهمْ سُقُوطُ المدِّ فيه » هذا هـو الوجـهُ الثَّـالثُ ومـن هنـا يُفهَمُ أنَّ قولَه:

---

(١) وهو ابن كثر. التيسير: ٩٤-٩٥ .

(٢) الإقناع ١/٤٧٦-٤٧٧ .

« بطُولٍ وقَصرٍ وَصلُ وَرشٍ ووَقفُهُ »

أنَّ المرادَ بالقَصْرِ التوسَّطُ، إذْ لو كانَ القصرُ على بابِهِ، لكان هذا تَكراراً .

ثم قال:

« .... ووَرشُهُم

يُـوافِقُهم في حيثُ لا هَمزَ مُدخَلاَ »

لمَّا أخبرَ أنَّ للقراءِ غيرَ ورشٍ في الوقفِ على « خَوْف » و « خَيْر » و«شيء» و « السَّوْء » ثلاثةَ أوجُهٍ: بين أين يُوافِقُهُم ورشٌ، فتكونُ عنه الأَوجُهُ الثَّلاثةُ،وذلك فيما لا همزَ فيه، إنما ذلك في باب « خَوْف » و«خَيْر»، وأمَّا « شيءٌ » و « لا سَوْء » فليس عنه فيهما إلا التوسُّطُ والإشباعُ، وقد بيَّنَ ذلك حيثُ قال:

« بطُولٍ وقَصرٍ وَصلُ وَرشٍ ووَقفُهُ »

وحجَّةُ[1] المدِّ في هذا الفصل والقَصرِ ما تقدَّمَ من تشبيه حرفَي اللين بحروف المدِّ، فَمَن لم يمدَّهُمَا أجرَى الوقفَ مُجرَى الوصلِ، ورأى إنَّ اجتَماعَ السَّاكنين في الوقف جائزٌ نحو « عَمْرو » و « بَكْر » ، ومَن مَدَّهما / كأنه كَرِهَ التقاءَ السَّاكنين فَمَدَّ لذلكَ، إلا أنَّهم اختلفوا؛ فالمشبعُ سَوَّى ٢٣٢/أ بينَه وبين حرفِ المدِّ الموسَّط، حَكَمَ له بحكم وسَطٍ، وقد تقدَّمَ هذا .

فإن قيلَ: لِمَ جازَ لوَرشٍ في باب « خَوْف » و « خَيْر » ثلاثةُ أوجُهٍ، ولم يجُزْ له في « شَيْء » و « السَّوْء » إلا وجهان ؟

---

(١) انظر الكشف ١/٦٧-٦٨ .

فالجوابُ: أنَّ المدَّ عنده في « شَيْء » و « السَوْء » إنما هو لأجل الهمزةِ لا غير، وهي موجودةٌ ساكنةً أومتحركةً، والمدُّ عنده في باب « خَوْف » لأجلِ السَّاكن، فيُراعيه أو لا يُرَاعِيه .

وأيضاً فإنَّكَ في الوقفِ على باب «شيءٍ » بين أمرَين:

إمَّا أن تُرَاعِيَ الوصلَ، فالسُّكونُ عارضٌ، فيَبقى على ما كان عليه في الوصلِ مِنَ المدِّ المتوسِّطِ أو المزيديِّ، وإما أن تُراعيَ الوقفَ وتعتدَّ بالسكونِ فتمدَّ لأجله إما توسطاً ، وإمَّا إشباعاً فلا بدَّ على كل تقديرٍ من المدِّ .

وأمَّا بابُ « خَوْف » فأنت أيضاً فيه بين أمرين:

إن راعيتَ حكم الوصل لم تمدَّ؛ لأنه في الوصلِ كذلكَ .

وإن راعيتَ الوقفَ مَددْتَ بوجهين، فيحصُلُ فيه ثلاثةُ أوجُهٍ لذلك، والله أعلم .

والألف في قوله: « مُدخَلا » يحتمل أن تكون إطلاقاً، والأصلُ لا همزَ مُدخَلَ بترك تنوين « مُدْخلاَ » على مَن ركَّبَ الموصوف والصفة فقال: لا رجلَ عاقلَ في الدَّار، ويَحْتَمِلُ أن تكونَ بدلاً من التنوين على مَن لم يُركِّب الموصوفَ والصفةَ فقال: لا رجلَ عاقلاً، ونصَبَ على لفظِ «رَجُل».

* * *

وَفِي وَاوِ سَوءَاتٍ خِلاَفٌ لِوَرشِهِمْ

وَعَنْ كُلٌ الموءُودَةُ اقصُرْ وَمَوئِلاَ

ذكَرَ في هذا البيت ما نقَصَ وَرشٌ فيه أصلَه فلم يمدَّهُ من هذا الباب، وذلك ثلاثةُ أحرُفٍ:

أحدهما: (سَوءَات) المجموع نحو: ﴿سَوْءاتِهما﴾ و ﴿سَوْءَاتِكُم﴾ .

والثّاني: ﴿وإذا الموؤدة﴾[(١)] أعني الواوَ الأولى التي هي حرفُ لِين.

والثّالث: ﴿مَوْئِلاً﴾ في الكهف[(٢)] .

فأما ﴿سَوْءاتِكم﴾ و ﴿سَوْءَاتِهما﴾ فاختُلِفَ فيه عن وَرش أعني في استثنائهِ من البابِ، فلا يُمدُّ أصلاً، أو في إدخاله في الباب فيُمدُّ بوجهَين: التوسُّطُ والاشباعُ كما تقدَّمَ، وكلّهم استثنَى ﴿المَوؤدَةُ﴾ و ﴿مَوئِلاً﴾ .

قال أبو جعفر[(٣)] حاكياً عن أبي محمَّدٍ مكيٍّ[(٤)] وغيره: ﴿سَوْءاتِكم﴾ و﴿سَوْءاتِهما﴾ يُمَدُّ ما بعد الهمزة، ولا يُمَدُّ ما قبلها .

وقال أبو عمرو[(٥)]: وروَى عبدُ الصمد عنه تركَ التمكين في البابِ كلِّهِ.

قال أبو جعفر[(٦)]:وكان أبو عَديٍّ فيما حكى عنه أبو الفضل الخزاعيُّ يَمُدُّ ما جاء من لفظ « شَيْء » و « شَيْئاً » فقط غيرَ مُفْرِطٍ فيه،ويَقصُرُ ما سوى ذلك،وهي روايةُ طاهرِ بنِ غلبون[(٧)]،وأظنُّ أنها روايةُ/ ابنِ سيف عن أبي يعقوبَ،والأُولى - يعني روايةَ المدِّ في سوءات ـــ روايةُ النَّحَّاس عنه. ٢٣٣/أ

قلتُ: وتركُ المدِّ مذهبُ أبي العباس المهدويِّ[(٨)] .

قال أبو عمرو[(٩)] في حجَّةِ ورشٍ في تركِ مدِّ ﴿مَوْئلاً﴾ و ﴿المَوْؤدة﴾

---

(١) سورة التكوير: ٨ .
(٢) سورة الكهف: ٥٨ .
(٣) الإقناع ٤٧٦/١-٤٧٧ .
(٤) انظر التبصرة: ٢٥٨-٢٥٩، قال في الكشف: فمد الثاني، واستغنى بمده عن مد الأول لقوة الثاني، وضعف الأول لانفتاح ما قبله. الكشف ٤٩/١ .
(٥) انظر الجامع ٤٧٩/٢، والقصد النافع: ١٤٥ .
(٦) الإقناع ٤٧٧/١ .
(٧) انظر: التذكرة: ١٤٩/١ .
(٨) انظر شرح الهداية، باب المد: ٣٠ .
(٩) انظر الجامع ٤٧٨/٢ .

قَال: يكونُ ذلك لأَحَدِ أَمْرين:

إمَّا أن يكونَ أرادَ الجمعَ بين اللغتين بين المدِّ والقصرِ والإعلامِ بجوازهما .

قال: أو يكونَ لمَّا قلَّ دورُهُمَا، لم يَستَعمِلْ المدَّ فيهما، ولا أجراهما مُجرَى ما كَثُرَ دَورُه، كما فَعَل أبو عمرو على مذهب ابنِ مجاهد وأصحابِهِ في ﴿الجارِ ذي القُربَى والجارِ الجُنُبِ﴾[1] لمَّا قلَّ دورُهُما لم يَستعمِلِ الإمالةَ فيهما، ولا أجراهما مُجرَى ما كَثُرَ دَورُه، هذا مع اتِّبَاعِهِ لَمن قَرَأَ عليه وأخَذَ عنه .

وعلة اختصاصِ هاتين الكلمتَين بالقصرِ دونَ غيرِهما: أنَّ الواوَ التي تُمدُّ تَسقُطُ في بعض تصاريفِ الكلمةِ نحو: وأَلَ يئِلُ، ووأَدَ يئِدُ، فلمَّا سَقَطَت في يئِلُ ويئِدُ، ضَعُفَ المدُّ فيهما لما لم يَلزَم في جميع تصاريف الكلمة .

قلتُ: فإن قيلَ: إنَّ الياءَ تَسقُطُ في قول بعضِهم: يَئِس، والأصل: يَيْئِس، فلِمَ مَدَّ استيئسوا ولا تَيئسوا ؟

فالجوابُ: أنَّ سُقوطَ الياء منه إنما هو في لغةٍ قليلةٍ ضعيفةٍ، وحرف الواو من يَئِدُ ويَئِلُ مطَّردٌ لا يَنكَسِرُ .

قال أبو محمَّد[2]: وحجَّتُهُ في ترك المدِّ في ﴿موئِلا﴾ وفيه حرفُ لِين بعدَ همزةٍ كسَوْء: أنه لمَّا كان الواوُ وسكونُها عارضٌ بدخول الميم عليها وأصلها الحركةُ في وأل إذا لجأ لم يمدَّ؛ ليفرِقُ بين ما أصلُهُ الحركةُ، وبين

(١) سورة النساء: ٣٦ .

(٢) الكشف ١/٥٦ بتصرف .

ما لا أصلَ له في الحركة كسَوء .

قال: والوجهُ الثّاني: أنه فرّقَ بين مدِّ فاء الفعلِ وبينَ مدِّ عين الفعل، فمَدَّ عينَ الفعل للزومِ السُّكون لها، ولم يَمُدَّ فاءَ الفعل إذ السُّكونُ لايلزَمُها، والمدُّ لا يكون أبداً إلا في ساكن.

قلتُ: (فإن قيل: لِمَ مَدَّ ﴿لا تَيْئَسُوا﴾ ﴿واستيْئَسُوا﴾ والياءُ منهما قد تُحَرَّكُ إذا قلتَ في الماضي: يَئِسَ ؟

فالجوابُ: أنه لما أراد أن يَجمَعَ بين اللغتين في حروفِ اللين خصَّ الياءَ بالمد من غير استثناء لشبَهها بالألف في الخِفَّة، ولأنها تقرُبُ منها، والواوُ تبعُد منها، ولأنَّ الياءَ أخفُّ عليهم من الواو، وكذلك الاعتراض على الوجه الثاني .

فإن قيلَ: ما بالُ يَمُدُّ[1] نحو «قُرُوء» والواوُ قد تَسقُطُ إذا رددتَه للمفرد فقلتَ: قُرء، وكذلك مَدَ نحو ﴿يُوحَى إليكَ﴾ وهي قد تتحرَّكُ في نحو «لَن يُوحيَ» ؟

فالجوابُ: أنَّ حروفَ المدِّ أقوى في بابها من حروف اللِّين، فلم (يحْفِل)[2] بما لحقها، ولم يقدَح في مدِّهَا وذلك بخلاف الضعيف)[3] .

قلتُ: إنه يُمكِنُ أن يُعلَّلَ تركُ المدِّ في ﴿موئلا﴾ و ﴿الموؤدة﴾ بأن يُقالَ: وذلك أنَّ حرفَي اللِّين أضعَفُ من حروف المدِّ، وهما يشبهان حروفَ الصحة بكوْن حركَةِ ما قبلَهما لا تُناسبهما، وبقَرْعِ اللسان إيَّاهُما، ويُشبهان حروفَ المدِّ بالسكون، ولأنهما مُعَرَّضان أن تكونَ حركةُ ما قبلهما منهما بمدِّهما، تارةً لشبههما بحروف المدِّ، وقِصَرِهما تارةً؛ لشَبَههما بحروفِ الصحةِ.

ثم إن كان حرفُ اللِّين الياءَ مدَّهَا حيث كانت نحو: ﴿كَهَيْئَة﴾

---

(١) كذا في ب: ولعله: ما باله يمد .

(٢) في ب: يجعل، ولا معنى له .

(٣) ما بين القوسين ليس في : أ .

و ﴿شَيْءٍ﴾ و﴿شَيئاً﴾، و﴿استيئسَ﴾، و﴿استيئسُوا﴾، و﴿لا تيئسُوا﴾، و﴿لا ييئسُ﴾، ولم يستثنِ من ذلك شيئاً .

وإن كان حرفُ اللين الواوَ مدَّ منه ﴿السَّوْءِ﴾ و﴿سَوْءَة﴾ وقَصَرَ ﴿مَوْئِلا﴾ و﴿الموؤُدَة﴾ .

وإنما فرَّقَ بين الياء والواو؛ لأنَّ مدَّ الحرفِ زيادةٌ فيه، فإذا مُدَّت الياءُ كأنها زِيدَ عليها ياءٌ أخرى، وكذلك إذا مُدَّت الواوُ كأنها زِيدَ عليها واوٌ أخرى، والياءاتُ أخفُّ عليهم من الواوات، ألا تراهم يحذفون: يَوْعِدُ فيقولون: يَعِدُ، ولا يحذفون: يَيْئَسُ، وألا ترى وجودَ نحو: يَدَيْتُ في كلامهم، كما يُوجَدُ نحو: قَلِقَ وسَلِسَ، ولا يُوجَدُ في كلامهم نحو: وَعَوت، وتغييرُ الواواتِ أكثَرُ عندهم من تغييرِ الياءات، فمدُّ الياء فيه / (مطلَقاً بذلك؛ ولأنَّ الياءَ أقربُ إلى الألف من الواو . ٢٣٤/أ

ولم يَمدَّ من الواوات إلا ما قَوِيَ في باب المدِّ، وذلك السُّوء وسُوءة، وذلك)[1] أنهما قبلَ آخرِ الكلمة في موضعٍ لو وقعَ فيه حرفُ المدِّ واللِّين وكان قافيةً، لَزِمَ حرفُ المدِّ، ولم يجز مكانَه حرفُ الصحة، فكأنه يَمُدُّ الواو في المَوْضِعِ الذي يظهَرُ فيه أثرُ شَبَهِ حرفِ اللين بحرفِ المدِّ .

وأمَّا ﴿مَوئلاً﴾ و﴿الموؤُدَة﴾ فالواوُ منهما في موضعٍ لو وَقَعَا فيه قافيةً، لم يَلزَم فيهما حرفُ المدِّ، بل يقعُ هنالك حرفُ اللِّين وحرفُ المدِّ وحرفُ الصحة، ألا ترى أنه يجوزُ في القافيةِ الواحدةِ مُوئِلاً ومَوْئِلا ومَنزِلا، فكأنه اجتمَعَ في مَوئلاً والموؤدة كونُهَا حرفَ لِينٍ، وهي أضعَفُ من حرف المدِّ، وكونُهَا واواً يَنشَأُ بمدِّهَا واوٌ أخرى، فيَحدُثُ ثِقَلٌ، وكونُهَا في موضعٍ لا تُشبِهُ حرفَ المد، وكونُهَا بعيدةً من الألف .

---

(١) وُوري من: أ .

وإذا كان سببُ المدِّ ضعيفاً، كان المحلُّ مُهَّيئاً أن تؤثِّرَ فِيه العوائقُ .

(وفيه عندي أيضاً وجهٌ آخَرُ: وذلك أن الأصلَ في المد إنما هو لحروف المدِّ المزيدات للمدِّ، ولا يكونُ ذلك فيهنَّ إلاَّ وهنَّ قبلَ الآخِرِ نحو الياء والواوِ والألفِ في: كَثِيب وعَمُود وكِتَاب، لم تُزَد فيهنَّ حروفُ العلة إلا للمدِّ فقط، لا لغيرِ ذلك، فما تُزَادُ فيه الحروفُ[1]، فالأصلُ في المدِّ إذن إنما هو لنحو: قُرُوء، وهنيئاً، وبريئاً، والسَّماء، ثم أَجْرَوا المدَّ فيما أشبَهَ المزيدَ للمدِّ، وذلك نحو السُّوء، والمُسِيء، وجيء، وجَاء، ألا ترى[2] لعدم زيادة حروفِ العلة في هذه الكَلِم، ولكنها مُدَّت كما تُمَدُّ الحروفُ المزيدةُ للمدِّ لمَّا أشبَهَهَا، وذلك لسُكُونهَنَّ، وكَون مَا قَبلَهُنَّ من جنسِهِنَّ .

وكذلك الواوُ في نحو: ﴿قالوا آمَنَّا﴾ هي وإن كَانت زائدةً فلم تُزَد للمَدِّ .

وكذلك نحو الألف في ﴿الذكرى﴾ .

أمَّا ﴿مَن استغنَى﴾ هي وإن كانت مزيدةً فليست للمدِّ، إنما هي للتأنيث .

وأما واو ﴿السَّوْء﴾ و ﴿شَيْء﴾ و﴿كَهَيئَةِ﴾ فقد أشبهت حروفَ المدِّ المزيدِ للمدِّ في السكون، وفي أنهما قبلَ الآخِرِ، ولم يُشبِهَاهُ في حركةِ ما قبلها، فنَقَصَا لذلك، فمُدَّا تارةً لما فيهما من الشَّبَه، ولَم يُمَدَّا أخرى لنَقْصِهما .

وأما واوُ ﴿موئلا﴾ و ﴿الموؤدة﴾ فلا تشبه حروفَ المدِّ إلا في السكون خاصةً، فقد بَعُدَ كلَّ البُعدِ، فلم يُمَدَّ .

فإن قيلَ: لِمَ مُدَّت الياءُ في « استيْئِس » و « استيْئِسُوا » ولم تقع موقعَ حرفِ المدِّ المزيدِ للمدِّ، وإنما هي مُشبِهَةٌ له في السُّكون فقط ؟

---

(١) كذا في: ب .
(٢) كذا في: ب .

فالجوابُ: أنها وإن لم تَقَعْ موقِع حرفِ المدِّ المزيد، فإنها تُشبهُهُ؛ وذلك أنها لم تقع ثانياً من الكلمة، وليس من شَأْن حرفِ المدِّ المزيدِ أن يقع ثانياً بل ثالثاً، وقد وقعت الياءُ في « استيْئس » ثالثةً، فهي أشبهُ بحرفِ المدِّ المزيد من واو ﴿موئلا﴾ و ﴿الموؤدة﴾ وذاتها ساكنةً وثالثةً من الكلمة .

قال أبو الفتح ابن جني[1]: « فإن قيلَ: ولِمَ لَمْ يتمكَّنْ حالُ المدِّ إلا أن يجاورَ الطرَفَ ؟

قيلَ: إنما جيءَ بالمد في هذه المواضع لنَعْمَتِهِ[2] ولينِ الصَّوْتِ به، وذلك أنَّ آخِرَ الكلمةِ موضعُ الوقفِ ومكانُ الاستراحَة، فقدَّمُوا أمامَ الحرف الموقوفِ عليه ما يُؤذِنُ بسكونه، وما يُخَفِّضُ من غُلَوَاءِ الناطقِ واستمرارِه، على سَنَنِ[3] جَريِهِ وتَتَابُعِ نُطقِهِ، ولذلك كَثُرَت حروفُ المد قبل حرفِ الرَّويِّ - كالتأسيس والرِّدف - ليكون ذلك مُؤذِناً بالوقوف، ومُؤدِّياً إلى الراحة والسُّكون .

قال: فأمَّا ألفُ (فاعَل) و(فاعَال) و(فاعُول) ونحو ذلك فإنها وإن كانت راسخةً في اللين وعريقةً في المد، فليس ذلك لاعتِزَامِهِمُ المدَّ بها، بل المدُّ فيها أين وقعَتْ شيءٌ يَرْجِعُ إليها في ذوقها وحسنِ النطق بها، ألا ترى دخولَها في (فاعِل) لتجعَلَ الفعل من اثنين فصاعداً نحو: ضَارَبَ وشَاتَم، وهذا معنىً غيرُ معنى المدِّ، وحديثٌ غيرُ حديثه . »

قلتُ: وَلِذلك قيلَ: إنَّ الواوَ في « طُومَار » ملحقةٌ بسِين « قُسْطَاس »

---

(١) الخصائص ١/٢٣٣-٢٣٤ .

(٢) يريد: دقة الصوت .

(٣) في: ب : ستر .

وليست مزيدةً للمـد؛ لأنهـا ليسـت في موضـعِ [زيـادة] الحـروفِ للمـدِّ، وكذلك الياء في « دِيمَـاس » علـى مَـن قـال « دَيَـامِيس » هـي ملحقـةٌ بـرَاءِ «قِرْطَاس» ، فلو بَنيتَ على هذا من سَأَلَ مثل « طُومار » و « دِيماس » لقلتَ: « سُوءَال » و « سِيئَال » ، فـإن خفَّفْـتَ الهمـزةَ أَلقَيـتَ حَرَكتَهَـا على الياء والواوِ قبلها، وقلتَ: « سُوَال » و « سِيَال »، ولم تُجرِهما مُجرَى « مقرُوء » و « خَطِيئة » إلا كما أجزته في الأصل نحو: شَيْء وسَوْء ، على مَـن أبـدلَ الهمزةَ هنا تشبيهاً للأصليِّ بـالزائد ــ والله أعلـم ــ لأنَّ الملحـقَ بـالأصليِّ يَجري مَجرَى الأصليِّ.)[1] .

وحجَّتُهُ في ترك المد في ﴿سَوْءَاتِهما﴾ و ﴿سَوْءاتكم﴾ على ما علَّلناه: أنه لمَّا جَمَعَ زَالت الواوُ من المحلِّ الذي تَلزَمُ فيه لو كانت الكلمةُ التي هـي فيها قافيةٌ فضَعُفَت، وأمَّا مَنْ مدَّهَـا فلـم يَحفِـل بـالجَمعِ، وتـرَكَ الأمـرَ في الجمع على ما استقرَّ في المفرَد، والله أعلم .

قال أبو العباس المهدويُّ[2]: وحجَّتُه في مخالفته أصلَه في ﴿سَـوْءاتِهما﴾ و﴿سَوْءَاتِكم﴾ في تَرْكِ مَدِّ الواو: أنـه لَمَّـا اجتَمَـعَ في الكلمـةِ مدَّتَـان، مـدَّ أُولاَهـما بالمدِّ وترَكَ الآخَرَ .

قلـتُ: وبهـذا التعليـل تعلَّـقَ أبـو محمَّـد مكـيٌّ[3] في تـركِ المـدِّ في ﴿المَوْءُودة﴾.

---

(١) صفحتان ونصف لا توجدان في: أ ، والاعتماد على :ب على تحريفها .

(٢) شرح الهداية لوحة: ١٣ باب المد .

(٣) انظر الكشف ٤٩/١ المد وعلله وأصوله .

قال أبوالعباس[1]: والوجهُ الثّاني: أنَّ الواوَ من ﴿سَوْءاتهما﴾ أصلُهَا الحركةُ، كما تقول في الصحيح: « جَفْنة » و « جَفَنَات » ، وإنما أُسكِنَت العينُ من فَعَلات إذا كانت ياءً أو واواً نحو: لَوْزات وبَيْضَات .

قال: وهُذيلٌ تفتَحُ ذلك كالصحيح يقولون: لَوَزات وبَيَضات[2].

قلتُ: هذا التعليلُ ضعيفٌ؛ لأنَّ فَعَلات ليس أصلُ العين منه الحركةَ، إنما أصلُ العين منه السكونُ الذي كان في المفرَد؛ لأنه جمعُ سلامة، وإنما لحقته الحركةُ في الجمع ليُفرَّقَ بين الاسم والصفة، فلو قال: إنَّ العينَ منها تتحرَّكُ في الجمعِ، لكان أسدَّ في الجوابِ، والله أعلم.

قال أبو العباس[3]: فإن قيلَ: قد وجدْنا وَرشاً يَحكُمُ في هذه الكلمة بحُكمَين مختلفَين مضادَّين، وذلك أنه خالفَ أصلَه في الواو، فتَرَكَ مدَّهَا، وحَكَمَ لها بحكم حروفِ السَّلامة، وخالفَ أصلَه في الهمزةِ، ومدَّ لأجلها، وحَكَمَ للواو قبلها بحكم حروفِ المدِّ واللينِ .

يعني أنَّ الواوَ من ﴿سَوْءاتِهما﴾ لم يُحكَم لها بِحُكْمِ حُروفِ الصحةِ،

---

(١) شرح الهداية لوحة: ١٣ باب المد .

(٢) قال سيبويه: حركوا الياء وأجمعوا فيها على لغةهذيل ٣/٦٠٠، ولكن الأكثر على التسكين. انظر الخصائص ٣/١٨٤، والمساعد ١/٦٨-٦٩، وذكر ابن مالك أنه شاذ قال:

وشذَّ في بيضة بَيَضات

ومنه قول الشاعر:

أخُو بيضات رائح متأوب   رفيق بمسح المنكبين سبوح

(٣) شرح الهداية لوحة: ١٤ باب المد .

ولا بحكْمِ حروفِ العلةِ لأنه حين لم يَمُدَّها أجراها مُجرَى حروفِ الصحةِ، وصارتْ عندَه كالراءِ في «القرآن» ، فَيَجبُ ألا تُمَدَّ الألفُ بعدها، وحينَ مدَّ الألفَ بعدَها أجرَى الواوَ مُجرَى حروفِ العلةِ، وصارتْ كالألفِ في (جَاءَانا) فَمِن هُنَا لم يُحكَم لها بحروفِ الصحةِ !

قال: فالجوابُ أنَّ هذا / لا يمتنعُ في كثير من الكلام أنْ يُحكَمَ لِشيْءٍ بحكمين، ونظيرُ ذلك قولهم: «لاَ أَبا لَكَ»[1]، فاللامُ من قولهم «لك» قد هَيَّئَتْ «لاَ» للعمل في الاسِمِ إذْ كانتْ قدْ فَصلَتْهُ من الإضافَةِ، ثم أثبتُوا الألفَ في قَوْلِهم: «أَبا» على نيةِ الإضافة، فصارَ في ذلك حُكمان متضادَّان. ٢٣٥/أ

قلتُ: حاصلُ الجواب أنَّ الواوَ المفتوحَ ما قبلها لها شَبَهٌ بحروف الصحة وشبَهٌ بحروف العلة، فاستَعمَلَ فيها ما يُوجِبُهُ الشَّبَهان: لم يمدَّهَا لشبهها بحرفِ الصحة، ومَدَّ الهمزةَ بعدها لشبه حروف العلة، ولا يتناقَضُ ذلك؛ لأنه في محلَّين .

ونظيرُ ذلك: «مَنْ» إذا وَقَعَت على جَمعٍ، وذلك أنَّ لفظَها مفرَدٌ، ومعناها جمعٌ، فيُرَاعَى لفظُهَا في عودِ الضمير فيُفْرَدُ، ويُرَاعَى معناها فيُجمَعُ، ولا يَتناقَضُ ذلك؛ لأنه في محلَّين، قال الله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللهِ وَبِاليَومِ الآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾[2] .

قال أبو العبَّاس[3]: ويجوزُ أن يكونَ حَمَلَ الواوَ على أصلِها؛ وَهُوَ

(١) انظر الكتاب ٢/٢٠٦ - ٢٧٩ .

(٢) سورة البقرة: ٩ .

(٣) شرح الهداية لوحة: ١٤ باب المد .

الحركةُ، فمدَّ ما بعدَها[1].

* * *

(١) وفي هذه المسألة ألغز الإمام الحصري رحمه الله بنظمه المشهور حيث قال:

أُسَائلكم يا مُقرئي الغربِ كلِّهِ ... وما لسُؤَالِ الحبر عن عِلمِهِ بُـــدُّ

بحرفَين مدُّوا ذا وما المدُّ أصله ... وذا لم يمدُّوه ومن أصله المــــدُّ

وقــد جمعا في كلمة مُسْتَبِينةٍ ... على مثلكم تخفى ومن مثلكم تبدو

فطار هذا اللغز في الآفاق يتقصى نسيم الإجابة، حتى تفضل القدر بالشاطبي الفحـل الفذ، فأجاب بمعارضته على وزنه وقافيته، قائلاً:

عـجبت لأهل الْقيروانِ وما حـدُّوا ... لدَى قصر سوءات وفي همزها مدُّوا

لـوَرشٍ ومدُّ اللين للهـمز أَصـلُهُ ... سِوَى مَشـرِعِ الثُّنيا إِذَا عَذُبَ الوِرْدُ

وَمَا بعدَ همزٍ حَرفُ مَـدٍّ يمـدُّهُ ... سِـوَى مَا سُكونٌ قَبلَهُ مَا لَهُ بدُّ

وفي هـمزِ سَوءَات يُمَدُّ وقَـبلَـهُ ... سُكُونٌ بلا مَدٍّ فمِن أينَ ذَا المــدُّ

يقُولُـون عَينُ الجمع فَرعٌ سُكُونُهَا ... فَذُو القَصرِ بالتَّحريكِ الأصليِّ يعْتَدُّ

وَيُـوجِبُ مدَّ الهمز هذا بغيـنه ... لأنَّ الَّذِي بَعدَ المحرَّكِ مُمتَـدُّ

ولَـولا لُزُومُ الواوِ قَلْباً لحُرِّكَـتْ ... بجمعٍ بِفَعْلات في الأَسما لَهُ عقْـدُ

وتحـركها واليا هُذَيلٌ وَإن فَشَـا ... فليس له فيمَا رَوَى قَارِئٌ عَـدُّ

وللحُصريِّ نظم السُّؤال بها وكَمْ ... عليهِ اعتراضٌ حينَ فارَقَهُ الجَـدُّ

ومَـن يَعنِ وجهَ اللهِ بالعلمِ فَلْيُعِنْ ... عليهِ وإنْ عنَّى بِهِ خانَهُ الجَـدُّ

وفي الموءودة وسوءات يقول ابن آجروم في البارع: باب المد والقصر:

وموئلاً فاقصره والموءودَةُ ... وخلف سوءات لورش يثبت

وفي سوءات يقول ابن بري:

لـه توسطاً وفي سوءات ... خلف لما في العين من فعلات

وفي موئلاً مع الموءودة يقول:

وقصر موئلاً مع الموءودة ... لكونها في حالـة مفقودة

باب الهمزتين من كلمة

اعلَمْ أنَّ وُرُودَ الهمزِ[1] عندَ القُرَّاءِ على ثَلاثَةِ أَضْرُبٍ:

أحدُها: الهمزتان مِن كِلْمةٍ واحدةٍ نحو ﴿ أَأَنْذَرْتَهُمْ ﴾ و﴿ أَأُنزِلَ ﴾ و﴿ أَإِذَا ﴾ .

والثَّاني: الهمزتان من كِلْمَتَين نحو: ﴿جَاءَ أَجَلُهُمْ ﴾[2] و﴿ هَـٰؤُلَاءِ إِن كُنتُم﴾[3] و﴿تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللهِ﴾[4] .

والثَّالث: الهمزةُ المفردَةُ نحو: ﴿ مُؤَجَّلًا ﴾ و﴿يُؤْمِنُونَ ﴾ .

لكنَّ تَسمِيَتَهم نحو: ﴿ أَأَنذَرْتَهُمْ ﴾ من كلمةٍ واحدةٍ تجوُّزٌ[5]، وهو في الحقيقة من كلمتين؛ لأنَّ الهمزةَ الأُولى داخلةٌ على ما بعدها لمعنىً كدُخول « هَلْ » و« قَدْ » على ما يَدخُلان عليه، ولكنْ لَمَّا لم تَنفَصِل الهمزةُ ممَّا دَخَلَت عليه بالوقفِ عليها، صار ذلك كأنَّهُ مِن كِلْمَةٍ واحدةٍ، ولذلك لَمْ[6] يَذْكُرْ سيبويهِ[7] فيه إلاَّ التَّسهيلُ .

ونظيرُ ذلك عندهم تَسمِيَتُهُم في باب الإدغام نحو: ﴿ مَنَاسِكَكُم ﴾ و﴿مَا سَلَكَكُم ﴾ و﴿خَلَقَكُم﴾ من كِلْمةٍ واحدةٍ، لمَّا اتصلَ الضميرُ، ولم يُوقَفُ عَلَى ما قبلَهُ، أشبَهَ ما هو مِن كِلْمةٍ واحدةٍ نحو: « يَردّ » .

---

(١) قال ابن سينا: إن الهمزة تحدث من حفز قوي في الحاجب وعضل الصدر لهواء كثير، ومن مقاومة الطرجهالي الحاصر زماناً قليلاً لحفز الهواء، ثم اندفاعه إلى الانقلاع بالعضلة الفاتحة وضغط الهواء معاً. أسباب حدوث الحروف: ٧٢، وانظر الكتاب ٥٤٨/٣ ، وسر الصناعة: ٦٩/١، والمبهج: ١٨٩/١ .

(٢) سورة الأعراف: ٣٤ .

(٣) سورة البقرة: ٣١ .

(٤) سورة الحجرات: ٩ .

(٥) انظر الكشف ٧١/١ . علل اختلاف القراء في اجتماع الهمزتين .

(٦) « لم » سقطت من: ب .

(٧) الكتاب ٥٤٨/٣-٥٥٢ .

وَلْنُقَدِّمْ بين يَدَي هذا الباب كَلاماً على الهمزة مختَصَراً فنقولُ:

الهمزةُ يجوزُ فيها أربعةُ أوجُهٍ وهي: التَّحقيقُ، والتَّسهيلُ، والإبدالُ، والحذف[1].

فأمَّا التَّحقيقُ[2]: فهو الأصلُ؛ لأنَّهَا مِن حُرُوفِ العَرَبيةِ كالهاء والعين، وغيرِهما .

وأمَّا التَّسهيل[3]: فأن تُجعلَ بينها وبين حرفٍ من جنس حركتها، فتكون بينَها وبينَ الألفِ إذا انفتَحَت، وبينها وبينَ الياءِ إذا انكَسَرت، وبينها وبينَ الواوِ إذا انضَمَّت .

وأمَّا / الإبدالُ[4]: بأَن يُجعلَ مكانَها حرفٌ من حروف العِلَّةِ مجانِسٌ للحركةِ التي قَبلَها، فيُجعَلُ مكانها في « يؤمنون » واواً، وفي « يَألَمون » ألفاً، وفي « بِئْسَ » ياءً . ٢٣٦/أ

---

(١) قال في الدرر:

والهمز في النطق به تكلف فسهلوه تارة وحذفوا
وأبدلوه حرف مد محضاً ونقلوه للسكون رفضا

وسيبويه ذكر لها ثلاثة أحوال: التحقيق، والتخفيف، والبدل . الكتاب ٥٣١/٣ .
وذكر في باب الهمز الحذف، قال: وتحذف. الكتاب ٥٤١/٣ .
وقال ابن الحاجب: تخفيف الهمزة يجمعه الإبدال والحذف وبين بين، شرح الشافية ٣٠/٣ .

(٢) انظر الكتاب ٥٤١/٣، فسيبويه في غالب أمره يحد الحدود من خلال المثال، وهو نوع من أنواع التعريفات.

(٣) انظر الكتاب ٥٤١/٣-٥٤٣، وهامش (٣) ص: ٥٤١ ففيها كلام السيرافي، وفي ذلك يقول الشاطبي:

... ... والمسهل بينما هو الهمز والحرف الذي منه أشكلا

وشرح الشافية ٣٢/٣-٣٣ .

(٤) انظر الكتاب ٥٤٣/٣، اللباب للعكبري ٤٤٣/٢، باب الهمز، وشرح الشافية ٣٠/٣-٣١ .

وأمَّا الحذفُ[١]: بأن تُفْقَدَ من الكلام رأْساً فلا يَبقَى بَعضُ صوتِها، ولا بدلُهَا، وذلك قولك: « قَدَ افلَحَ » .

والتَّسهيلُ: بينَ بينَ، أصلٌ في تغييرها لإبقاءِ بعضِها حالةَ التَّخفيف، ثمَّ يليه الإبدالُ؛ لأنك وإن لم تُبقِ بعضَها، فقد عوَّضتَ منها حرفاً آخرَ، ثمَّ الحذفُ بعد ذلك لأنه عدمٌ محضٌ، وسنبيِّنُ مواضعَ التَّسهيل، ومواضعَ الإبدال، ومواضعَ الحذفِ في باب وقْفِ حمزةَ وهشامٍ على الهمز إذا انتهينا إليه إن شاء الله تعالى.

ثمَّ نرجعُ إلى كلام الناظم .

* * *

وَتَسْهِيلُ أُخرَى هَمْزَتَين بكِلْمَةٍ
(سَمَا)وَبِذَاتِ الفَتْحِ خُلْفٌ (لِ)تَجْمُلاَ

وَقُلْ أَلِفاً عَنْ أَهْلِ مِصْرَ تَبَدَّلَتْ
لِـ(وَرْشٍ) وَفِي بَغْدَادَ يُروَى مُسَهَّلاَ

نوَّعَ النَّاظمُ رحمه الله تعالى الهمزتَين في هذا الباب خمسةَ أنواع:

النَّوعُ الأوَّلُ: أن تكونا مفتوحَتَين نحو ﴿ أَأَنْذَرْتَهُمْ ﴾.

النَّوعُ الثَّاني: أن تكونَ الأُولى مفتوحَةً، والثَّانيةُ مضمُومةً نحو: ﴿أَأُنَبِّئُكُمْ﴾[٢] .

النَّوعُ الثَّالثُ: أن تكونَ الأُولى مفتوحةً، والثانيةُ مكسُورةً نحو: ﴿أَئِذَا مِتْنَا﴾[٣] .

---

(١) انظر الكتاب ٣/٥٤١، وشرح الشافية ٣/٣٠-٣١ .
(٢) سورة آل عمران : ١٥ .
(٣) سورة ق: ٣ .

والنَّوعُ الرَّابعُ: أن تكونا مفتُوحَتَين، لكن بعدهما همزةٌ ساكنةٌ نحو: ﴿أَآمَنْتُمْ بِهِ﴾[1].

والنَّوعُ الخَامِسُ: أن تكونا مفتُوحَتَين إلا أنَّ الثَّانيةَ منهما همزةُ وصلٍ نحو: ﴿آلذَّكَرَيْنِ﴾[2].

فأمَّا النَّوعُ الأوَّلُ والثَّاني والثَّالثُ فذَكَرهنَّ في هذَين البيتَين، وأخبَرَ أنَّ نافعاً وأبا عمروٍ وابنَ كثير يُسهِّلُونَ الثَّانيةَ منهما بينَ بينَ على ماتقدم، وهم المرمُوزون في كلمة: « سَمَا » ، وأخبَرَ أنَّ في المفتوحة منهنَّ خلافاً عن هشامٍ، وهو المرموز في لام: « لِتَجمُلاَ » ، وأخبرَ أيضاً أنَّ أهلَ مصرَ أبدلوهَا لِوَرشٍ أَلِفاً محضَةً[3] ـ أعني المفتوحةَ ـ التي اختُلِفَ فيها عن هشَامٍ، وسهَّلَهَا بينَ بينَ أهلُ بغدادَ عنه، والباقون يحقِّقُونَ الهمزتين في الأنواع الثَّلاثة .

و لم يتعرَّض النَّاظمُ هنا لذكر مَن يَفصِلُ (بينَ الهمزتَين بألِفٍ لا في حالِ التَّحقيق، ولا في حال التَّسهيل، بل أخَّرَ ذلك إلى آخرِ الباب، حتَّى فَرَغَ من أحكام التَّحقيق والتَّسهيل .

---

(١) سورة الأعراف: ١٢٣ .

(٢) الأنعام: ١٤٣ .

(٣) قال في البارع:

في كلمة أخراهما قد سهلت وذات الفتح منهما قد أبدلت

بمصر ... ...

وقال ابن بري:

ولكن في المفتوحتين أُبدلت عن أهـل مصرَ ألفاً ومُكِّنت

(فصل :

ولْنُقَدِّمْ بين يَدَي الاحتجاج قانوناً في معرفة أحكامِ الهمزتين إذا التَقَتَا من كلِمةٍ واحدةٍ .

اعلَم أنَّ الهمزتَين إذا كانتا من كلمة واحدةٍ، فإنَّ الثَّانيةَ منهما تُبدَلُ[1] ولابُدَّ، سَاكنَةً كانت أو متحرِّكَةً .

فالسَّاكنةُ تُبدَلُ بحسب حركةِ ما قبلها فنقول: آمن، وأُومن، وإِيمان، والأصلُ: أَأْمَن، وأُؤْمِنُ، وإِئْمَان .

وأمَّا المتحرِّكَةُ فتُنظَر فإنْ كانَت طَرَفاً أُبدِلَت ياءً بأيِّ حركةٍ تحرَّكَت، فتقولُ في « جاءِء »: جآءٍ، فيصيرُ كقَاضٍ، وتقولُ في مثل « جَعفَر » من قَرأْتُ: قَرْأَيْ، والأصلُ: قَرءَءٌ تُبدَلُ الثَّانيةُ ياءً، ثمَّ تُبدَلُ ألفاً؛ لتحركها وانفتاحِ ما قبلَها، وكذلك تقولُ في مثل « فُلفُل » من قَرأْتُ: قُرْءٍ في الرفع والجرِّ، وفي النصب: قُرءِيًا، أُبدِلَت الهمزةُ ياءً، والضَّمَّةُ قبلها كسرةً، ثمَّ صار كقاضٍ، وإنما أُبدِلَت ياءً لأنَّهَا لو أُبدِلَت واواً، لانقَلَبَت ياءً في هذا المحل:

رَأَى الأَمرَ يُفضِي إلى آخِرٍ فَصَيَّرَ آخِرَهُ أَوَّلاً

وإن كَانَتا[2] أَوَّلاً، فتنظُر فإن كانت الثانيةَ مكسُورةً، أُبدِلَت ياءً .

وإن كانت مضمومَةً، أُبدِلَت واواً نحو: « أَإِمَّةٌ » وأنا أَأُمُّ، تقول فيهما: أَيِمَّةٌ وأنا أَوُمُّ، وإنما أُبدِلَت هنا على حركتها؛ لأنها لو كانت وحدَهَا لسُهِّلَت بينَهَا وبينَ حرفٍ من جِنْس حركتِهَا، فلمَّا وَجَبَ أن تُبدَلَ،

---

(١) قال في الكتاب ٥٥٢/٣: « واعلم أن الهمزتين إذا التقتا في كلمة واحدة لم يكن بد من بدل الآخرة » .

(٢) في ب: كانت .

أُبدِلَت على حركتِهَا .

وإن كانت مفتوحةً فَتُنظَرُ، فإن انكسَرَت الأُولى أُبدِلَت ياءً .

وإن انضَمَّت أُبدِلَت واواً، فتقولُ في مثل « إصبَعْ » من أَمَّ: إِيَمٌّ، والأصلُ: إِئْمَم، نُقِلَت حركةُ الميم الأُولى إلى الهمزة السَّاكنة، وأُدغِمَت الميمُ في الميم، ثمَّ أُبدِلَت الهمزةُ ياءً .

ويَقول في مثل « أُصبَعْ » من أَمَّ أيضاً: أُوَمْ، والأصلُ: أُؤْمَمْ، ثمَّ فُعِلَ بهما ما تقدَّمَ .

وإنما أُبدِلَت)[1] (هكذا بعد الفتحة؛ لأنها لو كانت وحدَهَا، هكذا يُفعَلُ بها نحو: جُؤَن ومِئِية .

وإذا نفتَحَت الأُولى ففيها للنُّحَاة[2] مذهبان:

قيل: تُبدَلُ واواً، وهو مذهبُ أبي الحسن الأخفش[3] .

وقيلَ: تُبدَلُ ياءً، وهو مذهبُ المازني[4]، وعليه أكثرُ النُّحَاةِ، وذلك نحو « أفعَل » من أَمَّ يَؤُمُّ، تقول: أنَا أَوَمُّ من هذا، أو: أَيَمُّ من هذا، والأصل: أَأْمَم، فنَقَلُوا وأَدغَمُوا، وكان القياسُ أن تُبدَلَ ألفاً؛ لأنها لو سُهِّلَت وحدَهَا لَقَرُبَت من الألف، ولكن تَعذَّرَ هنا فيها البَدَلُ؛ لأنَّ الألفَ لا تقبَلُ الحركةَ، فكرهوا أن يُبدِلُوا مكان مَن يَقبَلُ الحركةَ حرفاً لا يَقبَلُهَا .

فأمَّا المازنيُّ فقال:القياسُ أن تُبدَلَ ألفاً، ولما تعذَّرَت الألفُ رُجِعَ إلى

---

(١) ما بين القوسين كتب على بضع ورقة .

(٢) انظر شرح الشافية ٣/٥٦-٥٨ .

(٣) تقول عند الأخفش في أُينَّ: أُونَّ انظر شرح الشافية ٣/٥٦ .

(٤) وعند المازني أَيَنٌّ في آوَنٌّ انظر شرح الشافية ٣/٥٦ .

حرفٍ يَقرُبُ من الألف، وهو الياءُ، هي أقرَبُ إليها من الواو، ولأنَّ اليـاءَ تخرُجُ من وسط اللسان، والواوُ من الشَّفَتين .

وأمَّا أبو الحسن فقال: إنَّ هذا المحلَّ تُقلَبُ فيه الألـفُ واواً في نحـو: «ضَاربة» تقـول فيـه: ضَـوَارِب، وقـد قـالت العـرَبُ في جمـع آدَمَ: أَوَادِم، والأصلُ: أَأَدِم، فأبدلوها واواً.)[1] .

وحجَّةُ[2] مَن سهَّلَ الهمزةَ الثَّانية في هذا الباب:أنَّ الهمزَةَ على انفرادها مستثقَلَةٌ؛ لِبُعدِ مَخرَجهَا، ولذلـك / شُبِّهَتْ بـالتَّهوُّعِ[3]، فلمَّـا لاصَقَتْهَـا ٢٣٧/أ همزةٌ أخرى، تأكَّدَ الثِّقَلُ، فسَهَّلَ الواحدةَ منهما لذلك، وسهَّلَهَا بينَ بينَ؛ أي: بينَ الهمزةِ والحرفِ السَّـاكنِ الـذي يُناسـبُ حركتَهَـا؛ لقربِهَـا منـه، وكان ذلك أَولى من إبدالها؛ لأنَّ فيه إبقاءَ بعضِ لفظِها .

قال أبوعمرو[4]: وهذه القراءةُ لغةُ قُرَيشٍ، وسـعدِ بـنِ بكـرٍ، وكنانـةَ، وعامَّةِ قَيسٍ، وهي الأكثَرُ في كلام العرب .

قلت: في تسهيلها بينَ بينَ إشعارٌ بأنَّ التقاءَهُمَا عـارِضٌ، ولأنَّ الهمـزةَ مفرَدَةٌ، وإلا فالقياسُ أن تُبدَلَ إمَّا ياءً أو واواً على ما قلناه في قانون التقـاءِ الهمزتَين .

---

(١) انظر الكتاب ٥٥٢/٣ ، وما بين القوسين أفرد في نصف ورقة ملحقة .

(٢) انظر الحجة للفارسي ٢٧٥/١-٢٧٦ .

(٣) انظر الكشف ٧٢/١ علل اختلاف القراء في اجتمـاع الهمزتين، قـال السـخاوي في عمدة المفيد:

أو أن تفوه بهمزة متهوعا فيفرَّ سامعها من الغثيان

قال سيبويه: فثقل عليهم ذلك؛ لأنه كالتهوع ٥٤٨/٣. والتهوع: التقيؤ. الصحـاح (هوع) .

(٤) انظر الجامع ٤٩٠/٢ .

وحُجَّةُ[1] مَن حقَّقَ الثَّانيةَ: أنــه أَتَـى بهـا علـى مـا يَجِـبُ، ولم يُـرَاعِ اجتماعَهما؛ لأنه عارضٌ إنما كان بدخُول همزة الاستفهام علـى مـا أوَّلُـهُ همزةٌ، وصار التقاءُ همزتَين عنده كالتقاء حرفَين من حروف الحلق نحـو: ﴿قالَ قَدْ وَقَعَ عَلَيكُمْ﴾[2]، و﴿كَلِمَةُ ا للهِ هِيَ العُلْيَـا﴾[3]، و﴿زُحْـزِحَ عَـنِ النَّارِ﴾[4]، وشبهِهُ .

قـال أبـو عمـرو[5]: وهـذه القـراءةُ لغـةُ عامَّـة تميـمٍ، وهُذَيــلٍ، ومَــن جاوَرَهُم.

وقال أبو زَيد[6]: سمعتُ مَن يقولُ: اللَّهُمَّ اغفِرْ لي خَطَائِي، كقولِـكَ: خَطَاعِي .

قلتُ: ما حكاه أبو زيدٍ أبعَدُ في التَّحقيق من نحو: أَأَنتَ؛ لأنَّ الهمزتَين فيه من كلمةٍ واحدةٍ، ولا يُجمَعُ بينهما في لغة الأكثرِ .

وحُجَّةُ[7] وَرشٍ في إبداله الثَّانيةَ ألفاً في ﴿أَأَنْذَرْتَهُمْ﴾، وبابِهِ: أنَّ هـذا

---

(١) انظر الكشف ٧٣/١ .

(٢) سورة الأعراف: ٧١ .

(٣) سورة التوبة: ٤٠ .

(٤) سورة آل عمران: ١٨٥ .

(٥) لم أقف عليه .

(٦) ذكر ابن جني في سر الصناعة، بـاب الهمـزة حكايـة أبـي زيـد هـذه، وذكـر معهـا درائِيء، وقال: فشاذ لا يقاس عليه. ٧١/١-٧٢، وذكـر في المنصـف ٥٧/٢ أن أبـا زيد ذكر ذلك في كتاب الهمز المقيـس . وغـير موجـودة فيمـا طبـع منـه، وقـال في الخصائص/ ما حكاه أبو زيد وأبو الحسن من قولهم: غفر ا لله خطائئه، وحكـى أبـو زيد: دريئة ودرائئ ١٤٣/٣، وفي ٦/٢ من المصدر نفسه .

(٧) انظر الكشف ٧٣/١ .

البدلَ وإن كان على غير قِياسٍ، إذ يُمكِنُ جعلُهَا بينَ بينَ على قياس التَّسهيل، فقد جَآء عن العربِ، ووجهُهُ: أنهم فَرُّوا من الهمزة فِراراً كُلِّياً فلم يُبقُوهَا ولا بعضَهَا، بل فَرُّوا إلى الألِفِ لأنه أخَفُّ منها .

قال سيبويهِ(١): «وليس ذا بقياسٍ مستَتِبٍّ.» يُريدُ البدَل في نحو ﴿أأنذرتهم﴾

قال(٢): « وإنما يُحفَظُ عن العرب كما يُحفَظُ الشيء الذي تُبدَلُ التاءُ من واوه نحو: أَتلَجْتُ، فلا يُجعَلُ قياساً في كل شيءٍ من هذا الباب، وإنَّمَا هي بدلٌ من واو « أَولَجْتُ » .

فمِن ذلك « مِنسَاةٌ » وأصلها(٣) : مِنسَأَةٌ، وقد يجوزُ في ذلك كلِّهِ البدلُ حتَّى يكونَ قياساً مُتْلَئِبّاً إذا اضْطرَّ الشَّاعرُ، قال الفرزدقُ(٤):

رَاحَت بمَسْلَمَةَ البِغَالُ عَشِيَّةً فَارْعَيْ فَزَارَةُ لاَ هَنَاكِ المرْتَـعُ

فأَبدَلَ الألفَ مكانها، ولو جَعَلها بينَ بينَ لانكَسَرَ البيتُ » ـ يُريدُ الأصل: لا هَنَأَكِ ـ .

« وقال حسَّانُ(٥):

سَالَتْ هُذَيلٌ رَسُولَ الله فَاحِشَةً

ضَلَّتْ هُذَيلٌ بِمَا جَاءَتْ وَلم تُصِبِ

---

(١) الكتاب ٣/٥٥٤ . ورواية المطبوع: مُتْلِئِبٌّ: (وهو المستقيم) .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) في الكتاب: « وإنما أصلها » المصدر نفسه .

(٤) من الكامل،وهو في ديوان الفرزدق:١/٤٠٨،والخصائص٣/١٥٢،والمحتسب ٢/١٧٣ .

(٥) الشاهد في ديوان حسان: ٣٧٣،والرواية فيه: «سألت» وهي على هذا لا شاهد فيها، وانظر الكتاب ٢/١٣٠ بولاق، والمقتضب ١/١٦٧، والحجة ٢/٢١٨، ٧/٣١٧ .

وقال القُرشيُّ زَيدُ بن عمرُو بنِ نُفَيل[١]:

سَالَتَانِي الطَّلَاقَ أَنْ رَأَتَا مَا ... لِي قَلِيلاً قَدْ جِئْتُمَانِي بِنُكْرِ

فهؤلاء لَيْسَ لغتُهُم: سِلْتُ ولا تَسالُ. »[٢] - يريد أن مُنشِدينَ « سالت » و«سَالَتاني» لغتُهُم الهمزُ، ويقولُ في المضارع: يَسْئَل. والذينَ ليس لغتُهُم الهمزُ فيه، يقولون: / سِلْتُ تَسَالُ، كهِبْتَ تَهَابُ، وخِفْتَ تخَافُ . ٢٣٨/أ

قلتُ: وقد يُخرَّجُ البدلُ هنا على وجهٍ من العربيةِ؛ وذلك أنه لما دخلَت ألفُ الاستفهام على أَلِفِ القطع، والتقى همزتان لا يمكن الوقفُ على الأولى دون الثَّانية، أشبَهَ التقاءَ الهمزتين من كلمة واحدة، كقولك إذا بَنيتَ (أفعَل من) من: أَمَّ يَؤُمُّ، تقول: إنَّه أَأَمُّ مِن زَيدٍ، والأخفشُ يُبدِلُ همزَه واواً، والمازنيُّ يُبدِلهما ياءً، وقد تقدَّمَ ذلك، وكان الوجهُ هنا أن يُبدِلَ ياءً أو واواً، إلا أنه كَرِهَ مخالَفَةَ المصحف[٣]، ولم يُعتَبَرْ هذا في نحو: «أَإِذَا» و «أَأُنزِلَ » ؛ لأنه على خِلافِ الأصلِ .

قال أبو العباس المهدويُّ[٤] رحمه الله: فإن قيلَ: إنَّ وَرشاً إذا أَبدَلَ من الهمزة الثَّانية من ﴿أَأَنذَرتَهُم﴾ وبابِهِ ألفاً، صار قد جَمَعَ بين ساكنين؛ وهما الألفُ المبدَلَةُ من الهمزة، والحرفُ[٥] الذي بعدها، وليس الثَّاني مدغماً.

---

(١) الكتاب ٢/١٥٥، و٣/٥٥٥، وتحصيل عين الذهب رقم الشاهد: ٤١٣، وتأويل مشكل القرآن: ٥٢٧، وعيون الأخبار: ١/٢٤٢، وقد نسب إلى نُبَيْه بن الحجاج السَّهمي، انظر شرح أبيات سيبويه ٢/١١، والنكت ٢/١٧٠، والخزانة: ٦/٤١٠، وتردد صاحب اللسان (ويَا) في النسبة إلى واحد منهما. ونسب كذلك إلى لأبي الأعور سعيد بن زيد بن عمرو المذكور، في البيان والتبين: ١/١٣٥ .

(٢) انتهى كلام سيبويه: ٣/٥٥٥ .

(٣) انظر نثر الجمان ص: ١/١٠٥ .

(٤) شرح الهداية لوحة: ١٦ بتصرف .

(٥) يعني: النون .

فالجوابُ عن ذلك من وجهَين:

أحدُهما: أنَّ يونُسَ[1] أجازَ اجتماعَ السَّاكنين، لذا كان الأوَّلُ منهما حرفَ مدٍّ ولينٍ، وإن لم يكن الثَّاني مُدغَماً نحو: اضربَانْ زَيداً إذَا أدخَلْتَ النونَ الخفيفةَ في الأمر للاثنين، وكذلك لجماعةِ المؤنَّثِ إذا فصَلْتَ بألِفٍ بين النُّوناتِ فقلتَ: اضْربنَانْ زيداً . »

قال أبو عمرو[2]: وحكَى الكوفيُّونَ سماعاً عن العرَبِ: « التَقَت حَلَقَتَا البِطَانِ[3] » و « له ثُلُثَا المال » ، بإثباتِ الألف، وبيانِهَا في حال الوصل .

قلتُ: إذا صحت حكايةُ الكوفيِّين، فقراءةُ وَرشٍ أقرَبُ؛ لأنَّ السَّاكنين فيما حَكَوا من كلمتين .

قال أبو عمرو: ولم يقُولوا ذلك ولم يُجيزُوه إلا عن سماعٍ من العراب، وإنما جازَ الجمعُ بين ساكنين في هذا؛ لأنَّ المدَّةَ التي في الألف لِلُزُومِ حركةِ ما قبله، لا تقومُ مَقامَ الحركة، كنحو قِيامِهَا في المدغَم في قولك: دابَّة .

قلتُ: يُريدُ لو كان السَّاكنُ الأوَّلُ غيرَ الألف، لم يجزْ أن يَجمَعَ بين ساكنين، وإن كان الأولُ منهما الياءَ والواو؛ لأنَّ الألفَ لها في كلام العرب اختصاصاتٌ دون الياء والواو؛ منها:

أنها تنفَرِدُ في الرِّدفِ، فلا تدخُلُ معها الياء والواو .

---

(١) أجازه يونس وناس من النحويين، ولهذا لم تقله العرب، وليس له نظير في كلامها لا يقع بعد الألف ساكن إلا أن يدغم. الكتاب ٥٢٧/٣ .

(٢) انظر اللباب للعكبري ٦٩/٢، والمستقصى ٣٠٦/١، وجمهرة الأمثال ١٥٣/١، والإنصاف: ٦٦٦/٢، ومثله: ثلثا المال: قال: « ... فهو من الشاذ النادر الذي لا يقاس عليه، ولا يعتد به لقلته . » .

(٣) في النسختين: البَطْن .

ومنها: اختصاصُهَا بالتأسيس، فإذا كانت القافيةُ في نحـو « المراكـب » لم يجُزْ معها: مَركَب، ولا كَوكَب، ولا غَيهَب .

ومنها: أنها لا يكونُ ما قبلها إلا مفتوحاً .

ومنها: أنها لا تقبَلُ الحركةَ .

ومنها: أنَّ اللسَانَ لا يقرَعُهَا .

قال أبو العباس[1]:

والوجهُ الثَّاني: أنَّ الألـفَ المبدَلَـةَ مـن الهمـزة كـالمتحرِّكِ؛ لأنَّ البـدلَ عارضٌ، والعارضُ لا يعتدُّ به، ألا تَرَى أنَّ مَن خفَّفَ الهمـزةَ في « تُؤْوِيـه » وقلَبَهـا واواً لانضمـام مـا قبلَهـا فـاجتمعت واوان الأولى منهمـا سـاكنةٌ، والثانيـةُ متحركـةٌ، ولم يُدغِـم أحَـدَ المثلَـين في صاحبـه علـى قـول أكـثر النَّحويين، وذلك لأنَّ الواوَ في تقدير الهمزة، فلم يعتدَّ بها، ولولا ذلـك لم يجُزْ إظهارُهَا مع الـــواو التي بعدها، إذ لا يجتمع في كلام العرَبِ مِثْلاَن الأَوَّلُ منهما ساكنٌ، / والثَّاني متحرِّكٌ إلا أُدغِمَ الأَوَّلُ في الثاني » . ٢٣٩/أ

فإن قيلَ: كيـف يَمُـدُّ وَرشٌ الألـفَ المبدلـةَ في نحـو: ﴿ أَأَنذَرْتَهُـمْ ﴾ وبابه؟ »

فالجوابُ أن نقولَ: إنْ كانَ بعد ألـفٍ سـاكنٍ مدَّهَـا مشبَعَةً؛ لأجـل ذلك السَّاكن نحو ﴿ أَشْفَقْتُمْ ﴾ و﴿ أَقْرَرْتُمْ ﴾ .

وإن كان متحركاً، جرَت له فيها ثلاثةُ أوجُهٍ، وهي المذكـورةُ لـه في «ءَاَتـى » وقـد تقدَّمَـت، وذلـك في قوله تعـالى: ﴿ أَأَلِدُ وأَنَـا عَجُـوزٌ ﴾[2] و﴿أَأَمِنتُمْ مَن في السَّمَاءِ﴾[3] لا غير .

فإن قيلَ: لِمَ مَدَّ للسَّاكن ولم يَمُدَّ لِلْهمزَةِ .

فالجوابُ: أنَّ الألفَ لمَّا اكتَنفَهَا سبَبَان مدَّهَـا لأحدِهِمَـا، إذ لاَ يمكـن

---

(١) شرح الهداية لوحة: ١٦ باب الهمز المتحرك بتصرف .

(٢) سورة هود: ٧٢ .

(٣) سورة الملك: ١٦ .

مدُّهَا لهما، وكان السَّاكنُ أقوى؛ لأنه متأخِّرٌ، والسَّبَبُ المتأخِّرُ أقوى في باب المدِّ من المتقدم بدليل إجماعهم على إشباعِ المدِّ له في « الطَّامَّة » وبابِهِ، ولم يُجمِعُوا على الإشباع في « ءآتى » .

فإن قيلَ: لِمَ جازَ التَّسهيلُ بينَ بينَ في ﴿آنذَرتَهُم﴾، وبابِهِ، وأنتَ تجمَعُ بين السَّاكنين، وذلك أنَّ الهمزةَ المسهَّلَةَ بينَ بينَ تقرُبُ من السَّاكن، وبعدها ساكنٌ، والذي يدلُّ على أن المسهَّلَ يقرُبُ من السَّاكن إجماعُ العرَبِ على ترك تسهيلِهَا مبتَدَأَةً .

فالجوابُ: أنَّ الهمزةَ المسهلةَ وإن كانت تقرُبُ من السَّاكن كما قلنا، فإنها بزِنَتِهَا متحرِّكةٌ .

قال سيبويه[1] : « ويدلُّكَ على ذلك قولُ الأعشى[2]:

أَأَنْ رَأَتْ رَجُلاً أَعشَى أَضَرَّ بِهِ رَيبُ المُنونِ وَدَهْرٌ مُتْبِلٌ خَبِلُ

فلو لم تكن بِزِنَتِهَا محقَّقَةً لانكَسَرُ البيتُ[3]. »

قلت: وجهُ الاستدلال بالبيت: أنه من عَروضِ البَسيط، من ضَربِهِ الأوَّلِ، وتقطيعُهُ في الدائرة :

مستَفعِلُن فَاعِلُن مستَفعِلُن فَاعِلُن ومثلُها . ثمَّ قد تسقُطُ سَينُ (مستَفعِلن) للزحاف، ويسمَّى سُقُوطُها «الخبن» ويصيرُ مستفلعن إذ ذاك (مفاعِلُن). فقوله: « أأن رأت » تقطيعه: (مَفَاعِلن) مزحوفٌ سقطَت سينه، وهمزةُ (أن) مسهَّلَة، كذلك سُمِعَ، فلو لم تكُنْ بزِنَةِ المحقَّقَة

---

(١) الكتاب ٣/٥٤٩-٥٥٠ .

(٢) في ديوانه: ٤٢، والكتاب ٣/١٥٤، ٥٥٠، والمقتضب ١/١٥٥، وشرح الشافية ٣/٤٥ .

(٣) قال سيبويه: « والمخففة فيما ذكرنا بمنزلتها محققة في الزنة » . وساق الشاهد ثم ذكر هذا. ٣/٥٤٩-٥٥٠ .

المتحركة، ـ وكانت كالسَّاكنة المحضة ـ لالتقى ساكنان، وذلك لايجوزُ في هذا العروض .

فإن قيلَ: لِمَ اختُصَّت الهمزةُ الثَّانيةُ في هذا الباب بالتَّسهيل دون الأُولى ؟

فالجوابُ: أنَّ الأُولى لا يُمكِنُ فيها وجهٌ من وجوهِ التَّسهيل؛ أمَّا تسهيلها بينَ بينَ فمتعذِّرٌ؛ لأنها إذا سُهِّلَت كذلك قَرُبَت من السَّاكن، / ٢٤٠/أ وكما لا يُبتَدَأُ بالسَّاكن المحضِ، كذلك لا يُبتَدأُ بما قَرُبَ منه، وإبدالها أيضاً متعذِّرٌ إذ لا حركةَ قبلها تُبدَلُ منها، وحذفُهَا متعذِّرٌ إذ لا شيءَ تُلقَى حركتُهَا عليه .

فإن قيلَ: هذه الوجوهُ متعذرةٌ في الابتداء بها، فهلاَّ سُهِّلَت في اتصالها بما قبلها ؟

فالجوابُ: أنه لما عَزَمَ على ألاَّ يَجمَعَ بين همزتين، سهَّلَ التي يكون تسهيلُهَا لازماً، ولا تختلفُ، وذلك في الثانية .

فإن قيلَ: همزةُ بينَ بينَ بزِنَةِ المحقَّقة كما قلناه، فلِمَ لا يجوزُ أن تقعَ أوَّلاً، فيُبتَدَأَ بها، كما وقع بعدها السَّاكنُ في نحو « أَأَنْ رَأَتْ رَجُلاً » ؟

فالجوابُ: أنَّ الابتداءَ بالسَّاكن مُحَالٌ في طباعهم، والجمعُ بين السَّاكنين في كلامهم ليس مُحَالاً، إنما هو مستثقَلٌ، ألاَ تَرَاهُم يُجيزُونَه في الوقف وفي الوصل بشُرُوطه، وقد ذكرناها في باب المدِّ، فلما كانت الهمزةُ المسهَّلةُ بزِنَةِ المحقَّقة، وكانت أيضاً تقرُبُ من السَّاكن، حَكَمُوا لها بحكم السَّاكن إذا وَقعت في موضع وُجُودِ السَّاكن فيه محال[1]، فراراً من المحال، حتى دعاهنَّ ذلك إلى أن فرُّوا ممَّا قَرُبَ منه، وحكَمُوا لها بحكم

---

(١) غير ظاهر في: أ .

المتحرِّكِ في موضعٍ ليسَ وُقُوعُ السَّاكنِ فيه مُحَالاً عمَلاً بما فيها من الحُكْمَين .

قوله: « وتسهيلُ » يريدُ بينَ بينَ، وهكذا إذا أطلَقَ هذا اللفظَ، فالمرادُ به هذا، فإن أرادَ غيرَهَ قيَّدَ .

وقوله: « أُخْرى » يُريدُ الثَّانيةَ؛ لأنَّ الأُولى محقّقةٌ للجميع إلا على مذهبِ ورشٍ في باب النَّقْلِ، فإنه إذا وقَعَ قبلها ساكنٌ صحيحٌ نَقَلَ حركَتَهَا إليه، وحذَفَهَا، ولولا تحقيقُهَا عنده لم يَجُزْ ذلك، وذَلك نحو قوله تعالى: ﴿ قُلْ أَأَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللهُ ﴾[1].

وقوله: « بكِلْمة » تحرَّزَ به من وقوعِها في كلْمتين .

وقوله: « بكِلْمة » يُريد: ﴿ أَأَنْذَرْتَهُمْ ﴾ وهو على عادةِ القرَّاء كما قلناه .

وقوله: « سَمَا » هو فعلٌ مَّاضٍ فاعلُهُ مضمَرٌ فيه يعودُ على « وَتَسْهِيلُ » وهو في موضعِ خبرِ « تَسْهيلُ » كأنه يُشيرُ إلى شُهرتِهِ في العربيةِ، وفُشُوِّه في اللغة .

وأطلَقَ قولَه: « همزتَيْنِ بكِلمَةٍ » وهو يُريدُ ثلاثةَ أنواعٍ؛ مفتوحتَين نحو: «أَأَنتُم» والمفتوحةَ والمضمومةَ نحو: « أَأُنزِلَ » والمفتوحةَ والمكسورةَ نحو: «أَإِذَا» فكأنه يَقُولُ: أهلُ « سَمَا » يُسهِّلُونَ / الثَّانيةَ من الهمزتين من كلمة واحدةٍ، كيفما كانت الهمزةُ مفتوحةً أم مكسورةً أم مضمومةً . ٢٤١/أ

وموضع قوله: « بكِلْمة » خفضٌ على أنه صفةٌ لـ « هَمزيتن » ثم أخرَجَ من الأنواع الثلاثة الهمزةَ المفتوحةَ بالخلاف عن هشَامٍ، ولم يذكُرْ أبو

---

(١) سورة البقرة: ١٤٠ .

عمرو له في « التيسير »[1] إلا التسهيلَ .

ولامُ « لِتَجمُلَ » لامُ « كَي » ، والفاعلُ به مضمَرٌ يعودُ على التلاوة، يدلُّ عليها سياقُ الكلام، وكأنَّ الرَّاوي إذا سوَّغَ في الحرف وجهَين، حَسَّنَه وأباحهُ للقراءة بجميع اللغات، ولم يقصُرْهُ على لغةٍ واحدةٍ، ويحتمِلُ أن يكونَ الضميرُ عائداً على ذات الفتح، وكأنهم اختلَفُوا فيها لتَظهَرَ فيها اللغتان الفَصِيحتان، فكان هذا سبباً لجَمَالِها، ونظيرُهُ قولُهُ تعالى: ﴿فَالتَقَطَهُ آلُ فِرعَونَ لِيَكُونَ لَهُم عَدُوّاً وَحَزَناً﴾[2]. إنما التَقَطَهُ ءالُ فرعونَ ليكون لهم وَلَداً، فَئالَ أَمْرُه إلى أن صَار لهم عدُوّاً وحَزَناً .

ويُسمِّي بعضُ النُّحاةِ هذه اللامَ لامَ العاقِبَة[3]، والأمرُ على ما قلناه .

ثمَّ قال:

وَقُلْ أَلِفاً عَن أَهْلِ مِصرَ تَبَدَّلَتْ

الضميرُ في « تبدَّلت » عائدٌ على « ذاتِ الفتحِ » .

ونَصَبَ « ألفاً » بـ « تبدَّلت » .

والضمير في « يُرْوَى » يعودُ على « ذَاتِ الفتحِ » ، ولكنه ذَكَّره بمراعاة أنه همزٌ أو نوعٌ من الهمز .

* * *

وحقَّقَهَا في فُصِّلَت (صُحْبَةٌ) ءَأَعـ جَمِيٌّ والأُولى أسقِطَنَّ (لِـ)ـتَسهُلا

أفرَدَ النَّاظمُ بالذِّكرِ من الأنواع الثَّلاثة المتقدِّمَةِ أربعَةَ ألفاظٍ، وهنَّ:

---

(١) التيسير: ٣١-٣٢ ، باب الهمزتين المتلاصقتين في كلمة .

(٢) سورة القصص: ٨ .

(٣) انظر رصف المباني: ٣٠١، وانظر معاني القرآ للزجاج ١٣٣/٤، والدر المصون ٣٣٢/٥ .

﴿أَنْ يُؤتَى أَحَدٌ﴾ في آل عمران[١] و﴿ أَأَعْجَمِيٌّ ﴾ في فصلت[٢] و﴿أَذْهَبْتُمْ ﴾ في الأحقاف[٣] و﴿ أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ ﴾ في القلم[٤]، وإنما أفردَهُنَّ لأنَّ مِنَ القرَّاء مَن يَقرَؤُهُنَّ بالاستفهام[٥] ، فيَكُنَّ من هذا الباب، ومِن القرَّاءِ مَن يَقرَؤُهُنَّ بالإخْبَارِ[٦]، فلا يَكُنَّ من هذا الباب .

فالمذكور في هذا البيت منهنَّ ﴿أَعجَميٌّ﴾ في فُصِّلَت، قرأهُ بالإخبارِ بهمزةٍ واحدةٍ هشَامٌ، والباقون بالاستفهام، وهُم على قِسمَين:

قسمٌ يحقِّقُهُمَا معاً، وهم المرمُوزُون في (صُحْبَةٌ) أبو بكر وحمزةُ والكِسَائيُّ .

وقِسمٌ يحقِّقُ الأُولى ويُسهِّلُ الثَّانية، وهم الباقون، وهم الحِرْمِيَّان وأبوعمرو وابنُ عامر / وحفصٌ، وهم على ما تقدَّم كلٌّ على أصلهِ، إلاَّ أنَّ حفصاً وابنَ ذكوَانَ نَقَضَا هنا أصلَهُمَا فَسَهَّلاَ . ٢٤٢/أ

---

(١) آية: ٧٣ .

(٢) آية: ٤٤ .

(٣) آية: ٢١ .

(٤) آية: ١٤ .

(٥) ﴿أن يؤتى أحد﴾ قرأها بالاستفهام ابن كثير. التيسير: ٨٩ .
﴿أأعجمي﴾ قرأها بالاستفهام من السبعة الجميع عدا هشاماً، فإنه يقرؤها بهمزة واحدة على الخبر، ومن القراء من يسهل ومنهم من يحقق. عن التيسير بتصرف: ١٩٣ .
﴿أذهبتم﴾ قرأها بالاستفهام هشام وابن كثير وابن ذكوان. عن التيسير بتصرف: ١٩٩-٢٠٠ .
﴿أن كان﴾ قرأها بالاستفهام أبو بكر وحمزة وابن عامر. عن التيسير بتصرف: ٢١٣ .

(٦) وهم الباقون؛ أي: الذين لم يذكرهم فيما تقدم .

وحجَّةُ مَن قَرَأَ: ﴿ءَأَعْجَمِيٌّ﴾ بهمزتين: أنه أدخلَ همزةَ الاستفهام التي معناها الإنكارُ، على همزة « أَعجمي » ومعنى الإنكار في ذلك أنَّ الكفارَ يقولون تعنُّتاً منهم: هَلاَّ نَزَلَ القرآنُ بلغةِ العَجَمِ، فقيل لهم: ﴿وَلَو جَعَلنَاهُ قُرآناً أَعْجَمِيّاً﴾ كما اقتَرَحُوا لَمَا تركُوا التَّعنُّتَ منهم، و﴿ لَقَالُوا لَولاَ فُصِّلَتْ آيَاتُهُ﴾ أي: هلاَّ بُيِّنَتْ ولُخِّصَتْ بلسَان نفقَهُهُ ﴿ ءَأَعْجَمِيٌّ وعربيٌّ﴾ أي: قرآنٌ أعجميٌّ، ورسُولٌ عربيٌّ[1] أي: أَيجتَمِعُ هذان .

ففي رفع ﴿ ءَأَعجَميٌّ ﴾ على هذا وجهان:

أحدهما: أن يكون فاعلاً بفعلٍ محذوف، التقدير: أيكونُ أعجميٌّ وعربيٌّ، فلمَّا حذَفَ الفعلَ، وَلِيَ الاستفهامَ الاسمُ .

الثَّاني: أن يكونَ مبتدأً والخبرُ محذوفٌ التقدير: أَمِنْهُ أعجميٌّ ومنه عربيٌّ .

وحُجَّةُ[2] مَن قرأ بهمزةٍ واحدةٍ أحدُ وجهَين:

إمَّا أن يكونَ حذف همزةَ الاستفهام اتكالاً على قرينةِ الحال كما قال[3]:

فَوَ اللهِ مَا أَدرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيَا
بِسَبْعٍ رَمَينَ الجَمْرَ أَمْ بِثَمَانِ

يريدُ: أَبِسَبعٍ، وكما قال الآخَرُ[4]:

---

(١) انظر الحجة للفارسي ٦/١١٩،١٢٢، والكشف ٢/٢٤٨-٢٤٩، والكشاف: ٣/٤٥٥ ـ ٤٥٦، والدر المصون: ٩/٥٣١ ـ ٥٣٢ .

(٢) الكشف ٢/٢٤٨ .

(٣) من الطويل، وهو في ديوان عمر بن أبي ربيعة: ٢٦٦، وفيه: « لعمرك ما أدري » .

(٤) من المتقارب، وهو في ديوان امرئ القيس: ١٥٤ برواية:
تروح من الحي أم تبتكر وماذا يَضُرُّك أن تنتظر

تَروحُ مَعَ الحَيِّ أَمْ تَبْتَكِرْ وَمَـاذَا عَلَيكَ بِأَنْ تَنْتَظِرْ

يريد: أَتَرُوحُ .

وإمَّا أن يكونَ المعنى: هلاَّ فُصِّلَت آياتُهُ تفصيلاً فكان منهما أعجمـيٌّ تَفهَمُهُ العجَمُ، وكان منها عربيٌّ تَفهَمُـهُ العربُ، والمعنـى: أنَّ آيـاتِ ا للهِ تعالى بأَيِّ طريقٍ جـاءتهم وجَـدُوا لها تَعَنُّتـاً؛ لأنهـم غـيرُ طـالبين للحـقِّ، متَّبعُونَ أهواءهم[1] .

والهاءُ في قوله: « وحقَّقَهـا » تعـودُ علـى « أَأَعجَمـيٌّ » ؛ لأنهـا كلمـةٌ، وتقديرُ الكلام: و « أَأَعجَميٌّ » في فُصِّلَت حقَّقَها (صحبـةٌ)، وفيـه حـذفُ مضافٍ دلَّ عليه ما تقدَّم، التقديـرُ: وثانيـةُ أَأَعجمـيٌّ في فُصِّلَـت حقَّقَهَـا صُحبةٌ، وقيَّدَ « أَأَعجميٌّ » بـ « فُصِّلَت » احترازاً من الذي في النَّحل .

ثمَّ قال: « والأُولى أَسقِطَنَّ لِتَسهُلاَ » يُفهَمُ منه ومن قوله: « وحقَّقَهـا » أنَّ الباقين يُثبِتُونَ الأُولى ويُسهِّلُونَ الثَّانية .

والضميرُ في قوله « لتسهُلَ » : يعودُ على « أأعجَمـيٌّ » أي: لِتَسـهُلَ في اللفظ، ويَظهَرُ منه أنَّ مَن أخبَرَ: المعنى عندَه على الاستفهام .

* * *

/ وَهَـمْزَةُ أَذْهَبْتُمْ فِي الاَحقَافِ شُفِّعَتْ ٢٤٣/أ

بِأُخْـرَى (كَـ)ـمَا (دَ)امَتْ وِصَالاً مُوَصَّلاَ

ذكَرَ في هـذا البيـتِ مـن الألفـاظ الـتي أفرَدَهَـا بـالذِّكْرِ قولَـه تعـالى: ﴿أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ﴾ في الأحقاف[2] قَرَأَهُ بهمزتين على الاستفام ابنُ كثـير وابنُ عامر، وهما في ذلك على ما أصَّلَ لهما في أوَّلِ الباب، فابنُ ذَكـوانَ

---

(١) انظر: الدر المصون: ٥٣١/٩ ـ ٥٣٢ .

(٢) آية: ٢٠ .

يُحقِّقُهمَا، وابنُ كَثير يُسهِّلُ الثَّانيةَ، ولهشَام وجهان: التَّحقيقُ والتَّسهيلُ.

وحُجَّةُ مَن قَرَأَه على الاستفهام الذي معناه التقريرُ والتوبيخ: أنَّ المعنى عنده: أَذهَبْتُم طيباتِكُم في حياتكم الدنيا وتطلُبون النَّجَاةَ في الآخرة .

وحُجَّةُ[1] مَن قَرَأَهُ على الخبر أنَّ المعنى عنده: ﴿ أَذْهَبْتُم طَيِّبَاتِكُم ﴾ في حياتكم الدنيا فذوقوا العذاب .

وقال الفرَّاءُ[2]: العرَبُ تَستَفهمُ في التوبيخ، ولا تستفهِمُ، يقولون: ذهبتَ تفعَلُ كذا، وأَذَهَبت تفعلُ كذا ؟ وكلٌّ صوابٌ .

ولا بدَّ في كلا القراءتين من حذف القول التقدير: فيُقالُ لهم: أذْهَبْتُم، كقوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ ﴾[3] أي: فيُقالُ لهم: ﴿ أَكَفَرْتُمْ بَعدَ إِيمَانِكُمْ ﴾ .

وقولُه: « شُفِّعَت » زيدَ عليها « أخرى » .

و « دامَتْ » و« ثَبَتَتْ » بمعنًى .

وَ « وِصَالاً » تمييزٌ، يُريدُ: شُفِّعَت بأخرى فصارتْ بهمزتين، كما تقدم تسهيلُها لمن يُسهِّلُ، وتحقيقُهَا لمن يُحقِّقُ كما ثَبَتَ وِصَالُهَا .

وقال الفاسيُّ[4]: التقدير شُفِّعَت تشفيعاً دائماً دواماً كدوامِهَا؛ أي: ثابتاً ثباتاً كَثَبَاتِهَا، فحُذِفَت هذه الأشياءُ واحداً بعدَ واحدٍ، إلى أن يبقى اللفظ على ماهو عليه الآن، والمعنى: أنَّ ثَبَاتَ التَّشفِيعِ في قراءة ابنِ عامر وابنِ كثير كثباتِ همزةِ « أذهَبْتُم » لا يَبرَحُ ولا يَذهَبُ .

---

(١) انظر الحجة للفارسي ١٨٨/٦-١٨٩، والكشاف: ٥٢٣/٣، والدر المصون: ٦٧٢/٩ - ٦٧٣ .
(٢) معاني القرآن ٥٤/٣ .
(٣) سورة آل عمران: ١٠٦، وانظر: الدر المصون: ٣٤١/٣ .
(٤) اللآلي لوحة: ٤٥ .

قال السَّخاويُّ[١]: وأشارَ بقوله: « كمَا دَامَت وِصالاً مُوصَّلا » إلى أنها كذلك مشَفَّعَة بهمزةِ الاستفهام في مواضعَ من القرآن كثيرةٍ نحو: ﴿أأَشْفَقْتُمْ﴾ وشبهُهُ .

و « مُوصَّلا » نعتٌ لـ « وِصَالاً » يعني: أنه لحُسنِهِ يُنقَلُ ويُوصَّلُ ولا يُهجَر، بل يُوصِّله البعضُ إلى البعضِ .

* * *

وَفِي نونَ فِي أَنْ كَانَ شَفَّعَ (حَمزَةٌ)

و(شعبَةُ) أَيضاً وَ(الدِّمَشْقِي) مُسَهِّلاَ

هــذا الموضعُ الثَّالثُ: وهو ﴿ أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ ﴾[٢] في القلم، قرأَهُ بهمزتَين على الاستفهام / من « سَمَا » في البيت، وهم: حمزةُ وأبو بكر وابنُ عامر، إلاَّ أنَّ حمزةَ وأبا بكرٍ يُحقِّقَان الثَّانيةَ على أصْلِهِمَا، وابنُ عامرٍ يُسهِّلُ في الروايتين . ٢٤٤/أ

وقد ذكَرَ أبو جعفر[٣] عن ابنِ ذَكوانَ وعَن هشَامٍ التَّسهيلَ في هذا الحرف، ولم يُعرِّج عليه النَّاظمُ، ولو في رواية هشَامٍ كما ذَكَرَه عنه في ﴿أأَنتُمْ﴾ وبابِهِ؛ لقلته عنه والله أعلم، أو أنه لم يبلُغْهُ، وقرأه الباقون بهمزةٍ واحدةٍ على الخبر .

وحُجَّةُ[٤] مَن قَرأه على الاستفهام: أنه أدخَلَ الهمزة للتوبيخ على أن،

---

(١) فتح الوصيد عند قول الناظم: « وهمزة أذهبتم ... » .

(٢) سورة القلم: ١٤ .

(٣) قال: ولين الثانية ابن عامر، وفصل هشام بينهما بألف، وابن ذكوان كذلك عند مكي. الإقناع ٣٦٩/٢ .

(٤) انظر: الحجة للفارسي: ٣١١/٦ .

والتقدير: أأَنْ كَانَ ذَا مَالٍ وبنينَ تُطيعُهُ، أو أأَن كَانَ ذا مالٍ وبنين يَكفُرُ ويَجحَدُ بآياتنا . ولا يجوزُ تعلُّقُهُ بـ « تُطِع » لأجل الاستفهام .

وحُجَّةُ[1] مَن قرأه بهمزة واحدة: أنه جعله متعلِّقاً بقوله تعالى : ﴿وَلا تُطِعْ﴾ وموضع « إذا » وجوابِهَا على هذا خفضٌ على الصفة لـ « حَلاَّفٍ».

ويتعلَّقُ قولُه: « في نون » بـ « شَفَّعَ » .

و« في أن كانَ » بَدَلٌ على إعادة الخافضِ، والتقديرُ: وفي حَـرْفِ نُونَ « في أن كَان شفَّع حَمزَةٌ » .

وقوله: « أيضاً » حشوٌ لا فائدةَ فيه إلا إقامةُ الوزنِ .

و « مسَهِّلاَ » حالٌ من « الدِّمَشقي » ، ويُفهَمُ منه أنَّ حمـزةَ وأبـا بكـر يحقِّقَان، ويُفهَمُ منه أيضاً أنَّ الباقين بهمزةٍ واحدةٍ من غير تَشفيعٍ .

* * *

وَفِي آلِ عِمرَانٍ عَنِ ابْنِ (كَثِيرِهِمْ)
يُشَـــــفَّعُ أَنْ يُؤتَى إلِى مَا تَسَهَّلاَ

هـــذا الحرفُ الرابعُ وهو قوله تعالى: ﴿ أَنْ يُؤتَى أَحَدٌ ﴾[2] قرأه ابنُ كثير بهمزتين على الاستفهام، ويُسهِّلُ / الثَّانيةَ على أصلِه، والباقون بهمزة واحدةٍ على الخبر[3]. ٢٤٥/أ

وحُجَّةُ[4] مَن قرأه بهمزتين أنه أدخَلَ همزة الاستفهامِ التي معناها الإنكارُ على « أن » ، ويحتمِلُ الخطابُ بعد ذلك أن يكونَ من أحبار اليهود لعامَّتهم كقوله تعالى: ﴿ وَقَالَتْ طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الكِتَابِ ﴾[5]

(١) انظر الحجة للفارسي ٦/٣١٠-٣١٢ ، والدر المصون: ١٠/٤٠٥ .
(٢) سورة آل عمران: ٧٣ .
(٣) انظر التيسير: ٨٩ .
(٤) انظر الموضح ١/٣٧٦ ، والدر المصون: ٣/٢٥٤، وإيضاح المشكلات: ١/٢٣٨ .
(٥) سورة آل عمران: ٧٢ .

ويحتمِلُ أن يكون ممَّا أمر الله نبيَّه ﷺ أن يخاطبَ به أحبارَ اليهود .

فإن كان خطاباً من أحبار اليهود لعامَّتِهم، احتملَ قولُهُ تعالى: ﴿ وَلَا تُؤمِنُوا إلاَّ لِمَنْ تَبِعَ دِينَكُمْ ﴾ أن يكونَ معناه: ولا تؤمنوا الإيمانَ الظَّاهرَ الذي تقدَّمَ ذكرُهُ في الآية السابقة، وهو الإيمان بالذي أُنزلَ على الذين آمنوا وجهَ النهار إلاَّ لِمَن تَبِعَ دِينَكُم قبل هذا؛ أي: لمن كَانَ عَلَى دِينِكُم ثمَّ أسلم؛ لأنَّ رجوعَهُم كان أَرْجَى لَهُمْ من رجوعِ غيرِهم، ولأنَّ إسلامَهم كان أغيَظَ لهم .

ويحتمل أن يُضَمَّنَ معنى تُقِرُّوا؛ أي ولا تقرُّوا بالكون على الحقِّ إلاَّ لمن هُو على دينكُمْ .

ويحتَمِلُ أن يكون معناه: ولا تصدِّقُوا في أمرِ الدِّين إلا لمن تَبِعَ دِينَكُمْ.

واللامُ في قوله: ﴿لِمَنْ تَبِعَ﴾ متعلقةٌ بـ « تُؤْمِنُوا » على الوجهِ الأوَّلِ والثاني، وزائدةٌ على الوجهِ الثالثِ[1] .

وقوله تعالى: ﴿قُلْ إنَّ الهدَى هُدَى الله ﴾[2] معترضٌ، والمعنى: أنه مَن شَاءَ الله هدايَتَه لم يَنفَعْ فيه كيدُكُم ولا أمرُكُم ولا نَهيُكُم .

وقوله تعالى: ﴿ أَنْ يُؤتَى أَحَدٌ مِثلَ مَا أُوتِيتُمْ ﴾ مِن تتمَّةِ كلامهم، والمعنى: إتيانُ أحَدٍ مثلَ ما أوتيتم .

ومحلُّ « أن يُؤتى » على هذا رفعٌ بالابتداء، والتقدير: إتيانُ أحدٍ مثل ما أوتيتم، أو مُحَاجَّتُهم عند ربكم مصدَّقٌ أو ممكِنٌ .

ويجوزُ أن يكونَ محلُّهُ نصباً بعد إسقاط الجار، والتقديرُ: أتصدِّقُون بِأَنْ يُؤتَى أَحَدٌ مثلَ ما أوتيتم أو يُحاجُّوكُم عند ربكم[3] .

---

(١) انظر: الكشاف: ١/٤٣٧ .

(٢) انظر: الدر المصون: ٣/٢٥٠، وما بعدها، وإيضاح المشكلات: ١/٢٣٨ .

(٣) تقدمت .

وإن كان مما أمرَ الله نبيَّه ﷺ أن يخاطِبَ به أحبارَ اليهود، كان معنى قوله: « وَلا تُؤمِنُوا » الإيمانَ الظاهرَ أيضاً، أو ولا تُقِرُّوا، أَوْ وَلا تُصَدِّقُوا، واللاَّمُ عَلَى ما تَقَدَّمَ، ويكونُ تمامُ كلامِهم على قوله: « دِينَكُم »، ويكونُ قولُه: ﴿ قُلْ إِنَّ الهدَى هُدَى الله ﴾ متَّصلاً بما قبلَه غيرَ معترِضٍ، ويكونُ التقديرُ في ﴿أَنْ يُؤتَى أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُوتِيتُمْ﴾ وما بعدَه : أأن يُؤتَى أَحَدٌ مثلَ ما أُوتِيتُم أو يُحَاجُّوكم عند رَبِّكُم تُنكِرونَّ .

أو: أأن يُؤتَى أَحَدٌ مثلَ ما أُوتِيتم أو يُحَاجُّوكم عند ربِّكُم منكَراً وغيرَ مُصَدَّق.

أو: أتنكِرُونَ أن يؤتَى أحدٌ مثلَ أُوتيتم أو يُحَاجُّوكُم عند ربكم،.

ومحلُّ[1] « أن يُؤتى » على حسَب هذه التقادير .

وقيلَ: التقديرُ أَلأَنْ يُؤتَى أَحَدٌ مثلَ ما أُوتيتُم أو يُحَاجُّوكُم عند ربكم دَبَّرتُم ما دَبَّرتُم، أو قلتُم ما قلتُم، ثم حُذِفَت اللام[2].

وحُجَّةُ[3] مَن قَرَأَ: ﴿أَنْ يُؤتَى﴾ بهمزةٍ واحدةٍ: / أنه يَحتَمِلُ ما بعده أيضاً أن يكونَ خطاباً من أحبار اليهود لعامَّتِهم، وأن يكونَ ممَّا أمرَ الله نبيَّهُ ﷺ أن يُخاطِبَ به أحبارَهم . ٢٤٦/أ

فإن كان خطاباً من أحبار اليهود لعامَّتِهم، كان قولُه: « ولا تؤمنوا » واقعاً على قوله: « أن يؤتَى » ، ويكون معناه: ولا تُقِرُّوا أو ولا تصدقوا؛ أي: ولاتقرُّوا بِأَنْ يؤتَى أحدٌ مثلَ ما أُوتِيتُم إلا لِمَنْ تَبِعَ دينكم، أو ولا

---

(١) كذا في النسختين، ولا معنى له، والصواب والله أعلم: أن يقول: أَوْ مَحَلٌّ .

(٢) انظر الحجة للفارسي ٥٢/٣، ٥٧.لينجر المحل على حسب التقديرات .

(٣) الكشف ٣٤٧/١-٣٤٨ .

تُصدّقوا بذلك إلا لَمنْ تَبِعَ دينكم، ويجوزُ ألاَّ يكونَ واقعاً على «أنَ يُّؤتى» فيكونُ معناهُ: ولاَ تُؤمنوا الإيمانَ الظاهرَ أو ولاَ تُقروا أو ولاتُصدِّقوا أيضاً، ويكونُ انقطاعُ كَلامه على قولِهِ: «دِينَكُم» ، ويكونُ «أن يُؤتَى» متعلقاً بمحذوفٍ دلَّ عليهِ «ولاَ تؤمنوا» ؛ أي: ولا تصدقوا أنْ يُؤتَى أحَدٌ، فيكون «قُل إنَّ الهدى هدى الله» معترضاً بين المعطوفِ والمعطوف عليه.

وإن كان مِمَّا أمرَ الله نبيَّه ﷺ أن يُخاطِبَ به أحبارَهم، كان التقديرُ: أنْ يؤتَى أحدٌ مثلَ ما أُوتِيتُم، أوكراهةَ أن يُؤتَى أحدٌ مثلَ ما أُوتِيتُم دبَّرتُم ما دبَّرتُم، أو قلتُم ما قلتُم، وكان ما قبلَهُ من الآيةِ في هذا القِسم على ما مرَّ في القراءة بهمزتَين .

والضميرُ المرفوع في «يحاجُّوكُم» في جميع الأَوجُه لـ «أَحَدٍ» لأَنَّهُ في معنى الْجَمْعِ، وقد كان الترتيبُ يَقْتَضِي تقديمَ هذه الكلمةِ على كلمةِ «فُصِّلَت» وما بعدها، غيرَ أنَّ الإختلافَ لمَّا كان فيما قدَّمَه علَيها أوسَعَ من الاختلافِ فيها، سوَّغَ تقديمهُ اهتماماً بذلك[1] .

وقولُه: «إلى ما تَسَهَّلَ» متعلق بمحذوفٍ كأنه قال: مضافاً إلى ما اتصَفَ بالتَّسهيل، وهو حَشوٌ لا فائدةَ فيه إلا أنه تَمَّمَ الوزنَ والقافيةَ .

* * *

---

(١) البيان: ١/٢٠٧ ، وانظر: الكشاف: ١/٤٣٧، كشف المشكلات: ١/٢٣٨، والدر المصون: ٣/٢٥٤، وما بعدها .

وَطَهَ وَفي الأَعرَافِ وَالشُّعَرا بها
ءأمَنتُمُ للكُلِّ ثالثاً أُبْدِلاَ

وَحَقِّقَ ثَانٍ (صُحبَةٌ) وَ(لِقُنبُلٍ)
بِإسْقَاطِهِ الأُولى بِطَهَ تُقُبِّلاَ

وَفي كُلِّهَا (حَفصٌ) وَأَبدَلَ (قُنبَلٌ)
في الاَعْرَافِ مِنهَا الوَاوَ وَالمُلْكِ مُوصِلاَ

/ذكَرَ في هذه الأبياتِ الثلاثةِ النَّوعَ الرَّابعَ من الهمزتين في كلمةٍ ٢٤٧/أ
واحدةٍ؛ وهو أن تكونَ الهمزتان مفتوحتَين بعدهما همزةٌ ساكنةٌ، وذلك لفظُ « آمَنتُم » في ثلاثة مواضع: ﴿ءَامَنتُمْ بِهِ﴾ في الأعراف[1] و﴿ءَامَنتُمْ لَهُ﴾ في طه[2] والشُّعراء[3]. ولْنقدِّمْ أَوَّلاً بيانَ أصلِهَا فنقولُ:

الأصلُ: ﴿أَأْمَنتُمْ﴾ بهمزتَين، الأُولى مفتوحةٌ تُسمَّى همزةَ القَطعِ، وهي التي تَنقُلُ الفعلَ الثلاثيَّ إلى الرُّباعيِّ في نحو: أكرَمَ وأخرَجَ، والهمزةُ الثَّانيةُ همزةُ الأصلِ؛ لأنها فاءُ الفعلِ، كالكافِ في أكرَمَ، والخاءِ في أخْرَجَ، ثم دَخلَت عليها همزةُ الاستفهام عند مَن استَفهَمَ، فصارَ ذلك: أَأَأْمَنْتُمْ بوزن (عَعَعْمَنْتُمْ) فأما الهمزةُ الثَّالثةُ الساكنةُ، فأجمعَ القُرَّاءُ على إبدالها ألِفاً؛ لانفتاح ما قبلها، وهذا معنى قوله: « للكلِّ ثالثاً أُبدِلَ » ؛ أي: أُبدِلَ الهمزُ الثَّالثُ منه للكل .

ثم قال: « وحقِّقَ ثَانٍ صُحبَةٌ » يقول: حقَّقَ الهمزةَ الثَّانيةَ من «ءامنتم»

---

(١) آية: ١٢٣ .
(٢) آية: ٧١ .
(٣) آية: ٤٩ .

في المواضع الثلاثةِ أهلُ رمزِ (صُحْبة) .

ثم قال: « ولقُنبُلٍ بإسقاطِهِ الأُولى بِطَهَ تُقُبِّلَ » يقول: أَسقَطَ قُنبُلٌ الأُولى من الهَمَـزَاتِ الثَّلاث؛ وهـي همـزةُ الاستفهام في ﴿آمَنتُـم لـه﴾ في طـه، ويُفهَمُ منه إثباتُهَا لـه في الـذي في الشُّعرَاء والأعـراف، والبـاقون بإثبـات الأُولى وبتسهيلِ الثَّانية، وقُنبُلٌ كذلك في غير طه .

ثم قال: « وفي كلِّهَا حفصٌ » يريدُ أنَّ حفصاً يُسقِطُ همـزةَ الاستفهام في المواضع الثلاثةِ، وإنما قلنا: إنَّ مُرَادَهُ الإسـقاطَ؛ لأنـه ذكَـرَهُ بعـدَ نسبةِ الإسـقاطِ لقُنبُـلٍ، كأنـه يقـول: وفي كلِّهَـا أسـقَطَ حفـصٌ الهمـزةَ الأُولى، ويُفهَمُ مـن هـذا وممَّـا تقـدَّمَ أنَّ البـاقين يُثبِتُـون الهمـزةَ الأولى في الجميـع، ويُسهِّلُون الثَّانية، وقُنبُلٌ[1] كذلك في غـير طَـهَ، وأمَّـا في طَـهَ فإنَّـهُ يُسـقِطُ الأُولى، ويَلزَمُ منـه أن يكـونَ يُحقِّـقُ الثَّانيـةَ؛ لأنهـا تكـونُ عنـده مبتـدَأَةً، والمبتدَأَةُ لا تُسهَّلُ إلاَّ أن يَنُصَّ عليها .

فإن قيل: ذِكْرُهُ التحقِيقَ لأبي بكرٍ وحمزةَ والكِسَائيِّ في الثَّانيـة، يُفهَـمُ منه أن الباقين يُسهِّلُونها، فيَلزَمُ عدمُ تحقيقها لحفصٍ[2]، وقيل في طه.

فالجوابُ: أنَّ التسهيلَ إنما كان يُنسَبُ لهم لو كان عندهم بهمزتـين، ولما ذكَرَ أنهما يُسقِطَان الأُولى، عُلِمَ أنهمـا يَقْرَآنِ على الخَبَرِ، وإذا قـرآ كذلك، فلا يَدخُلُ في التسهيل، إذ ليست الهمزةُ فيه بثَانِيَةٍ . ثم قال:

« ... ... وأَبدَلَ قُنبُلٌ

في الاعرَافِ منها الواوَ والملكِ مُوصِلا

---

(١) انظر التيسير: ١١٢ .

(٢) المصدر نفسه: ١١٢، ١٥٢ .

أخبرَ أنَّ قُنبُلاً يُبدِلُ همزةَ الاستفهامِ في حرفِ الأعراف في الوَصلِ، فتكونُ عنده الأُولى فيه مبدَلةً واواً، والثَّانيةُ مسهَّلةً بينَ بينَ، فإذا ابتدأَ حقَّقَها وسهَّلَ الثَّانيةَ،وفعَلَ هكذا في قوله تعالى: ﴿أَأَمِنتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ﴾ / في سُورة الملك، أبدَلَ الأُولى واواً مفتوحةً، وسهَّلَ الثَّانية بينَ بينَ، فإذا ابتدأَ حقَّقَ الأولى، وسهَّلَ الثَّانيةَ لا غير . ٢٤٨/أ

وذَكَرَ ﴿ أَأَمِنتُمْ ﴾ في الملكِ هنَا وإنْ لم يَكُنْ مِن هَذا الفَصلِ؛ لاتفاق أحكامِ الهمزتين فيه في الابتداء.

فالحاصلُ من هذه الترجمة أنَّ القرَّاءَ فيها على أربعة أقسامٍ:

منهم مَن يُسقِطُ الأُولى في جميعها ويقْرَؤُهَا على الخبر، وهو حفصٌ.

ومنهم مَن يُثبتُ الأُولى ويحقِّقُ الثَّانية في جميعها، وهم أبو بكر وحمزةُ والكِسَائيُّ .

ومنهم مَن يُثبتُ الأُولى ويُسهِّلُ الثَّانية في جميعها، وهم نافعٌ وأبو عمرٍو وابنُ عَامرٍ والبزِّي.

ومنهم مَن اضْطَّرَبَ في المواضع الثلاثةِ وهو قُنبُلٌ، فقرأَ في طه كحفصٍ، وفي الشعراء كنافعٍ ومَن معه، وفي الأعراف كذلك في الابتداء، فإذا وَصَلَ زادَ إبدالَ الأولى واواً[1].

وحُجَّةُ[2] مَن قَرَأَ هذه المواضعَ بالاستفهام أنَّ المعنى عنده على التوبيخ، كأنه قالَ: أصدَّقتُم مُوسَى وأقرَرْتُم بنبوَّتِهِ قبلَ أن يأذن لكم

---

(١) المصدر نفسه: ١١٢، ١٥٢، ١٦٥، ولم يذكر في القصم الأخير إلا الإحالة على المتقدم .

(٢) الحجة للفارسي ٧١/٤ قال: استفهام على وجه التقرير، يوبخهم به وينكره عليهم. وانظر الكشف ٤٧٣/١، والموضح ٥٤٩/٢، وشرح الهداية ٣٠٨/٢-٣٠٩ .

بالإيمان به، وقال في موضعٍ آخَرَ: ﴿ أَأَمَنتُمْ له﴾ أي: أجَعَلتُم له الذي أرادَ على وجه التّهديد .

وحُجَّة[1] مَن قَرَأَ ذلك على لفظ الخبر أنه حذَفَ همزة الاستفهام لدلالة ما بعدها من الكَلامِ عليها، وهو قولُه عز وجل: ﴿ فَلَسَوفَ تَعلَمُونَ﴾، و﴿ فَلأُقَطِّعَنَّ أَيدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ ﴾، ومنه قولُ الشّاعر[2]:

وَأَصْبَحْتُ فِيهِم آمِناً لاَ كَمَعْشَرٍ أَتَونِي فَقَالُوا مِنْ رَبِيعَةَ أَمْ مُضَرْ

يُريدُ أَمِنْ رَبِيعَةَ .

وقيل: إنه على ظاهرِهِ من الإخبارِ، كأنه يُخبرُهُم بإيمانهم على وجه التّقريعِ لهم والإنكارِ عليهم .

وحُجَّةُ مَن قَرَأَ بالإخبار في موضعٍ والاستفهامِ في موضعٍ آخَرَ: أنه جمَعَ بين اللغتين مع اتِّبَاعِ الأَثَرِ، وأنَّ الروايةَ سُنَّةٌ لاَ تُؤخَذُ بالرأي،[3] وإنما التّعليلُ بعد السّمَاع .

وأمَّا حُجَّةُ التّحقيق والتّسهيل فكما تقدَّمَ .

وأمَّا حُجَّةُ قُنبُلٍ في إبدال الأُولى في الأعراف والملك، فإنه جاء على لغة الذين يُسهِّلُونَ الهمزةَ الواحدة، فإذا لحقَتْهَا أخرَى سهَّلُوهُمَا معاً، وذلك

---

(١) انظر الكشف ١/٤٧٣-٤٧٤، وقال الفارسي في الحجة ٤/٧٠/ وجه الخبر أنه يخبرهم بإيمانهم على وجه التقريع لهم بإيمانهم والإنكار عليهم. وانظر للفائدة من ٤/٦٨ إلى ٧١، والموضح ٢/٥٤٩-٥٥٠ .

(٢) من الطويل، وهو في ديوان عمران بن حطان: ١١١، وروايته: أو مضر .

(٣) يشير بذلك إلى قول الشاطبي:

وما لقياس في القراءة مدخل فدونك ما فيه الرضا متكفلا

وانظر المنصف ١/٢٧٩ .

أحرَى وأَولى، إلا أنه سهَّلهَا في الوصْلِ لأنها غيرُ مبتدأةٍ، وإنما أَبـــدلَها واواً لتعذُّرِ تســـهيلها بينَ بينَ، إذ لو سهَّلَهَا بينَ بينَ لقَرَّبهَا من الألف، وقبلها ضمَّةُ / راءِ « النُّشُور » ، ونُونِ « فرعَون » والألفُ لا يكون ما قبلَها مضمومٌ، ولا ماقرُبَ من الضمة لأنَّـه مُحَـالٌ، فلذلـك أبدَلَهَـا مـن جنـسِ حركةِ ما قبلها، و لم يفعل ذلك في غيرهما من المواضع جمعاً بين اللُّغتَـين؛ لغةِ مَن يحقِّقُ الواحدة، ولغةِ مَن يُسهِّلُ الواحدة .

٢٤٩/أ

و لم يذكر النَّاظِمُ في « آمَنتم » في المواضعِ الثلاثة لوَرشٍ إلا بينَ بينَ .

وهكذا ذكـرَ أبـو جعفـر[1] بـنِ البـاذِش، قـال: ومَـن أخَـذَ لـوَرشٍ في ﴿أَنذرتَهمُ﴾ بالبدل لم يأخُذْ له هَا هُنَا إلاَّ بينَ بينَ، وأمَّـا أبـو عمـرو فقـد حكَى فيها المذهبَين المذكورَين له في ﴿أَنـذَرتَهُم﴾ .

قال[2]: واختُلِفَ في كيفية تسهيلها؛ فقيلَ: تُبدَلُ ألفاً، ثمَّ تُحذَفُ مِـن أجلِ الألِفِ التي بعدها، وهذا قولُ محمَّدِ بنِ علـيٍّ وغـيرِهِ مـن أهـل الأداء من مشيخة المصريين .

وقال غـيرُهُم[3] تُجعَلُ بـينَ بـينَ، فتمتنـع لذلـك مـن الحـذف، لأنهـا كالمتحرِّكَة، قال[4]: وهو القياسُ .

ثـم قـال: ففـي ذلـك بعدَ همـزة الاسـتفهام مَـدَّةٌ في تقدير همزتـين

---

(١) الإقناع ٣٦٢/١ .

(٢) ذكر ذلك في إيجاز البيان. انظر القصد النافع: ١٦٤ .

(٣) هو أبو بكر الأدفوي محمـد بـن علـي مقـرئ مصـري، تـوفي سنة ٣٨٨ هــ. الغايـة ١٩٨/٢ .

(٤) تتمة نص الداني في الإيجاز. انظر القصد: ١٦٤، وفيه: وقال غيرهم .

مُسَهَّلَتَين، ولم يَذكُر النَّاظِمُ أيضاً قولَه تعالى: ﴿ءَأَلِهَتُنَا﴾ في الزخرف[1] في هذا الموضع، بل ذكَرَهُ في موضعه من الفَرْشِ[2]، وكأنه كَرِهَ تطويلَ الباب به، والله أعلم، أو لأنَّ أحكامَهُ تُخَالِفُ أحكامَ هذه المواضعِ، ألا ترى أنه لم يقرَأْهُ أحَدٌ بالإخبار .

ومحلُّ قوله: « طه » رفعٌ بالابتداء .

و « آمنتم » ابتداءٌ ثان .

و « أُبدِلَ » خبرٌ عن الثاني .

و « ثالثاً » تمييزٌ على حد قولِكَ: فُجِّرَت الأرضُ عُيُوناً .

و « بها » و « للكلِّ » متعلقان بـ « أُبدِلَ » . و « آمَنتم » وخبرُه خبرٌ[3] عن «طه» تقدير البيت: وطه ءأمنتم أُبدِلَ فيها؛ أي: فيها للكل ثالثَةً .

والضميرُ العائدُ على « آمنتم » ضميرُ « أُبدِلَ » والعائدُ على « طه » ضميرُ « بِها » .

وموضعُ « في الأعراف » رفعٌ على أنه خبرُ ابتداءٍ مضمَرٍ تقديرُه: وفي الأعراف والشعراء مثلُ ذلك، ووقَعَت هذه الجملةُ فاصلةً بين المبتدأ وخَبَرِهِ .

ونَصَبَ قولَه: « ثانٍ » بـ(حقِّقَ)، وقدَّرَ فيه الفتحةَ ضرورةً كقول النابغة[4]:

---

(١) آية: ٥٨ .

(٢) قاله في فرش سورة الزخرف:

ءآلهةٌ (كوفٍ) يحقق ثانياً وقل ألفاً للكل ثالثاً أبدلا

(٣) في ب: سقطت: وخبره .

(٤) من البسيط في ديوانه: ١٥ .

رِدَّتْ عليه أَقَاصِيهِ وَلَبَّدَه ضَرْبُ الوَلِيدَةِ بِالمسحَاتِ فِي الثَّأَدِ

وكما قال الآخرُ[1]:

لَعَلِّي أَرَى بَاقٍ عَلَى الحَدَثَانِ

والمضمَرُ في « تُقُبِّلَ » يعودُ على ﴿آمنتم﴾[2] .

و « الأولى » : مفعولٌ بالمصدر بإسقاطه .

* * *

/ وَإِنْ هَمْزُ وَصْلٍ بَيْنَ لاَمٍ مُسَكَّنٍ وَهَمْزَةِ الاسْتِفْهَامِ فَامْدُدْهُ مُبدِلاَ 1/250

فَلِلْكُلِّ ذَا أَوْلَى وَيَقْصُرُهُ الَّذِي يُسَهِّلُ عَنْ كُلٍّ كَالآنَ مُثِّلاَ

المذكورُ في هذَين البيتَين النَّوعُ الخامسُ من الهمزتين، وهو أن تكونَ الأُولى همزةُ استفهام، والثانيةُ همزةُ وَصلٍ، وذلك يَرِدُ في كتاب الله تعالى على وجهَين :

أحدهما: أن تكونَ همزةُ الوصل لحقت الفعلَ .

والثَّاني: أن تكونَ لحقت الاسمَ .

فالتي لحقت الفعلَ نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِندَ اللهِ عَهْداً﴾[3] و﴿وَلَداً أَطَّلَعَ الغَيبَ﴾[4] و﴿جَدِيدٌ أَفْتَرَى﴾[5] و﴿بِيَدَيَّ أَسْتَكْبَرْتَ﴾[6]، و﴿مِنَ الأَشْرَارِ أَتَّخَذنَهُمْ﴾[7] على قراءة مَن استفهَم[8]، و﴿سَوَاءٌ عَلَيهِم

---

(١) لم أقف عليه .
(٢) في ب: « ما آمنتم » .
(٣) سورة البقرة: ١٨٠ .
(٤) سورة مريم: ٧٥ .
(٥) سورة سبأ: ٨ .
(٦) سورة ص: ٧٥ .
(٧) سورة ص: ٦٢-٦٣ .
(٨) نافع وابن كثير وابن عامر وعاصم، علم من هذا ما ذكره الشاطبي حيث قال في فرش سورة ص:

ووصلُ اتَّخذناهم (حُـ)لا (شَـ)رعُه ولا

أَسْتَغْفَرْتَ لهم﴾[1] .

والتي لحقت الاسمَ جملَتُهَا في كتاب الله تعالى ستّةُ مواضعَ:

في الأنعام ﴿آلذَّكَرَيـنِ﴾ في الموضعين وفي يونس ﴿الآنَ وقَدْ عَصَيتَ﴾ والآنَ وَقَدْ كُنتم﴾ و﴿الله أَذِنَ لَكُمْ﴾ وفي النمل ﴿الله خيرٌ أمَّا يُشرِكُون﴾ ويضاف إليهنَّ ﴿السحر﴾ في يونس[2] على قراءة أبي عمرو[3]

فأمَّا النَّوعُ الأوَّلُ: فحكمُهُ أن تُحذَفَ منه ألفُ الوصلِ؛ لدخول همزة الاستفهامِ استغناءً بها، و لم يتعرَّض النَّاظمُ لهذه .

وأمَّا النَّوعُ الثَّاني وهو الذي تعرَّضَ له النَّاظمُ، فإنَّ همزةَ الوصل لا تُحذَفُ منه، ويُستَغنَى عنها بألف الاستفهامِ، كما فَعل بالذي قدَّمنَاه، بل تثبُتُ .

والعلة في ذلك: أنَّ همزةَ الوصلِ في النَّوعِ الأولِ مكسُورةٌ، فإذا حُذِفَت وبَقِيَت همزةُ الاستفهام، عُلِمَ أنَّ الكلامَ استفهامٌ؛ لبقاءِ همزته .

وهمزةُ الوصل في النَّوع الثَّاني مفتوحةٌ كهمزةِ الاستفهامِ، فإذا حُذِفَت همزةُ الوصل منه، وبقيتْ همزةُ الاستفهام، لم يُعلَم الكلامُ أخبرٌ هو أم استفهامٌ، فيَقعُ اللَّبسُ لذلك بَيْن الاستفهام والخبر، فوجَبَ ألاَّ تسقُطَ همزةُ الوصل من هذا النَّوع .

فإن قيلَ: حذفُ الهمزةِ فيه التباسٌ، وفي إثباتها أيضاً إخراجُها عمَّا استقرَّ لها من الحذف فَمَا وجهُ إثباتِها لزوالِ اللَّبس ؟

---

(١) سورة المنافقون: ٦ .

(٢) آية: ٨١ .

(٣) قراءته بالمد على الاستفهام، قال الشاطبي في فرش سورة يونس:

مع المدِّ قطعُ السِّحْرِ (حـ)ـكمٌ تبوءا

فالجوابُ: في ذلك ما قالَهُ سيبويهِ[1]؛ قال: « وصارتْ في ألفِ الاستفهام إذا كانت قبلَها لا تُحذَفُ، شُبِّهَت بألِفِ (أَحْمَر)؛ لأنَّهَا زائدةٌ [كما أنَّهَا زَائِدَةٌ][2] وهي مفتوحةٌ مثلُها » يُريدُ أنهم لما عَزَمُوا على إثباتِهَا في الوصل لِرَفْعِ اللَّبس، ورَأَوهَا تُشبهُ أَلِفَ (أَحمَر) كما قال، أثبَتُوهَا بعدَ همزَةِ الاستفهام كما أُثبِتَتْ هَمزةُ (أَحمَر) .

وإذا كان ذلك كذلك فنقولُ: لا يجوزُ تحقيقُ هذه الهمزةِ لِمَن مذهبُهُ التحقيقُ، لا بدَّ من تغييرها، واختُلِفَ في ذلك؛ فقيلَ: تُبدَلُ ألفاً، وعليه أكثرُ القرَّاءِ والنَّحويُّون[3] .

وقيل: تُسهَّلُ بينَ بينَ .

قال أبو عمرو[4]: وقد أجاز أبو حاتم تحقيقَ الهمزتين / في ذلك . ٢٥١/أ

قال: ولم يأخُذْ أَحَدٌ مِنَ القُرَّاءِ بما قَالَهُ .

وَحُجَّةُ[5] مَن لم يحققْهَا كَمَا حَقَّقَ نحو: ﴿ أَأَنْذَرْتَهمْ ﴾ وبابَه: أنَّهُ أرادَ أن يُفرِّقَ بين همزة الوصل وهمزةِ القطع، وذلك أنَّ همزةَ الوصل إنما تَثبُتُ هنا خوفاً من أنْ يَلتَبِسَ الاستفهامُ بالخبر كما تقدَّمَ، فلمَّا وَجَبَ أن تَثبتَ في الوصلِ، لم يَكُنْ بُدٌّ من أن تُحَقَّقَ كهمزةِ القَطْعِ، أو تُغيَّرَ، فكان تغْيِيرُهَا عنده أَولى؛ للفرقِ بينَها وبينَ همزةِ القَطْعِ .

---

(١) الكتاب ٤/١٤٨ .

(٢) ما بين المعقوفين لا يوجد في النص. الكتاب ٤/١٤٨ .

(٣) انظر التعليقة ٤/٢٠٠، والكشف ١/٥٢١-٥٢٢، والموضح ٢/٦٣٤، وشرح الهداية ٢/٣٤١، ومعاني الفراء ١/٤٧٥، كذا في النسختين، وصوابه: والنحويين؛ للعطف .

(٤) لعله في إيجاز البيان، ولم أقف عليه .

(٥) انظر باب علل اختلاف القراء في اجتماع همزتين الكشف ١/٧٠-٧٦، والحجة للفارسي ٤/٢٩٠-٢٩٢ .

وحُجَّةُ[1] مَن أَبدَلها أَلِفاً ولم يُسهِّلْها كَمَا سَهَّلَ نحو ﴿ أَأَنذَرْتَهُمْ ﴾ أنَّها لما وَجَبَ أَنْ تَثبُتَ في الوصل وصارتْ كهمزةِ القَطْعِ، أَرَادَ أَنْ يُفرِّقَ بينها وبينَ همزةِ القَطْعِ، فَعَامَلَ همزةَ القطعِ بالتَّسهيلِ؛ لأنه أصلُ التَّسهيلِ، وعامَلَ همزةَ الوصلِ بالإبدالِ، إذ التَّحقيقُ عنده مُتَعَذِّرٌ للاستثقال، والحذفُ فيه اللَّبسُ، والتَّسهيلُ فيه المساواةُ بينها وبينَ همزةِ القَطْعِ، فلم يَبْقَ من أحكامِ الهمزة إلا البَدَلُ .

وحُجَّةُ[2] مَن سهَّلَها بينَ بينَ: أنه سَوَّى بينَها وبينَ همزةِ القَطْعِ لمَّا ثبَتَت في الوصلِ مِثلَها وهِيَ مفتوحةً مثلُها .

قال أبو عمرو: ومِمَّا يُؤيِّدُ ذلك: قيامُها في وزن الشِّعرِ قيامَ المتحرِّكة، ولو كانت مبدَلَةً ألفاً، لقَامَت فيه مَقَامَ[3] السَّاكن المحضِ، ولو كان ذلك كذلك لانكَسَرَ البيتُ، وهو ما أنشدَنَاه ابنُ الأنباري[4]:

أَأَلحقُّ إنْ دَارُ الرَّبابِ تَبَاعَدَتْ   أَوِ انْبَتَّ حَبْلٌ أنَّ قلبَكَ طَائِرُ

ألا ترى أنكَ تحقِّقُهَا وتُسهِّلُهَا ويستقيم وزنُ البيت في الوجهَين، ومثلُه قولُ الآخرِ[5]:

أَأَلخَيرُ الَّذِي أَنَا أَبْتَغِيهِ   أَمِ الشَّرُّ الَّذي هُوَ يَبتَغِيني

---

(١) المصادر نفسها .

(٢) المصادر نفسها .

(٣) في ب: قيام .

(٤) من الطويل، وهو في ديوان عمر بن أبي ربيعة: ١٣٣ .

(٥) من الوافر، وهو في ديوان المثقب العبدي: ٢١٣، وشرح اختيارات المفضل: ١٢٦٧/٣.

قال: وأنشَدَ قُطرُبُ[1]:

[فَقُلْتُ لَهَا جُودِي فَقَالَت مُجِيبَةً أَأَلحَقُّ هَذَا مِنكِ أَمْ أَنتَ هَازِلُ]

قال: وهذا هو الأَوجَهُ عندنا في تسهيلِ هذهِ الهمزةِ .

وقال أبو جعفر[2]: قال لي أبي رَحِمَهُ اللهُ : والذي يُوجِبُهُ قولُ سيبويهِ في باب الهمز أنَّهَا تُخفَّفُ بينَ بينَ كما يُخفَّفُ غيرُهَا من الهَمَزَات المتحرِّكَةِ، إلا ما استُثنِيَ من المفتوحة التي قبلَها ضمَّةٌ أو كسرةٌ، وإنما تُخفَّفُ بالبدل الهمزةُ السَّاكنةُ[3]، وهذا العُمُومُ يتناولُ الوصلَ والقطعَ .

قال: فأمَّا قولُ سيبويه: إنما ثَبَتَتْ تَشبيهاً / بهَمزَةِ (أَحْمَر) كما شبَّهُوهَا بها في قولهم: أَلَحْمَر، في لغة مَن خَفَّفَ الهمزةَ . ٢٥٢/أ

وقوله: في باب همزةِ الوصلِ: ولم تُحذَف في الوصل. فإنما تبيَّنَ هنا أنها تخالفُ غيرها من هَمَزَات الوصل في أنَّ غيرَها يُحذَفُ، نحو: ﴿اسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنْتَ﴾ وهذه ثبتَتْ لئلاَّ يلتَبِسَ الاستفهامُ بالخبر، فذكَرَ في كلِّ بابٍ ما يختصُّ به، وجاءَ من مجموعِ ذلك ما ذكَرْنا .

قلتُ: زَعَمَ بعضُ النَّحويين[4] أنَّ قولَهُم: ءا لله بالبدل أنَّ همزةَ الوصل حُذِفَت منه، وأنَّ هذه الألفَ الموجودةَ غيرُ مبدَلَةٍ من همزة الوصلِ، بلْ حُذِفَت همزة كما حُذِفَت في قولكَ: أستكبرتَ، على القياس

---

(١) لم أقف عليه .

(٢) الإقناع ٣٥٩/١-٣٦٠ ، وفي ب: المتحركات .

(٣) انظر الكتاب ٥٤٣/٣ .

(٤) انظر الحجة للفارسي ٢٧٤/١ وما بعدها .

ثمَّ لما وقَعَ التباسُ الاستفهام بالخَبَرِ أدخَلُوا هذه الألفَ للفرق، كما يُدخِلُونَهَا لِيَفصِلُوا بها بين الأمثال في نحو: اضربنَانٌ زيداً، أدخَلُوها لِيَفصِلُوا بها بين معنَيَين .

قال أبو الحسين بنُ أبي الربيع(١): ويُبطِلُ هذا القولَ ما رُوِيَ من تسهيلها بينَ بينَ.

قلتُ: يَظهرُ أنَّ اختلافهم في هذه المسألةِ مبنيٌّ على اختلافهم في همزةِ الوصلِ؛ هل اجتُلِبَت متحركةً، أم اجتُلِبَت ساكنةً، أم اجتُلِبَت ألفاً وحين ابتدؤوا بها حرَّكوها فانقلبتْ همزةً؟

فمَن قال: إنها اجتُلِبَت متحركةً قال: تُسهَّلُ بينَ بينَ؛ لأنَّها لَمَّا تعذرَ أن تحذفَ أثبتُوهَا بما استحقَّتْهُ من الحركةِ إذ لا تُوجَدُ في الابتداءِ إلا متحركةً تركوها في الوصل بحركَتِهَا .

ومَن قال: إنما اجتُلِبَت ساكنةً قال تُبدَلُ ألفاً؛ لأنها ساكنةٌ بعد فتحةٍ نحو: رَأْس، وذلك أنَّها إنما تُحرَّكُ في الابتداء، وليستْ هنا بالمبتدئةِ، وثبتَتْ للفرق فأثبتُوهَا كما جاءوا بها .

ومَن قال: اجتُلِبَت ألفاً، وحُرِّكَت حينَ الابتداء، يقولُ: ثبتَت هنا ألفُ الوصل ساكنةً غيرَ متحركة، إذ لا ضرورةَ تدعُوا إلى تحريكها، فبقيَتْ على حالها ألفاً .

قوله: « وإنْ همزُ وَصلٍ » : معناه: وإنْ كانَ همزُ وَصلٍ .

وقوله: « فامدُدْهُ » الضميرُ عائدٌ على همزةِ الوصلِ، ومجازُ هذا الكلام

---

(١) لم أقف عليه في المطبوع من البسيط والملخص، ولعله في شرح الإيضاح .

أن يقول: فأبْدِلْهُ مَآدّاً، وكأنه على حذفِ المضافِ، التقديرُ: فامدُدْ خَلَفَه في حال كونكَ معْتقِداً أنه بدلٌ منه .

ويحتَمِلُ أن يُريدَ بقوله: « امْدُدْهُ » الإشباعَ، إذ بعدها ساكنٌ إمَّا مدغَمٌ نحو: ءا للهُ، أو مظهَرٌ في قراءة الجماعة[1]: ﴿ءالآن﴾ في يونس، ولكنَّه يشكل على قراءة نافع[2]؛ لأنه ينقُلُ بلا سكونٍ يلقاه، إلا أن يُقالَ: رَاعى أكثرَ المُثُل .

ويحتَمِلُ أن يُقالَ: أراد بالمدِّ هنا أن تَنطِقَ بها ألفاً، تحرَّزَ به من التَّسهيل، ثمَّ إنَّ القارئ إذا جعلها ألفاً نَظَرَ في الذي يلقاها، فيَمُدُّ مع السَّاكِنِ، ولا يَمُدُّ مع المتحرِّكِ .

فَقَوْلُهُ[3]: « بين لامٍ مُسَكَّنٍ وهمزَةِ الاسْتِفهَامِ » : تحرَّزَ من وقوع همزة الوصل بين همزة الاستفهام، وبين غيرِ اللاَّم المسكَّنة نحو: ﴿أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنْتَ﴾، ولو قالَ: « بين لام معرَّفٍ » لكان أحسَنَ، وألاَّ يُدخِلَ عليه أن يُبدِلَ نحو قولك: ﴿التَقَطَهُ آلُ فِرْعَونَ﴾[4]، و﴿التَقَمَهُ الحُوتُ﴾[5] إذا استفهمتَ ، والعُذْر لَهُ أنَّ هذا ليْسَ / من القرآنِ، وإنما يَجِيئُ في الكلام، ولَمْ يشتغل بغير القرآن . ٢٥٣/أ

ثم قال: « فللكلِّ ذَا أَولى » : الإشارةُ بـ« ذا » إلى ما تقدَّمَ من إبدال همزةِ الوصل، يُريدُ هذا هو الاختيارُ لجميع القرَّاءِ .

---

(١) بإسكان اللام وهمزة بعدها. التيسير: ١٢٢ .

(٢) بفتح اللام من غير همز. التيسير: ١٢٢ .

(٣) في ب: وقوله .

(٤) سورة القصص: ٨ .

(٥) سورة الصافات: ١٤٢ .

قال أبو عمرو[1]: ولأنَّ البدلَ في قول أكثَرِ القرَّاءِ والنَّحويين يَلزَمُهَا. هذا هو الذي اختاره في « التَّيسير » وعليه اعتِمَادُهُ .

ثم قال: « ويَقصُرُهُ الذي يُسَهِّلُ » يقولُ: ومَن سَهَّلَه بين بين - يعني همزَ الوصل - قصَرَهُ أيضاً للكلِّ، يقول: مَن أبدَلَهُ لِلكُلِّ مَدَّهُ، وهو الأَوْلَى[2]، ومَن سهَّلَهُ للكلِّ أيضاً قصَرَهُ .

* * *

وَلاَ مَدَّ بَينَ الهمْزَتَينِ هُنَا وَلاَ بحيثُ ثَلاثٌ يَتَّفِقْنَ تَنَزُّلاَ

الإشارةُ بقولهِ: « هُنَا » إلى نحو ﴿آلذَّكَرَين﴾ ، لأنه فيه يَتكلَّمُ، فأشار إليه لحضُورِهِ، وذلك أنه لما قدَّمَ أنَّ الهمزةَ هنا يجوزُ إبدالَها، ويَجوز تسهيلُهَا ومن عادةِ الهمزةِ المسهَّلَةِ بعد همزةٍ أخرى أن يَدخُلَ بينهما ألِفٌ، وذلك نحو: ﴿أأنذرْتهُمْ﴾ وشبههُ - وسنبيِّنُهُ إذا انتهينَا إليهِ إن شاء الله - خافَ أن يَتوهَّمَ أنه يجوزُ الفصلُ بينِ همزةِ الاستفهامِ وهمزةِ الوصلِ في مذهبِ مَن يَرَى ذلك كقالونَ وأبي عمروٍ وهشَامٍ، فقال: لا فصلَ في هذا الموضعِ لِمَن يَراه في غيرِهِ، ويُريدُ بقوله: « لا فصلَ » في قراءة مَن سهَّلَ، وأمَّا مَن أبدلها ألِفاً، فلا يُتوهَّمُ الفصلُ فيه .

ثمَّ قال: « ولا بحيثُ ثلاثٌ يتَّفِقْنَ تنزُّلاَ » يُريدُ نحو: « ءآمَنتُمْ بِه وَآلِهَةُ » و﴿ءالهتُنَا﴾ في الزخرف؛ أي: لا مدَّ أيضاً بين الهمزتين فيما اجتمعت فيه ثلاثُ هَمَزَات، ويُريدُ: في مذهبِ مَن حقَّقَ الهمزتينِ ومَن سهَّلَ

---

(١) انظر التيسير: ٣١-٣٢ .

(٢) في ب: الأول .

إَحْدَاهُمَا[1] .

وحُجَّةُ مَن لم يفصل بين الهمزتين في ﴿ءالذَّكَرَين﴾ وبابِهِ: أنَّ الفصلَ بين الهمزتين في ﴿أَأَنذَرْتَهُمْ﴾ في مذهب مَن سهَّلَ، إنما كان بناءً على الفصل بينهما محقَّقَتَين ـ كما سنبيِّنُهُ هنالك ـ فلمَّا سُهِّلَت بَقيَ الفصلُ كما كان في حال التَّحقيق، وهمزةُ الوصل هنا لا يجوزُ أن تُحقَّقَ بعد همزة الاستفهام، فلا يُتوهَّمُ وُجُودُ الفصل، وأيضاً فإنَّ همزةَ الوصل لمَّا كان حقُّها هنا أن تُحذَفَ، وإنما ثبَتَت للفرق، فرَّقَ بينها وبين همزة القطع بفصل الألف فيما همزتُهُ للقطع، و لم يفصل فيما همزتُهُ للوصل، لمَّا سوَّى بينهما / في التَّسهيل، فرَّقَ بينهما في هذا فلم يَحكُم لَهُمَا بحُكم همزةِ القطعِ في كلِّ الأمُور . ٢٠٤/أ

وحُجَّةُ مَن لم يَفصِل بين الهمزتين فيما فيه ثلاثُ هَمَزَات: أنه لو أَدخَلَ الألفَ بين الهمزتين لكان ذلك كاجتماعِ أربعِ أَلِفَاتٍ، إذ الهمزةُ من مخرج الألِفِ، فكان يلتقي فيه أَلِفُ الاستفهام، وأَلِفُ الفصل، وأَلِفُ القطع، وأَلِفُ الأصل، وذلك مرفوضٌ في كلامهم .

وهذا التعليل يجري في قراءة مَن سَهَّلَ و لم يَفصِل، وفي قراءة مَن حقَّقَ و لم يفصل، على أنَّ الذين يحقِّقُون هنا أبو بكرٍ وحمزةُ والكِسَائيُّ، وليس مذهبُهُم الفصلُ، فلا يَرِدُ هذا السؤالُ على قراءتهم .

وقيلَ: إنما لم يَفصِل فيه مَن سَهَّلَ؛ لأنه لو فَصَلَ لالْتقى فيه ثلاثُ أَلِفَاتٍ؛ لأنَّ الهمزةَ المسهَّلَةَ تقرُبُ من الألِفِ، وبعدها أَلِفٌ، وقبلها أَلِفُ

---

(١) انظر التيسير: ١١٢، ١٥٢، ١٦٥ .

الفصل، وإذا فَصَلَ في ﴿ أَأَنذَرْتَهُمْ ﴾ لم يجتمع عنده إلا أَلِفَان[1] خاصَّةً، وهذا قريبٌ .

وارتفاعُ قوله: «ثلاثٌ» بفعلٍ محذوفٍ، كأنه قال: ولا بحيثُ يَلتقي ثلاثٌ.

و « تَنزُّلاَ » : تمييزٌ، وكان شيخُنا أبو عبد الله محمَّدُ بنُ القَصَّاب[2] رحمه الله تعالى يعترِضُ[3] قولَ النَّاظِمِ: « يتَّفِقْنَ » ويقول: ليست الهَمَزَاتُ في ﴿آمَنتُم بِهِ﴾ وبابِهِ متَّفِقَاتٍ، قال: والصَّوابُ أن يقولَ: بحيث ثلاثٌ يلتقِين تَنَزُّلا .

قلتُ: هذا الاعتراضُ لا يَلزَمُ، وما قاله النَّاظِمُ حَسَنٌ جدًّا، والاتفاقُ الذي أراده اتِّفاقُ نُزُولِهنَّ في الخطِّ، وذلك أنَّ هذه الكلمةَ لو رُسِمَت على ما يقتضيه القياسُ واللفظُ، لرُسِمَت بثلاث ألفاتٍ:

الأولى: استفهامٌ وهي مبتدأةٌ فتُرسَمُ أَلِفاً .

والثَّانيةُ: ألفُ القطعِ تُرسَمُ ألفاً؛ لأنها كانت مبتدأةً قبل همزة الاستفهام .

والثَّالثة: ألفُ الأصل تُرسَمُ أَلِفاً؛ لسُكُونها وانفتاحِ ما قبلها، فقد اتَّفقت نُزُولاً .

وفي قوله: « يتَّفِقْنَ تَنَزُّلاَ » تنبيهٌ على العلَّةِ المانعةِ من الفصل فيه؛ لأنَّهُ لو فَصَلَ لاجتمَعَ فيه أربعُ أَلِفَاتٍ، وهذا لا يكوُن في كلام العرَبِ، ألا

---

(١) انظر الحجة ١/٢٧٥ .

(٢) تقدمت ترجمته، وانظر المقدمة .

(٣) في ب: من قول .

ترى أنه لا يقَعُ في كلامهم ثُلاثيٌّ من حرف واحدٍ إلا قليلاً نحو قولهم: دَدَدٌ وبَبَّةٌ[1]، ووَاوٌ، على مَن زَعَمَ أنَّ أَلِفَه منقلبةٌ عن واو[2]، وأمَّا اجتماعُ أربعة أمثالٍ، فلم يُوجَدْ فيه شيءٌ .

* * *

وَأضْرُبُ جَمْعِ الهمزَتَينِ ثَلاثَةٌ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ أَئِنَّا أَأُنْزِلاَ

/ذكَرَ هنا أنواعَ الهمزتين، وأنها ثلاثةٌ، وهي التي ذكرَهَا في أوَّلِ بيتٍ من هذا الباب حيثُ قال: ٢٥٥/أ

« وتسهيلُ أخرَى همزتَين بكِلمَةٍ سَمَا »

وَأخبَرَ أنها تأتي على ثلاثةِ أنواعٍ: مفتوحتان، ومفتوحةٌ بعدها مكسُورةٌ، ومفتوحةٌ بعدها مضمومةٌ .

فقوله: « أأنذَرْتَهُمْ أَمْ لَم » هو النَّوعُ الأوَّلُ، وهو على قِسمَين:

قِسمٌ اتَّفقَ القرَّاءُ فيه على الاستفهام .

وقِسمٌ اختَلَفَ القرَّاءُ فيه بالاستفهام والخَبَر .

فأمَّا ما اتَّفقُوا فيه على الاستفهام، فجملتُهُ تسعةَ عَشَرَ موضعاً[3]:

أوَّلُهَا في البقرة[4]: ﴿ أَأَنذَرْتَهُمْ ﴾، ﴿ أَأَنْتُمْ أَعلَمُ ﴾[5]، وفي آل

---

(١) بَبَّة: لقب عبد الله بن الحارث، وفي ذلك قالت أمه هند:

لأنكِحَنَّ ببَّه جاريةً خِدَبَّه

وذهب أبو علي إلى أن أصل واو: وَيَوْ لكراهة بناء الكلمة على الواوات، ولم يجئ ذلك في الحرف الصحيح إلا في ببَّه، وذلك لكونها صوتاً . شرح الشافية ٣/٨٤ .

(٢) ذهب الأخفش إلىأن أصله وَوَوَ؛ لعدم تقدم الياء عيناً على الواو لاماً، فنقول على مذهب الأخفش: أوَّيت. شرح الشافية ٣/٨٤ .

(٣) انظر الإقناع ١/٣٦٠-٣٦١ .

(٤) آية: ٦ .

(٥) آية: ١٤٠ .

عمران[1]: ﴿أَأَسلَمْتُمْ﴾، ﴿أَأَقْرَرْتُمْ﴾[2]، وفي المائدة[3]: ﴿ أَأَنتَ قُلتَ ﴾، وفي هود[4]: ﴿ أَأَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ ﴾، وفي يوسف[5]: ﴿ أَأَرْبَاباً مُتفرِّقُونَ ﴾، وفي الإسراء[6]: ﴿ أَأَسْجُدُ ﴾، وفي الأنبياء[7]: ﴿أَأَنتَ فَعَلْتَ هَـذَا ﴾، وفي الفرقان[8]: ﴿ أَأَنتُمْ أَضْلَلْتُمْ ﴾، وفي النمل[9]: ﴿ أَأَشْكُرُ أَمْ أَكْفُرُ ﴾، وفي يس[10]: ﴿ أَأَنذَرْتَهُمْ ﴾، ﴿ أَأَتخِذُ مِن دُونِهِ﴾[11]، وفي الواقعة: ﴿أَأَنتُمْ﴾، في أربعة مواضع[12]، وفي المجادلة[13]: ﴿ أَأَشْفَقْتُمْ ﴾، وفي النازعات[14]: ﴿أَأَنتُمْ أَشَدُّ﴾ .

وقد استوفى الكلامَ على هذهِ التسعةَ عَشَرَ باعتبار التّحقيق والتّسهيل .

وأمَّا القِسمُ الذي اختَلَفَ القرَّاءُ فيه بالاستفهام والخَبرِ فأربعةُ مواضعَ في آل عمران[15]: ﴿ أَنْ يُؤتَى أَحَدٌ ﴾، وفي فصلت[16]: ﴿ أَأَعْجَمِيٌّ

---

(١) آية: ٢٠ .
(٢) آية: ٨١ .
(٣) آية: ١١٦ .
(٤) آية: ٧٢ .
(٥) آية: ٣٩ .
(٦) آية: ٦١ .
(٧) آية: ٦٢ .
(٨) آية: ١٧ .
(٩) آية: ٤٠ .
(١٠) آية: ١٠ .
(١١) آية: ٢٣ .
(١٢) آية: ٥٩، ٦٤، ٦٩، ٧٢ .
(١٣) آية: ١٣ .
(١٤) ٢٧ .
(١٥) آية: ٧٣ .

وعَرَبيٌ ﴾، وفي الأحقاف[1]: ﴿ أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ ﴾، وفي القلم[2]: ﴿ أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ ﴾، وقد تقدَّمَ الكلامُ عليهنَّ مفصَّلاً .

وقوله: « أَإِنَّا » هو النَّوعُ الثَّاني وهو يَرِدُ في كتاب الله تعالى على أربعة أضرُبٍ:

الضَّربُ الأوَّلُ: يُختَلَفُ فيه بالتَّحقيق والتَّسهيل، و الهمزةُ الأُولى منه للاِستفهام .

والثَّاني: يُختَلَفُ فيه بالتَّحقيق والتَّسهيل، والهمزةُ في أوله للجمع .

والثَّالثُ: يُختَلَفُ فيه بالاِستفهامِ والخَبَرِ، ويُختَلَفُ في الاستفهام في التَّحقيق والتَّسهيل .

والرَّابعُ: ما جاء من الاستفهامَين في آيةٍ واحدةٍ أو آيتين، فيُختَلَفُ في الجمع بينهما، وفي جَعْلِ الأوَّلِ استفهاماً والثَّاني خبراً، وفي جَعْلِ الأوَّلِ خبراً والثَّاني استفهاماً، ويُختَلَفُ في الاستفهام في التَّحقيق والتَّسهيل .

فأمَّا النَّوعُ الأوَّلُ، فجملَةُ الوارد منه في كتاب الله تعالى أربعةَ عَشَرَ موضعاً، في الأنعام[3]: ﴿ أَئِنَّكُم لَتَشهَدُونَ ﴾، وفي الشعراء[4]: ﴿ أَإِنَّ لَنَا لأَجْراً ﴾، وفي النمل[5]: ﴿أَإِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ﴾، وفيها: ﴿ أَإِلَهٌ مَعَ اللهِ﴾[6] في

(١٦) آية: ٤٤ .

(١) آية: ٢٠ .

(٢) آية: ١٤ .

(٣) آية: ١٩ .

(٤) آسة: ٤١ .

(٥) آية: ٥٥ .

(٦) آية: ٦٠-٦٤ .

خمسةِ مواضعَ، وفي يس[1]: ﴿ أَإِنْ ذُكِّرْتُم﴾، وفي والصَّافَّات[2]: / ﴿ أَإِنَّا لَتَارِكُوا ﴾، ﴿ أَإِنَّكَ لَمِنَ المصَدِّقِينَ﴾[3]، ﴿ أَإِفْكاً آلِهَةً ﴾[4]، وفي فصلت[5]: ﴿ أَإِنَّكُم لَتَكْفُرُونَ ﴾، وفي ق[6]: ﴿ أَإِذَا مِتْنَا ﴾ . ٢٥٦/أ

وأمَّا النَّوعُ الثَّاني: فجملةُ الوارد منه في كتاب الله تعالى لفظٌ واحِدٌ في خمسةِ مواضعَ في التوبة:[7] ﴿ أَئِمَّةَ الكُفْرِ ﴾، وفي الأنبياء[8]: ﴿أَئِمَّةً يَهدُونَ بِأَمرِنَا ﴾، وفي القصص[9]:﴿ ونَجعَلَهُمْ أَئِمَّةً ﴾موضعان، وفي السَّجدة[10]: ﴿ وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً ﴾ .

وحُكمُ هذَين الضَّربَين باعتبار التَّحقيق والتَّسهيل قَد دخَلَ في قوله:

« وتسهيلُ أُخرَى همزتين بكِلْمَةٍ »

وأمَّا الضَّربُ المختَلَفُ فيه بالاستفهام والخبر، فجملتُهُ خمسةُ مواضعَ: موضعان في الأعراف[11] وهما: ﴿ أَإِنَّكُمَ لَتَأتُونَ الرِّجَالَ ﴾، ﴿ وأَإِنَّ لَنَا

---

(١) آية: ١٩ .

(٢) آية: ٣٦ .

(٣) آية: ٥٢ .

(٤) آية: ٨٦ .

(٥) آية: ٩ .

(٦) آية: ٣ .

(٧) آية: ١٢ .

(٨) آية: ٧٣ .

(٩) آية: ٥، ٤١ . ﴿وجعلناهم أئمة) رقمها: ٤١ .

(١٠) آية: ٢٤ .

(١١) آية: ٨١ .

لأَجْراً ﴾[1]، وفي يوسف[2]: ﴿أَإِنَّكَ لأَنتَ يُوسُفُ ﴾، وَفي مريم[3]: ﴿ أَإِذَا مَا متُّ﴾، وفي الواقعة[4]: ﴿ أَإِنَّا لَمُغْرَمُون ﴾ .

وذَكَرَ النَّاظِمُ هذه في فَرشِ الحروف[5]، وذكَرَ هنالك مَن يَقْرَؤُهَا بالاستفهام والخبر، ولم يُبيِّنْ هنالك مَن يحقِّقُ الهمزتين مِن الذين استَفهَمُوا، ولا مَن يُسهِّلُ إحداهُما اتكالاً على هذا الباب، إذ لا فَرْقَ بينهما .

وأمَّا الضَّربُ الرَّابعُ: وهو ما جاء من الاستفهامَين في آيةٍ واحدةٍ أو آيتَين، فجملةُ الوارد منه في كتاب الله تعالى أحَدَ عَشَرَ موضعاً، قد بيَّنَّاهَا في سورة الرَّعد، وبيَّنَّا[6] هنالك مَن يَستَفهِمُ فيهما، ومَن يَستَفْهِمُ في

---

(١) آية: ١١٣ .

(٢) آية: ٩٠ .

(٣) آية: ٦٦ .

(٤) آية: ٦٦ .

(٥) أُمثل لواحدة من الأمثلة وأجتزئ به، قال الناظم في فرش سورة يوسف:

بالإِخبار في قالوا أئنك (د)غفلا

أخبر أن ابن كثير وهو المرموز بحرف الدال من (دغفلا) يقرأ هنا «إنك» بهمزة واحدة على الإخبار، وقرأ الستة عداه بالاستفهام، وكل على أصله في الهمزتين، وانظر فرش سورة الرعد .

(٦) أشار المؤلف رحمه الله إلى أنه تعرض لهذا النوع في شرح فرش سورة الرعد من القصيد، لذلك خفف الكلام عنه في هذا الموضع، ونظراً لعدم العثور على الجزء الذي يتضمن السورة رأيت أن أبينه اتكالاً على ما قرأت من طريق القصيد على شيوخي في القراءات ـ إتماماً للفائدة ـ فأقول:

هذا النوع من الاستفهام يسمى عند أهل الفن: الاستفهام المكرر، وفي ذلك يقول الشاطبي:

وما كـــرر استفهامه نحو أئذا أئنا فـــذو استفهام الكل أوَّلا

أحدِهِمَا دون الآخَر، فما جاء منه بالاستفهام دخَلَ في هـذا الفصـل مـن هذا الباب، وما جاء منه بالخبر، لم يكن منه، فقوله إذن: « أإنا » يُريدُ كلَّ ما كان فيه همزتان أُولاهما مفتوحةٌ، والثانية مكسُورةٌ .

وقوله: « أَأُنزِلَ » هو النَّوعُ الثَّالثُ، وجملـةُ الـواردِ منـه في كتـاب الله تعالى أربعَةُ[1] مواضعَ، اتُّفِقَ على الاستفهام في ثلاثةٍ، وهنَّ: ﴿ أَؤُنَبِّئُكُمْ ﴾ في آل عمـران، و﴿ أَأُنـزِلَ ﴾، و﴿ أَأُلْقِـيَ ﴾ في الزُّمـر والقمـر، وواحِـدٌ مُختَلَفٌ فيه بالاستفهام والخبر، وذكَرَهُ النَّاظِمُ في موضعه في الفَـرش[2]، ولم يذكُر هنا غيرَ الثلاثة، وإنما ذَكَرَ النَّاظمُ هذا البيتَ ليُرَكِّبَ عليه أحكامَ ما يأتي بعده من الفصل بين الهمزتين، وترَكَهُ ليُحِيلَ عليه، وليُظهِرَ ما أبهَمَـهُ في قوله:

سـوى (نافعٍ) في النمل و(الشَّـــــام) مخـــبر
ســـــتوى النازعات مع إذا وَقـعـــــت ولا

وَ(دُ)ون (عِـ)ـناد (عمَّ) في العنكبـــوت مُخـ
ـبراً وهـو في الثاني (أ)تى (ر)اشـــــداً ولا

سوى العنكبوت وهو في النمل (كـ)ـنْ (ر)ضاً
وزاداهُ نـــــوناً إننا عـــنهُما اعــــتـــلا

و(عمَّ) (ر)ضاً في النازعات وَهُمْ على أصولهم وامدد (لـ)ـوا (حـ)ـافظِ (بـ)ـلا

وأما معناها فلينظر فتح الوصيد، وكنز المعاني، وإبراز المعاني، والسراج عنـد الكلام عليها في فرش سـورة الرعـد . وانظـر الإقنـاع ٣٧٤/١ ومـا بعدهـا، واللآلي الاستفهامان .

(١) انظر الإقناع ٣٧٦/١-٣٧٧ .

(٢) قلت: وهذا الذي أخفاه المؤلف هنا هو في قوله تعالى: ﴿أشهدوا خلقهم﴾ في الزخرف، وموضعه من الفرش هو قول الناظم رحمه الله:

وسكّنْ وزدْ همزاً كواو أُؤْشهدُوا (أ)ميناً وفيه المد بالخلف (بـ)ـلَّلا

أشار إلى أن نافعاً من قوله (أ)ميناً يُسـكن الشـين، ويزيـدُ همـزة بعـد الأولى مسـهلةً كواو، وللباقين الفتح والتحريك، وقـالون لـه الخلْفُ في المدِّ بَيْـنَ المهمزتـين وتركِـهِ، وذلك في آخر المصْرَاع الثاني من البيت .

وتسهيلُ أُخرَى همزَتين بِكِلمَةٍ

وقولُهُ: « جَمْعِ » بمعنى اجتماع .

وموضعُ قوله: « أَأَنذَرتَهُم » رفعٌ؛ لأنه بدلٌ من « ثَلاَثَةٌ » وما بعده معطوفٌ، حُذِفَ حرفُ العطف .

* * *

وَمَدُّكَ قَبْـلَ الفَتْحِ وَالكَسْرِ (حُـ)ـجَّةٌ
(بِـ)ـهَا (لُـ)ـذْ وَقَبْـلَ الكَسْرِ خُلفٌ (لَـ)ـهُ وَلاَ

/وَفِي سَـبْعَةٍ لا خُـلْفَ عَنهُ بِمَرْيَمٍ
وَفِي حَرْفَي الأَعْـرَافِ وَالشُّـعَرا العُلاَ

أَئِنَّـكَ آئِفْكاً مَـعـاً فَـوقَ صَادِهَا
وَفِي فُصِّلَتْ حَرفٌ وَبِالخُلفِ سُـهِّلاَ

١٢٥٧/أ

ذكَرَ في هذه الأبيات وفي ما يأتي الفصلَ بين الهمزتين على مذهب مَن سَهَّلَ إحداهُمَا، وعلى مذهبِ مَن حقَّقهما[1]، وذلك في الأنواع الثَّلاثةِ المتقدِّمَةِ. والمذكورُ في هذه الأبيات الثَّلاثة نوعان:

أحدهما: المفتوحتان نحو: « أَأَنذَرْتَهُمْ » .

والثَّاني: المختَلِفَتانِ بالفتح والكسر نحو: « أَإِذَا » ، والذين يَفصِلُون بألِفٍ بين الهمزتين في هذَين النَّوعَين ثلاثةٌ: أبو عمرٍو، وقالونٌ، وهشَامٌ، وهم المرمُوزُون في قوله: « حُجَّةٌ بِهَا لُذْ » .

فقوله: « ومَدُّكَ قبلَ الفتحِ » يُريدُ نحو: « أَأَنذَرْتَهُمْ » .

وقوله: « والكسرِ » يُريدُ نحو: « أَإِذَا » ، ولا يَدخُلُ عليه في ذلك نحو

(١) انظر التيسير: ٣٢ .

« اأمَنتُم » و « آلذَّكَرَين » لأنه أخرَجَهُمَا قبل ذلك بقوله:

« ولا مَدَّ بين الهمزتين هنا ... »

البيت، ويُريدُ بالمدِّ الفصلَ بالألف[1] ، فمَن كان مذهبُهُ تحقيقُ الثَّانية، كانت الألِفُ عنده حالَّةً بين همزتَين محقّقَتَين، وهو هشَامٌ في باب (أَإِنَّا وأَإِذَا)، وفي باب (أَأَنذَرتَهُم) على مذهب مَن أَخَذَ له بالتحقيق .

ومَن كان مذهبُهُ تسهيلُ الثَّانية، كانت الألِفُ عنده حالَّةً بين الهمزة المحقّقةِ والمسهَّلَةِ، وهو قالونٌ وأبو عمرٍو في النَّوعَين، وهشَامٌ في باب (أَأَنذَرتَهُمْ) على مذهب مَن أَخَذَ لَهُ بالتَّسهيل[2]، وهو الأشهَرُ .

والباقون لا فصلَ عندَهُم بين الهمزتين على مَذهب مَن سَهَّلَ إحداهما، وعلى مذهب مَن حقّقَهما معاً، فابنُ كثيرٍ ووَرشٌ يُسهِّلان ولا فصلَ.

ومَن سِوَاهما يحقِّقُ ولا فصلَ، وكذلك حفصٌ وابنُ ذَكوانَ في قوله تعالى: ﴿ءَأَعجَميٌّ﴾ في فُصلت، يُسهِّلان الثَّانيةَ ولا يَفصِلان بألفٍ، وكذلك ابنُ ذَكوانَ في ﴿أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ﴾ يُسهِّلُ ولا يَفصِلُ .

واختَلَفُوا عن ابن ذَكوانَ في الفصل في هذين الموضعَين، فأبو عمرٍو[3] لا يَفصِلُ فيهما له، وأبو محمَّدٍ مكيٌّ[4] يَفصِلُ فيهما له.

---

(١) ومقداره حركتان، قال في الغيث:٧٨ : « وتدخل بينهما مدة تكون حاجزة بينهما ومبعدة لإحداهما عن الأخرى، ومقداره ألف تامة بالإجماع . » ، وقال ابن أبي الربيع في تفسيره: ٧٥/١: وقرئ في الشاذ بألف بين الهمزتين، وهذه قراءة قوية، لكنه لم يقرأ بها في السبع .
قلت: العجيب أن يقع مثل هذا العالم في مثل هذا، وهي إحدى روايتي هشام .

(٢) انظر التيسير: ٣١-٣٢، والتبصرة: ٢٧٦، والغاية: ٨٩، والتلخيص لابن بليمة: ٢٧، والموضح ٢٤١/١، وغاية الاختصار ٢٢٢/١، والإقناع ٣٦١/١، والغيث: ٧٧، والسبعة: ١٣٧، والإرشاد: ٢٠٨، والتلخيص لأبي معشر: ١٧٠، والتذكرة: ١١١/١، والنشر: ٣٦٣/١ .

(٣) انظر التيسير: ١٩٣ - ١٩٤ .

(٤) التبصرة: ٦٦٦-٦٧٦ .

قال أبو جعفر[1]: فأمَّا ابنُ ذَكوانَ، فقد اختلَفَ الشُّيوخُ في الأخذ له، فكان عثمانُ بنُ سعيدٍ يأخذُ له بغير فصلٍ كابن كَثيرٍ، وكذلك رَوَى لنا أبو القاسم رحمه الله عن المليحيِّ عن أبي عليٍّ البغداديِّ، وكذلك قال محمَّدُ بنُ إبراهيم أبو عبد الله القيسي فيما أخبرني عبدُ الله بنُ عليٍّ عن مروانَ بنِ عبد الملك / عنه . وهؤلاء الثلاثةُ حفَّاظٌ، عُلماءُ بتأويل نصوصِ مَن تقدَّمَ . ٢٥٨/أ

وكان أبو محمَّد مكيُّ بنُ أبي طالب[2] يأخُذُ له بالفصل بينهما بألِفٍ، وعلى ذلك أبو الطَّيِّبِ وأصحابُهُ، وهو الذي تُعطِيهِ نُصوصُ الأئمَّةِ مِن أهلِ الأداء: ابنِ مجاهِدٍ[3]، والنَّقَّاشِ، وابنِ شنَبُوذٍ، وابنِ عبد الرزاق، وأبي الطَّيِّب التَّائب، وأبي طاهرِ بنِ أبي هشَامٍ، وابنِ أشتَه، والشَّذائي، وأبي الفضلِ الخزاعيِّ، وأبي الحسنِ الدَّارَقطنيِّ، وأبي عليٍّ الأهوازيِّ، وجماعةٍ كثيرةٍ غيرِهِم مِن متقدِّمٍ ومتأخِّرٍ، قالوا كلُّهُم بهمزةٍ ومدَّةٍ .

يرى أبو جعفر ﴿ ءَأَعجَميٌّ ﴾ في فصلت قال: وهكذا الخلافُ بين الشُّيوخِ لابن ذَكوانَ في ﴿ أن كَانَ ذَا مَالٍ ﴾ في القلم[4] .

فأمَّا أبو عمرٍو ومَن قال بقوله فحُجَّتُهم ما حدَّثَنا به أبي رَضِيَ اللهُ عَنهُ

---

(١) الإقناع ١/٣٦٣-٣٦٤ .

(٢) قال في التبصرة: ٦٦٦: لكن ابن ذكوان لم يجر له أصلٌ يقاس عليه، فيجب أن يحمل أمره على ما فعل هشام في أئنكم وأءنذرتم، ونحوه ... الخ. وانظر ص: ٢٧٦ من التبصرة أيضاً فيها إحالته على فعلِ هشامٍ، وقال في الكشف:والذي يجب أن يؤخذ به لابن ذكوان أن يخفف الثانية بين بين، ويدخل بينهما ألفاً .. ال ١/٢٤٨-٢٤٩.

(٣) السبعة: ١٣٩ .

(٤) الإقناع: ١/٣٦٥ .

قراءة عليه، حدَّثَنا أبو داود وأبو الحسن، حدَّثَنا أبو عمرو قال[1]: لمَّا لم يَفصِل ابنُ ذَكوانَ بهذه الألفِ بين الهمزتين في حالِ تحقيقِهما مع ثِقَلِ اجتماعهما، عُلِمَ أنَّ فصلَهُ بينهما في حال التَّسهيل لإحداهما مع خِفَّةِ ذلك غيرُ صحيحٍ في مذهبه .

قال[2]: ـ يعني أبا عمرو ـ على أنَّ الأخفشَ[3] قد قال في كتابه بتحقيق الأُولى وتسهيل الثَّانية، ولم يَذكُر فصلاً بينهما في الموضعَين .

وأمَّا أبو محمَّد مكيٌّ[4] ومَن قال بقوله، فحُجَّتُهم ما حدَّثَنا به أبو القاسم خَلَفُ بنُ محمَّدِ بنِ صوَّاف رحمه الله قراءةً عليه وأنا أسمعُ، حدَّثَنا أبو عبد الله محمَّدُ بنُ مطرف الطرفي، حدَّثنا أبو محمَّدٍ مكيٌّ قال في ترجمته: ﴿أَأَعجَمِيٌّ﴾ لابن ذكوانَ لم يجئ له أصلٌ يُقاسُ عليه، فيجبُ أن يُحمَلَ أمرُهُ على ما فَعَلَ هشَامٌ في ﴿أَإِنَّكُمْ﴾ و﴿أَأَنذَرتَهُم﴾ ونحوِهِ، فيكون مثلَ أبي عمرو وقالونٍ، وحَمْلُهُ على مذهب الرَّاوي معه عَنْ رجلٍ بعينه، أَولى من حمله على غيره .

قال[5]: وقال لي أبي رَضِيَ اللهُ عَنهُ : الأمرُ في هذا قريبٌ .

ولم يذكُر مكيٌّ[6] إلاَّ ما قرأ به على أبي الطَّيِّب، ونصوصُ القوم

---

(١) الإقناع ٣٦٥/١ .
(٢) الإقناع: ٣٦٥/١ .
(٣) انظر الإقناع ٣٦٥/١، وانظر معاني القرآن ١٨١/١ وما بعدها .
(٤) تتمة النص في الإقناع ٣٦٥/١ .
(٥) المصدر نفسه، بقية النص .
(٦) انظر التبصرة: ٦٦٦-٦٧٦، والكشف ٢٤٨/١-٢٤٩ .

يَسبقُ منها ما ذهبَ إليه، والأقيَسُ ما رواه أبو عمرو[1]، وعبارتُهم لا يُقطَعُ منها على خلافِ ما رآه، لاسيَّمَا أنَّ الكوفيين[2] همزةُ بينَ بينَ عندهم ساكنةٌ، فهي ممدودةٌ فتجيءُ عبارةُ القرَّاء على قول الكوفيِّين، وهو أكثرُ ما يُوجَدُ لهم[3].

وحُجَّةُ[4] مَن أدخَلَ بين الهمزتين المحقَّقتَين ألِفاً في هذا الباب: كراهيةُ التقاءِ همزَتَين، لمَّا لم يُسهِّلْ إحداهما، أدخَلَ بينهما ألِفاً؛ ليزولَ بذلك التقاءُ همزتين، وقد فعلتِ العربُ ذلك بينَ الهمزتين وغيرِ الهمزتين؛ قال ذو الرُّمَّة[5]:

/فَيَا ظَبيَةَ الوَعْسَاءِ بينَ جُلاَجِلٍ وَبينَ النَّقَا آأَنتِ أَمْ أُمُّ سَالِمِ ٢٥٩/أ

وقالوا: يا هنداتُ اضربنانٌّ[6] زيداً، الأصل: أأَنتِ، [واضربنَنَّ]، ثم أدخَلَ أِلفاً بين الهمزتين وبين النُّونَين كراهيةَ اجتماعِ الأمثال، ومن أجل التقاءِ الأمثال قالوا: ظَلتُ أفعَلُ، وحسَيْتَ بالشيء، وعَلْمَاءِ بَنُو فُلان، الأصل: ظَلِلْتُ، وحسِسْتُ، وعلى الماء[7]، فأبدلوا وحَذَفُوا، وكأَنَّ إدخالَ الألفِ أقرب من هذا .

---

(١) التيسير: ١٩٣-١٩٤ .

(٢) انظر الدر المصون ١/٢٧٩-٢٨٠، والتبيان ١/٢٣ .

(٣) إنهاء النص من الإقناع ١/٣٦٦ .

(٤) انظر الحجة للفارسي ١/٢٧٩-٢٨٠، ووالكشف ١/٧٤، والبيان ١/٥٠-٥١ .

(٥) من الطويل، وهو في ديوان ذي الرمة: ٧٥٠ .

(٦) تقدم .

(٧) سيأتي في صفحة: ٦٧٧ .

وحُجَّةُ[1] مَن أدخَلَ ألفاً بين الهمزة المحقّقة و الهمزة المسهّلة: أنه كَرِهَ التقاءَ الهمزةِ وما هو كالهمزةِ ـ أعني المسهّلةَ ـ لأنّهَا وإن ضَعُفَ الصوتُ بها، فهي بزِنَةِ المحقّقةِ، وقد بيَّنّا ذلك قبلُ، فكمَا يَفصِلُ بين الهمزتين المحقّقتين، فَعَلَ بين المحقّقةِ والمسهَّلةِ؛ لأنَّ تسهيلَهَا عارضٌ، فكأنه لم يَكْفِهِ في زوالِ الثِّقَلِ التّسهيلُ وحدَه والفَصلُ وحدَه، بل جَمَعَ بينهما لتأكيد زوالِ الثِّقَل، والله أعلم .

ونظيرُ ذلك قولُهم: جَمَلٌ وناقةٌ، وذلك أنهم يقولون: قائمٌ وقائمةٌ، فيفصِلُونَ بين المذكّرِ والمؤنّث بالتّاء، ويقولون: جَدْيٌ وعَنَاقٌ وجَمَلٌ ورَجُلٌ، فيضعون للمذكّر أسماءَ، وللمؤنث أسماءَ أُخَر، ولا يحتاجون إلى التّاء، ويقولون: ناقةٌ وجَمَلٌ، فيضَعُون للمذكّر والمؤنّث اسمَين، ويزيدون مع ذلك التّاءَ تأكيداً للفرق، ولو قالوا: نَاقٌ لزال اللّبسُ، و لم يُحتَج إلى التّاء، فاجتَمَعَ في جَمَلٍ ونَاقةٍ ما افترَقَ في قائِمٍ وقَائمةٍ وجَدْيٍ وعَنَاقٍ .

وحُجَّةُ[2] مَن لم يُدخِلْ بين الهمزتين المحقّقَتَين ألِفاً في هذا الباب: أنه لم يكرَهْ التقاءَ الهمزتين، بل أجرَاهُمَا مُجرَى سائرِ الأمثال نحو: شَرَرٍ، وسُرُرٍ، ودِرَرٍ، وكان هذا أشبَهُ إذ التقاؤُهُمَا إنما هو بسبب دخول همزة الاستفهامِ، فهو عارضٌ، فلم يُحتَجْ فيه إلى الفصل، كما لم يُحتَج إلى التّسهيل .

وحُجَّةُ[3] مَن لم يُدخِلْ أَلِفاً بين المحقّقة والمسهّلة: أنه اكتَفَى بالتّسهيل

---

(١) انظر الحجة للفارسي ١/٢٨٤-٢٨٥-٢٨٦، والكشف ١/٧٤ .

(٢) انظر الحجة ١/٢٧٤، والكشف ١/٧٤ .

(٣) انظر الحجة ١/٢٧٥-٢٧٦، والكشف ١/٧٣-٧٤ .

في زوال ثِقَلِ اجتماع الهمزتَين، إذ المقصودُ ألاَّ يلتقيا، وذلك حاصِلٌ بتسهيل إحداهما، والله أعلم .

قوله:

« ومَدُّكَ قبلَ الفتحِ والكَسرِ (حُـ)ـجَّةٌ »

يرتفع قوله: « ومدُّكَ » بالابتداء .

و « حُجَّةٌ » خبرُهُ، ويحتمل وجهَين :

أحدهما: أن يكونَ على حذف مضافٍ؛ أي: ذو حُجَّةٍ، أي: له وجهٌ من العربية وهو: كراهَـةُ التقاءِ همزتـين، أو التقاءِ همزةٍ وما هو كالهمـــزة، وهو إشارةٌ إلى ما قلناه في الاحتجاج، وإنما قدَّرنَا ذلك؛ لأنَّ المدَّ بين الهمزتين ليس بحجَّةٍ، إنما هو مفتَقِـرٌ إلىحُجَّـةٍ، / فيقـال: لِمَ مـدَّ القارئُ هذا الحرفَ؟ ٢٦٠/أ

ويحتملُ أن يكونَ لاحذفَ فيه، ويكونُ المدُّ حُجَّةً تُزيلُ ثِقَلَ التقاءِ الهمزتين، كما أنَّ الحجَّةَ تدفَعُ دَعوى الخَصْم، كذلك المدُّ يدفَعُ الثِّقَلَ، وظاهرُ قوله: « ومدُّكَ » الإشباعُ، وإلاَّ فكـان يقـولُ: وفَصلُكَ، أمَّا على مذهب مَن حقَّقَ الثَّانية[1] فلا بدَّ من الإشباع؛ لتأخُّرِ السَّببِ، وأمَّا على مذهب مَن يُسهِّلُ الثَّانيةَ[2] فالتَّسهيلُ عارضٌ، ولا يُعتَدُّ به في الأكثر .

فإن قلتَ: يُعتدُّ فيه بالعارض فيُقصَرُ، فيكون مثلَ ما يأتي في قوله بعدُ:

« وإنْ حرفُ مدٍّ قبلَ هَمزٍ مُغَيَّرٍ يجُزْ قصرُهُ ... ...

(١) انظر الكشف ١/٧٤ .

(٢) انظر الكشف ١/٧٤ .

قلتُ: ليس هذا مثلُ ذلك، وذلك أنَّ مَـنْ فَصَلَ في ﴿ أَأَنذَرْتَهُـمْ ﴾ و﴿أَإِذَا﴾ مع التَّسهيل، لم يعتـدَّ بالعـارض الـذي هـو التَّسـهيلُ، فـالهمزةُ عنـده في نيَّـة الوجـود، فـلا بـدَّ مـن المدِّ، والدليـلُ علـى تـرك الاعتـداد بالعارض: إدخالُ أَلِفٍ، و إلاَّلِمَ أُدخِلَ الألفُ مـع أن التقـاءَ الهمزتـين قـد زالَ بالتَّسهيل، وسنزيدُ هذه المسألةَ بياناً إذا انتهينا إلى قوله[1]:

وإنْ حَرفُ مَدٍّ قَبلَ هَمزٍ مُغَيَّرٍ

إن شَاءَ الله تعالى .

والضَّميرُ في « بهَا لُذْ » يعودُ على الحجَّةِ؛ أي: ابنِ عليها، ولُذْ بها.

ثم قال: « وقبلَ الكسرِ خُلفٌ لَهُ »: أخبَرَ أنَّ هشاماً يَفصِلُ في النَّوعين من الهمزتين، إلاَّ أنَّ أحدَهَما لا خلافَ عنه فيه، وهـو نـوعُ « أَأَنذَرْتَهُـمْ » أعني المفتوحتَين، والنَّوعُ الثَّاني عنه في الفصل فيه خلافٌ، وهو نـوعُ «أإذا» و « أإنا » .

فاللامُ من « لَهُ » يُرادُ بها هشَامٌ، والهاء تعودُ على الخُلْفِ .

و « وَلاَ » مبتـدأٌ، وهـو مصـدرُ المَوْلى بمعنـى الـوَلِيِّ، وخـبرُهُ « لـه » ، والجملةُ صفةٌ لـ « خُلـفٌ » ؛ أي: لـه نـاصرٌ، أي هـو خُلـفٌ مشـتهرٌ بـين الأئمَّة ليس مرغوباً عنه .

وقوله: « وفي سبعةٍ لا خُلفَ عنه » أخـبَرَ أنَّ هشَـاماً اختُلِـفَ عنـه في الفصل في نَوعِ أإذَا ، وَ أإنَّا إلا سـبعة مَـوَاضِعَ لا خـلاف في الفَصْلِ فيهـا عنــه، وهــي الــتي بعدهــا، وهــي في الأعــراف ﴿أَإِنَّكُــمْ لَتَــأْتُونَ﴾،

---

(١) الشطر في باب الهمزتين من كلتين، وتتمته:

يجز قصره والمد ما زال أعدلا

و﴿ أَإِنَّ لَنَا لأَجْراً ﴾ على قراءة مَن استفهَمَ[1]، وفي مريم ﴿أَإِذَا مَا مِتُّ﴾ على قراءة الاستفهام[2] أيضاً وفي الشُّعَرَاء ﴿ أَإِنَّ لَنَا لأَجراً ﴾، وفي الصافات[3] ﴿ أَإِنَّكَ لَمِنَ المصَدِّقِينَ ﴾، وفيها ﴿ أَإِفْكاً آلِهَةً ﴾، وفي فُصلت[4] ﴿ أَإِنَّكُمْ لَتَكفُرُونَ ﴾، ثم أخبَرَ أنَّ الذي في فُصلت اختُلِفَ في همزته بالتَّحقيق والتَّسهيل، بخلاف غيره من هذا النوع، لاخلافَ في تحقيقه .

وتَمَّ الكلامُ عند قوله: « وفي سبعةٍ لا خُلفَ عنه » ، ثمَّ أخذ في بيانها فقال: « بِمَرْيَم » أي: أعني في مريم، و« في حَرْفَي الأَعرَافِ والشُّعَرا » .

/وموضعُ « لا خُلفَ عنه » رفعٌ؛ لأنه خبرُ مبتدأ محذوفٍ التقدير: والمدُّ في سبعةٍ لا خُلفَ عنه فيه . ٢٦١/أ

و « العُلا » صفةٌ للسُّوَرِ الثَّلاثةِ، وموضعُهُ رفعٌ؛ لأنه خبر[5] مبتدأٍ محذوفٍ؛ أي: هي العُلا؛ أي: ذواتُ العُلاَ. لمَّا كان يُكتَسَبُ بهنَّ العُلاَ، جعلَهُنَّ كذلك . ثم قال:

... أَإِنَّكَ آئِفكاً مَعاً فَوقَ صَادِهَا ... ...

يُريد: ﴿أَإِنَّكَ لَمِنَ المصَدَّقِين﴾ وجعلَه مع ﴿أَئِفكاً﴾ فوقَ صادٍ؛ لأنه تحرَّزَ من قوله تعالى: ﴿ أَإِنَّكَ لأَنتَ يُوسُفُ ﴾ فإنه مختَلَفٌ فيه عنه، فكأنه قال: وأعني أَإِنَّكَ وأَئِفكاً في حال كونها معا فوق صادها .

* * *

(١) غير نافع وحفص. انظر التيسير: ١١١ .

(٢) غير الحرميين وحفص. انظر التيسير: ١١٢ .

(٣) آية: ٥٢ .

(٤) آية: ٩ .

(٥) خبر: سقطت من : أ .

وَآئِمَّــــــةً بِالْخُلْفِ قَدْ مَدَّ وَحْدَهُ
وسَهِّلْ سَمَا وَصْفاً وَفِي النَّحْوِ أبْدِلاَ

تكلَّمَ في هذا البيت على صِنفٍ واحدٍ من النَّوعِ الذي فيه الهمزتان مختلِفَتَان بالفتح والكَسر، وهو قولُهُ: « أَئِمَّةً » وعدتُهُ خمسةُ مواضعَ، وقد ذكَرناها، وأخبَرَ أنَّ هشَاماً يَفصِلُ فيه وحدَه بخلافٍ عنه، فَفُهِمَ منه أنَّ مَن ذُكِرَ مع هشَامٍ في الفصل بالألف، لا يَفصِلُ هنا، ولأجل هذا ذَكَرهُ، وأخبَرَ أيضاً أنَّ أهلَ رمز (سَما) يُسهِّلُونَ الثَّانيةَ منه، والباقون يُحقِّقُونَهَا، ولا فائدةَ في ذكْرِ هذا؛ لتقدُّمِهِ أوَّلاً، ولكنه أعادَهُ ليُرِيَ أنَّ هنالك مَن يُبدِلُهُ وهم النَّحويُّون[1] ، ولْنَذْكُرْ أصلَ هذه الكلمةِ، وسببَ الاختلاف في كيفيَّةِ تغيير همزَتِهَا إنْ شَاء الله، فأقول:

أئمَّة جمعٌ مُفرَدُهُ: إمامٌ، والأصلُ أَأْمِمَةٌ[2] ، نظيرُهُ من غير المهموز: حِمَارٌ وأَحْمِرَة، وحِزَامٌ وأَحزِمَة، ونظيرُهُ مِن المضاعَف المهموزِ: أَسَاسٌ وأَإِسَّةٌ، ونظيره من المضاعف غير المهموز: عِنَانٌ وأَعِنَّة، ونظيره من المهموز غير المضاعف: إِلَهٌ وآلِهَةٌ، وإناءٌ وآنِيَةٌ .

فالهمزةُ الأولى الهمزةُ التي تكون في بناء الجمعِ، والهمزةُ الثَّانية فاءُ الكلمة، فالتقى فيه همزتان ومِثْلان، وهو رباعيٌّ يجبُ فيه إدغامُ المِثْلَين

---

(١) انظر البيان ١/٣٩٤-٣٩٥، وقال الزمخشري: وإذا التقت همزتان في كلمة فالوجه قلب الثانية إلى حرف لين كقولهم: آدم وأيمة ... الخ. شرح المفصل ٩/١١٦، وقال العكبري في التبيان ٢/٦٣٧، ٦٣٨: ومن قلب الثانية ياء فلكسرتها المنقولة إليها، ولا يجوز أن تجعل بين بين كما جعلت همزة أئذا؛ لأن الكسرة هنا منقولة وهناك أصلية. وانظر شرح الشافية ٣/٩٤ .

(٢) انظر البيان ١/٣٩٤ .

فنقلوا حركةَ الميم الأُولى وهي الكسرةُ، إلى الهمزة الثَّانيةِ السَّاكنةِ، ثمَّ أَدغمُوا الميمَ في الميم، فصار: (أَإِمَّةَ) بهمزتين؛ الأُولى مفتوحةٌ همزةُ الجمع، والثَّانيةُ مكسورةٌ همزةُ الأَصل .

فإن قيلَ: لَمْ يقُولوا: آمَّة فيقلبون الهمزةَ السَّاكنة ألفاً، كَمَا يفعلون ذلك في آدم، الأصل فيه: أَأْدَم، وفي آلهة، الأصل فيه: أَأْلِهَة، ثمَّ يُدغِمُون الميمَ في الميم بطرح حركتِهَا عنهـا، كما فعلواْ / ذلك في ﴿لا تُضارَّ﴾ ٢٦٢/أ الأصل: لا تُضَارِرْ[١] ، فطرحوا الحركةَ، وأدغموا ؟

فالجوابُ عن ذلك من وجهين:

أحدُهما[٢]: أنَّه كانَ يلتبسُ بناءُ (أفعِلَة) ببناء (فاعِلَة) من أَمّ .

والثَّاني: أنَّكَ لو أبدلتَ الهمزةَ ألفـاً، لَلَزِمَكَ أن تَنقُلَ إليهـا حركةَ الميم حين الإدغام .

فإن قلتَ: الألفُ لا تَقبَلُ الحركة .

فالجوابُ: أنَّ الألفَ التي لا تَقبَلُ الحركـةَ هي الـتي تُـزَادُ للمـدِّ نحو الألف في ﴿لا تُضارَّ﴾ وألفُ ﴿رَآدٍّ﴾ ، وأمَّا الألفُ الـتي تكـونُ فـاءً من الكلمة، فتقبلُ الحركةَ، ولو أُبدِلَت الهمزةُ ألفاً لانفتاح مـا قبلَهَا، لم يكن بدٌّ من نَقلِ حركةِ الميم إليها، وإذَا نُقِلَت الحركةُ إليها، فلا بـدَّ أن تَنقلِبَ همزةً، فإذا كان لا بدَّ من تحريكِهَا بحركةِ الميمِ، فليُفعَل ذلك أوَّلاً .

فإن قيلَ: كيف يكونُ تسهيلُ هذه الهمزةِ هُنَا أَبِالبَدَلِ أم بينَ بينَ ؟

---

(١) استثقلوا اجتماع حرفين من جنس واحد فسكنوا الأول، وحركوا الثاني لالتقاء الساكنين؛ لأن الثاني كان ساكناً للجزم، وأدغموا أحدهما في الآخر، وحركت بالفتح. انظر البيان ١/١٥٩ .

(٢) انظر التبيان ١/٦٣٨ .

فالجوابُ: أنَّ الذي يقتضيه قياسُ العربيةِ أن تُسهَّلَ بالبدلِ، فتُبدَلُ ياءً مكسُورةً، ولا تُسهَّلَ بينَ بينَ، وكذلك لا يجوزُ تحقيقُ الهمزتين هنا، بخلاف ماتقدَّمَ في « أَإِذَا » وبابِهِ، وذلك أنَّ الهمزتين في « أَإِذَا » وبابِهِ في الحقيقة من كلمتَين كما قدمناه، وفي « أئمَّة » من كلمةٍ واحدةٍ؛ لأنَّ الهمزةَ مبنيَّةٌ عليها الكلمة، كالهمزة التي في (أَكرَمَ) والعرَبُ لا تَجمَعُ بين همزتين من كلمةٍ واحدةٍ في الأكثر من كلامها، وإذا لم يَجُز تحقيقُ الثَّانيةِ، لم يَجُزْ تسهيلُهَا بينَ بينَ؛ لأنَّهَا كذلك بزِنَةِ المحقَّقَةِ .

لو قيلَ لَكَ: ابْنِ مِن (قرَأَ) مثل (جَعْفَرْ) لقلتَ: قَرْأًى في الرفع والنصب والجر، والأصل: قَرْءَءً، فتُبدَلُ الثَّانية ياءً، ثم تتحرَّكُ وقبلها فتحةٌ فتُقلَبُ ألفاً .

وكذلك لو قيلَ لكَ: ابْنِ منه مثل (فُلْفُلْ)، لقلتَ: قُرْءٍ في الرفع والجر، وفي النَّصب: قُرْئياً. والأصل: قُرْءُءْ، فتُبدَلُ الهمزةُ الثَّانيةُ ياءً، ثمَّ تُقلَبُ الضَّمَّةُ التي قبلها كسرةً، ويُجرَى مُجرَى قاضٍ .

وقد قالت العرَبُ جَاءٍ، والأصلُ: جَايِئٌ[1] فأُبدِلَت الياءُ همزةً، كما أُبدِلَت في بايِع[2] ، فصار: جاءِءٌ بهمزتين، ثم أُبدِلَت الثَّانيةُ ياءً فصار: جاءٍ كقَاضٍ .

وحكَى أبو زيدٍ[3] أنَّ من العَرب مَن يجمَعُ بين همزتين من كلمة واحدةٍ فيقول: اللَّهمَّ اغفر لي خَطَائِئِي بوزن خَطَاعِعِي، وأنشَدَ[4]:

---

(١) انظر الكتاب ٣/٥٥٢، والنشر ١/٣٨٠ .

(٢) انظر التعليقة ٥/١٤٨، وشرح الشافية ٣/٩٥ وما بعدها .

(٣) انظر الخصائص ٣/١٤٣، ٢/٦ .

(٤) من الطويل، وهو بغير نسبة في الإنصاف ٢/٧٢٩، والخصائص ٣/١٤٣ .

فَإِنَّكَ لا تَدرِي مَتَى الموتُ جَائِئٌ
وَلَكِنَّ أَقصَى مُـــدَّةِ الموتِ عَاجِلُ

فمَن حقَّقَ الهمزتين[1] من « أإمَّة » أتى بها علـى لغـة الذيـن يقولـون: خَطَائِي، وإذا صَـــحَّ تحقيقُهَا صَحَّ تسهيلُهَا بينَ بينَ، وصَحَّ إدخالُ الألف بين الهمزتين، / ومَن أبدلها ياءً مكسُورةً، أَتى بها على لغة مَن لا يَجمَـعُ بين الهمزتين في كلمةٍ واحدةٍ . ٢٦٣/أ

قال أبو عمرو[2]: والتَّسهيلُ بينَ بينَ مذهَبُ القُرَّاءِ وعامَّةِ أهلِ الأداءِ هاهنا .

قال ابنُ مجاهد[3]: تُهمَزُ الألفُ وبعدها ياءٌ كالسَّاكنة .

وقال الأخفشُ[4]: تُبدَلُ هاهنا ياءً مكسُورَةً مُشبَعَةَ الكسرة .

قال أبو عمرو[5]: ومَن لم يَرَ الفَصلَ في « أئمَّة » إنما أَجرَاه على عـادةِ العَرَبِ، وذلك أنهم إنما يَفصِلُون بين همزة الاستفهام وهمزةِ القطع .

قلتُ: ولهذا الاختصاص عندي وَجهٌ؛ وذلك أنَّ الألـفَ الـتي تفصِـلُ بها بين الهمزتين، شبيهةٌ بالمدَّاتِ المزيداتِ في أواخِرِ الكَلِـم، بعـد استيفاء أبنِيَتِهَا، أعني مدَّةَ الإنكار، ومدَّةَ الاستغاثة، والتَّعجُّبِ، ومدَّةَ الندبة، ومَدَّةَ

---

(١) قال ابن جني في الخصائص ١٤٣/٣: فالهمزتـان لا تلتقيـان في كلمـة واحـدة إلا أن تكونا عينين نحو: سأَّال وسأَّار وجأَّار، فأمـا التقاؤهمـا علـى التحقيـق مـن كلمتـين فضعيف عندنا، وليس لحناً .

(٢) انظر التيسير: ١١٧، والنشر ٣٧٨/١ وما بعدها .

(٣) السبعة: ٣١٢ . قال: (أئمة) ممدودة الهمزة وبعدها ياء كالساكنة .

(٤) انظر معاني القرآن ٥٥١/٢ .

(٥) انظر النشر ٣٨٠/١-٣٨١ .

التذَكُّرِ، وكذلك الفصلُ هي مزيدةٌ بعد استيفاء بنيَةِ الكلمةِ، وليس ممَّا تُبنَى عليه الكلمةُ، كألف التَّأنيث، وضَارِب، وكِتَاب وشبهِهِ .

وإذا كان ذلك كذلك، وَجَبَ أن تُزَادَ بعد ألف الاستفهام؛ لأنَّهَا تُتوهَّمُ كلمَةً على حِدَةٍ، بخلاف الهمزة التي في بناء الجمع، لا تُتَوهَّمُ على حِدَةٍ، فصار ألفُ الفَصل في « أَأَنذَرْتَهُمْ » و« أَإِذَا » و« أَأُنزِلَ » كألِفِ وَازَيدَاهْ (في الندبة)، وكألِفِ يا زَيدَا (في الاستغاثة والتعجب)، وشبهِ ذلك والله أعلَمُ .

ومِمَّا يُؤنِسُكَ بذلك: أنَّهم يقولون إذا أَنكَرُوا على مَن قَالَ: جَاءني أحمدُ، ورأيتُ أحمْدَ ، أَأَحمَدُوه، وأَأَحمداه، فيَزيدُون مَدَّةَ الإنكار، ويقفُون بهاءِ السَّكْتِ فالاستفهام يكونُ معه المدُّ، وإن لم يكنْ كلَّ استفهامٍ .

قلتُ: وإنما يَفصِلُ بالألف[1] هاهنا مَن حقَّقَ الهمزتين أنَّه لمَّا أتى على لغة الذين يقولون: خَطَاءء، فيَجمَعُونَ بين الهمزتين ولا يستثقِلُونَهما، لم يَحتَجْ إلى الألف؛ لأنَّ من مذهبه استخفافَ اجتماعِ همزتين، وكذلك مَن سَهَّلَ ولم يَفصِلْ كـ « امَّة » واكتَفَى بالتَّسهيل عن الفَصل؛ لأنَّه لا يَستثقِلُ الهمزتين كلَّ الاستثقالِ، فاكتَفَى بالتَّسهيلِ عن الفصل، والله أعلَمُ.

بخلاف ما فُعِلَ في « أَإِذَا » وبابِهِ؛ لأنه أَتَى به على لغة الذين لا يَجمَعُون بين الهمزتين، فَلَم يكفِهِ في زوال اجتماعِهِمَا التَّسهيلُ، بل سَهَّلَ وفَصَلَ .

والضمير في « مَدَّ » عائدٌ على ما يَدُلُّ عليه لامُ « له » يعني هِشَاماً.

---

(١) انظر الخصائص ١٤٣/٣، والنشر ٣٨١/١ .

وقولُه: « وسَهِّل سمَا وَصْفاً » يُريدُ الثَّانيةَ من « أَئِمَّة » ونَصَبَ «وَصفـاً» على التمييز، يُشيرُ إلى أنَّ التَّسهيل مشهورٌ في الرواية، وإن كان ليس على القياس .

وقولُهُ: « و في النَّحو أُبدِلَ » وكذلك رَوَاهُ بعضُ القَرَأَةِ .

قال أبو الحسن الحصُريُّ[1]:

ولابدَّ من إبـــدالها في « أيِمَّةٍ » فَصَحْوكَ إِنَّ الجاهِلِين لَفِي سُكرِ

ويَظهَرُ من أبي الحسن أنه يختارُ فيها البدلَ؛ لقوله:

« فَصَحْوَكَ إِنَّ الجاهِلِينَ لَفِي سُكْرِ »

أي لا تجعلْهُ كهمزة « أَإِذَا » فإنَّ ذلك سَهلٌ لاختلافهما لما قلناه[2].

* * *

(١) البيت من القصيدة الرائية في قراءة نافع، تقدم التعريف بصاحبها .

(٢) قلتُ: وأما البدل فمن الألفاف؛ لأن أبا عمرو لم يذكر إلا التسهيل. قال: بهمزة وياء مختلسة الكسرة من غير مد. التيسير: ١١٧، لذلك لا يقرأ به من طريق الشاطبية، وبذلك قرأت على شيوخي. ثم إن الشاطبي نسبه إلى النحاة، ولذلك نص عليه في شرح المفصل ١١٦/٩، واختار في الكشاف مذهب القراء (التسهيل) ٢٥١/٢، وطعن في قراءة البدل قال: وأما التصريح بالياء فليس بقراءة، ولا يجوز أن تكون قراءة، ومن صرح بها فهو لاحن مرف .

قلتُ: لم ينصف الزمخشري هذا المذهب؛ لأنه قراءة صحيحة، رواها أثبات من أهل الفن مثل: القلانسي في إرشاده: ٣٥٠، ومكي في التبصرة: ٢٧٥، وابن الجزري في النشر ٣٧٩/١، وأبو الحسن الحصري في البيت المتقدم من رائيته المشهورة، وابن القاصح من شراح القصيدة: ٨٥، ولذلك لم يأبه الصفاقسي في الغيث: ١٤٩ لقول الزمخشري. قال: ولا عبرة بقول الزمخشري في كشاف حاله ـ يعني الطعن في قراءة البدل ـ .

وَمَــدُّكَ قَبْــلَ الضَّمِّ (لَـ)ـبَّى (حَـ)ـبِيبُهُ
بِخُلْفِــهِمَا (بَـ)ـرّاً وَجَاءَ لِيَفْصِـــلاَ

وَفِي آلِ عِـمْــرَانٍ رَوَوْا لِـ(ـهِشَامِهِمْ)
كَـ(ـحَفْصٍ وَفِي البَاقِي كَـ(ـقَالُونَ) وَاعْتَلاَ

ذكَرَ في هذا البيت النَّوعَ الثَّالثَ من أنواع الهمزتين؛ وهما المختَلِفَاتُ بالفتح والضَّمِّ، وذلك في ثلاثةِ مَوَاضعَ كما قدَّمناه، والذين يَفصِلُون / بين الهمزتين هنا، هم الذين يَفصِلُونَ في الفَصلَين المتقدِّمَين؛ ٢٦٤/أ وهم: قالون بلا خِلَافٍ عنه، وأبوعمرٍو وهِشَامٌ بخلافٍ عنهما فيهنَّ، وهم المرمُوزُون في قوله: « لَبَّى حَبِيبَه بخُلفِهِمَا بَرّاً » .

ترجعُ الإشارةُ بالخلاف إلى ما دَلَّ عليه لامُ (لبَّى) وحاءُ (حبيبَه)، و لم يذكُرْ أبو عمرو لابنِ العلاء في « التَّيسير »[1] إلا تركَ الفصل .

وقال في « الإيضاح »[2]: وقد رَوَى أبو عبد الرَّحمن، وأبو حمدون، وأبناءُ اليزيديِّ، عن اليزيديِّ، عن أبي عمرو المدَّ في « أَأُنزِلَ »، و« أَأُلْقِيَ »، وتركَ المدِّ في « أَأُنبِّئُكُم » .

وقد حكَى أبو محمَّد مكيٌّ[3] عن أبي عمرِو بنِ العلاء المدَّ في ثلاثةِ المواضعِ كقالون، قال: والذي قرأتُ به على أبي الطَّيِّبِ لأبي عمرٍو بغير مدٍ كَوَرْشٍ، وقرأتُ على غيرِه لأبي عمرو في رواية الرقِّيِّين[4] بالمدِّ في هذه

---

(١) التيسير: ٣٢ .
(٢) انظر النشر ٣٧٤/١-٣٧٥، والإقناع ٣٧٦/١ .
(٣) حكاه من طريق ابن اليزيدي عن أبي عمرو. التبصرة: ٢٧٩ .
(٤) يعني في روية السوسي وأصحابه .

الثّلاثة كقراءة قالون، وقد رواه أيضاً العراقيُّون[1] [و]أولادُ اليَزيديِّ[2]، عن اليَزيديِّ، عن أبي عمرو، وذلك أنَّ جميعَهُم رَوَى أنه يَمُدُّ كلَّ استفهام، ولم يَخُصُّوا موضعاً دون موضع .

وأمَّا هشَامٌ فذَكَرَ له أبو عمرو في « التّيسير » [3] وجهَين:

أحدُهما: تحقيق الهمزتين مع الفصل في ثلاثة المواضعِ، وهي قراءتُهُ على أبي الفتح .

والثّاني: تحقيقُ الهمزتين من غير أَلِفٍ بينهما في آل عِمران، وتسهيلُ الثّانيةِ، وإدخالُ أَلِفٍ قبلها في ص والقمر، وهي قراءتُهُ على أبي الحسن .

وذَكَرَ الأهوازيُّ[4] في مفرَدَةِ ابنِ عامرٍ أنَّ الحلوانيَّ عن هشَامٍ يقرَأُ بهمزَتَين مقصورَتَين، وبهمزَتَين بينهما مدَّةٌ، وبهمزةٍ واحدةٍ ممدودةٍ، فيهنَّ ثلاثة وُجُوهٍ[5] عنه .

قال أبو جعفر[6]: وبها ثلاثَتِهَا قرأتُ على أبي القاسم رحمه الله .

قلتُ: فقد تحصَّلَ من هذا أنَّ عن هشَامٍ في ثلاثة المواضعِ أربعةَ أَوجُهٍ:

التّحقيقُ فيهنَّ من غير فصل، وهو الذي ذكَرَهُ الأهوازيُّ .

والتّحقيقُ فيهنَّ مع الفصل .

---

(١) رواية الدوري .

(٢) التبصرة: ٢٨٠ .

(٣) التيسير: ٣٢ بتصرف .

(٤) انظر النص بكامله في الإقناع ٣٧٧/١ .

(٥) في الإقناع ٣٧٧/١: أوجه .

(٦) الإقناع ٣٧٧/١ .

والتَّسهيلُ فيهنَّ مع الفصل، وذكره، أيضاً الأهوازيُّ .

والرَّابعُ: التَّحقيقُ من غير فصلٍ في آل عمران، والتَّسهيلُ والفصلُ في ص والقمر .

و لم يذكُر النَّاظمُ عن هشَامٍ تسهيلَ الثلاثةِ والفصلِ، إنَّمَا ذَكَرَ تحقيقَ الثَّلاثةِ معَ الفصلِ وتركِهِ، وذلك حيثُ قال:

وَمَدُّكَ قَبلَ الضَّمِّ لَبَّى حَبِيبُهُ بِخُلْفِهِمَا ... ...

فعنهُ في المدّ وجهان، و لم يَذكُر له أوَّلَ الباب إلا التَّحقيقَ.

والمذهبُ / الثَّالثُ: التَّفصيلُ في المواضع الثَّلاثة، وهو المذكورُ في قوله: ٢٦٥/أ

وفي آل عِمرَانٍ رَوَوا لهشَامِهِم كحَفصٍ وفي البَاقي كقَالُونَ ...

يعني بالباقي ما في ص والقَمَرِ، واختصَّ حفصاً بالإحالة على قراءته للوَزن، واختصَّ قالونَ لانفراده بذلك الحكم، فإنَّ لأبي عَمْرو وجهَين .

ويرتفعُ قولُه: « ومَدُّكَ » : بالابتداء، ويتعلَّقُ به: « قبلَ الضَّمَّ » .

و « لَبَّى » : أجابَ .

و « حبيبُه » : فاعلٌ بـ « لَبَّى » بمعنى المحبوبُ، وهو كنايةٌ عمَّا أُريدَ منه من الفصل بين الهمزتين لِثقَلِهِمَا .

و « بَرّاً »: مفعولُ « لبَّى » ، ورجُلٌ بَرٌّ وبارٌّ: صادِقٌ؛ أي: أجابَ الفصلَ بين الهمزتين القارئَ حين دعاه، يُشيرُ إلى أنَّ الفصلَ سائغٌ في لغة العَرَبَ، فمهْما أراده القارئُ، لم يُمنَعْ منه؛ لصحة وجوده في اللسَان العربيِّ .

والضميرُ في « جَـاءَ » عـائدٌ علـى المـدِّ، جـاء المـدُّ هنـا للفصـل بـين الهمزتَين .

وقوله « اعتَلاَ »: راجعٌ إلى المذهب الثّالثِ الذي ذَكَرَه؛ وهو التفصيلُ بينَ المواضعِ الثّلاثَةِ، ويُمكِنُ أن يكونَ اختـار ذلـك؛ لأنَّ فيـه الجمـعَ بـين اللغتين، ويُمكِنُ أن يكونَ اختـارَه؛ لأنَّ أبـا عمـرو قدَّمَـهُ في « التّيسـير »(١) على الوجه الآخَرِ، والله أعلم .

⁂ ⁂ ⁂

(١) التيسير: ٣٢ .